بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعــــــة الإسلاميـــــة – غـــزة
عمـــــادة الدراســـــات العليـــا
كليـــــــــــــــــــــة الآداب
قســـم التــــاريخ والآثـــار

التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية
(1964 – 1999م)

إعداد الطالب

أنور جمعة حرب أبو مور

إشراف

الدكتور: نهاد محمد الشيخ خليل

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر من كلية الآداب في الجامعة الإسلامية – غزة

1436هـ - 2014م



﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾

سورة الإسراء: الآية [1]

الإهـــداء

- إلى شهداء فلسطين، وكل شهداء الحرية.
- إلى الأسرى الأبطال في سجون الاحتلال الإسرائيلي.
- إلى اللاجئين الفلسطينيين في المنافي والشتات.
- إلى كل من آمن بعدالة قضية فلسطين وناضل من أجلها.

إلى هؤلاء جميعاً أُهدي هذا البحث المتواضع
سائلاً المولى عز وجل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم

أنور جمعة حرب أبو مور

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، أما بعد:

أتقدم بوافر الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل: **الدكتور نهاد محمد الشيخ خليل**، على تفضله بالإشراف على هذا البحث، وما قدمه لي من توجيه وإرشاد، مما أعانني على إنجازه.

كما أتقدم بجزيل الشكر، وعظيم الامتنان، إلى الأساتذة الكرام، أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور: أكرم محمد عدوان حفظه الله.

والدكتور: عدنان عبد الرحمن أبو عامر حفظه الله.

على ما قدّموه من ملاحظات قيّمة أغنت البحث، والشكر موصول إلى أعضاء الهيئة التدريسية في قسم التاريخ والآثار بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية، على جهودهم المخلصة، ومتابعتهم الحثيثة للدراسات والأبحاث.

ولا يفوتني أن أشكر زوجتي وأبنائي، ورفاق دربي، وزملائي في العمل، وكل من شجعني وساعدني على إتمام هذا البحث.

أنور جمعة حرب أبو مور

ملخص:

ارتبط النضال الوطني الفلسطيني منذ أوائل القرن الماضي، بالسعي لإنجاز الاستقلال السياسي، فتصدرت فكرة الدولة الفلسطينية الأهداف الوطنية، وشكلت أهم عناوين الخطاب السياسي الفلسطيني، وطُرحت تصورات ومشاريع متعددة للدولة الفلسطينية من أطراف مختلفة، ونظراً لاختلاف طبيعة المراحل والظروف التي مرت بها القضية الفلسطينية، فقد اختلف مفهوم الدولة الفلسطينية من مرحلة إلى أخرى، من حيث حدودها، وتحديد مواطنيها، وطبيعة نظامها السياسي، ومجالات صلاحياتها ونفوذها وسيادتها.

اهتم هذا البحث بدراسة التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية منذ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م ككيان معنوي للفلسطينيين أينما وجدوا، وحتى عام 1999م موعد انتهاء المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو، حيث كان من المفترض إعلان قيام الدولة الفلسطينية، مستنداً في معالجة موضوع الدراسة إلى الوثائق والمصادر والأدبيات السابقة.

تناول البحث مشروع الدولة الديمقراطية الذي طرحته حركة فتح عام 1968م، وتبنته منظمة التحرير الفلسطينية عام 1971م. واستعرض مشاريع الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين، وخاصة المشاريع التي طرحتها القيادات المحلية في الضفة الغربية في السنوات الثلاث الأولى التي أعقبت حرب حزيران عام 1967م، وتلك التي طرحتها منظمة التحرير الفلسطينية، والأخرى التي طرحتها الأوساط العربية سواء بشكل رسمي أو بصورة فردية. ودرس مشاريع الحكم الذاتي، التي تُوجت باتفاق أوسلو عام 1993م، وتطرق إلى مشاريع الدولة الاتحادية مع الأردن، وأبرزها مشروع المملكة العربية المتحدة، ومشروع الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني – الأردني.

خلُص البحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن هدف التحرير الكامل لأرض فلسطين، الذي نادى به الميثاق القومي الفلسطيني عام 1964م، والميثاق الوطني الفلسطيني عام 1968م، كان محط إجماع فلسطيني، توافقت عليه قوى الشعب الفلسطيني كافة. وعندما أخذ مطلب (الدولة) يتقدم على هدف (التحرير) في البرامج السياسية، والأهداف الوطنية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبعض الفصائل، بدأ التضارب في الخطاب السياسي الفلسطيني، والتباين الواضح في البرامج والأهداف للفصائل الفلسطينية، فأحدث ذلك انقساماً فلسطينياً داخلياً لم يخدم كثيراً القضية الفلسطينية.

أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، بما يسمح لكافة القوى والفصائل الفلسطينية للانخراط في مؤسساتها، وتبني ميثاق وطني يحدد الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني، وأساليب النضال لتحقيق تلك الأهداف، واقترحت استمرار النضال السياسي والدبلوماسي من أجل تدويل القضية الفلسطينية وإخراجها من دائرة الاحتكار الأمريكي، ودعوة دول العالم إلى تحمل مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	• الإهداء
ب	• شكر وتقدير
ت	• ملخص الدراسة باللغة العربية
ث	• فهرس المحتويات
ذ	• قائمة الرموز والاختصارات
ر	• جدول الملاحق
1 - 11	• **المقدمة**
12 - 37	**الفصل التمهيدي** **مشاريع الدولة الفلسطينية 1917-1963م**
13	• تطور مشروع الدولة الفلسطينية 1917- 1947م.
22	• مشروع الوسيط الدولي الكونت برنادوت 1948م.
26	• حكومة عموم فلسطين 1948م.
33	• ضم الضفة الغربية إلى شرقي الأردن 1950م.
38 – 90	**الفصل الأول** **مشروع الدولة الديمقراطية 1971م**
39	• **المبحث الأول:** البيئة السياسية الضاغطة وجهود حركة فتح لتثبيت – هدف الدولة الديمقراطية في المواثيق الفلسطينية.
41	– البيئة السياسية لمشروع الدولة الديمقراطية.
48	– ترويج حركة فتح لشعار الدولة الديمقراطية.
52	– جهود حركة فتح في تثبيت هدف الدولة الديمقراطية في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني.
60	• **المبحث الثاني:** المقوّمات والمكوّنات الفكرية للدولة الديمقراطية.
61	– مقوّمات الدولة الديمقراطية.
66	– مسألة علمانية الدولة الديمقراطية.
68	– العلاقة بين النضال العربي والنضال الفلسطيني.
70	– العلاقة بين الشعب العربي الفلسطيني والمستوطنين اليهود.

رقم الصفحة	الموضوع
74	• **المبحث الثالث:** المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من مشروع الدولة الديمقراطية.
75	– مواقف الفصائل الفلسطينية من مشروع الدولة الديمقراطية
82	– المواقف العربية من مشروع الدولة الديمقراطية.
83	– الموقف الإسرائيلي من مشروع الدولة الديمقراطية.
85	– المواقف الدولية من مشروع الدولة الديمقراطية.
87	– التحديات التي واجهت مشروع الدولة الديمقراطية.
91 – 150	**الفصل الثاني** **مشاريع الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين 1967- 1988م**
92	• **المبحث الأول:** مشاريع القيادات المحلية في الضفة الغربية 1967- 1971م.
93	– دوافع القيادات المحلية في الضفة الغربية لطرح مشاريع الدولة 1967-1971
94	– مفهوم الدولة في مشاريع القيادات المحلية في الضفة الغربية.
94	o مشروع حمدي التاجي الفاروقي 1967م.
95	o مشروع عزيز شحادة 1967م.
96	o مشروع محمد علي الجعبري 1970م.
96	o مشروع محمد أبو شلباية 1971م.
97	o مشروع موسى العلمي 1971م.
99	– المواقف الفلسطينية من مشاريع القيادات المحلية في الضفة الغربية.
102	– المواقف العربية من مشاريع القيادات المحلية في الضفة الغربية.
103	– الموقف الإسرائيلي من مشاريع القيادات المحلية في الضفة الغربية.
105	– المواقف الدولية من مشاريع القيادات المحلية في الضفة الغربية.
108	• **المبحث الثاني:** مشاريع منظمة التحرير الفلسطينية 1974- 1988م.
109	– مشروع السلطة الوطنية المستقلة 1974م.
114	– المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من مشروع السلطة الوطنية المستقلة.
114	o المواقف الفلسطينية من مشروع السلطة الوطنية المستقلة.
118	o المواقف العربية من مشروع السلطة الوطنية المستقلة.
119	o الموقف الإسرائيلي من مشروع السلطة الوطنية المستقلة.
119	o المواقف الدولية من مشروع السلطة الوطنية المستقلة.
123	– مشروع الدولة الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة 1988م.
128	– المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من مشروع الدولة الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة.

الموضوع	رقم الصفحة
○ المواقف الفلسطينية من مشروع الدولة الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة.	128
○ المواقف العربية من مشروع الدولة الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة.	133
○ موقف إسرائيل من مشروع الدولة الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة.	134
○ المواقف الدولية من مشروع الدولة الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة.	135
• **المبحث الثالث:** المشاريع العربية الفردية والرسمية.	138
– مشروع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة 1965م.	139
– المواقف من مشروع بورقيبة.	140
○ المواقف الفلسطينية من مشروع بورقيبة.	140
○ المواقف العربية من مشروع بورقيبة.	141
○ الموقف الإسرائيلي من مشروع بورقيبة.	142
– المشاريع المصرية 1967- 1982م.	145
○ مشروع أحمد بهاء الدين 1967م.	145
○ مشروع الحكومة الفلسطينية المؤقتة 1972م.	145
○ مشروع وزير خارجية مصر محمد حسن الزيات 1973م.	146
○ مشروع السلام المصري نيسان 1982م.	146
– مبادرة الأمير السعودي فهد 1981م.	146
– مشروع القمة العربية في فاس 1982م.	148
الفصل الثالث **مشاريع الحكم الذاتي 1967- 1993م**	151 - 207
• **المبحث الأول:** المشاريع الإسرائيلية للحكم الذاتي.	152
– مشاريع الحكم الذاتي في عهد حكومات حزب العمل الإسرائيلي 1967- 1977م.	154
– مشاريع الحكم الذاتي في عهد حكومات حزب الليكود الإسرائيلي 1977- 1989م.	157
○ مشروع مناحيم بيجين للحكم الذاتي 1977م.	157
○ مشروع روابط القرى 1980م.	159
○ مشروع الإدارة المدنية 1981م.	160
○ مشروع الحكم الإداري الذاتي من طرف واحد 1986م.	161
○ مشاريع الحكم الذاتي بعد الانتفاضة الفلسطينية 1987م.	163
○ مبادرة الحكومة الإسرائيلية (للسلام) 1989م.	163
– المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من مشاريع الحكم الذاتي الإسرائيلي.	165
○ المواقف الفلسطينية من مشاريع الحكم الذاتي الإسرائيلي.	165

الموضوع	رقم الصفحة
○ المواقف العربية من مشاريع الحكم الذاتي الإسرائيلية.	169
○ الموقف الأمريكي من مشاريع الحكم الذاتي الإسرائيلية.	170
• **المبحث الثاني:** اتفاقية كامب ديفيد للحكم الذاتي 1978م.	172
– البيئة السياسية لاتفاقية كامب ديفيد 1978م.	173
– ملامح الحكم الذاتي في اتفاقية كامب ديفيد للحكم الذاتي.	174
– المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من مشروع الحكم في اتفاقية كامب ديفيد.	179
○ المواقف الفلسطينية من مشروع الحكم في اتفاقية كامب ديفيد.	179
○ المواقف العربية من مشروع كامب ديفيد للحكم الذاتي.	182
○ الموقف الإسرائيلي من مشروع كامب ديفيد للحكم الذاتي.	184
○ المواقف الدولية من مشروع كامب ديفيد للحكم الذاتي.	186
• **المبحث الثالث:** إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية (اتفاق أوسلو) 1993م.	189
– البيئة السياسية لاتفاق أوسلو 1993م.	190
– ملامح الحكم الذاتي في اتفاق أوسلو 1993م.	192
– المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من اتفاق أوسلو 1993م.	200
○ المواقف الفلسطينية من اتفاق أوسلو.	200
○ المواقف العربية من اتفاق أوسلو.	205
○ المواقف الدولية من اتفاق أوسلو.	206
الفصل الرابع **مشاريع الدولة الاتحادية مع الأردن 1972- 1985م**	263 – 208
• **المبحث الأول:** مشروع المملكة العربية المتحدة 1972م.	209
– البيئة السياسية لمشروع المملكة العربية المتحدة.	211
– جهود الملك حسين لفرض مشروع المملكة العربية المتحدة.	213
– المآخذ الفلسطينية على مشروع المملكة العربية المتحدة.	216
– دفاع الملك حسين عن مشروع المملكة العربية المتحدة.	218
– البدائل الفلسطينية في مواجهة مشروع المملكة العربية المتحدة.	221
○ أولاً– إنشاء حكومة فلسطينية في المنفى.	221
○ ثانياً– تحقيق الوحدة الكاملة بين كافة المنظمات الفدائية.	223
– المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من مشروع المملكة العربية المتحدة.	224
○ الموقف الفلسطيني من مشروع المملكة العربية المتحدة.	224

رقم الصفحة	الموضوع
229	○ المواقف العربية من مشروع المملكة العربية المتحدة.
230	○ موقف جمهورية مصر العربية من مشروع المملكة العربية المتحدة.
231	○ المواقف الأردنية المعارضة لمشروع المملكة العربية المتحدة.
231	○ الموقف الإسرائيلي من مشروع المملكة العربية المتحدة.
233	○ المواقف الدولية من مشروع المملكة العربية المتحدة.
237	• **المبحث الثاني:** مشروع الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني– الأردني 1985م.
238	– البيئة السياسية لمشروع الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني– الأردني.
239	– مشروع الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني– الأردني.
240	– الاتفاق الأردني– الفلسطيني للتحرك المشترك (اتفاق عمان) 1985م.
244	– دور الولايات المتحدة وإسرائيل في إفشال الاتفاق الأردني– الفلسطيني.
247	– الغاء اتفاق عمان 1986 م.
249	– المواقف المختلفة من الاتفاق الأردني– الفلسطيني.
249	○ المواقف الفلسطينية
251	○ المواقف العربية من الاتفاق الأردني– الفلسطيني 1985م.
252	○ موقف إسرائيل من الاتفاق الأردني– الفلسطيني 1985م.
253	○ المواقف الدولية من الاتفاق الأردني– الفلسطيني 1985م.
254	– مشروع الكونفدرالية بعد إلغاء اتفاق عمان 1986م.
258	– تصور إسرائيل والولايات المتحدة للكيان الفلسطيني في إطار الحل الكونفدرالي.
261	– فرص تحقيق الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني– الأردني.
267 - 264	**الخاتمة**
265	– أولاً: النتائج
267	– ثانياً: التوصيات
268	• **الملاحق**
307	• **المصادر والمراجع**
340	• **ملخص الدراسة باللغة الانجليزية**

قائمة الرموز والاختصارات

وردت في البحث مجموعة من الرموز، كانت معانيها على النحو التالي:

الرمز	المعنى
م. ت. ف.	منظمة التحرير الفلسطينية
مج	مجلد
س	السنة
ع	عدد
ج	جزء
ص	صفحة
ط	طبعة
ب.ن	بدون دار نشر
ب.م	بدون مكان
ب.ط	بدون طبعة
ب.ت	بدون تاريخ
م	ميلادي
هـ	هجري

جدول الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
1	خلاصة تقرير الكونت فولك برنادوت 20 أيلول (سبتمبر) 1948م.
2	إعلان استقلال فلسطين 1 كانون الأول (ديسمبر) 1948م.
3	مقررات مؤتمر أريحا 1 كانون الأول (ديسمبر) 1948م.
4	البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية 8 حزيران (يونيو) 1974م.
5	وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988م.
6	نص الوثيقة الأولى لاتفاق كامب ديفيد اطار السلام في الشرق الاوسط 17 أيلول (سبتمبر) 1978م.
7	إعلان المبادئ- حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية اتفاقية أوسلو 13 أيلول (سبتمبر) 1993م.
8	قرار إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية 12 تشرين الثاني (أكتوبر) 1993م.
9	اتفاقية أوسلو (2) القاهرة 4 أيار (مايو) 1994م.
10	خطاب الملك حسين إلى الشعب حول مشروع إقامة المملكة العربية المتحدة 15 آذار (مارس) 1972م.
11	اتفاق عمان 11 شباط (فبراير) 1985م.

المقدمـة

وتشتمل على:

- أهمية البحث.
- أهداف البحث.
- منـهج البحث.
- حدود البحث.
- الدراسات السابقة.
- التعقيب على الدراسات السابقة.
- تقسيمات البحث.

شكل تبلور الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، الإرهاصات الأولى لولادة فكرة الدولة الفلسطينية، فسعت الحركة الوطنية منذ أوائل القرن الماضي إلى إنجاز الاستقلال السياسي، وتجسيد فكرة الدولة، ونظراً لاختلاف طبيعة المراحل والظروف التي مرت بها القضية الفلسطينية، لا تزال تلك الفكرة غير قادرة على الانتقال من الواقع النظري إلى الواقع العملي، فقد عجز الفلسطينيون عن تحديد هدف واحد ثابت لنضالهم، فاختلف مفهوم الدولة الفلسطينية من مرحلة إلى أخرى، وطرحت مشاريع عديدة لإقامة الدولة الفلسطينية من أطراف مختلفة، فترتب على كل ذلك مواقف متعارضة، أثرت بشكل سلبي على القضية الفلسطينية وعلى فكرة الدولة المستقلة.

أهمية البحث:

تعود أهمية موضوع البحث للأسباب التالية:

- الموضوع مهم في ذاته بوصفه يعكس الطموح الوطني للشعب الفلسطيني بتحقيق حلم الدولة الذي لم يكتمل بعد.
- تبرز أهمية الموضوع خاصة بعد فشل العملية السياسية، التي كان ينبغي لها أن تنتهي بالدولة، ومن ثم تظهر ضرورة البحث عن بدائل.
- خطورة غياب الدولة الفلسطينية على الأمن والسلم في المنطقة والعالم.
- يساعد الباحثين والمهتمين بالشأن الفلسطيني على معرفة تطور مشاريع الدولة الفلسطينية، وفهم الأهداف السياسية التي كانت وراء الكثير من الأحداث التي مرت بها القضية الفلسطينية.
- يهم صناع القرار والقادة السياسيين في فلسطين وغيرها من الساحات.

أهداف البحث:

رغم تعدد الأفكار والمشاريع التي طرحت حول الدولة الفلسطينية، والتضحيات الجسام التي قدمها الشعب الفلسطيني طيلة عقود من النضال الوطني، إلا أنه لم يستطع ترجمة تلك الأفكار والمشاريع إلى واقع عملي، وعليه فإن البحث سيحاول تحقيق الأهداف التالية:

- استعراض المشاريع التي طرحت بخصوص الدولة الفلسطينية.
- إظهار حقيقة المواقف (فلسطينياً- عربياً- إسرائيلياً- دولياً) من مشروع الدولة الفلسطينية.
- الكشف عن العوامل والأسباب التي أدت إلى فشل إقامة الدولة الفلسطينية.
- تفسير حالة التراجع في شكل ومساحة الدولة الفلسطينية المنشودة.

منهج البحث:

ولتحقيق أهداف البحث تم اعتماد منهج البحث التاريخي.

حدود البحث:

- **الحد الزمني:** تتناول الدراسة الفترة الزمنية من عام 1964م، تاريخ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ككيان معنوي للفلسطينيين، وحتى عام 1999م موعد انتهاء المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو حيث كان من المفترض إعلان قيام الدولة الفلسطينية.

الدراسات السابقة:

تناولت دراسات عديدة موضوع الدولة الفلسطينية، ولا بد من الإشارة إلى أن استعراضها هنا ليس بغرض النقد وإظهار النقص، ولكن للاستفادة في التحليل والتعمق في موضوع الدراسة، ومن أبرز تلك الدراسات ما يلي:

- **الشريف، ماهر: البحث عن كيان (دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908– 1993م)، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا– قبرص، ط1، 1995م.**

هدفت الدراسة إلى رصد تطور الفكر السياسي، منذ بداية بروز مظاهر الوعي "الوطني" الفلسطيني عام 1908م، وحتى إنشاء السلطة الوطنية على الأرض الفلسطينية وفقاً لاتفاق أوسلو عام 1993م. تكونت الدراسة من أحد عشر فصلاً، موزعة على خمسة أقسام، استعرض فيها الباحث الفكر السياسي قبل عام 1948م، ثم انتقل إلى مرحلة المد القومي حتى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وتطرق الباحث إلى انطلاق مرحلة الكفاح المسلح عام 1965م، والتطورات التي تلت ذلك، مروراً بخروج قوات الثورة الفلسطينية من الأردن، ثم بحث نتائج حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973م، ودخول مرحلة التسويات السياسية، وصولاً لاتفاق أوسلو.

وخلص الباحث إلى أن الوعي الكياني الفلسطيني عانى عبر مراحل تطوره، من قصور واضح نجم عن خصوصية القضية الفلسطينية، وتداخلاتها، وعن الاختلال في موازين القوى بين الطرفين الرئيسين المتصارعين حولها. ويلاحظ أن الدراسة تناولت موضوع إقامة الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني، ولم تبحث في الجذور التاريخية للدولة وتأثير العوامل والمتغيرات الإقليمية والدولية على تجسيدها عملياً على أرض الواقع.

- **نوفل، ممدوح: البحث عن الدولة، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله– فلسطين، ط1، 2000م.**

تناولت الدراسة الفترة ما بين 1982م تاريخ الاجتياح الإسرائيلي للبنان، والعام 1991م تاريخ المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد للسلام. قسم الباحث دراسته إلى تسعة

فصول، استعرض فيها الظروف التي مهدت لتبني خيار الدولة الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة، وأبرزها: العدوان الإسرائيلي على لبنان حزيران (يونيو) عام 1982م، ومغادرة منظمة التحرير الفلسطينية للبنان، وما تبع ذلك من حروب ضد المخيمات الفلسطينية، واعتبر أن تلك الأحداث قد أدت إلى تبدد فكرة الدولة الفلسطينية، وقد أرجع الباحث الفضل للانتفاضة الفلسطينية في إحياء فكرة الدولة من جديد، واستعرض وقائع ليلة إعلان الاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية تشرين الثاني (نوفمبر) 1988م، وما تبعه من اعتراف دولي واسع، توج بانطلاق الحوار الفلسطيني – الأمريكي. وخلص الباحث إلى أن إعلان الدولة عام 1988م حدث تاريخي في حياة الشعب الفلسطيني، واكتفى بسرد وقائع الأحداث كشاهد عيان ومشارك فيها، مبتعداً عن تحليل المواقف، وعن إصدار الأحكام.

- **صايغ، يزيد: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة (الحركة الوطنية 1949 – 1993)، ترجمة باسم سرحان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت – لبنان، ط1، 2002م.**

هدفت الدراسة إلى بيان ما حققه الكفاح المسلح من نتائج خلال المسيرة النضالية للشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولته المستقلة، وقد قسم الباحث دراسته إلى أربعة أجزاء، كل جزء مكون من عدة فصول، تناول فيها مسار النضال الفلسطيني في الفترة 1949 – 1993م، وعرض المساهمة التي قدمها الكفاح المسلح لعملية بناء الدولة الفلسطينية وأهمها: تأكيد الهوية الوطنية، والتجسيد المؤسساتي لتلك الدولة بالسيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية، وإيجاد ساحة سياسية من خلال تحديد أهداف مشتركة تلتف حولها الجماهير الفلسطينية، وإنشاء شبكة من المؤسسات التمثيلية شبه الحكومية التي توفر الخدمات للفلسطينيين، ثم تحدث عن العوامل التي تحكمت في تطور الكفاح المسلح وصولاً لاتفاق أوسلو عام 1993م.

خلص الباحث إلى أن الظروف السياسية والمتغيرات الدولية لم تسمح للكفاح المسلح من تحقيق أكثر من حكم ذاتي محدود في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد لوحظ أن الدراسة لم تتطرق إلى الأفكار التي طرحت حول الدولة الفلسطينية، والمواقف الفلسطينية المختلفة منها. كما أن الباحث فصل بين الكفاح المسلح وأشكال النضال الأخرى التي مارسها الشعب الفلسطيني لإقامة دولته.

- **حجاوي، سلافة: دولة فلسطين المجهضة... المرتقبة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد53، بيروت– لبنان، شتاء 2003م.**

تناولت الدراسة فكرة قيام دولة فلسطينية، وذهبت الباحثة إلى عدم قدرة تلك الدولة من الانتقال من عالم الفكرة إلى عالم الواقع، وألقت بالمسؤولية عن هذا الفشل على الانتداب

البريطاني والاستعمار الصهيوني وعلى العرب، وفي المراحل اللاحقة لعام 1948م، ألقت ببعض اللائمة على القيادات الفلسطينية السابقة، كذلك أوضحت عدم الاتفاق بين الفلسطينيين على هدف واحد لشكل الدولة المنشودة.

وتهدف الدراسة إلى البحث في أهداف القيادات السياسية الفلسطينية، وكيفية ترجمة تلك الأهداف إلى مواقف ومشاريع وقرارات في شأن قضية فلسطين ومسألة الدولة. وقد خلصت الدراسة إلى أن فكرة تحرير الأرض المحتلة عام 1948م، قد هيمنت على العقل السياسي الفلسطيني، وبعد حرب تشرين أول (أكتوبر) 1973م، وانخراط قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالمعترك السياسي الدولي، ما لبثت أن وجدت نفسها في إطار التسوية السياسية، التي تم فيها تبني فكرة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967م. ويلاحظ أن الباحثة لم تتطرق للمواقف العربية من الأفكار التي طرحت للدولة، واكتفت بطرح الموقف الفلسطيني الرسمي، ولم تقدم تفسيراً واضحاً لأسباب فشل الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة.

- **القلقيلي، نائلة: تطور موقف الدول العربية حول مسألة الكيانية الفلسطينية، مجلة رؤية، العدد24، الهيئة العامة للاستعلامات، غزة– فلسطين، 2003م.**

تناولت الدراسة مواقف الدول العربية من القضية الفلسطينية، فترى أن قضية فلسطين كانت تمثل أهم أسس الخلاف بين تلك الدول، مهما تقاربت المصالح، والبرامج السياسية، والتحالفات الدولية، وتطرح الباحثة أسباب الخلاف حول القضية، ثم تستعرض مواقف أبرز القوى السياسية، والدول العربية كل على حدة.

يلاحظ أن الباحثة تناولت مواقف الدول العربية من القضية الفلسطينية بشكل عام، أما موضوع الدولة والمواقف العربية منها فجاء في ثنايا الدراسة دون تفصيل.

- **أبو ذيبة، علاء الدين: تطور فكرة الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني للتنظيمات والقوى الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدراسات العربية المعاصرة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2003م.**

تناولت الدراسة فكرة الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني في النصف الأول من القرن العشرين، فعالجت ما أفرزته النكبة عام 1948م، وخاصة تشتت الانتماء والولاء الحزبي للفلسطينيين بين الأحزاب والحركات القومية والوطنية، والدينية واليسارية، التي لم تقدم أياً منها تصوراً واضحاً للدولة الفلسطينية. وتطرق الباحث إلى المرحلة التي تلت إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، وظهور فصائل المقاومة الفلسطينية، التي قدمت رؤاها وتصوراتها للدولة الفلسطينية، بدءاً بفكرة الدولة الديمقراطية، ومروراً بالبرنامج المرحلي لمنظمة التحرير

عام 1974م، وقرار المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988م إعلان الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأشار إلى موقف التنظيمات والقوى الفلسطينية من عمليات التسوية التي توجّت باتفاق أوسلو عام 1993م.

خلص الباحث إلى أن الفكر السياسي الفلسطيني كان شديد التأثر بالواقع الإقليمي والدولي، والذي أدى بدوره إلى تقديم تصورات ورؤى لحلول سبق وأن تم رفضها، وأن المبادرات والطروحات الفلسطينية لفكرة الدولة لم تجد أي جذب أو تأييد دولي. ويلاحظ أن الدراسة لم تتطرق إلى المواقف العربية والدولية من مشاريع الدولة الفلسطينية، ولم تتحدث عن طبيعة وماهية الدولة في المشاريع المقترحة.

- **أبراش، إبراهيم: مفهوم الدولة الفلسطينية: النشأة والتطور، مجلة السياسة الدولية، عدد57، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو 2004م.**

تناولت الدراسة تطور مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني في الفترة ما بين 1964- 2004م، فعدد الباحث التصورات ومشاريع الدولة التي طرحها الفلسطينيون خلال تلك الفترة، واعتبر أن ذلك التعدد في التصورات، والاستعداد للمساومة على أرض الدولة، وشعب الدولة، قد أربك السياسة الفلسطينية، وأربك المتعاملين معها، وأحدث انقساماً فلسطينياً لم يخدم القضية الوطنية للشعب الفلسطيني.

وأوصى الباحث بضرورة الاتفاق فلسطينياً على استراتيجية وطنية، حول موضوع الدولة حتى لا تبقى ورقة تتم المساومة عليها، وأشار إلى أن إقامة الدولة الفلسطينية تتطلب توفر إرادة شعبية تتطلع إلى الاستقلال، وسلطة وطنية تشرع في إقامة مؤسسات الدولة، وتفعيل ما هو قائم منها سواء داخل الوطن أو خارجه. ويلاحظ أن الدراسة لم تتطرق إلى أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على مشروع الدولة الفلسطينية.

- **باومغرتن، هلغي: من التحرير إلى الدولة تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948- 1988م، ترجمة محمد أبو زيد، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله – فلسطين، ط1، 2006م.**

هدفت الدراسة إلى تتبع محاولات الحركة الوطنية الفلسطينية لتحقيق الاستقلال، واتخذت الباحثة من إعلان الاستقلال الذي أقره المجلس الوطني في غزة عام 1948م، نقطة انطلاق لدراستها التي امتدت حتى اعلان الاستقلال، الذي أقره المجلس الوطني في الجزائر عام 1988م. وقد قسمت الباحثة دراستها إلى ستة فصول، تتبعت فيها نشوء وتطور الفكر

الأيديولوجي والسياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وحركة القوميين العرب، وتوقفت أمام حالة الجدل السياسي – الأيديولوجي بين كلتا الحركتين حول تحرير فلسطين، وأشارت إلى تراجع البعد القومي، وتقدم البعد الوطني للقضية الفلسطينية في فكر الحركة الوطنية الفلسطينية، خاصة بعد هزيمة النظام العربي الرسمي في حرب عام 1967م. ثم انتقلت الباحثة للحديث عن دور منظمة التحرير الفلسطيني في حشد طاقات المجتمع الفلسطيني من خلال تبنيها الكفاح المسلح كاستراتيجية، والتحرير والدولة كهدف ومطلب وطني، وصولاً إلى قيام المجلس الوطني الفلسطيني بإعلان الاستقلال عام 1988م.

حاولت الباحثة إثبات أن النضال السياسي أجدى من النضال المسلح للفلسطينيين، وخلصت إلى أن محاولة الحركة الوطنية الفلسطينية في العام 1948م، قد فشلت في ترجمة إعلان الاستقلال إلى دولة فلسطينية، وعزت ذلك إلى عدم وجود قيادة مسؤولة وموحّدة ومنظمة. واعتبرت إعلان الاستقلال في العام 1988م نتاجاً للانتفاضة والنضال السياسي للجماهير، وتعبيراً عن استعداد منظمة التحرير الفلسطينية التخلي عن الكفاح المسلح، والتعايش السلمي مع (إسرائيل). وقد لوحظ أن الدراسة لم تتطرق لمشروع الدولة الديمقراطية الذي تبناه المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1971م، وغيرها من مشاريع الدولة التي طرحت في الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة.

- **الخالدي، رشيد: القفص الحديدي "قصة الصراع الفلسطيني لإقامة الدولة"، ترجمة هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت– لبنان، ط1، 2008م.**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العقبات التي حالت دون قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على التراب الفلسطيني قبل عام 1948 وبعده. ولتحقيق هذا الهدف قسم الباحث دراسته إلى ستة فصول، وتدرج في عرض القضية الفلسطينية، وبحث في الجهود الفلسطينية لإقامة الدولة، وصولاً إلى محاولة إيجاد نواة تلك الدولة من خلال اتفاقات أوسلو. وقد لوحظ أن الدراسة لم تتطرق لكافة أطراف الصراع، وأنه اقتصر على دور الطرف الفلسطيني فيه، وجهود هذا الطرف في الحصول على الاستقلال وإقامة الدولة، وتداخلات تلك الجهود مع جهود أطراف إقليمية أخرى لعرقلة ذلك الهدف. وقد ألقى الباحث بتبعات ذلك الفشل على القيادات الفلسطينية، وحملها مسؤولية بعض القرارات غير الموفقة في إدارة الصراع.

- **عدوان، عصام: الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات، غزة– فلسطين، 2008م.**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على رؤية ياسر عرفات – أبرز قادة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)– من موضوع الدولة الفلسطينية، وقد قسم الباحث دراسته إلى سبعة

محاور تناولت أشكال الدولة التي طرحت، فتطرق إلى فكرة التحرير الكامل لفلسطين، والدولة الديمقراطية، والسلطة الوطنية على أي أرض يتم تحريرها، والدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، والكونفدرالية مع الأردن، والحكومة الفلسطينية في المنفى، وسلطة الحكم الذاتي الفلسطينية، وقد خلصت الدراسة إلى أن عرفات لم ينجح في إقامة دولة فلسطينية، وأن ما حققه يتلخص في جملة من التراجعات. ومما يلاحظ أن الدراسة اقتصرت على موضوع الدولة في فكر ياسر عرفات وحركة فتح، ولم تتطرق إلى موقف الفصائل الفلسطينية الأخرى ومواقف الجهات المختلفة ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية.

- **صالح، محسن: المسار التائه للدولة الفلسطينية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة–قطر، ط1، 2011م.**

استعرض الباحث أبرز محطات التطور السياسي للشعب الفلسطيني في الفترة من 1917- 1993م، من خلال التركيز على أهمية وجود دولة فلسطينية على الرغم من محاربة إسرائيل لهذا التوجه، وقسم دراسته إلى مقدمة وفصلين، الفصل الأول: بعنوان "المسار التائه: من التحرير الكامل إلى الحكم الذاتي المحدود". والفصل الثاني بعنوان "الوضع الراهن لمشروع الدولة الفلسطينية: ضوء في النفق أم اصطياد للسراب" للفترة ما بين 1993–2010م، تناول فيها الجهود لإنشاء دولة مستقلة أبان فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وتابع الباحث تناول تطور مسار الدولة الفلسطينية، بقيام حكومة عموم فلسطين، وأشار إلى تراجع مسار الدولة بعد احتلال إسرائيل لكامل فلسطين عام 1967م، وصولاً إلى حكم ذاتي عام 1993م.

خلص الباحث إلى أن إقامة الدولة الفلسطينية ما زالت بعيدة المنال، بسبب الضعف العربي والإسلامي، وتراجع بعض التنظيمات الفلسطينية عن هدف التحرير الكامل لأرض فلسطين. ومما يلاحظ أن الدراسة في الفصل الأول اقتصرت على مشاريع الدولة في مواثيق منظمة التحرير الفلسطينية فقط، ولم تتطرق للمشاريع التي اقترحتها أطراف عربية وفلسطينية أخرى سواء بشكل رسمي أو فردياً، كما لوحظ أن الدراسة لم تتوسع في طرح المواقف المختلفة فلسطينياً وعربياً ودولياً من مشروع الدولة الفلسطينية، ركزت في تناولها لمشروع الدولة الفلسطينية على الفترة التي أعقبت اتفاق أوسلو 1993- 2010م.

- **أحمد، سامي: المواقف الفلسطينية المتباينة على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية (1967- 1993م)، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 13، ع1، ص 1290- 1253، غزة- فلسطين، 2011م.**

ركزت الدراسة على تعدد المواقف والآراء الفلسطينية والعربية والأطراف المعنية الأخرى حيال مسألة إقامة الدولة الفلسطينية، وأساليب تحقيق الحل السياسي لإقامتها، حيث تراوحت تلك المواقف ما بين الرفض والقبول. وخلصت الدراسة إلى أن هدف الدولة الفلسطينية كان يمثل الهدف النهائي للعمل الوطني الفلسطيني، وأن النظام العربي والنظام السياسي الفلسطيني يتحملان جزءاً من مسؤولية الفشل في تحقيق أهداف المشروع الوطني، وأن الانقسامات والتجاذبات السياسية التي مر فيها النظام السياسي الفلسطيني، كان لها انعكاساتها السلبية على مجمل مشاريع الدولة التي طرحت في مختلف المراحل. ومما يلاحظ أن الدراسة لم تتحدث عن طبيعة وماهية الدولة في المشاريع المقترحة في إطار التسوية السياسية.

- **الشيخ عبدالله، خالد: مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر (1988- 2012م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، 2013م.**

تناولت الدراسة مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر خلال الفترة 1988- 2012م، بيّنت فيها مراحل تطور الشخصية الفلسطينية، والعوامل الذاتية والموضوعية التي أثرت فيها. وقد قسم الباحث دراسته إلى خمسة فصول استعرض فيها التطور الذي طرأ على فكرة الدولة الفلسطينية، ابتداءً بفكرة الدولة الكاملة ورفض قرار التقسيم، مروراً بفكرة الدولة الديمقراطية متعددة القوميات والديانات، ثم البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير عام 1974م، وإقامة الدولة على أي جزء يتم تحريره من أرض فلسطين، وتطرق إلى إعلان الاستقلال عام 1988م، وأشار إلى مشروع التسوية السياسية ورؤية حل الدولتين. وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين التعددية الفصائلية والبرامج السياسية الفلسطينية، وبين تعدد مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني. ومما يلاحظ أن الدراسة لم تتوسع في طرح المواقف من مشروع الدولة الفلسطينية عربياً ودولياً، ركزت في تناولها لمشروع الدولة الفلسطينية، على الفترة التي أعقبت إعلان الاستقلال عام 1988م.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تطرقت كل من الدراسات السابقة لموضوع الدولة بصورة جزئية، ومن جانب مختلف من دراسة لأخرى، سواء من حيث الأفكار المطروحة لشكل الدولة المنشودة، أو المواقف المختلفة منها، كما لم تهتم تلك الدراسات بإبراز أثر الأوضاع السياسية في صياغة الأفكار المتعلقة بالدولة، أو تفسير أسباب عدم النجاح في تطبيق فكرة الدولة، وتأتي هذه الدراسة لتساهم في تتبع وتحليل تطور فكرة الدولة الفلسطينية منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ككيان سياسي ومعنوي، إلى أن تأزم مشروع الإعلان عن الدولة على جزء من أرض فلسطين في نهاية المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو عام 1999م.

وستتناول هذه الدراسة كل فكرة على حدة، وتدرس البيئة السياسية المحيطة بها، وتبحث عن أسباب تكرار بعضها، وأسباب عدم نجاحها، وتستعرض المواقف المختلفة منها، وفي هذا المجال ستركز الدراسة على مواقف كل من: منظمة التحرير الفلسطينية، الفصائل الفلسطينية كل على حدة، جامعة الدول العربية، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوربي، المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية مصر العربية، (إسرائيل)، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي.

وستحاول هذه الدراسة معالجة الموضوع معالجة تاريخية شاملة. مستندة في ذلك إلى قدر لا بأس به من المادة الوثائقية التي تم جمعها من مصادر عديدة، وقد تم التركيز على الوثيقة الرسمية الصادرة عن المؤسسة السياسية، كالبيانات والمذكرات السياسية، والتقارير والقرارات الصادرة عن اجتماعات ومؤتمرات، والتصريحات الصحفية...إلخ.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة، حيث استعرض الفصل التمهيدي مشاريع الدولة الفلسطينية في الفترة الممتدة من عام 1948م وحتى عام 1963م، وأبرز تلك المشاريع: مشروع الوسيط الدولي الكونت برنادوت، وحكومة عموم فلسطين، وضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن. وتناول الفصل الأول مشروع الدولة الديمقراطية الذي طرحته حركة فتح عام 1968م وتبنته منظمة التحرير الفلسطينية عام 1971م.

وبحث الفصل الثاني مشاريع الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين، وخاصة المشاريع التي طرحتها القيادات المحلية في الضفة الغربية في السنوات الثلاثة الأولى التي أعقبت حرب حزيران عام 1967م، وتلك التي طرحتها منظمة التحرير الفلسطينية، والأخرى التي طرحتها الأوساط العربية سواء بشكل رسمي أو بصورة فردية. ودرس الفصل الثالث مشاريع الحكم الذاتي

والتي توجت باتفاق أوسلو عام 1993م، وتطرق الفصل الرابع إلى مشاريع الدولة الاتحادية مع الأردن، وأبرزها مشروع المملكة العربية المتحدة، ومشروع الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني– الأردني.

وانتهى البحث بخاتمة تضمنت عدداً من النتائج، وبعض التوصيات، تبعها عدد من الملاحق، وقائمة بالمصادر والمراجع التي تم الاستعانة بها في البحث.

وختاماً، أحمد الله الذي أعانني على إتمام بحثي، فإن وفقت فمن الله، وإن لم أبلغ المراد فذلك ضعف مني، وتقصير، ولله الكمال.

والله ولي التوفيق

الفصل التمهيدي

تطور مشروع الدولة الفلسطينية 1917–1963م

- تطور مشروع الدولة الفلسطينية 1917– 1947م.
- مشروع الوسيط الدولي الكونت برنادوت 1948م.
- حكومة عموم فلسطين 1948م.
- ضم الضفة الغربية إلى شرقي الأردن 1950م.

تطور مشروع الدولة الفلسطينية 1917- 1947م

- تبلور فكرة الدولة الفلسطينية 1919– 1920م.
- الكتاب الأبيض 1922م.
- الكتاب الأبيض 1930م.
- مشروع لجنة بيل 1937م.
- الكتاب الأبيض 1939م.
- مشروع موريسون 1946م.
- مشروع بيفن 1947م.
- قرار تقسيم فلسطين 1947م.

فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني، وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، تم رسم حدودها فيما بين عامي 1906 و1923م، وفق اتفاقيات ومعاهدات كانت بريطانيا طرفاً رئيسا فيها[1]. يحد فلسطين من الغرب البحر المتوسط، ومن الشرق سوريا والأردن، ومن الشمال لبنان وسوريا، من الجنوب مصر وخليج العقبة، وتبلغ مساحتها نحو (27009) كيلو متر مربع[2].

لم يكن لفلسطين كيان إداري أو سياسي قائم بذاته قبل الحرب العالمية الأولى 1914م، فقد كانت جزء من الدولة العثمانية[*]، بدأت بريطانيا باحتلالها في 11 ديسمبر (كانون أول) 1917م، وأحكمت سيطرتها الكاملة عليها في أواخر أيلول (سبتمبر) 1918م, وفرضت عليها الحكم العسكري[3]. ومنذ ذلك التاريخ ارتبط نضال الشعب الفلسطيني، بالسعي لإنجاز الاستقلال السياسي، وتصدر مشروع الدولة الفلسطينية أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية.

تطور مشروع الدولة الفلسطينية 1917- 1947م:

قررت بريطانيا في نيسان (أبريل) 1918م إيفاد لجنة صهيونية[**] إلى فلسطين، لتنفيذ وعد بلفور [***]، وإنجاز أية خطوات يستدعيها إقامة (الوطن القومي لليهود)[4]، فأخذ الفلسطينيون بتشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية[****]؛ للنضال من أجل نيل الحرية والاستقلال، والخلاص من الاحتلال البريطاني، ومواجهة النشاط المنظم للجمعيات واللجان الصهيونية[5].

---

[1] الديب, محمد: حدود فلسطين، ص 109- 116.

[2] الكيالي، عبد الوهاب: تاريخ فلسطين الحديث، ص13.

(*) كانت فلسطين حتى عام 1917م، مقسمة من الناحية الإدارية إلى قسمين: الأول، يشمل المناطق الشمالية، ويتألف من لوائي عكا ونابلس التابعين لولاية بيروت، والثاني، يشمل المناطق الجنوبية، ويتألف من لواء القدس المستقل التابع مباشرة لسلطة وزير الداخلية العثماني(الكيالي، عبد الوهاب: تاريخ فلسطين الحديث، ص37).

[3] خلة، كامل: فلسطين والانتداب البريطاني، ص 63- 64.

[**] كانت هذه اللجنة برئاسة الدكتور حاييم وايزمان، وأعضائها من ممثلي الصهاينة في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا (بهلوان، سمر، ومحمد صالح: دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، ص152).

[***] رسالة التي أرسلها وزير الخارجية البريطاني (آرثر جيمس بلفور) بتاريخ 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1917م، إلى اللورد (ليونيل وولتر دي روتشيلد) أحد زعماء الحركة الصهيونية في بريطانيا، أشار فيها إلى تأييد الحكومة البريطانية، لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين (وثائق وأوراق القضية الفلسطينية (إعداد علي محمد علي)،ج1، وثيقة 68، ص 285).

[4] خلة، كامل: فلسطين والانتداب البريطاني، ص 90-91.

[****] للمزيد حول هذا الموضوع ارجع إلى: بهلوان، سمر، ومحمد صالح: دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، ص153- 155

[5] الغوري، إميل: فلسطين عبر ستين عاماً، ج1، ص36.

تبلور فكرة الدولة الفلسطينية 1919- 1920م:

طالبت اللجنة الصهيونية في مؤتمر عقدته في حيفا في كانون الأول (ديسمبر) 1918م، بتنفيذ وعد بلفور وإقامة "الوطن القومي لليهود"، وتغيير اسم فلسطين إلى "أرض إسرائيل"[1]. فعقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس في الفترة من 27 كانون الثاني(يناير) – 10 شباط (فبراير) 1919م، رفض فيه الفلسطينيون تقسيم بلاد الشام، وأعلنوا أن فلسطين هي سوريا الجنوبية، وطالبوا باستقلال ووحدة سوريا الكبرى[2]. وعمق هذا التوجه الوحدوي المؤتمر السوري العام الذي عقد في دمشق في أواخر حزيران 1919م[3].

جاء المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني الذي عقد المؤتمر في دمشق، في 27 شباط 1920م؛ ليعيد التأكيد بقوة على موضوعة الوحدة مع سوريا[4]، ويبدو أن المطالبة بالاتحاد مع سوريا التي كانت تحت الحكم العربي آنذاك، كان بهدف حشد جهود العرب في مواجهة المشروع الصهيوني في فلسطين.

شهدت المنطقة العربية متغيرات جديدة، أبرزها: الاحتلال الفرنسي لسوريا تموز (يوليو) عام1920م، وفشل ثورة العراق ضد الاستعمار البريطاني تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه، مما فرض على الحركة الوطنية الفلسطينية انتهاج سياسة مختلفة بعد أن فقدت مصدر تأييدها، كان من أبرز ملامحها: التراجع عن فكرة الاتحاد مع سوريا، وتبني فكرة دولة فلسطين المستقلة، فقرر المؤتمر الفلسطيني الثالث الذي انعقد في حيفا في كانون أول (ديسمبر) 1920م، إنشاء حكومة وطنية، مسئولة أمام مجلس نيابي منتخب من الشعب العربي الفلسطيني, وتم انتخاب لجنة تنفيذية للإشراف على الحركة الوطنية[5].

الكتاب الأبيض 1922م:

اقترح (ونستون تشرشل) وزير المستعمرات البريطاني في 3 حزيران (يونيو) 1922م مشروعاً سُمي بالكتاب الأبيض، أكد فيه عزم الحكومة البريطانية تأسيس حكومة ذاتية في فلسطين، ومنح الجنسية الفلسطينية للعرب واليهود على السواء، والسماح بالهجرة اليهودية لفلسطين بما يتناسب مع القدرة الاستيعابية الاقتصادية للبلاد[6]. ورغم انحياز هذا المشروع لليهود،

---

[1] طرابين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، ص999.

[2] وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية من أوراق أكرم زعيتر، وثيقة 12، ص16- 17.

[3] قرارات المؤتمر السوري العام، 8 تموز (يوليو) 1919م: وثائق القضية الفلسطينية، ج1، وثيقة 67، ص169.

[4] جبارة، تيسير: تاريخ فلسطين، ص 118.

[5] وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية من أوراق أكرم زعيتر ، وثيقة 39، ص43- 49.

[6] انظر نص الكتاب الأبيض، حزيران (يونيو) 1922م: وثائق القضية الفلسطينية، ج1، وثيقة 92، ص217.

تم رفضه من قبلهم؛ لأنه اعترف بهم كمواطنين، وليس كقومية، واقترح (زئيفي جابوتنسكي[*]) عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية، مشروعاً قائماً على أساس فكرة دولة ثنائية القومية[**] بديلاً لمشروع الكتاب الأبيض[1].

رفض الفلسطينيون الكتاب الأبيض لانحيازه للصهيونية، وتجاهله للحقوق الوطنية الفلسطينية[2]، وتم عُقد المؤتمر الفلسطيني الخامس في آب (أغسطس) 1922م، حيث أكد المؤتمرون على رفض الانتداب البريطاني، ورفض الهجرة الصهيونية وفكرة الوطن القومي لليهود، والتمسك بمطلب الدولة الفلسطينية المستقلة[3].

الكتاب الأبيض 1930م:

تلى ثورة البراق 1929م[4]، وتقرير (لجنة ولتر شو) آذار (مارس) 1930م[5]، وتقرير لجنة (هوب – سمبسون) 22 آب (أغسطس) من العام نفسه[6]، أن اقترح وزير المستعمرات البريطاني (اللورد باسفيلد) أواخر عام 1930م، مشروعاً شبيهاً بمشروع تشرشل أطلق عليه (الكتاب الأبيض) يقوم على منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً، وتنظيم الهجرة اليهودية على أساس مقدرة البلاد الاقتصادية[7].

(*) ولد (زئيف فلاديمير جابوتنسكي) في أوكرانيا عام 1880م، بدأ نشاطه الصهيوني عام 1903م، شارك في تأسيس (الصندوق القومي اليهودي)، وأصبح في عام 1921م عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية، أسس حزب الصهيونية التصحيحية سنة 1925م، توفي عام 1940م (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسية، ج2، ص13).

(**) تتضمن فكرة الثنائية القومية، اعترافاً بوجود جماعتين قوميتين في فلسطين، تشكل كل منهما كياناً داخل دولة واحدة، بدأت تلك الدعوة في الضمور منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية في سنة 1939م، وجاءت حرب عام 1948م؛ لتقضي نهائياً على الفكرة (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون، موسوعة السياسة، ج 2، ص711).

(1) هلال، علي الدين: مشروعات الدولة الفلسطينية، ص25.

(2) مذكرة الوفد العربي الفلسطيني الأول للرد على الكتاب الأبيض، حزيران (يونيو) 1922م: وثائق القضية الفلسطينية، ج1، وثيقة 94، ص223.

(3) وثائق وأوراق القضية الفلسطينية (إعداد علي محمد علي)،ج1، وثيقة 114، ص 439.

(4) للمزيد حول ثورة البراق انظر، الكيالي، عبد الوهاب: تاريخ فلسطين الحديث، ص 202.

(5) انظر ملخص تقرير (لجنة شو) حول الأوضاع في فلسطين: الشناوي، عبد العزيز، وجلال يحيى: وثائق ونصوص التاريخ، وثيقة 9، ص 182.

(6) خلاصة تقرير (جون هوب سمبسون) عن الهجرة اليهودية والاستيطان: وثائق القضية الفلسطينية، ج1، وثيقة 134، ص384.

(7) انظر نص الكتاب الأبيض، أواخر 1930م: : الشناوي، عبد العزيز، وجلال يحيى: وثائق ونصوص التاريخ، وثيقة 12، ص 189.

قام (ديفيد بن غوريون[*])، بإعداد خطة حل لقضية فلسطين، أطلق عليها في حينها اسم: "مبادئ أساسية للنظام الحكومة في فلسطين"، قامت هذه الخطة على أساس تقسيم فلسطين إلى مناطق معتمدة على نظام البلديات التي تتمتع بحكم ذاتي، على أن تكون مدينة القدس مقراً للحكومة وللهيئة التشريعية[1].

رفض الفلسطينيون أي حل يعطي لليهود حقاً في أرض فلسطين، وأعلنت اللجنة التنفيذية العربية في كانون الأول (ديسمبر) 1930م، أن النصوص والمبادئ الواردة في الكتاب الأبيض لا تضمن للعرب حقوقهم القومية ومصالحهم الاقتصادية[2].

مشروع لجنة بيل [**] 1937م:

استمرت بريطانيا طوال فترة الانتداب في سياسة تكريس الوجود الصهيوني على حساب أهل فلسطين، وفي أعقاب اندلاع الثورة العربية في فلسطين عام 1936م. وصلت إلى فلسطين لجنة تحقيق ملكية بريطانية، عرفت باسم (لجنة بيل) في 11 نوفمبر (تشرين الثاني) 1936م, للتحقيق في الأسباب وراء الثورة، وفي شهادتها أمام اللجنة طالبت اللجنة العربية العليا لفلسطين[***]، بإقامة حكومة وطنية ذات حكم دستوري يتمتع فيها جميع المواطنين بالتساوي[3].

أوصت لجنة (بيل) في 7 تموز (يوليو) 1937م، بإلغاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وتقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق (دويلات): السهل الساحلي لليهود، والمناطق الداخلية (عدا المقدسة)

(*) دافيد بن غوريون(דוד בן גוריון): وُلد في مدينة (بلونسك) البولندية 1886/10/16م، جاء إلى فلسطين في 1906م، وكان من طلائع الحركة العمّالية الصهيونية في مرحلة تأسيس دولة (إسرائيل)، وزعيم حزب مباي، تولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية ما بين 1948-1954م، وفي السنوات ما بين 1955-1963م، توفي1973/12/1م (موقع الكنيست الإسرائيلي):

https://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/ben_gurion.htm

[1] هلال، علي الدين: مشروعات الدولة الفلسطينية، ص28.

[2] بيان اللجنة التنفيذية العربية رداً على الكتاب الأبيض، أواخر 1930م: وثائق القضية الفلسطينية، ج1، وثيقة 135، ص385.

(**) نسبة إلى رئيسها اللورد بيل وزير شئون الهند في الحكومة البريطانية سابقاً.

(***) لجنة وطنية فلسطينية، تشكلت في 25 نيسان (أبريل) 1936م، إثر اجتماع ضم كافة الأحزاب العربية في فلسطين، لقيادة النضال الوطني الفلسطيني، وأسند منصب الرئاسة للحاج محمد أمين الحسيني، قامت سلطات الانتداب البريطاني بحلها في أيلول سبتمبر 1937م، واعتقال معظم أعضائها ونفيهم إلى جزيرة سيشل (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسية، ج5، ص460).

[3] مذكرة اللجنة العربية العليا إلى اللجنة الملكية البريطانية (لجنة بيل)، 11 كانون الثاني (يناير) 1937م: وثائق القضية الفلسطينية، ج2، وثيقة 43، ص51.

للعرب، على أن تتحد تلك المناطق مستقبلاً مع إمارة شرق الأردن لتشكل دولة متحدة، أما المناطق المقدسة (القدس، بيت لحم، الناصرة) فتكون تحت الحماية البريطانية[1].

يُعد تقرير لجنة بيل أول اعتراف لليهود بإعطائهم حق إنشاء دولة. وأنكرت اللجنة أدنى الحقوق الوطنية الفلسطينية، فالدولة العربية رغم أنها الأسوأ في الأماكن وإمكاناتها الاقتصادية، لن تكون للشعب الفلسطيني، بل يتم ضمها لشرق الأردن، وبذلك تكون اللجنة قد طمست الوجود الفلسطيني نهائياً.

رفض الفلسطينيون مشروع لجنة بيل بتقسيم فلسطين، واعتبرته اللجنة العربية العليا انتهاكاً للحقوق العربية[2]، وعقد العرب مؤتمراً في بلودان (قرب دمشق) في 8 – 10 أيلول (سبتمبر) 1937م، قرر فيه المؤتمرون: رفض تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها، والمطالبة بالاستقلال، والسيادة العربية في فلسطين[3].

قرر مجلس عصبة الأمم في 17 أيلول (سبتمبر) 1937م، تفويض الحكومة البريطانية، بالسعي في وضع تفاصيل مشروع التقسيم والتفاوض مع العرب واليهود[4]، فشكلت بريطانيا في مارس 1938م لجنة، مهمتها العمل على تنفيذ مقترحات (لجنة بيل) بشأن تقسيم فلسطين، وقد ضمت اللجنة أربعة أعضاء برئاسة (جون وودهيد).

قدم (حزب الدفاع الوطني[*]) الفلسطيني مذكرة إلى لجنة (وودهيد) في أيار (مايو) 1938م، طالب فيها بإقامة دولة، يتعايش فيها العرب واليهود بسلام، وتضمن للجميع حقوقهم الدستورية، والقانونية بغض النظر عن الديانة[5].

اختتمت لجنة (وودهيد) أعمالها في 9 تشرين الثاني (نوفمبر) 1938م، وذكرت في تقريرها أن الفلسطينيين يقفون موقفاً عدائياً من التقسيم أياً كان، وقدمت اقتراحات بديلة لمواجهة المشاكل الناجمة عن التقسيم [6].

---

(1) تقرير اللجنة الملكية البريطانية (لجنة بيل) بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، 7 تموز (يوليو) 1937م: الشناوي، عبد العزيز، وجلال يحيى: وثائق ونصوص التاريخ، وثيقة 14، ص 229.

(2) بيان اللجنة العربية العليا حول مشروع اللجنة الملكية البريطانية (لجنة بيل)، 8 تموز (يوليو) 1937م: وثائق القضية الفلسطينية، ج2، وثيقة 48، ص99.

(3) انظر توصيات المؤتمر العربي في بلودان، 8 أيلول (سبتمبر) 1937م: المصدر السابق، وثيقة 58، ص131.

(4) قرار مجلس عصبة الأمم، 17 أيلول (سبتمبر) 1937م : المصدر السابق، وثيقة 59، ص137.

(*) تأسس في القدس في 1934/12/2م، برئاسة راغب النشاشيبي (الكيالي، عبد الوهاب: تاريخ فلسطين، ص247).

(5) انظر نص مذكرة حزب الدفاع الوطني إلى اللجنة الملكية، 1938/5/17م: الحوت، بيان نويهض: القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، وثيقة 34، ص774–776.

(6) انظر مقدمة وخلاصة تقرير لجنة وودهيد، 10 تشرين الثاني(نوفمبر) 1938م: الشناوي، عبد العزيز، وجلال يحيى: وثائق ونصوص التاريخ، ص وثيقة 16+ 17، ص 282– 310.

الكتاب الأبيض 1939م:

ألقى (مالكولم ماكدونالد) وزير المستعمرات البريطاني، بعد نشر تقرير(لجنة وودهيد)، بياناً في مجلس العموم البريطاني في تشرين الثاني (نوفمبر) 1938م، اعترف فيه بالصعوبات السياسية، والإدارية والمالية، التي يتضمنها مشروع التقسيم[1]، فعقدت الحكومة البريطانية مؤتمراً في قصر (سان جيمس) بلندن في 7 شباط (فبراير) 1939م، عُرف بمؤتمر (المائدة المستديرة)، حيث حاولت تقديم حلولها الموالية للجانب اليهودي[2]، إلا أن المندوبون العرب[*] رفضوا الجلوس مع مندوبين الوكالة اليهودية، وطالب الفلسطينيون بالاستقلال التام، وبإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة[3].

أصدر(مالكوم ماكدونالد) نتيجة لفشل المؤتمر، خطة للسياسية البريطانية في فلسطين في 17 أيار (مايو) 1939م، عُرفت بالكتاب الأبيض، أكد فيه عزم بريطانيا على عدم إقامة دولة يهودية في فلسطين، وعزمها على أن تقيم بعد عشر سنوات دولة فلسطينية، يتقاسم فيها العرب واليهود المسؤولية والسلطة بما يحقق مصالح الطرفين[4]. وبسبب رفضه من قبل العرب واليهود صرفت بريطانيا النظر عنه[5].

مشروع موريسون 1946م:

اتفقت الحكومتان الأمريكية والبريطانية، على تشكيل لجنة من الخبراء من كلا الجانبين، لوضع توصيات لحل المسألة الفلسطينية، ترأس فيها الجانب الأمريكي (هنري ف. جرايدي)، وترأس الجانب البريطاني (هربرت موريسون) نائب رئيس الوزراء[6]، وقد قدمت اللجنة تقريرها في 31 تموز (يوليو) 1946م، والذي عرف باسم مشروع (جريدي – موريسون)، أو (مشروع

---

(1) نص بيان وزير المستعمرات البريطاني مالكولم ماكدونالد بشأن سياسة الحكومة بالنسبة لقضية فلسطين، 24 تشرين الثاني (نوفمبر) 1938م: وثائق القضية الفلسطينية، ج2، وثيقة 71، ص182.

(2) انظر مقترحات بريطانيا المقدمة في مؤتمر لندن في 23 شباط (فبراير)، و15 أذار (مارس) 1939م: المصدر السابق، وثيقة 81 + 84، ص210 + 214.

(*) شارك في ذلك المؤتمر كل من المملكة العربية السعودية والعراق وشرق الأردن ومصر واليمن ووفد من فلسطين.

(3) بيان الوفد الفلسطيني في مؤتمر لندن، 9 شباط (فبراير) 1939م: وثائق القضية الفلسطينية، ج2، وثيقة 80، ص205.

(4) الكتاب الأبيض بيان الخطة السياسية البريطانية في فلسطين، 17 أيار (مايو) 1939م: الشناوي، عبد العزيز، وجلال يحيى: وثائق ونصوص التاريخ، وثيقة 19، ص 315.

(5) بيان اللجنة العربية العليا رداً على الكتاب الأبيض، 1730 أيار (مايو) 1939م: وثائق القضية الفلسطينية، ج2، وثيقة 94، ص243.

(6) بويصير، صالح: جهاد شعب فلسطين، ص 288.

موريسون)، ويقوم على تقسيم فلسطين ووضع نظام يتيح الحكم الذاتي للعرب واليهود ولكن تحت إدارة حكومة مركزية[1].

رفض العرب (مشروع موريسون)، وتقدمت الدول العربية في 30 أيلول (سبتمبر) 1946م بمشروع بديل، طالب بقيام دولة فلسطينية موحدة يعلن عن استقلالها بعد فترة انتقالية لا تتجاوز يوم 1948/12/31م[2]. رفضت بريطانيا المشروع العربي[3]، وطرحت في شباط (فبراير) 1947م مشروع جديد من قبل وزير خارجيتها (أرنست بيفن[*]) عُرف باسم (مشروع بيفن[4]).

مشروع بيفن 1947م:

اقترح بيفن في مشروعه استمرار الانتداب لمدة خمس سنوات أخرى، تنشأ خلالها حكومات ومجالس محلية عربية ويهودية تتمتع باستقلال ذاتي، وبعد أربع سنوات ينتخب مجلس تأسيسي، فإذا حصل اتفاق بين أكثرية ممثلي العرب واليهود ستقام دولة مستقلة دون تأخير، وإذا لم يحصل اتفاق فستطلب بريطانيا من مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة أن يبدي رأيه فيما يجب اتخاذه من إجراءات[5]. ونتيجة لعدم قبول المشروع، وتمسك العرب بوحدة فلسطين في ظل دولة مستقلة ديمقراطية. أعلن (أرنست بيفن) في 14 شباط (فبراير) 1947م قرار الحكومة البريطانية بإحالة المشكلة برمتها إلى الأمم المتحدة[6].

قرار تقسيم فلسطين 1947م:

قررت الجمعية العامة في 15 أيار (مايو) 1947م تشكيل ما عرف باللجنة الخاصة[**] للأمم المتحدة بشأن فلسطين(انسكوب)[7]، لإعداد دراسة أولية، وتقديم تصوراً لحل المشكلة الفلسطينية، وبعد الاستماع لشهادة العرب واليهود، قدمت اللجنة مشروعين مختلفين هما: مشروع

---

[1] مشروع موريسون حول تقسيم فلسطين، 31 تموز (يوليو) 1946م: وثائق القضية الفلسطينية، ج2، وثيقة 193، ص469.

[2] المشروع العربي المقدم إلى مؤتمر لندن، 30 أيلول (سبتمبر) 1946م: المصدر السابق، وثيقة 197، ص485.

[3] بويصير، صالح: جهاد شعب فلسطين، ص 295.

[*] سياسي بريطاني، وأحد زعماء حزب العمال، أصبح وزيراً للخارجية البريطانية عام 1945م (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج1، ص652).

[4] انظر مشروع بيفن المقدم إلى الدورة الثانية لمؤتمر لندن، 7 شباط (فبراير) 1947م: وثائق القضية الفلسطينية، ج2، وثيقة 205، ص504.

[5] المصدر السابق، ص504.

[6] بويصير، صالح: جهاد شعب فلسطين، ص 293.

[**] تألفت اللجنة من: استراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وإيران وهولندا والبيرو والسويد وأرغواي ويوغسلافيا.

[7] انظر نص القرار (106) تأليف لجنة خاصة لفلسطين: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي–الإسرائيلي، مج 1، وثيقة رقم 3، ص3.

الأكثرية الذي تبناه سبعة من أعضاء اللجنة، ويقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين ترتبطان باتحاد اقتصادي وتدويل مدينة القدس، ومشروع الأقلية (إيران والهند ويوغوسلافيا)، ويقضي بإنشاء دولة اتحادية عاصمتها القدس.

عُرض مشروع التقسيم للتصويت في الجمعية العامة في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947م، ففاز بأغلبية 33 صوتاً مقابل 13 صوتاً، وامتناع 10 أعضاء، وهكذا صدر القرار (181) الذي عرف باسم قرار تقسيم فلسطين[1]. والذي سجل بداية مأساة الشعب العربي الفلسطيني في الأمم المتحدة.

رفض الفلسطينيون قرار التقسيم لاعتبارات تاريخية، وقانونية، ووطنية، وقومية، وسياسية, فالتقسيم تمزيق لفلسطين العربية, التي لا يجوز التنازل عن أي جزء منها للحركة الصهيونية لتقيم كياناً عنصرياً عدوانياً وتوسعياً، ودعت الهيئة العربية العليا لفلسطين[**] الشعب إلى الاضراب الذي استمر ثلاثة أيام، ثم بدأت الاشتباكات بين العرب واليهود[2]، ودعت اللجنة السياسية للجامعة العربية الى عقد اجتماع لها في 8 كانون الأول (ديسمبر) 1947م في القاهرة، وقرر رؤساء وممثلو العرب في هذه الاجتماع رفضهم للتقسيم. وقرروا تقديم المساعدة للشعب الفلسطينيّ في الدفاع عن نفسه, وتقديم الأسلحة لحماية أبنائه من الخطر الصهيوني[3].

يتضح من خلال ما سبق أن كافة الأفكار والمشاريع التي طرحت من جهة الانتداب البريطاني، وعصبة الأمم، وهيئة الأمم المتحدة حتى عام 1948م؛ لحل المسألة الفلسطينية، لم تلبِ مطالب الشعب الفلسطيني في الحرية، والدولة المستقلة ذات السيادة على كامل أرض فلسطين، بل انتقصت من حقه في أرضه ووطنه لصالح اليهود والحركة الصهيونية.

ويمكن القول: أن الحركة الوطنية الفلسطينية فشلت في تحقيق أهدافها في الحرية والاستقلال وإقامة الدولة؛ بسبب احتلال موازين القوى لصالح الانتداب البريطاني، والحركة الصهيونية، وبروز الخلافات الفلسطينية الداخلية سواء بين العائلات الكبرى، ولا سيما بين عائلتَي الحسيني والنشاشيبي، أو بين الأحزاب السياسية الفلسطينية، مما أضعف الفلسطينيين في مواجهة سلطات الانتداب، والتصدي للمشروع الفلسطيني في فلسطين.

---

[1] انظر نص القرار (181) التوصية بتقسيم فلسطين: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي–الإسرائيلي، مج 1، وثيقة رقم 5، ص4.

[**] مؤسسة سياسية فلسطينية حلت محل اللجنة العربية العليا، وذلك بقرار من مؤتمر الجامعة العربية، الذي انعقد في بلودان قرب دمشق في 1946/6/12م (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسية، ج7، ص 206 - 212).

[2] جبارة، تيسير: تاريخ فلسطين، ص 283.

[3] العارف، عارف: نكبة فلسطين، ج1، ص33.

مشروع الوسيط الدولي الكونت برنادوت 1948م

- المقترحات الأولية للكونت برنادوت حزيران (يونيو)1948م.
- مشروع الكونت برنادوت أيلول (سبتمبر) 1948م .
- سقوط مشروع الكونت برنادوت.

مع اقتراب موعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، واعتزام الحركة الصهيونية الإعلان عن قيام دولتها، ازدادت حدة الصراع بين العصابات الصهيونية المسلحة[*] والشعب الفلسطيني، الذي هب للدفاع عن بلاده[1]، وتعثرت جهود الأمم المتحدة لفرض هدنة[2]، فقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 أيار (مايو) 1948م تفويض وسيط دولي؛ لإيجاد تسوية سلمية للوضع في فلسطين[3]. ووقع الاختيار على الكونت فولك برنادوت ليكون الوسيط الدولي المطلوب[4].

المقترحات الأولية للكونت برنادوت حزيران (يونيو) 1948م:

قام الكونت برنادوت بمساعٍ لدى الجانبين، العربي والإسرائيلي، وتوصل في 27 حزيران (يونيو) 1948م إلى مجموعة من المقترحات الأولية حول الوضع في فلسطين، تضمنت إنشاء اتحاد فيدرالي يضم وحدة عربية، وأخرى يهودية، وضم مدينة القدس إلى الوحدة العربية[5]. ويلاحظ أن مقترحات برنادوت لم تخرج عن إطار مفهوم قرار التقسيم لعام 1947م، باستثناء بعض التعديلات على الحدود.

رفضت الهيئة العربية العليا لفلسطين مقترحات برنادوت، وخاصة أنها تدعو إلى قيام دولة يهودية في فلسطين، وقدمت بديلاً لها مشروع إقامة حكومة واحدة ديمقراطية لكل المواطنين الفلسطينيين[6]. كما رفضتها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، واعتبرتها صورة مكررة من

(*) منها: منظمة (الهاجاناه) وتعني (الدفاع)، وهي منظمة عسكرية صهيونية استيطانية، أسست في القدس عام 1920 م. ومنظمة الأرجون (اتسل) وهي اختصار لاسم (المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل)، وهي منظمة عسكرية صهيونية، تأسست في فلسطين عام 1931م. و(ليحي): وهي اختصار لاسم (المحاربون من أجل حرية إسرائيل)، وهي منظمة عسكرية صهيونية سرية أسسها (أبراهام شتيرن) عام 1940م، ومنذ عام 1942، أصبحت المنظمة تُعرَف أيضاً باسم مؤسسها شتيرن، بعد مقتله على أيدي سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين(سويد، ياسين: الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، ص483 – 486).

(1) العارف، عارف: نكبة فلسطين، ج2، ص22.

(2) Flaban, Simha: Zionism and the Palestinians, p. 332.

(3) تعيين وسيط دولي، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 186، الدورة الاستثنائية 2، 1948/5/14م: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي– الإسرائيلي، مج 1، وثيقة رقم 7، ص16.

(4) Heller, Joseph: Failure of a Mission: Bernadotte and Palestine 1948, p.p. 515 – 534.

(5) مقترحات برنادوت بشأن حل النزاع، 1948/6/27م: وثائق القضية الفلسطينية، ج2، وثيقة رقم 274، ص644–647.

(6) العارف، عارف: نكبة فلسطين، ج3، ص573.

مشروع التقسيم الذي رفضه العرب[1]. وعارضتها (إسرائيل) لانتقاصها من الأراضي التي خصصها قرار التقسيم للدولة اليهودية[2]، وضم القدس إلى العرب[3].

يلاحظ مما سبق، أن كلا الطرفين العرب وإسرائيل احتجا في رفضهما مقترحات برنادوت بقرار التقسيم، ولكن كل من زاويته، فالعرب رأوا فيها صورة مكررة لقرار التقسيم الذي رفضوه سابقاً، و(إسرائيل) رأته مخالفاً لقرار التقسيم، وينتقص من الأراضي التي منحها ذلك القرار للدولة اليهودية.

مشروع الكونت برنادوت أيلول (سبتمبر) 1948م:

أعاد برنادوت النظر في مقترحاته، في ضوء ما تلقاه من ردود ومواقف مختلفة، فجدد محادثاته مع زعماء العرب واليهود خلال الفترة من 6 – 9 أيلول (سبتمبر) 1948م، ونتيجة لتلك المحادثات أعد صيغة معدلة لاقتراحاته عرفت باسم (مشروع برنادوت) تتلخص أهم بنوده فيما يلي[4]:

- اعتراف العرب بوجود (إسرائيل).
- إنشاء دولتين مستقلتين في فلسطين: دولة عربية، والأخرى يهودية، مع وحدة اقتصادية بينهما.
- وضع القدس تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة.
- عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم حالاً.

يلاحظ على التعديلات التي أجراها برنادوت على مقترحاته الأولية: التراجع عن فكرة فلسطين الاتحادية، التي تشمل فلسطين بإقليميها العربي واليهودي، والتراجع عن ضم القدس إلى الإقليم العربي، بالإضافة إلى مطالبته العرب بالاعتراف بدولة (إسرائيل). ويرجح أن مرد تراجعه كان بسبب ضغوط مورست عليه من الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، والمملكة المتحدة، والحركة الصهيونية.

وإذا كان هناك من نقاط إيجابية في مشروع برنادوت بالنسبة للقضية الفلسطينية فإنها لا تتعدى توصيته بعودة اللاجئين الفلسطينيين "فوراً" إلى مدنهم وقراهم، الأمر الذي أثار حفيظة إسرائيل، فأقدمت عصابة (شتيرن) الصهيونية على اغتيال الكونت برنادوت في القدس في اليوم التالي لتقديم المشروع إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 16 أيلول (سبتمبر) 1948م [5].

---

(1) نص مذكرة جامعة الدول العربية إلى الكونت برنادوت برفض مقترحاته 1948/7/3م: وثائق القضية الفلسطينية، ج2، وثيقة رقم 276، ص648–654.

(2) مذكرة وزير خارجية إسرائيل إلى الكونت برنادوت رداً على مقترحاته، 1948/7/5م: المصدر السابق، وثيقة رقم 278، ص655–657؛ ملف وثائق فلسطين، ج1، وثيقة رقم 218، ص945.

(3) سيلفر، أريك: بيجين سيرة حياته، ص87.

(4) انظر (ملحق رقم 1): نص مشروع برنادوت المعدل 1948/9/20م، ص284.

(5) محارب، عبد الحفيظ: هاغاناه إتسل ليحي، ص385.

سقوط مشروع الكونت برنادوت:

ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي عقدت يوم 21 أيلول (سبتمبر) 1948م في قصر (شايوه) في العاصمة الفرنسية باريس، تقرير برنادوت[1]، وقدم ممثل بريطانيا في الجمعية العامة مشروع قرار ضمنه توصيات الوسيط الدولي، فسقط مشروع القرار بالتصويت في 3 كانون الأول (ديسمبر) 1948م، وقد أيد العرب في رفض المشروع دول أمريكيا اللاتينية وآسيا[2]، واتخذت الجمعية العامة في 11 كانون الأول (ديسمبر) 1948م القرار رقم (194) الذي قضى بتشكيل "لجنة التوفيق والمصالحة"؛ لمتابعة أعمال الوسيط الدولي الكونت برنادوت لإيجاد تسوية سلمية في فلسطين[3].

من خلال ما سبق يتضح أن عوامل عديدة حالت دون تنفيذ مشروع برنادوت، أبرزها: رفضه من أصحاب العلاقة المباشرين وهم الفلسطينيون والإسرائيليون، وعجز هيئة الأمم المتحدة، وتحكم الدول الكبرى في قراراتها.

([1]) بن غوريون، دافيد: يوميات الحرب، ص541.

([2]) بيلي، سدني: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ص60.

([3]) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، د.3، 1948/12/11م: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي– الإسرائيلي، مج1، وثيقة 10، ص18.

حكومة عموم فلسطين 1948م

- دور الجامعة العربية في تشكيل حكومة عموم فلسطين 1948م.
- إعلان استقلال فلسطين 1948م.
- انهيار حكومة عموم فلسطين.
- المواقف العربية والدولية من حكومة عموم فلسطين.

بذلت الهيئة العربية العليا لفلسطين جهوداً حثيثة من أجل إبراز الكيان الفلسطيني[*]، ودعت في بيان أصدرته في 5 كانون الثاني (يناير) 1948م، إلى إيجاد نظام سياسي في فلسطين يحقق الرغبة العامة في الاستقلال الوطني، فبدأت بتشكيل اللجان القومية الفرعية، وقررت تشكيل إدارة قومية لفلسطين بأكملها[1]. وطلبت من جامعة الدول العربية في أوائل شباط (فبراير) 1948م، الموافقة على إنشاء حكومة فلسطينية، والإعلان عن استقلال فلسطين كدولة ديمقراطية، فور انتهاء الانتداب البريطاني، واقترحت قيام نظام مؤقت في البلاد باسم (الإدارة الفلسطينية العامة)، لتتولى إدارة البلاد متمتعة بجميع السلطات التي تتمتع بها الحكومات الديمقراطية المستقلة[2]، ولكن مجلس الجامعة العربية أجل بحث المقترح الفلسطيني؛ معللاً ذلك بعدم انتهاء اللجنة السياسية من بحث ما لديها من موضوعات متعلقة بالمسألة الفلسطينية[3].

دور الجامعة العربية في تشكيل حكومة عموم فلسطين 1948م:

مع دخول الجيوش العربية فلسطين، وبدء المواجهة العسكرية مع القوات الإسرائيلية، دبت الفوضى في البلاد، واضطربت الحياة العامة للشعب الفلسطيني، وفور إعلان الهدنة الأولى في 11 حزيران (يونيو) 1948م، اقترحت الهيئة العربية العليا إنشاء حكومة فلسطينية، تكون مسئولة أمام مجلس وطني، يمثل البلاد على قدر المستطاع بالنسبة للظروف السائدة[4].

درست اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في اجتماعها يوم 8 تموز (يوليو) 1948م الاقتراح، ولم تأخذ به، بل توصلت إلى إقرار مشروع لإقامة "إدارة مدنية مؤقتة"، وحددت مهام تلك الإدارة بتسيير الشؤون المدنية العامة، والخدمات الضرورية، وأن يكون نفاذ صلاحياتها في المناطق التي ترابط فيها الجيوش العربية فقط، وقد أنيطت هذه المهام بمجلس إدارة مكوَّن من رئيس وتسعة أعضاء[5].

---

[*] الكيان مفردة فلسطينية، واصطلاحاً سياسياً، لا نظير له في مجرى تاريخ كفاح الشعوب، لنيل استقلالها، وقد برز مصطلح الكيان الفلسطيني، كتعبير سياسي رمز إلى الكفاح، ضد واقع اللجوء والتشتت الفلسطيني، وفيما بعد، أخذ معنى إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وبناء مؤسساته، ومنظماته النقابية والشعبية، والحفاظ على وجوده وإبراز قضيته، واعتماد ممثلين شرعيين له في المنظمات الإقليمية والدولية (الشعيبي، عيسى، الكيانية الفلسطينية، ص12-13).

[1] العارف، عارف: نكبة فلسطين، ج3، ص703.

[2] سخنيني، عصام: فلسطين الدولة، ص217-218.

[3] جريدة الأهرام المصرية، دار الأهرام، القاهرة- مصر، 1948/2/13م، ص4.

([4]) شبيب، سميح: حكومة عموم فلسطين، ص37.

([5]) مشروع الإدارة المدنية المؤقتة في فلسطين: وثائق القضية الفلسطينية، ج2، وثيقة رقم 283، ص664-667.

لم يجر تنفيذ مشروع الإدارة المدنية، وظهرت أهمية تشكيل حكومة فلسطينية من جديد، عشية انعقاد دورة جديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة، في باريس 21 أيلول (سبتمبر) عام 1948م، والتي كان على جدول أعمالها مشروع الوسيط الدولي الكونت برنادوت للبت فيه، والذي لمح إلى أن العرب، لم يبدوا أي رغبة في إنشاء حكومة في القسم العربي من فلسطين[1]، فتوافقت الهيئة العربية العليا مع اللجنة السياسية للجامعة في 8 سبتمبر (أيلول) 1948م، على إنشاء حكومة لفلسطين، تكون مسئولة أمام مجلس تمثيلي، وتقرر أن تصبح الإدارة المدنية المؤقتة التي عينتها اللجنة السياسية سابقاً حكومة فلسطين[2].

ويمكن تفسير موافقة الحكومات العربية باستثناء الأردن، على إنشاء حكومة فلسطينية، برغبتها في تهدئة الرأي العام، الذي كان ينتقد الحكومات العربية بمرارة، لفشلها في حماية الفلسطينيين، وحرصها على توفير الغطاء، الذي يبرر انسحاب الجيوش العربية من فلسطين، دون احتجاج شعبي، وخشيتها من قيام الملك عبد الله بضم الأراضي التي يسيطر عليها لمملكته.

إعلان استقلال فلسطين 1948م:

بادر مجلس الإدارة المدنية المؤقتة إلى الاجتماع في غزة في 22 أيلول (سبتمبر) 1948م، وقرر اعتبار نفسه حكومة للبلاد باسم "حكومة عموم فلسطين"، وبعث رئيس الحكومة أحمد حلمي عبد الباقي إلى الحكومات العربية، والأمين العام للجامعة العربية يبلغهم بالقرار[3]، وأعلنت الهيئة العربية تشكيل المجلس الوطني من الأحزاب، والشخصيات، والهيئات التمثيلية[4].

عقد المجلس الوطني الفلسطيني اجتماعه الأول في مدرسة الفلاح الإسلامية بمدينة غزة يوم 30 أيلول (سبتمبر) 1948م[5]. وأصدر إعلان استقلال فلسطين، ومما جاء فيه: " بناء على الحق الطبيعي والتاريخي للشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال... فإننا نحن أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني ... نعلن... استقلال فلسطين كلها... استقلالاً تاماً. وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم..."[6].

---

(1) انظر (ملحق رقم 1): نص مشروع برنادوت، 1948/9/20م، ص284.

(2) طنوس، عزت: الفلسطينيون ماض مجيد ومستقبل باهر، ج1، ص511.

(3) رسالة رئيس حكومة عموم فلسطين للحكومات العربية والأمين العام للجامعة العربية 1948/9/23م: وثائق القضية الفلسطينية، ج2، وثيقة رقم 292، ص691- 692.

(4) نص الدعوة الموجهة من حكومة عموم فلسطين لتشكيل المجلس الوطني: شبيب، سميح، حكومة عموم فلسطين، ص77.

(5) العارف، عارف: نكبة فلسطين، ج3، ص703.

(6) انظر إعلان استقلال فلسطين غزة الأول من تشرين الأول (أكتوبر) 1948م، ملحق رقم (2)، ص286.

ويمكن القول: إن وثيقة إعلان الاستقلال حددت الأهداف الوطنية، والمطالب الفلسطينية في تلك المرحلة، وفي مقدمتها استقلال فلسطين، وإقامة دولة حرة ديمقراطية يتمتع فيها جميع المواطنين بحقوق متساوية، وعكست تلك الأهداف مدى تطور الفكر السياسي الفلسطيني من خلال الدعوة لتبني نمط ديمقراطي في الحكم، واحترام مبادئ حقوق الإنسان بعيداً عن كل أشكال التمييز.

انتخب المجلس الوطني الحاج أمين الحسيني رئيساً له، كما منح المجلس الثقة للوزارة[*]، التي تشكلت برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، وتشكل المجلس الأعلى برئاسة أمين الحسيني وعضوية رئيس الحكومة ورئيس المحكمة العليا[1].

انهيار حكومة عموم فلسطين:

وضعت الحكومة برنامجاً سياسياً، يستند إلى رؤيتها لأسباب النكبة، وكيفية معالجتها، ورأت أن الكفاح المسلح خير وسيلة لاستعادة الحقوق الفلسطينية، ونتيجة لعدم قدرة الحكومة على الوفاء ببرنامجها، راحت عوضاً عن ذلك تسعى في حل المشكلات الحياتية لأبناء فلسطين، لا سيما ما اتصل منها بشؤون الانتقال والعمل والتعليم والصحة[2].

تقلص بعد ذلك دور الحكومة إلى ثلاث مهمات كانت تقوم بها، وهي: حضور رئيسها لاجتماعات مجلس الجامعة العربية، كممثل لعرب فلسطين، وإصدار جوازات سفر، تمنحها لمن يطلبها من المواطنين الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة، وتقديم بعض الخدمات الخاصة لمواطنين فلسطينيين يطلبونها، كالعمل والتعليم في الدول العربية، وقد جاءت النهاية الفعلية للحكومة، بوفاة رئيسها أحمد حلمي عبد الباقي في 29 حزيران (يونيو) 1963م[3].

---

[*] تشكل مجلس الوزراء من: أحمد حلمي عبد الباقي رئيساً للوزراء، جمال الحسيني وزيراً للخارجية، عوني عبد الهادي وزيراً للشئون الاجتماعية، ميشيل ابيكاريوس وزيراً للمالية، رجائي الحسيني وزيراً للدفاع، حسين فخري الخالدي وزيراً للصحة، فوتي فريج وزيراً للاقتصاد، أمين عقل وزيراً للزراعة، يوسف صهيون وزيراً للإعلام، أكرم زعيتر وزيراً للمعارف، علي حسنا – وزيراً للعدل، أنور نسيبة – سكرتيراً للحكومة (محسن، عيسى خليل: فلسطين وسماحة المفتي، ص351).

(1) النص الحرفي للدستور المؤقت لحكومة عموم فلسطين: وثائق القضية الفلسطينية، ج2، وثيقة رقم 295، ص694–696.

(2) الأزعر، محمد خالد: حكومة عموم فلسطين، ص162.

(3) سخنيني، عصام: فلسطين الدولة، ص232–233.

المواقف العربية والدولية من حكومة عموم فلسطين:

بادر مجلس الجامعة العربية، وحكومات مصر وسوريا ولبنان والعراق واليمن والسعودية إلى الاعتراف بحكومة عموم فلسطين[1]، ولكن ذلك الاعتراف اقتصر على الناحية الإعلامية، ولم ترافقه أي إجراءات رسمية وتبادل للسفراء[2]، مما يوحي بأن الدول العربية، كانت تتوقع صعوبة استمرار تلك الحكومة. ومما دل على ذلك أنه لم يجر ضم فلسطين إلى عضوية الجامعة العربية[*] حينذاك.

دعت الجامعة العربية حكومة عموم فلسطين في 30 تشرين الأول (أكتوبر) 1948م للمشاركة في الدورة التاسعة لمجلس الجامعة، ولكنها ما لبثت أن امتنعت عن دعوتها في الدورة التي تلتها، ولم تستأنف دعوتها إلا في شهر آذار (مارس) 1950م[3]، وقرر مجلس الجامعة منذ 23 أيلول (سبتمبر) 1952م توجيه الدعوة لرئيس الحكومة، بصفته ممثل لعرب فلسطين لا لحكومة عموم فلسطين بحجة توقف أعمالها[4].

رفضت (إسرائيل) قيام أي كيان سياسي فلسطيني على أرض فلسطين[5]. ولكنها رأت من مصلحتها الامتناع عن الإفصاح عن رفضها لحكومة عموم فلسطين خارج دوائرها الرسمية[6]. ويبدو ذلك نتيجة خشية (إسرائيل) من أن يتسبب إعلان موقفها الرافض للحكومة الفلسطينية، إحراج من يشاركها هذا الرفض من العرب.

---

(1) طنوس، عزت: الفلسطينيون ماض مجيد ومستقبل باهر، ج1، ص517.

(2) اللهيبي، أديب: حكومة عموم فلسطين، ص49.

(*) أصبحت فلسطين عضواً كامل العضوية في جامعة الدول العربية في دورة المجلس السادسة والستين، وفق القرار 3462، الصادر في 1976/9/9م (جبر، مروة: جامعة الدول العربية وقضية فلسطين، ص118).

(3) تمثيل فلسطين في المجلس، قرار جامعة الدول العربية رقم 280، د. 12، 1950/3/27م (موسوعة مقاتل من الصحراء):
http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/title/GamatDowal/AGamatDowal281_15-1.htm_cvt.htm#280

(4) حكومة عموم فلسطين، قرار جامعة الدول العربية رقم 473، د. 16، 1952/9/23م (موسوعة مقاتل من الصحراء):
http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/title/GamatDowal/AGamatDowal474_24-1.htm_cvt.htm#473

(5) روجان، ايوجين، وآفي شليم: حرب فلسطين، ص106.

(6) المرجع السابق، ص106.

ولم تبدر أية إشارة من الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الثالثة في خريف العام 1948م، تشير إلى الاعتراف بحكومة عموم فلسطين كحكومة رسمية، بل اعتبرت تشكيلها مخالف لقرار التقسيم، ويتعارض مع حقيقة وجود الكيان اليهودي والاعتراف به، ورأت أن الاعتراف بحكومة عموم فلسطين يعني (السحب التلقائي) للاعتراف بالدولة اليهودية وحكومتها[1].

استأنست مختلف دول العالم بموقف الأمم المتحدة السلبي إزاءها، وبخلاف دولتي الباكستان وأفغانستان الإسلاميتين اللتين اعترفتا بالحكومة، لم تعترف أياً من الدول الأوربية بها[2]. وبالتالي فإن مواقف القوى الدولية الفاعلة داخل الأمم المتحدة وخارجها رفضت الاعتراف بحكم عربي على كل فلسطين، الأمر الذي زاد من عزلتها وحرمها من فرصة أن يكون لها صوت مسموع في المحافل الدولية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن تشكيل حكومة عموم فلسطين كان أول محاولة لبلورة الكيان الفلسطيني في إطار هيكل دستوري يتخذ شكل الدولة بمؤسساتها السياسية والإدارية، ولكن تضافرت عدة عوامل: فلسطينية، وعربية، دولية، أدت في مجملها إلى فشل حكومة عموم فلسطين، وتتلخص تلك العوامل بما يلي:

- ضعف القيادة السياسية الفلسطينية، وانقسام مواقفها ما بين مؤيد لحكومة عموم فلسطين ومعارض لها.
- عدم تمكن الحكومة، من بسط سيادتها على الأرض الفلسطينية[3]. بسبب تجريدها من أداتها العسكرية (جيش الجهاد المقدس)، ففي الضفة الغربية قامت السلطات الأردنية بمطاردته وتجريده من سلاحه[4]، وفي قطاع غزة كان التضييق المالي الأسلوب الذي اتبعته السلطات المصرية لتصفيته[5].

([1]) Shlaim, Avi: The Rise and Fall of the All- Palestine Government in Gaza, p.44.

([2]) Shlaim, Avi: The Rise and Fall of the All- Palestine Government in Gaza, p.44.

([3]) سخنيني، عصام: فلسطين الدولة، ص223.

([4]) التل، عبد الله: كارثة فلسطين، ص359؛
Shlaim, Avi: The Rise and Fall of the All- Palestine Government in Gaza, p. 43.

([5]) أبو النمل، حسين: قطاع غزة 1948 - 1967م، ص26.

- عدم جدية الحكومات العربية في تبني مشروع حكومة عموم فلسطين، ويدل على ذلك قول عبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية للدوائر البريطانية، بأن الحكومة ستكون ذات فائدة حين يصل الأمر إلى المساومة مع اليهود[1].
- فقدان الحكومة الاعتراف الدولي، ويبدو أن الانقسام الفلسطيني حولها، والموقف الأردني الرافض تماماً لها، والفتور العربي السريع تجاهها، كل ذلك لم يحمل المجتمع الدولي على أخذ هذه الحكومة بالجدية الكافية، أو التفكير في الاعتراف بها.

عبر تشكيل حكومة عموم فلسطين –على كل الأحوال– عن رفض القيادة الفلسطينية الاستسلام لنتائج حرب عام 1948م، وعن رغبة جامحة لدى الفلسطينيين في الوصول إلى الاستقلال، وتشكيل كيان سياسي مستقل. وحفلت تجربة حكومة عموم فلسطين بالعديد من الدروس الواجب الاستفادة منها، أبرزها: الحفاظ على الوحدة الوطنية، والتوافق على هدف موحد للنضال الوطني، وأن أرض الوطن هي الميدان الحقيقي لممارسة العمل الوطني، وساحة الفعل الرئيسة لنيل الاستقلال، وإقامة الدولة الفلسطينية.

---

(1) مصطفى، محمد: بريطانيا وفلسطين دراسة وثائقية، ص154.

ضم الضفة الغربية إلى شرقي الأردن 1950م

- المؤتمرات المطالبة بضم الضفة الغربية إلى شرقي الأردن 1948م.
- المواقف الفلسطينية والعربية من قرار ضم الضفة الغربية إلى الأردن.
- انهيار وحدة الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن.

قررت الحكومات العربية في اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في دمشق يوم 12 نيسان (ابريل) 1948م، التدخل العسكري لإنقاذ فلسطين من السيطرة الصهيونية، وذكرت أن "قرار دخول الجيوش العربية فلسطين؛ لإنقاذها يجب أن ينظر إليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال، والتجزئة لفلسطين، وأنه بعد إتمام تحريرها تسلم لأصحابها ليحكموها كما يريدون"[1].

كان هدف الأردن من الدخول إلى فلسطين، والمشاركة في الحرب – على ما يبدو– غير ذلك، فقد خطط لضم الضفة الغربية، وكان يعتقد أن الحرب وحدها يمكن أن تضفي الشرعية على عملية الضم[2]، ومما يؤكد ذلك الرأي، أن توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن، خلال مباحثاته في 7 شباط (فبراير) 1948م مع (أرنست بيفن) وزير خارجية بريطانيا، اقترح احتلال الجيش الأردني للأجزاء العربية في قرار التقسيم مع تحاشي التعرض للقوات اليهودية[3].

المؤتمرات المطالبة بضم الضفة الغربية إلى شرقي الأردن 1948م:

عُقدت أربعة (مؤتمرات) في عمان[4]، وأريحا[5]، ورام الله[6]، ونابلس[7]، دارت جميعها حول هدفين جامعين، الأول: مناهضة حكومة عموم فلسطين، وسحب الشرعية الشعبية منها ومن مؤتمر غزة، والثاني: تهيئة أرضية شعبية فلسطينية، يستند إليها الملك عبد الله في الحصول على الصفة الشرعية لإلحاق فلسطين تحت عرشه[8].

شكلت مقررات مؤتمر أريحا الذي عقد في الأول من كانون الأول (ديسمبر) 1948م، الأساس الذي استند إليه النظام الأردني في ضم الضفة الغربية، فقد قرر المؤتمرون توحيد فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية في مملكة واحدة، ومبايعة الملك عبد الله الأول بن الحسين ملكاً دستورياً[9]، الذي أعلن قبول البيعة فور انتهاء أعمال المؤتمر[10].

([1]) جريدة الأهرام المصرية، 13/4/ 1948م، ص4.

([2]) Flaban, Simha: Zionism and the Palestinians, p.334.

([3]) موريس، بيني: آخر البشوات غلوب باشا، ص 145– 146.

([4]) مقررات مؤتمر عمان، 1/10/1948م: وثائق القضية الفلسطينية،ج2، وثيقة رقم 298، ص 700–702.

([5]) انظر مقررات مؤتمر أريحا الأول من كانون الأول (ديسمبر) 1948م، ملحق رقم (3)، ص287.

([6]) انظر مقررات مؤتمر رام الله، 26/12/1948م: وثائق القضية الفلسطينية، ج2، وثيقة رقم 313، ص729–730.

([7]) منظمة التحرير الفلسطينية، خلفية تاريخية 1948–1964م: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3744

([8]) الأزعر، محمد خالد: حكومة عموم فلسطين، ص68–87.

([9]) انظر مقررات مؤتمر أريحا الأول من كانون الأول (ديسمبر) 1948م، ملحق رقم (3)، ص287.

([10]) كلمة الملك عبد الله في وفد مؤتمر أريحا 1/12/1948م:، ملف وثائق فلسطين،ج1، وثيقة رقم 228، ص967.

رفضت جامعة الدول العربية مقررات مؤتمر أريحا، معللة ذلك بأنها لا تمثل وجهة نظر أغلبية الشعب الفلسطيني[1]، بينما رأى الأمير الحسن بن طلال ولي العهد في الأردن (سابقاً)، أن الذين شاركوا في المؤتمر هم زعماء الضفة الغربية، وأعيانها الذين يمثلون العرب الفلسطينيين، وأنهم التمسوا من الملك عبد الله أن يوحد أراضي ضفتي الأردن الشرقية والغربية هي وسكانها في دولة واحدة تحت حكمه[2].

أراد الملك عبد الله إضفاء الطابع الدستوري على عملية ضم الضفة الغربية إلى مملكة شرق الأردن، فقرر مجلس الوزراء الأردني في 7 كانون الأول (ديسمبر) 1948م الموافقة على مقررات مؤتمر أريحا [3]. وتبعه مجلس الأمة في 13 كانون الأول (ديسمبر) 1948م بالموافقة [4]، وأُعلن في 26 نيسان (ابريل) 1949م عن استبدال الاسم الرسمي للمملكة (مملكة شرق الأردن) بالمملكة الأردنية الهاشمية[5]، وتقرر إلغاء استخدام تعبير "فلسطين" في كافة المعاملات الرسمية[6].

أعلن الملك عبد الله في كانون الأول (ديسمبر) 1949م عن حل مجلس الأمة، وقرر إجراء انتخابات برلمانية في الضفتين، لإضفاء الصبغة الدستورية على توحيدهما، وجرت الانتخابات بالفعل في 11 نيسان (ابريل) لتشكيل مجلس أمة موحد يضم ممثلين من الضفتين[*] بالتساوي[7]، وافتتح الملك عبد الله جلسة المجلس المنتخب في 24 نيسان (ابريل) 1950م بخطاب العرش، وأعلن فيه ضم فلسطين إلى الأردن[8]، وأقر المجلس مشروع الوحدة رسمياً[9].

([1]) دروزة، محمد عزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ص215.

([2]) ابن طلال، الحسن: الفلسطينيون في الضفة الغربية، ص40-41.

([3]) قرار مجلس الوزراء الأردني، عمان- الأردن، 1948/12/7م: وثائق القضية الفلسطينية، ج2، وثيقة رقم 307، ص720-721.

([4]) قرار مجلس الأمة الأردني، عمان- الأردن، 1948/12/13م: المصدر السابق، وثيقة رقم 311، ص728.

([5]) العائلات الفلسطينية والأردن ومؤتمر أريحا: جريدة فلسطين السفير العربي، السنة الثانية، العدد 16، بيروت- لبنان، الأربعاء 2011/8/17م، ص9. الأربعاء 2011/8/17م، ص9.

([6]) سخنيني، عصام: ضم فلسطين الوسطى إلى شرقي الأردن، ص72.

(*) انظر أسماء النواب ممثلي نواب الضفة الغربية في مجلس النواب الأردني في: عبد الهادي، مهدي: المسألة الفلسطينية، ص 190.

([7]) King Hussein: Uneasy Lies the Head, p. 124.

([8]) خطاب العرش، عمان، 1950/4/24م: ابن الحسين، عبد الله: التكملة، ص19-21.

([9]) نص قرار وحدة الضفتين 1950/4/24م: المصدر السابق، ص22.

المواقف الفلسطينية والعربية من قرار ضم الضفة الغربية إلى الأردن:

استهجنت حكومة عموم فلسطين قرارات مؤتمر أريحا، وطلبت من الجامعة العربية اتخاذ الإجراءات اللازمة؛ لثني الأردن عن قرار ضم الضفة الغربية[1]. ونددت الهيئة العربية العليا بالضم، واستنكرته واعتبرته تصفية للقضية الفلسطينية[2]. وعارضت الحكومات العربية الاجراءات الأردنية في الضفة الغربية[3]، وندد الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام بمؤتمر أريحا، وأعلن رفضه لقراراته، وأنكر حقه التكلم باسم الشعب الفلسطيني[4]. وارتفعت أصوات مطالبة بفصل الأردن من الجامعة العربية[5].

ترتب على إصرار الأردن على قرار الضم، وتجاهله لقرار الجامعة، وقيامه بإجراء الانتخابات النيابية في الضفتين؛ أن تقدمت مصر بمشروع قرار إلى مجلس الجامعة العربية في 15 أيار (مايو) 1950م بفصل الأردن من الجامعة[6]، ونتيجة لعدم الإجماع عليه، قررت الجامعة العربية في 12 حزيران (يونيو) انتظار جهود الوساطة؛ لحل المشكلة بين أكثرية أعضاء الجامعة والأردن[7]، وانتهت جهود الوساطة بتاريخ 15 حزيران (يونيو) 1950م، بالتوصل إلى صيغة قرار قبلت من جميع الدول الأعضاء جاء فيها: " ... إن المملكة الأردنية الهاشمية لتعلن أن الضم هو إجراء اقتضته الضرورة العملية، وأنها تحتفظ بذلك الجزء وديعة تحت يدها، على أن يكون تابعاً للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحرير أجزائها الأخرى بكيانها الذي كانت عليه قبل العدوان ..."[8]. وبذلك انطوت صفحة معارضة الجامعة للضم الذي توطد مع الأيام.

---

(1) اللهيبي، أديب: حكومة عموم فلسطين، ص50.

(2) ابن الحسين، عبد الله، التكملة، ص18.

(3) Shlaim, Avi: The Rise and Fall of the All- Palestine Government in Gaza, p. 44.

(4) الحاج إبراهيم، رشيد: الدفاع عن حيفا وقضية فلسطين، ص311.

(5) البديري، خليل: تاريخ ما أغفله التاريخ، ص140؛ الشعيبي، عيسى: الكيانية الفلسطينية، ص39؛ Flaban, Simha: Zionism and the Palestinians, p343.

(6) الشعيبي، عيسى: الكيانية الفلسطينية، ص39.

(7) ضم شرق فلسطين إلى الأردن، جامعة الدول العربية، قرار رقم 323، د. 12، 1950/6/12 (موسوعة مقاتل من الصحراء):
http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/title/GamatDowal/AGamatDowal324_17-1.htm_cvt.htm#323

(8) جريدة الأهرام المصرية، 1950/6/16، ص1 + 11.

انهيار وحدة الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن:

سعى الأردن جاهداً لإدامة الارتباط بين الضفتين، وبعد اندلاع حرب حزيران (يونيو) 1967م التي أسفرت عن احتلال (إسرائيل) للضفة الغربية[1]، ظل الأردن يعتبرها أراضي أردنية محتلة، واستمر ذلك الموقف الأردني حتى قررت الحكومة الأردنية في 30 تموز (يوليو) 1988م، اتخاذ سلسلة من الإجراءات التي جرت تسميتها فك "الارتباط القانوني والإداري" مع الضفة الغربية[2]. وحول تفسيره لذلك، ذكر الملك حسين أن تلك الخطوة جاءت "تجاوباً مع التوجه العربي العام، ومع مطالب الشعب الفلسطيني وقيادته، ومقتضيات تطور النضال الفلسطيني، وتعزيزاً للانتفاضة، والتزاماً بالمسؤولية القومية في العمل على إبراز الهوية والشخصية الفلسطينية"[3].

ويمكن القول أن فك الارتباط بين الضفتين كان نتيجة متوقعة للعديد من الأسباب أبرزها: أن ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن مخالف لإرادة الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال. وأن الاعتراف العربي والدولي عام 1974م؛ بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب قد حسم مسألة التمثيل الفلسطيني، أضف إلى ذلك خشية النظام الأردني من انتقال الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت أواخر عام 1987م إلى تجمعات الشعب الفلسطيني في الضفة الشرقية.

من خلال ما سبق، يمكن القول: أن مشروع الدولة الفلسطينية منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين 1917م، وحتى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، اصطدمت بواقع لا يمكن بحال من الأحوال أن يفرز كياناً فلسطينياً، يحقق طموح الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، وذلك لثلاثة أسباب: أولهما، ضعف قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية وتشتتها. وثانيهما، اختلال موازين القوى الدولية لصالح الحركة الصهيونية. وثالثهما، عجز النظام العربي الرسمي وضعفه.

---

(1) Shlaim, Avi: The Iron Wall: Israel and the Arab World, pp. 243-244.

(2) عبد الهادي، مهدي: الانفصال الأردني أسبابه وأثاره، نسخة الكترونية:

http://www.passia.org/publications/information_papers/Jordan-Disengagement-Arabic.htm#1-5

(3) خطاب الملك حسين بشأن فك الارتباط بالضفة الغربية، 31/7/ 1988م: مجلة شئون فلسطينية، ع 185، آب 1988م، ص 139- 142.

الفصل الأول

مشروع الدولة الديمقراطية 1968– 1971م

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: البيئة السياسية الضاغطة وجهود حركة فتح لتثبيت هدف الدولة الديمقراطية في المواثيق الفلسطينية.**
- **المبحث الثاني: المقومات والمكونات الفكرية للدولة الديمقراطية.**
- **المبحث الثالث: المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من مشروع الدولة الديمقراطية.**

المبحث الأول

البيئة السياسية الضاغطة وجهود حركة فتح لتثبيت هدف الدولة الديمقراطية في المواثيق الفلسطينية

- البيئة السياسية لمشروع الدولة الديمقراطية.
- ترويج حركة فتح لشعار الدولة الديمقراطية.
- جهود حركة فتح في تثبيت هدف الدولة الديمقراطية في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني.

إن فكرة إقامة دولة واحدة على كامل أرض فلسطين التاريخية ليس بالجديد – كما رأينا في الفصل السابق – وجاء الميثاق القومي الفلسطيني في 28 أيار (مايو) 1964م، ليؤكد على أن "فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب وحدة إقليمية لا تتجزأ"، واحتفظ الميثاق بحق شعب فلسطين في تقرير مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه، ولكنه تجنب الخوض في الشكل الدستوري للدولة[1].

ويبدو أن ذلك جاء بسبب انتشار الأفكار القومية، والدعوات لدولة الوحدة العربية آنذاك، والرغبة في تجنب التصادم مع الحكومات العربية، وخاصة التي كانت أجزاء من فلسطين تحت حكمها[*]. وسعياً للحفاظ على وحدة الموقف العربي الذي اعتبر تحرير فلسطين واجباً قومياً تقع مسئولياته كاملة على الأمة العربية.

بدوره تمسك الميثاق الوطني الفلسطيني في تموز (يوليو) 1968م بوحدة أرض فلسطين التاريخية، وأكد أن "الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين"، وأن الشعب الفلسطيني سيتابع "الكفاح المسلح والسير قدما بالثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه... وتقرير مصيره فيه والسيادة عليه"[2].

مما سبق يتضح أن هدف النضال الفلسطيني في المرحلة ما بين 1964 – 1968م كان تحرير أرض فلسطين بكاملها، والأسلوب لتحقيق ذلك هو الكفاح المسلح. وعبر الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، والشعبي ممثلاً بالمنظمات الفلسطينية[**] في تلك المرحلة عن التمسك بذلك الهدف والأسلوب[3].

ويمكن القول: أن تلك المرحلة (1964- 1968م) اتسمت بالتوافق الوطني على هدف التحرير الكامل لأرض فلسطين، وعلى الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق هذا الهدف، ولكن ذلك

(1) انظر الميثاق القومي الفلسطيني في: حميد، راشد: مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ص47-50.

(*) يتضح ذلك من قبول المجلس الوطني الفلسطيني بأن "لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية، ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة..."(انظر المادة (24) من الميثاق القومي الفلسطيني: حميد، راشد: مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ص47-50).

(2) انظر الميثاق الوطني الفلسطيني في: حميد، راشد: مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ص122.

(**) المنظمات الفلسطينية المشاركة في المؤتمر: الهيئة العاملة لدعم الثورة، طلائع حرب التحرير الشعبية، جبهة ثوار فلسطين، جبهة تحرير فلسطين، جبهة التحرير الشعبية الفلسطينية، منظمة طلائع الفداء لتحرير فلسطين، حركة الشباب الثوري الفلسطيني، وحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"(ميثاق وقرارات مؤتمر المنظمات الفلسطينية، القاهرة- مصر، 1968/1/19م: الوثائق العربية لعام 1968م، وثيقة 16، ص15).

(3) انظر ميثاق وقرارات مؤتمر المنظمات الفلسطينية، القاهرة- مصر، 1968/1/19م في: الوثائق العربية لعام 1968م، وثيقة 16، ص15؛ وبيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، 1968/8/29م في: الوثائق العربية لعام 1968م، وثيقة 285، ص431.

التوافق كان إلى حين. فقد طرأ تغيراً على استراتيجيات وأهداف النضال الوطني الفلسطيني منذ العام 1968م تمثل في ظهور شعار الدولة الديمقراطية.

البيئة السياسية لمشروع الدولة الديمقراطية:

ترتب على هزيمة حزيران (يونيو) عام 1967م، جنوح فصائل المقاومة الفلسطينية إلى إعادة النظر في الاستراتيجيات والأهداف الوطنية، فاحتلال باقي الوطن الفلسطيني (الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة) عزز القناعات بأن إسرائيل تستهدف الوجود الفلسطيني أرضاً وشعباً وهوية وطنية.

وأدت هزيمة النظام العربي الرسمي في حرب حزيران، وعجزه عن حماية الأرض العربية والفلسطينية، وتراجع أهدافه القومية من "تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني[1]" إلى "إزالة آثار عدوان 1967م[2]" إلى زعزعة القناعات بقدرة تلك الأنظمة على تحقيق الوحدة والتحرير.

اعتبر محمود عباس عضو اللجنة المركزية لحركة فتح آنذاك أن هزيمة حزيران، وما كشفته من عجز عربي قد ساهمت إلى حد كبير في ظهور فكرة الدولة الديمقراطية، فقال: "بمقدار ما عبرت عنه هذه الفكرة من تنازل هائل من قبل الشعب الفلسطيني، حيث يقر بحق شرعي لليهود، ويقنن وجودهم في فلسطين، بمقدار ما كانت نابعة أساساً من الإحساس بالعجز العربي، وعدم مقدرة الفلسطينيين على العمل منفردين لتحرير وطنهم"[3].

تلى حرب حزيران (يونيو) 1967م، صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) الذي اعتبر القضية الفلسطينية مجرد قضية لاجئين، ودعا للاعتراف بسيادة (إسرائيل) على أراضي فلسطين المحتلة عام 1948م، فكلفت الأمانة العامة للأمم المتحدة جونار يارينج[*] مبعوثاً خاصاً لها؛ لإجراء اتصالات مع الدول المعنية ومتابعة تطبيق قرار مجلس الأمن بهدف التوصل إلى

(1) مقررات مؤتمر القمة العربية الثاني، الاسكندرية- مصر، 5-1964/9/11م: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص420-421.

(2) المصدر السابق، ص 422.

(3) عباس، محمود: طريق أوسلو، ص 24.

(*) جونار يارنج (Gunnar Yarring): دبلوماسي سويدي، عمل سفيراً لبلاده لدى الاتحاد السوفييتي، وكان مشهور بثقافته الواسعة، وبمعرفته عدة لغات من بينها اللغة العربية، وقد انتدبه الأمين العام للأمم المتحدة، ليقوم بالعمل على تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242(موسوعة مقاتل من الصحراء):

http://www.moqatel.com/openshare/Mostlhat/Alaam/Mokatel6_1-31.htm_cvt.htm

تسوية سياسية في المنطقة تحقق السلام والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967م[1].

يلاحظ على قرار مجلس الأمن أنه دعا إلى إجراء اتصالات مع "الدول المعنية"، ولم يقل "الأطراف المعنية"، تجاهلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتنكراً للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وللتعامل مع قضية فلسطين كقضية لاجئين فقط.

قال هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح أن الحركة أجرت في ذلك الوقت مباحثات مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، "أخبرنا فيها بأن علينا نحن الفلسطينيين، أن نقدم برنامج عمل سياسي، إذا كنا نرغب في أن ينظر إلينا بجدية من العرب والمجتمع الدولي"، ويضيف الحسن: "وبالفعل... وخلال أسابيع تقدمنا بأول اقتراح لحل سياسي يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها العرب واليهود متساويين"[2].

يتضح من حديث الحسن أن جوهر اهتمام فتح من وراء طرح شعار الدولة الديمقراطية كان استقطاب القبول الدولي للحركة، وتحريك الوضع السياسي بعد هزيمة حزيران (يونيو) 1967م.

طرح وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي في 25 حزيران (يونيو) 1970م، على الأردن ومصر و(إسرائيل)، في سبيل التوصل لتسوية سياسية للصراع في المنطقة العربية، مشروعاً سياسياً، يستند إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242)، وإقامة مباحثات للتوصل إلى اتفاق سلام (عادل ودائم)، على أساس الاعتراف بالسيادة وسلامة الكيان الإقليمي لكل طرف واستقلاله السياسي[3].

---

(1) انظر نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، نيويورك 1967/11/22م في: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي، مج 1، وثيقة 44، ص197.

(2) جاء ذلك في محاضرة لهاني الحسن، ألقاها في لندن بتاريخ 1989/12/11م، بدعوة من الجمعية الراديكالية في حزب المحافظين، بعنوان: الطريق الصعب للوصول إلى حل سياسي عبر التفاوض مع إسرائيل (عبد الرحمن، صادق: الحكم الذاتي الإسرائيلي والرفض الإسلامي، المركز الإسلامي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، القدس- فلسطين، ط1، 1991م، ص70-71؛ رشدي، عبد السلام: أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، قسم التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، 2013م، ص56-57).

(3) كوانت، وليام: عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الاسرائيلي، ص89 – 90؛
Kadi, Leila: The Arab – Israeli Conflict: The Proposals 1948 – 1972, pp 71-73.

عندما أعلنت مصر قبولها للمبادرة[1]، وتبعتها الأردن[2]، أصدرت حركة فتح بياناً رفضت فيه مبادرة روجرز، وانتقدت الرئيس المصري عبد الناصر[3]، فردت السلطات المصرية بإغلاق إذاعتي صوت العاصفة وصوت فلسطين من القاهرة في 1970/7/28م[4]. وبدأت السلطات الأردنية في أيلول (سبتمبر) 1970م هجومها الشامل على مواقع الثورة الفلسطينية، فسقط عدد كبير من الشهداء الفلسطينيين في الأردن، وأجبرت قوات الثورة الفلسطينية على الخروج من الأردن إلى لبنان[5].

تركت أحداث أيلول آثارها في ساحة الفكر السياسي الفلسطيني، فقد توقع الفلسطينيون أن تهز أحداث الأردن البلدان العربية وتدفع حكوماتها للتدخل لصالح قوات الثورة الفلسطينية وهذا ما لم يحدث، وكذلك الجماهير العربية لم تسقط أياً من حكامها انتصاراً للثورة الفلسطينية. ورأى حوراني أن تلك الأحداث أدت إلى تعميق اتجاهات عند الفلسطينيين، تدعو إلى مزيد من الاعتماد على الإمكانيات الفلسطينية، والى مزيد من تأكيد اتجاه الاستقلال الوطني، والى صياغة تحالفات واقعية مع القوي التقدمية وحركات التحرر في العالم[6].

مع وجاهة التحليل السابق إلا أن اهتزاز القناعات بقومية المعركة قد بدأت منذ هزيمة النظام العربي الرسمي في حزيران 1967م، وجاءت أحداث أيلول 1970م لتعزز تلك القناعات بالانفتاح على القوى التقدمية وحركات التحرر العالمية. ويبدو أن ذلك هو ما دفع حركة فتح لطرح فكرة الدولة الديمقراطية التي يعيش فيها العرب واليهود دون تمييز، اعتقاداً منها أنها بذلك ستجد حلفاء جدداً للقضية الفلسطينية، وستحظى بالتأييد العالمي، وتجد قبولاً من أطراف يهودية عالمية وأطراف دولية.

ترتب على بروز بعض الدعوات لإقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع[*]، تشوش الآراء الفلسطينية بشأن الأهداف الوطنية، وخاصة في ظل مساعي سلطات الاحتلال الإسرائيلي

---

(1) رسالة من محمود رياض وزير الخارجية المصري إلى وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي وفيه موافقة مصر على المبادرة، القاهرة- مصر، 1970/7/22م: الوثائق العربية لعام 1970م، وثيقة رقم 275، ص490-491.

(2) خطاب الملك حسين حول الوضع الراهن في الدول العربية، عمان، 1970/8/29م: الوثائق العربية 1970، وثيقة رقم 328، ص596.

(3) خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، ص 133 – 134.

(4) رياض، محمود: مذكرات، ص279.

(5) انظر أسباب أحداث أيلول 1970 في الأردن: رياض، محمود: مذكرات، ص 282.

(6) حوراني، فيصل: الفكر السياسي الفلسطيني، ص172-173.

(*) انظر الفصل الثاني من هذه الدراسة.

لخلق قيادة سياسية من فلسطينيي الأراضي المحتلة كبديل عن منظمة التحرير الفلسطينية، تقبل بكيان فلسطيني مرتبط بإسرائيل، في وقت كانت فيه جميع فصائل المنظمة ترفع شعار التحرير الكامل للأراضي الفلسطينية، وإزالة الكيان الصهيوني، ولم يقبل أياً منها بأي حل يحيد عن هذا الهدف.

حرص المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته الخمس التي عقدها بين حرب حزيران (يونيو) 1967 وأيلول (سبتمبر) 1971 على شجب فكرة الكيان، أو الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة[1]. وكان المنطلق من رفض فكرة قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، أنها لا تحل مختلف مظاهر الصراع في بعده الفلسطيني- الإسرائيلي، ولا تحل قضية اللاجئين[2].

ومن جهة أخرى خشيت حركة فتح من عودة الضفة الغربية إلى الحكم الأردني وقطاع غزة إلى الإدارة المصرية في حال حدوث انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967م، وخاصة في ظل غياب فكرة الدولة الفلسطينية عند الزعماء العرب، فوفق رؤية الرئيس عبد الناصر للحل السياسي للقضية الفلسطينية قال في 18 شباط فبراير 1970م: "أن قطاع غزة لا بد أن يعود عربياً... على أن يحدد مصيره وفقا للرغبات التي يبديها الفلسطينيون بكل حرية، والضفة الغربية عربية ولا بد أن تعود عربية... أما القدس فيجب أن ينسحب منها الإسرائيليون وأن يعود القطاع الأردني من هذه المدينة إلى السيادة الأردنية"[3].

وضعت هذه الأحداث منظمة التحرير الفلسطينية في مأزق، فهي ترفض دولة في الضفة والقطاع من جهة، وترفض عودة الحكم الأردني والمصري للضفة والقطاع، وقد عبر صلاح خلف عن ذلك المأزق بقوله: "كان الصحفيون يلحون علينا بوابل من الأسئلة حول مغزى كفاحنا ودلالاته، فكان من المضحك أن نجيب بالتملص والمداورة"[4]. ويبدو أمام ذلك، أن الأمور ألحت للتفكير في مشروع سياسي يصون الأرض الفلسطينية، ويطرح تصور حركة فتح لمصير دولة المستقبل، ويحدد الهدف النهائي للثورة الفلسطينية، بعد أن كان هذا الأمر من القضايا المؤجلة التي رأت أنه لم يحن الوقت لبحثها وتحديد موقف منها.

وكان من دوافع التفكير في مشروع سياسي فلسطيني يوضح الهدف النهائي للثورة، استغلال (إسرائيل) الغموض في الحديث عن مرحلة ما بعد تحرير فلسطين، والترويج بأن هدف

---

(1) انظر قرارات المجلس الوطني، الدورات 3-4-5-6-7 في: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص 356-373.

(2) عبد الكريم، قيس، وآخرون: خيارات فلسطينية، ص132.

(3) عبد الناصر، شوقي: ثورة عبد الناصر، ص643-644.

(4) خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، ص 220.

العرب من حربهم لإسرائيل هو "إلقاء اليهود في البحر"[1]. وهي تهمة قديمة استخدمتها الدعاية الصهيونية ضد العرب والعديد من قادتهم لوصفهم بالتطرف والعنصرية واللاإنسانية. وكان أول من قُذف بتلك التهمة الحاج أمين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين[2].

وإبان حرب حزيران (يونيو) 1967م انطلقت أجهزة الدعاية الصهيونية تتهم أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بأنه دعا إلى إلقاء اليهود بالبحر[3]، واستهجن الشقيري وقوع "بعض" العرب فريسة لتلك الدعاية الصهيونية، رغم دحضها وتكذيبها في مؤتمرات صحفية[4]، ووصفها "بخرافة ابتدعها اليهود وزيفوها على قادة العرب"[5].

واعتبرها الرئيس المصري جمال عبد الناصر أكذوبة لخداع العالم[6]. وذكر روجيه جارودي[*] أن هدف تلك الأكذوبة استدراج عطف الأوربيين والأمريكيين، وكسب تأييدهم، مستغلين في ذلك إحساس الغرب بالذنب جراء جرائم "النازية[**]"، وحرصهم على درء تهمة معاداة السامية عن أنفسهم التي اعتادت (إسرائيل) نعت خصومها بها [7].

وممن انجروا خلف الدعاية الإسرائيلية الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون الذي اتهم العرب في شباط (فبراير) 1970 بأنهم "يريدون إلقاء إسرائيل في البحر"، وقال: "إن إسرائيل لا تهدد العرب... وإنها دولة مسالمة صغيرة تعيش وسط طوفان من الأعداء المتربصين"[8]. وهذا يصور نموذج من الانحياز الكامل، والانجرار الأعمى للإدارة الأمريكية وراء الرواية الإسرائيلية.

يبدو واضحاً استغلال الحركة الصهيونية للغياب الكلي للموقف الفلسطيني والعربي من هذه القضية. مما أتاح للدعاية المعادية تصوير (إسرائيل) بأنها واحة للديمقراطية، وجزء من العالم

---

(1) المصدر السابق، ص 220.

(2) الشقيري، أحمد: الهزيمة الكبرى، ج2، ص285.

(3) قاسمية، خيرية (تحرير): أحمد الشقيري، ص302-303.

(4) الشقيري، أحمد: الهزيمة الكبرى، ج2، ص281.

(5) المرجع السابق، ص285.

(6) عبد الناصر، شوقي: ثورة عبد الناصر، ص401.

(*) روجيه جارودي (1913 – 2012م): مفكر وكاتب فرنسي، كان عضواً في الحزب الشيوعي، وعضواً في البرلمان الفرنسي، في 2 يوليو 1982 أشهر إسلامه.

(**) النازية: مذهب سياسي يشير إلى نظام أدولف هتلر الذي حكم ألمانيا في ثلاثينات القرن العشرين. والنازية هي اختصار لـ "القومية الاشتراكية" التي تمزج بين الاعتزاز القومي إلى درجة التطرف والاشتراكية المرنة التي تسمح بتواجد الرأسمالية والثروات الفردية، والنازية حركة فاشية، صادرت الحرية الشخصية، ونادت بالقومية العدوانية، والتسلط العسكري (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج 6، ص545).

(7) جارودي، روجيه: فلسطين أرض الرسالات السماوية، ص326.

(8) عبد الناصر، شوقي: ثورة عبد الناصر، ص675-676.

الحر، محاطة بمجموعات من الأعداء العرب، الذين يتحينون الفرصة لارتكاب مجازر جديدة ضد اليهود، تفوق مجازر النازية. وتجاهلت تلك الدعاية المضللة حقيقة أن الحركة الصهيونية والإمبريالية هما اللتان رمتا بالفلسطينيين في الصحراء، وروجت زوراً أكذوبة (رمي اليهود في البحر).

وذكر محمد أبو ميزر عضو اللجنة المركزية لحركة فتح وممثلها في أوربا[*] إنه التقى في باريس بتاريخ 31 كانون الأول (ديسمبر) 1968م مجموعة من أصدقاء الثورة الفلسطينية من الحزب الشيوعي الفرنسي، والحزب الاشتراكي الموحد الفرنسي، واكتشف في حديثه معهم حجم الدعاية المعادية للقضية الفلسطينية التي تبثها الحركة الصهيونية والإمبريالية لتضليل الرأي العام الأوربي، وأشار إلى أن ثمة تساؤلات كانت تثار عن مصير اليهود، في حال انتصار الثورة الفلسطينية[1].

وقال صلاح خلف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح: "أن كثيراً من الصحفيين كان يسأل في المؤتمرات الصحفية: مع أي اليهود يعتزم الفلسطينيون التعايش بعد التحرير: مع مواليد البلاد؟ مع المهاجرين؟ ثم مع أي المهاجرين منهم، الجدد أم القدامى؟، فكانت الإجابات غامضة"[2].

وذكر أبو ميزر أن هناك من قدم اجتهادات في هذا المجال مثل: "سيبقى في فلسطين جميع اليهود الذين ولدوا فيها، فقط، بينما يغادرها الباقون" ومقولة: "سيبقى في فلسطين جميع اليهود الذين هاجروا إليها قبل سنة 1947م"... إلخ، مما حتَّم حسم هذه القضية[3]، وقال صلاح خلف "كان الإسرائيليون يستغلون خرسنا لمصلحتهم، مدعين بأن مقصدنا في تحرير فلسطين، من السيطرة الصهيونية، ليس إلا تمويها لإرادتنا في رمي اليهود في البحر"[4]. وهو ما دفع فتح إلى البحث عن حل جذري لتلك المسألة، يزيل الفكرة الخاطئة عن هدف الثورة الفلسطينية بأنها ضد كل يهودي بغض النظر عن معتقداته وأفكاره، ويبطل دعاوي الحركة الصهيونية التي تسعى لوضع يهود العالم في سلة واحدة، لإيهامهم بأن المصلحة اليهودية في احتلال فلسطين هي واحدة لهم جميعاً[5]، وهو ما حدا بحركة فتح التأكيد في حزيران يونيو 1968م بأن القضاء على (إسرائيل)، وتحرير فلسطين، لا يهدفان إلى تصفية اليهود بل يمنحهم العيش في فلسطين عربية[6].

(*) سعت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" في أعقاب معركة الكرامة عام 1968م؛ لإيجاد قدم لها في أوروبا، فأقامت علاقات سياسية مع الحزب الشيوعي الفرنسي، والحزب الاشتراكي الموحد (PSU)، ومع مجموعات يسارية فرنسية أخرى أيدت المقاومة الفلسطينية باعتبارها حركة تحرر وطني ضد الاستعمار (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني): http://www.wafainfo.ps/aprint.aspx?id=5235

(1) ياسين، عبد القادر: الدولة الديمقراطية الفلسطينية، ص62.

(2) خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، ص221.

(3) ياسين، عبد القادر: الدولة الديمقراطية الفلسطينية، ص62.

(4) المرجع السابق، ص113.

(5) ياسين، عبد القادر: الدولة الديمقراطية، ص62؛ باومغرتن، هلغي: من التحرير إلى الدولة، ص262.

(6) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968م، ص88.

ومن خلال تتبع الدوافع من وراء طرح حركة فتح لمطلب الدولة الديمقراطية، نجد أن المبررات التي سيقت والمتمثلة في: دحض الدعاوي الصهيونية، وإبراز الطابع الإنساني للثورة الفلسطينية، واستقطاب التأييد الدولي لها. لا تكفي لتبرير إجراء تعديلات في استراتيجية وأهداف النضال الوطني الفلسطيني.

ويبدو أن صدمة هزيمة حزيران 1967م، وشعور حركة فتح بالفجوة الكبيرة ما بين إمكانيات الثورة والشعب الفلسطيني من جهة، ومطلب تحرير كامل فلسطين عسكرياً، وإرجاع اليهود من حيث أتوا من جهة أخري، دفعها لطرح شعار الدولة الديمقراطية، والذي كان بمثابة إشارة على الاستعداد للقبول بالتسوية السياسية لحل القضية الفلسطينية.

ويؤكد محمود عباس وجهة النظر تلك، فقال بأن فكرة الدولة الديمقراطية "كانت بداية المبادرات السياسية التي تطلقها الثورة الفلسطينية، والتي تدعو إلى حلول سياسية للقضية الفلسطينية، انطلاقاً من الواقع القائم، وتأسيساً على الظروف الدولية [الراهنة]، وانسجاماً مع مجمل الأوضاع العربية"(1).

عارض كمال عدوان عضو اللجنة المركزية لحركة فتح وجهة النظر تلك وقال: إن الدولة الديمقراطية ليست مشروعاً للتسوية أو التفاوض، "بل مشروع نضالي، يعيد صياغة عقل الإنسان على أرض فلسطين، من خلال حرارة القتال، وتنمية الجهد النضالي المشترك، في اتجاه مفهوم ديمقراطي للعلاقة، يلغي عقلية المؤسسة الصهيونية، ويرفض نظامها، ويقيم الدولة الديمقراطية بديلاً لها"(2). وراهن عدوان على "الحتمية التاريخية" في تحقيق التغيير، فذكر أن "الوجود الصهيوني جزء من ظاهرة قديمة تحتضر، ظاهرة الإمبريالية والاستعمار، ومشروع الدولة الديمقراطية هو جزء من ظاهرة نامية، وجزء من المستقبل، الذي سيكون كحتمية تاريخية؛ لصالح حركة التحرر العربي"(3).

ويمكن القول إن رأي عدوان غلب عليه طابع التنظير السياسي، وحمل في ثناياه تناقضات لا يمكن تجاهلها. ففرض الدولة الديمقراطية بالقتال يتنافى مع "المبدأ الديمقراطي" الذي يستند إليه هذا الحل، والذي يتطلب الاختيار الطوعي والإرادة الحرة لدى الطرفين. كما أن "حرارة القتال" من شأنها زيادة الحواجز النفسية بين الطرفين، واستبعاد إمكانية التعايش بينهما. أما حديثه عن "الحتمية التاريخية" فيرجح أنها تأتي في إطار الأماني والآمال، فالتغيير يتطلب توفر إرادة وبرنامج عمل يؤدي إلى تحقيق الأهداف.

---

(1) عباس، محمود: طريق أوسلو، ص 24.

(2) عدوان، كمال: فتح الميلاد والمسيرة، ص56.

(3) المصدر نفسه، ص56.

في ضوء ما سبق يمكن إجمال أسباب تبني خيار الدولة الديمقراطية فيما يأتي:

- هزيمة العرب في حزيران 1967 جعلت من الصعوبة تحرير كامل فلسطين. مما أدى إلى بدء التفكير في الحلول السياسية.
- محاولة استقطاب اليسار الأوربي وقوى السلام الإسرائيلية.
- محاولة اجتذاب قبول الدول الأوربية والولايات المتحدة.
- ضغط بعض الأنظمة العربية الرسمية بعد هزيمة حزيران 1967 لتبني استراتيجية "واقعية" مغايرة لهدف التحرير الكامل.
- محاولات إسرائيل خلق قيادات بديلة داخل الوطن تقبل بالحلول المطروحة ولديها الاستعداد لتقديم تنازلات جوهرية.
- ضمان عدم عودة الضفة الغربية إلى الحكم الأردني، وقطاع غزة إلى الإدارة المصرية في حال انسحاب إسرائيل مستقبلاً.

ترويج حركة فتح لشعار الدولة الديمقراطية:

انسجم موقف حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" المناهض للوجود الإسرائيلي مع الموقف الفلسطيني العام قبل عام 1948م، ومع مواقف منظمة التحرير الفلسطينية، وقد بقي موقف "فتح" على حاله حتى سنة 1968م، حيث انتقلت "فتح" من هدف التحرير لكامل تراب فلسطين التاريخية، إلى فكرة الدولة الديمقراطية، وللترويج للفكرة أعلنت في شهر كانون الثاني (يناير) 1968م عبر بيان صحفي وجهته للصحافة الأجنبية "إن هدفها إقامة دولة ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون واليهود... بانسجام، وجنباً إلى جنب مع أصحاب الأرض الأصليين الفلسطينيين العرب"(1).

وعندما عقدت حركة فتح مؤتمرها الثاني في دمشق في يوليو 1968م، أدرجت في نظامها الداخلي الذي حدد مبادئ وأهداف وأساليب الحركة هدف "إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة على كامل التراب الفلسطيني، تحفظ للمواطنين حقوقهم الشرعية على أساس العدل والمساواة، دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة، وتكون القدس عاصمة له "، ولكن تلك الوثيقة الحركية لم تقر في حينه(2).

---

(1) البيان الصحفي الأول الذي وجهته حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح إلى الصحافة الأجنبية، كانون الثاني (يناير) 1968م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968، وثيقة رقم 47، ص54–56.

(2) كريشان، محمد: منظمة التحرير الفلسطيني، ص53.

ويلاحظ أن هدف الدولة الديمقراطية جاء مقروناً بعبارة "على كامل التراب الفلسطيني" للإيحاء بأن هذا الهدف نقيضاً لطرح "التسوية" الذي يقبل بالسيطرة الصهيونيّة على معظم الأرض الفلسطينية، وبإلغاء حقّ العودة لأغلبيّة اللاجئين الفلسطينيين. ولكن يبدو أن حركة فتح لم ترغب في إقرار هذا الهدف في حينه، وسعت للتمهيد له، وخاصة أن فكرة التعايش العربي- اليهودي في دولة واحدة لم تكن لتلقى قبولاً لدى الكثيرين من أبناء الشعب الفلسطيني الذين لا زالت جرائم الصهيونية محفورة في ذاكرتهم.

كلفت اللجنة المركزية لحركة فتح في أول اجتماع لها بعد انتهاء أعمال المؤتمر الحركي الثاني، أحد أعضائها وهو صلاح خلف بالإعلان أمام وسائل الإعلام عن تبني مشروع الدولة الديمقراطية، فعقد خلف مؤتمراً صحفياً في 10 تشرين الأول (أكتوبر) 1968م، وأعلن "أن هدف فتح الاستراتيجي هو دعم إنشاء دولة ديمقراطية على امتداد فلسطين التاريخية، يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في مساواة تامة وتكافؤ كامل"[1].

ويلاحظ أن اللجنة المركزية لحركة فتح أعلنت عن تبنيها مشروع الدولة الديمقراطية قبل أن يقره مؤتمرها الحركي في برنامجها السياسي ونظامها الداخلي، ويمكن تفسير ذلك لسبب من اثنين: الأول عدم جدية فتح في تبني هذا المشروع، والثاني غياب الديمقراطية، وتفرد القيادة في اتخاذ القرارات داخل الحركة.

توجهت حركة فتح بعد الإعلان عن تبني المشروع إعلامياً صوب المؤسسات والمنظمات الدولية لوضعها في صورة المشروع، فبعثت ببيان إلى هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 17 تشرين الأول (أكتوبر) 1968م أعلنت فيه أن هدفها "تحرير فلسطين بأكملها من الاغتصاب والاحتلال، وإنشاء دولة مستقلة ديمقراطية ذات سيادة، يتمتع في ظلها جميع المواطنين الشرعيين، بغض النظر عن الدين واللغة، بحقوق متساوية"[2].

وفي المؤتمر العالمي الثاني لنصرة الشعوب العربية، المنعقد في القاهرة في الفترة 25- 28 كانون الثاني (يناير) 1969م، أكدت حركة فتح على هدفها من جديد، وقالت: "إنها تهدف إلى تصفية الكيان الصهيوني... وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيه الفلسطينيون بكل طوائفهم... مسلمين ومسيحيين ويهوداً في مجتمع ديمقراطي تقدمي"[3].

---

(1) خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، ص113.

(2) بيان وجهته حركة فتح إلى هيئة الأمم المتحدة حول أهداف حركة المقاومة، 1968/10/17م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968، ملحق 10، ص1008.

(3) كلمة فتح في المؤتمر الثاني لنصرة الشعوب العربية، القاهرة- مصر، 25-1969/1/28م: الكتاب السنوي لحركة فتح لعام 1969م، ص111.

توجهت حركة فتح بعد ذلك لمخاطبة الأجانب في أوربا والولايات المتحدة فأصدرت كتيباً باللغة الانجليزية، ظهرت على غلافه عبارة: "دولة فلسطينية ديمقراطية موحدة، تلك الأرض التي يقاتل الفلسطينيون في سبيلها"، وقالت في الكتيب إن حركة فتح لا تريد تسوية المشكلة الفلسطينية بخلق مشكلة يهودية[1].

ويلاحظ أنه حتى تلك المرحلة كانت حركة فتح توجه خطابها السياسي للغرب والمؤسسات الدولية، مما يوحي بأن هدف فتح من وراء طرح المشروع استجذاب القبول الدولي بطرح شعار الدولة الديمقراطية التي تمنح اليهود المقيمين في فلسطين نفس الحقوق التي هي للعرب.

لم تلق جهود حركة فتح لإظهار الطابع الإنساني للثورة الفلسطينية، ودعوتها لإنشاء دولة ديمقراطية تسودها العدالة والمساواة وتصون حقوق الإنسان، آذاناً صاغية، ولم تبدِ إسرائيل، ولا أية دولة، أدنى اهتمام بمشروع حركة فتح[2]، بل لاقت تلك الدعوات التجاهل من الإعلام الإسرائيلي[3]، والسخرية والاستهزاء من الصحافة الأجنبية الموالية للحركة الصهيونية[4].

يبدو أن هذا الموقف جاء نتيجة الشكوك تجاه حركة فتح، والاعتقاد بأن هدفها هو ذات الهدف التقليدي، وهو القضاء على دولة إسرائيل، ولكن بلغة موائمة للعصر، وبأسلوب متكيف مع التطورات العالمية والإقليمية والمحلية.

ثم بدأت حركة فتح في مخاطبة العرب والفلسطينيين من خلال الصحافة العربية، ومجلة حركة فتح نصف الشهرية، ومجلة شئون فلسطينية التي يصدرها مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، ففي حديثه إلى مجلة "الطليعة" المصرية وصف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف في حزيران (يونيو) 1969م مشروع الحل السلمي بالهدف الإنساني الكبير، فقال: "إن الكفاح المسلح وسيلة لهدف إنساني كبير، هذا الهدف هو حل سلمي حقيقي للمشكلة، وليس حلاً زائفاً قائماً على فرض العدوان والعنصرية، ولا يمكن أن يتحقق هذا السلام إلا في إطار دولة ديمقراطية في فلسطين"[5].

(1) اليوميات الفلسطينية، مج 9، 1969/3/26م، ص243.

(2) خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، ص221؛ باومغرتن، هلغي: من التحرير إلى الدولة، ص262.

(3) عباس، محمود: طريق أوسلو، ص14.

(4) الكتاب السنوي لحركة فتح لعام 1969م، ص88.

(5) حوار لصلاح خلف مع مجلة الطليعة المصرية حزيران (يونيو) 1969م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969م، وثيقة رقم 283، ص255-280.

ونشرت مجلة حركة فتح، ثلاث مقالات في مطلع عام 1970م، أجابت فيها عن بعض التساؤلات حول الدولة الديمقراطية(1)، ونشرت مجلة شئون فلسطينية بعض المقالات خلال عامي 1971-1972م، دافعت فيها عن فكرة الدولة الديمقراطية(2).

ولإثبات جدوى تلك الفكرة قالت حركة فتح: "أن طرح فكرة الدولة الديمقراطية التي يعيش فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون بمساواة تامة، أحدث إرباكاً للأيديولوجية الصهيونية السائدة القائمة على التمييز الديني والعنصري، ولم تستطع الصهيونية أن تواجه هذا الطرح بغير محاولات التشكيك في جدية الفكرة"(3). ولإزالة الشكوك التي تقف حائلاً أمام فكرة التعايش مع اليهود، قال ياسر عرفات: "إن اليهود شيء والصهيونية الممثلة في دولة [إسرائيل] شيء آخر"(4).

لم ينف صلاح خلف وجود معارضة لشعار الدولة الديمقراطية، حتى داخل حركة فتح نفسها، فيقول: "إن هدف الدولة الديمقراطية لم يكن يحظ بموافقة الكافة"(5). لذلك لم يدرج في نظامها الداخلي، خلال مؤتمرها الحركي الثاني تموز (يوليو) 1968م، وتأجل تبنيه إلى المؤتمر الثالث في آب 1971م(6)، بعد أن تبناه المجلس الوطني الفلسطيني في دورة اجتماعاته الثامنة آذار (مارس)1971م(7).

ويمكن تفسير تأجيل حركة فتح تبني مشروع الدولة الديمقراطية في برنامجها الداخلي إلى ما بعد إقراره في وثائق المجلس الوطني، أنها كانت تحجم عن الإعلان عن أي مبادرة سياسية جديدة، قبل معرفة ردة الفعل الفلسطيني العام على تلك المبادرة، وذلك حرصاً منها على الحفاظ على شعبيتها في أوساط الجماهير الفلسطينية.

---

(1) صدرت المقالات الثلاث متوالية في التواريخ التالية: 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 1969م، و1 كانون الثاني (يناير)، و19 كانون الثاني (يناير) 1970م، ثم جمعت المقالات الثلاثة في كتيب واحد (رشيد، محمد: نحو فلسطين ديمقراطية، 1970م).

(2) انظر مثلاً: شعث، نبيل: فلسطين الغد، ص5-23.

(3) الكتاب السنوي لحركة فتح لعام 1969م، ص14.

(4) مشروع الدولة الفلسطينية الديمقراطية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، ص88.

(5) خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، ص113.

(6) انظر المادة (13) من النظام الداخلي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، المؤتمر الثالث، 8/13-1971/9/2م.

(7) المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثامنة، برنامج العمل السياسي والهيكل التنظيمي للوحدة الوطنية لقوى الثورة الفلسطينية، 2/28-1971/3/5م: الوثائق العربية لعام 1971، وثيقة 148، ص228.

جهود حركة فتح في تثبيت هدف الدولة الديمقراطية في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني:

أدى انتصار المنظمات الفدائية على القوات الإسرائيلية في معركة الكرامة آذار(مارس) 1968م إلى ارتفاع التأييد لها في صفوف الشعب الفلسطيني(1)، ورأت الحكومات العربية ضرورة وضع حد لازدواجية السلطة – السلطة الشكلية التي تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفعلية التي تمثلها المنظمات الفدائية – من خلال إعادة تشكيل المنظمة كإطار جامع لكافة القوى الفلسطينية، وهو ما تبناه بشدة الرئيس المصري جمال عبد الناصر(2).

ويمكن القول إن فكرة دمج المنظمات الفدائية في منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك جاءت لاحتوائها وخاصة أن معدلات العمليات العسكرية ضد الاحتلال ارتفعت بشكل لا سابق له(3)، الأمر الذي هدد بشن حرب إسرائيلية جديدة وهو ما كانت الحكومات العربية تتحاشاه.

وضعت حركة فتح شرطاً للدخول رسمياً(*) في منظمة التحرير، وهو أن تحصل هي والمنظمات الفدائية الأخرى على أغلبية المقاعد في المجلس الوطني الفلسطيني(4)، ويتضح أنها وضعت ذلك الشرط كي تمتلك القدرة على إنفاذ القرارات، وفي منتصف حزيران (يونيو) 1968م تم التوافق على تشكيلة المجلس الجديدة(5)، فعقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الرابعة في القاهرة في الفترة من 10-17 تموز (يوليو) 1968م، وتبنى قرارات قال عنها صلاح خلف أنها "تسير في وجهتنا السياسية"(6)، ومنها استبدال الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية بالميثاق

---

(1) أبو غربية، بهجت: من النكبة إلى الانتفاضة، ص351..

(2) خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، ص112.

(3) الهيثم الأيوبي، مسيرة الكفاح، ص38

(*) شارك أعضاء من قيادة "فتح" في المجلس الوطني الفلسطيني منذ المؤتمر الأول عام 1964م، ومنهم: خليل الوزير، ومحمد النجار، وكمال عدوان، وخالد الحسن، ولكن بتمثيل فردي رمزي، كموطئ قدم، وللإفادة من إمكانياتها (خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، ص 78 – 79).

(4) خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، ص112 – 113.

(5) بلغت عضوية المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة تموز (يوليو) 1968م نحو 100 عضو، بينهم 38 من فتح والصاعقة وبعض المنظمات الصغيرة، و10 من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، و30 من قدامى أعضاء منظمة التحرير، و20 من جيش التحرير الفلسطيني (وثائق فلسطين) (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص359.

(6) خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، ص113؛ باومغرتن، هلغي: من التحرير إلى الدولة، ص 244.

الوطني[*]، وإحداث تغيير في الموقف من اليهود[1]، وتعزيز البعد القطري للصراع على حساب البعد القومي[2].

طلبت حركة فتح من اللجنة التنفيذية أثناء المشاورات للتحضير لدورة المجلس الوطني الخامسة "أن تشكل فتح العمود الفقري للمجلس"[3]، وعندما أعلنت اللجنة التنفيذية في 7 كانون الثاني (يناير) 1969م عن التشكيل الجديد للمجلس الوطني[**]، الذي يمكن حركة فتح من التحكم في قراراته، أعلنت الجبهة الشعبية عن معارضتها الاشتراك في المجلس، وأصدر جيش التحرير الفلسطيني في اليوم التالي لإعلان التنفيذية مذكرة قال فيها: " إن النسب [المقترحة] ستؤدي حتماً إلى انفراد حركة فتح بقيادة النضال الفلسطيني، وفي هذا خرق واضح لشعار وحدة النضال الفلسطيني وسيقود إلى انقسامات وأزمات"[4].

انعقدت الدورة الخامسة للمجلس الوطني في أول شباط (فبراير) 1969م بحضور (87 عضواً) من أصل (105 عضو)، في ظل غياب الجبهة الشعبية (12 عضواً)، وجيش التحرير الفلسطيني (6 أعضاء)[5]، وهو ما كرس هيمنة حركة فتح وتأثيرها على المجلس الذي أصدر بياناً سياسياً ذكر فيه أن هدف الشعب الفلسطيني "إقامة مجتمع ديمقراطي حر في فلسطين بجميع الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين ويهودا"[6].

وبذلك يمكن القول أنه إذا كانت الدورة الرابعة للمجلس الوطني قد كرست هيمنة حركة فتح ومنظمات الكفاح المسلح الأخرى على المجلس الوطني الفلسطيني، وغلبة فكرها ومواقفها

(*) وضع مشروع التعديل المحامي إبراهيم بكر بالاتفاق مع حركة فتح (أبو غربية، بهجت: من النكبة إلى الانتفاضة، ص356).

(1) انظر التحول في الموقف من اليهود بالرجوع إلى المادة السابعة في الميثاق القومي الفلسطيني، والمادة السادسة في الميثاق الوطني الفلسطيني: حميد، راشد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ص48+122.

(2) انظر التحول في الموقف بالرجوع إلى المادة الأولى في الميثاق القومي الفلسطيني، وما قابلها في الميثاق الوطني الفلسطيني: حميد، راشد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ص 48 + 122.

(3) أبو غربية، بهجت: من النكبة إلى الانتفاضة، ص354.

(**) كان عدد أعضاء الدورة الخامسة للمجلس الوطني 105، توزيعهم على النحو التالي: حركة فتح 33 عضواً، المستقلون 42، الجبهة الشعبية 12، منظمة الصاعقة 12، جيش التحرير 6 (حميد، راشد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ص 28).

(4) حميد، راشد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ص 26.

(5) المرجع السابق، ص 29.

(6) بيان سياسي صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الخامسة، القاهرة- مصر، 1-1969/2/4م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969، وثيقة 47، ص41.

على صياغة الميثاق الوطني، فقد جاءت الدورة الخامسة لتكرس هيمنة حركة فتح على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتوجت ذلك بانتخاب ياسر عرفات رئيساً لها، وقائداً عاماً للثورة الفلسطينية[1].

بعد فشل مهمة المبعوث الدولي جونار يارينج في تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242)، عقدت الدول الأربعة الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية- الاتحاد السوفيتي- بريطانيا- فرنسا) اجتماعاً في 4 نيسان (أبريل) عام 1969، لتسوية ما سمي (أزمة الشرق الأوسط[*])[2]، فبادرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بإصدار بيان في 10 نيسان (أبريل) 1969م أكدت فيه "على حق الشعب الفلسطيني المطلق في كامل وطنه فلسطين، وفي تحريره، والعودة إليه، وفي إنهاء وتصفية الوجود الصهيوني فيه، وفي إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية الحرة في فلسطين بكاملها"[3].

يلاحظ مما سبق، أن حركة فتح تقدمت خطوة في اتجاه إدراج هدفها في بيانات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

جرت أولى المحاولات الجادة لإضافة مطلب الدولة الفلسطينية الديمقراطية إلى وثائق منظمة التحرير الفلسطينية، في الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني، بعد أن تمكنت حركة فتح من زيادة حجم عضويتها في المجلس[**]. وكانت قد مرت سبعة أشهر على انعقاد الدورة

(1) أبو غربية، بهجت: من النكبة إلى الانتفاضة، ص344.

(*) الشرق الأوسط (Middle East): مصطلح استعماري، ويشمل دول الشرق الأدنى بالإضافة الى الخليج العربي، ومصر وتركيا وإيران وأحيانا يشمل أفغانستان وقبرص وليبيا. والمقصود من إطلاق هذا المصطلح وإدخال بعض الدول غير العربية عليه، هو تجنب استخدام مصطلح مثل المنطقة العربية أو الوطن العربي، وذلك لمحاربة مفهوم القومية العربية، والمصطلح ظهر في الحرب العالمية الثانية باعتبار أن أوروبا هي مركز العالم (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسية، ج3، ص456).

(2) Kadi, Leila: The Arab – Israeli Conflict: The Proposals 1948 – 1972, p. 67.

(3) بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 1969/4/10م: الوثائق العربية الفلسطينية لسنة 1969م، وثيقة رقم 147، ص159.

(**) تشكل المجلس في الدورة السادسة من 112 عضواً، كان توزيعهم النحو التالي: حركة فتح 33، المستقلون 42، الاتحادات 11، منظمة الصاعقة 12، الجبهة الديمقراطية 8، الجبهة الشعبية- القيادة العامة 3، جبهة النضال 1، منظمة فلسطين العربية 1، جيش التحرير 1 (حميد، راشد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ص31).

الخامسة للمجلس الوطني، وقد تخللت تلك الفترة انقسام منظمات قائمة، وتشكيل منظمات جديدة، كما شهدت مشكلات ناجمة عن الاحتكاك مع السلطات الأردنية(1).

ترتب على ما سبق انشغال الدورة السادسة للمجلس الوطني التي عقدت في أيلول (سبتمبر) 1969م بتلك القضايا، فاقتصر جدول أعمالها على نقطتين: الأولى تتعلق بعضوية المجلس(*)، والثانية ببعض القضايا المطروحة عليه في الجوانب السياسية والإعلامية والمالية والتنظيمية، الأمر الذي نتج عنه عدم صدور أي قرار يتصل بالأوضاع في الأراضي المحتلة(2).

ومع ذلك تميزت تلك الدورة بما طرحته اللجان الفرعية للمجلس من توصيات، وخاصة اللجنة السياسية والإعلامية، التي قدمت توصية بإدراج هدف الدولة الفلسطينية الديمقراطية في قرارات المجلس، نصت على: "يهدف الكفاح المسلح الفلسطيني إلى إنهاء الكيان الصهيوني في فلسطين، وإعادة الشعب الفلسطيني، وإقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، بعيدة عن كل أنواع التمييز العنصري أو التعصب الديني"(3).

ودعت اللجنة السياسية والإعلامية المجلس الوطني، إلى تثبيت هذا الشعار في قراراته، وبيانه السياسي. وطلبت من اللجنة التنفيذية تشكيل لجنة لدراسته وإعطائه أبعاده ومضامينه كافة، بمنتهى الوضوح، على أن تتقدم هذه اللجنة بدراستها إلى الدورة القادمة للمجلس الوطني(4).

تباينت المواقف من التوصية بين فريق أراد أن ينهي أي شكوك حول موقفه من اليهود كيهود، وأن يحافظ في الوقت نفسه على المطلب الفلسطيني الدائم بتحرير فلسطين بكاملها. وفريق معارض لأنه رأى أن ذلك الشعار يعطي لليهود حقوقاً في فلسطين بصرف النظر عن صهيونيتهم أو عدمها، وإنه مطلب غير واقعي، ويشكل مخالفة للميثاق الوطني الفلسطيني. وأدى عدم التوافق حول التوصية بين أعضاء المجلس، إلى إحالتها للجنة خاصة تشكلت من مكتب المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فرفضت إقرارها(5).

---

(1) حميد، راشد، مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ص 28.

(*) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قاطعت الدورة السادسة للمجلس الوطني، لأنه قبل ممثلين عن الجبهة الديمقراطية التي انشقت عنها. وقاطعت جبهة التحرير العربية، لأنها رأت في المجلس إطار لمنظمة قطرية بينما تركيز الجبهة قومي (حميد، راشد: مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ص29-30).

(2) انظر قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة السادسة، القاهرة، 1-1969/9/6م: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص365- 367.

(3) توصيات اللجنة السياسية والإعلامية للمجلس الوطني الفلسطيني، الدورة السادسة، القاهرة، 1-9/6/ 1969م: حميد، راشد: مقررات المجلس الوطني، ص149-155.

(4) توصيات اللجنة السياسية والإعلامية للمجلس الوطني الفلسطيني، الدورة السادسة، القاهرة، 1-9/6/ 1969م: حميد، راشد: مقررات المجلس الوطني، ص149-155.

(5) المرجع السابق، ص31.

وفي ختام أعمال المجلس في دورته السادسة صدر بياناً سياسياً، أكد على قراراته وتوصياته ومما جاء فيه " أن هدف الثورة الفلسطينية هو تحقيق التحرير الشامل والكامل للتراب الفلسطيني كله من احتلال الصهيونية وقاعدتها إسرائيل، ومن ورائها من قوى الإمبريالية العالمية، وأعلن إصرار الشعب الفلسطيني على المضي في ثورته إلى أن يتم تحقيق النصر وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية البعيدة عن كل أشكال التمييز الديني والعنصري"[(1)].

انشغل قادة المنظمات الفلسطينية وأعضاء اللجنة التنفيذية بعد اختتام أعمال الدورة السادسة للمجلس بالمشاكل الناجمة عن تعدد الفصائل ومنازعاتها، وما قابل ذلك من دعوة للوحدة الوطنية، وبعد خمسة أشهر من النقاشات تم التوصل إلى اتفاق بين ممثلي المنظمات الفلسطينية حدد أسس العمل المشترك، وحسم النقاش حول توصية اللجنة السياسية والإعلامية، حيث تم استبدالها بصيغة جديدة نصت على: "إن هدف النضال الفلسطيني هو تحرير فلسطين كاملة ضمن مجتمع يتعايش فيه جميع المواطنين بحقوق وواجبات متساوية ضمن آمال الأمة العربية في الوحدة والتقدم"[(2)].

يلاحظ في تلك الصيغة نجاح الفريق المعارض في فرض رؤيته السياسية فحل تعبير "مجتمع" وغابت أي إشارة للدولة الديمقراطية، ويبدو أن استبدال "الدولة" بتعبير "مجتمع" جاء لاعتقادهم صعوبة تحقيقها وصعوبة بقائها، لذلك فضلوا الحديث عن حل ديمقراطي، أو وضع ديمقراطي وليس عن دولة. ولأنهم رأوا أن فلسطين المحررة لا يمكن ولا يجب أن تكون إلا جزءاً من دولة عربية تقدمية ديمقراطية موحدة [(3)].

كما يلاحظ أن تلك الصيغة حمالة أوجه، فمن جهة خلت من ذكر اليهود لإرضاء أولئك الذين لم يتحمسوا للفكرة، ومن جهة أخرى أدخلت فكرة "المجتمع الذي يتعايش فيه جميع المواطنين" في إشارة لتعايش العرب واليهود في المجتمع المنشود؛ لإرضاء المتحمسين للفكرة

---

(1) البيان السياسي الصادر عن الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني، القاهرة، 1969/9/6م: الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1969م، وثيقة رقم 377، ص386.

(2) بيان القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية حول وضع صيغة للوحدة الوطنية وبرنامج "الحد الأدنى" للعمل السياسي والعسكري، عمان، 1970/5/6م، انظر: حميد، راشد: مقررات المجلس الوطني، ص165-166.

(3) شعث، نبيل: فلسطين الغد، ص9.

وإدراجها في وثائق منظمة التحرير الفلسطينية. وقد فتحت تلك الخطوة الباب أمام إقامة اتصالات علنية بين قوى فلسطينية وقوى يهودية تقدمية وديمقراطية[(1)].

مهد اتفاق الفصائل لعقد الدورة السابعة للمجلس الوطني في القاهرة في الفترة ما بين 30 أيار (مايو) – 4 حزيران (يونيو) 1970م، وبحث خلالها موضوع الدولة الديمقراطية في كل فلسطين، وقرر "إحالته إلى اللجنة التنفيذية لتضع حوله دراسة وافية تتقدم بها إلى المجلس في دورته المقبلة فيقرر ما يراه مناسباً"[(2)].

أصابت أحداث أيلول (سبتمبر) 1970م حركة المقاومة الفلسطينية بصدمة هزت تنظيماتها وجماهيرها وقواعدها المقاتلة، ودفعت فصائل الثورة الفلسطينية إلى إعادة النظر فيمن تعتبرهم معسكر الحلفاء، وإعادة النظر بالمراهنة على الجماهير الشعبية العربية التي ستخوض حرب التحرير الشعبية. فأخذت بعض الفصائل تتحدث عن استراتيجية جديدة للثورة الفلسطينية، وضرورة تحقيق الوحدة الوطنية، والتلاحم بين القوى العربية والفلسطينية المتوجهة نحو التحرير، وغير ذلك من ضرورات ومعطيات المرحلة[(3)].

عقدت منظمة التحرير الفلسطينية – في ظل تلك الأجواء – دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة في القاهرة في الفترة من 28 شباط (فبراير) – 5 آذار (مارس) 1971م، حيث شكل المجلس لجنة خاصة من ممثلي الفصائل الفلسطينية، لوضع صيغة توافقية للوحدة الوطنية، أقرها المجلس الوطني، تحت اسم "برنامج العمل السياسي والهيكل التنظيمي للوحدة الوطنية لقوى الثورة الفلسطينية"، تم فيه تحديد الموقف المشترك، من موضوع الدولة الديمقراطية، والذي نص على: "إن الكفاح الفلسطيني المسلح ليس كفاحاً عرقياً أو مذهبياً ضد اليهود.. ولهذا، فإن دولة المستقبل في فلسطين المحررة من الاستعمار الصهيوني، هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية، التي يتمتع الراغبون في العيش بسلام فيها بالحقوق والواجبات نفسها، ضمن إطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة ..."[(4)].

---

(1) לבישיץ, מושיה: הסכסוך הערבי ישראלי, עמ' 291؛ للمزيد انظر إلى جدول باللقاءات بين ممثلي عن حركة فتح، وبعض الشخصيات اليهودية، في الفترة من 1974- 1983م: عدوان، عصام: حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح (1969-1983م)، ص252-253.

(2) انظر قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة السابعة، القاهرة، 5/30-1970/6/4م: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص367- 370.

(3) ارجع إلى بيانات ومذكرات الفصائل الفلسطينية خلال شهري كانون الثاني- شباط (يناير- فبراير)1971م في: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، ص 1- 164.

(4) المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثامنة، برنامج العمل السياسي والهيكل التنظيمي للوحدة الوطنية لقوى الثورة الفلسطينية، 2/28-1971/3/5م: الوثائق العربية لعام 1971، وثيقة 148، ص228.

وهكذا نجحت حركة فتح في تثبيت شعار الدولة الديمقراطية الذي تبنته في وثائق وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، بعد أن رفض في الدورتين السادسة والسابعة المصادقة عليه، وقد عبر ياسر عرفات عن افتخاره بذلك قائلاً: "هذا إنجاز كبير لا سابقة له، إنه حدث حضاري"[(1)].

ويلاحظ أن القرار لم يشر صراحة لليهود المرشحين للعيش فيها، وربطه بمطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة، إلا أن تلك الصيغة من القرار لاقت رضا المؤيدين، ومن كان معارضاً لفكرة الدولة الديمقراطية سابقاً. وأصبح بذلك هدف فلسطين الديمقراطية هدفاً استراتيجياً للثورة الفلسطينية.

وبعد الدورة الثامنة للمجلس الوطني أصبح هدف الدولة الديمقراطية يذكر في البيانات الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني كهدف استراتيجي بدون أي شرح أو تنظير مرافق، واستمر ذلك حتى بعد تبني منظمة التحرير الفلسطينية في حزيران (يونيو) 1974م الهدف المرحلي "إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها"[(2)].

فبعد خمسة أشهر من إقرار المجلس الوطني الفلسطيني البرنامج المرحلي، ألقى ياسر عرفات خطاباً في الأمم المتحدة، في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1974م، قال فيه: "فلماذا لا أحلم... وآمل، والثورة هي صانعة الأحلام والآمال. فلنعمل معاً على تحقيق الحلم، في أن أعود إلى شعبي من منفاي، لأعيش مع هذا المناضل اليهودي ورفاقه، ومع هذا المناضل المسيحي وإخوانه، في ظل دولة واحدة ديمقراطية، يعيش فيها المسيحي والمسلم في كنف المساواة والعدل والرخاء"[(3)].

---

(1) راشد، حميد، مقررات المجلس الوطني، ص32.

(2) البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني، د 12، القاهرة- مصر، 1-1974/6/8: حميد، راشد، مقررات المجلس الوطني، ص 247- 248.

(3) خطاب ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 1974/11/13م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 385، ص438.

لم يسقط هدف الدولة الديمقراطية من أهداف المجلس الوطني؛ إلا في الدورة التاسعة عشرة في تشرين الثاني (نوفمبر) 1988م، عندما تم تبنى هدف الدولة الفلسطينية فوق الأراضي المحتلة عام 1967م، أي في الضفة الغربية وقطاع غزة[1].

وبعد اتفاق (أوسلو) أيلول (سبتمبر) 1993م، أصبح مطلب الدولة الواحدة على كامل أرض فلسطين، يطرح من قبل بعض المفكرين والمثقفين[*]، منهم من أراد التعبير عن اليأس من إقامة دولة فلسطينية فوق الأراضي المحتلة عام 1967م، نتيجة تعثر مفاوضات التسوية السياسية، والتنكر الإسرائيلي لحقوق الشعب الفلسطيني. ومنهم من يرفض حل الدولتين انطلاقاً من قناعاته أن نطاق فلسطين من الضيق الجغرافي وقلة الموارد الاقتصادية بحيث لا يستوعب تقسيمها بين دولتين.

يمكن القول إن القاسم المشترك بين الأفكار المؤيدة للدولة الواحدة هو التقاء دعاتها جميعا، سواء قبل النكبة أو بعدها، على وحدة أرض فلسطين، ولكن الجديد في الأمر أن مضمون الدولة الواحدة، الذي عاود للظهور لم يقتصر على مضمون الدولة الفلسطينية الديمقراطية، التي طرحتها فتح، والتي دعت اليهود للعيش فيها بحقوق متساوية، بل تعدى إلى طرح "الدولة الواحدة ثنائية القومية"، التي تقوم على اعتراف كل جماعة قومية بالجماعة القومية الأُخرى, والتسليم بشخصيتها القومية, وخصوصيتها الثقافية, بغض النظر عن حجمها؛ وبهذا تكون المساواة مساواة بين قوميتين. وطرحت جهات أخرى فكرة "دولة واحدة لكل مواطنيها" وتقوم على أساس المساواة بين مواطنين في الواجبات والحقوق، ضمن دولة محددة، بغض النظر عن انتماء أولئك المواطنين إلى فئات قومية، أو طائفية، أو مذهبية، أو ثقافية[2].

ومما سبق يلاحظ خطورة التطور الذي طرأ على القضية الفلسطينية، وعلى فكرة الدولة الديمقراطية التي انتقلت من مشروع للتحرير، إلى قضية حقوق مواطنة.

---

(1) وثيقة إعلان الاستقلال، الدورة (19)، الجزائر، 12– 1988/11/15م، مجلة شئون فلسطينية، بيروت– لبنان، ع 188، نوفمبر 1988م، ص 3–5.

(*) منهم: سري نسيبة رئيس جامعة القدس، إدوارد سعيد أستاذ الأدب في الجامعات الأمريكية، أسعد غانم الأستاذ في جامعة حيفا، المفكر السياسي عزمي بشارة، الباحث والمؤرخ الفلسطيني محمد ربيع، الخبير الاقتصادي الفلسطيني برهان الدجاني، والكاتب الفلسطيني كمال الخالدي، وغيرهم...(الخالدي، كمال: فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين، ص 10–12)

(2) سعيد، إدوارد: نهاية عملية السلام، ص 254.

المبحث الثاني

المقّومات والمكوّنات الفكرية للدولة الديمقراطية

- مقوّمات الدولة الديمقراطية.
- مسألة علمانية الدولة الديمقراطية.
- العلاقة بين النضال العربي والنضال الفلسطيني.
- العلاقة بين الشعب العربي الفلسطيني والمستوطنين اليهود.

اكتنف الغموض طبيعة وماهية الدولة الديمقراطية التي طرحتها حركة فتح عام 1968م، وتبنتها منظمة التحرير الفلسطينية عام 1971م، وكانت أجوبة قيادات حركة فتح على أسئلة الصحفيين، حول تفاصيل تلك الدولة غير واضحة، ففي رد على سؤال لصحيفة الطليعة المصرية قال صلاح خلف: "النضال والكفاح في تطورهما سيتكفلان بوضع هذه التفاصيل[1].

ومع كثرة التساؤلات حول طبيعة وماهية الدولة الديمقراطية، كان لا بد على حركة فتح أن تجيب عن تلك التساؤلات باعتبارها أول من رفع الشعار وتبنته، فتولت قيادات حركة فتح ومثقفوها تلك المهمة، وأخذت توضح تفاصيل مشروع الدولة الديمقراطية في تصريحاتها وكتاباتها، والتي من خلالها سنبحث تفاصيلها.

يبدو أن اضطرار حركة فتح لتوضيح ماهية الدولة الجديدة، حملت تخوفها من اتهامات البعض لها، بالتخلي عن الأهداف الوطنية الفلسطينية في التحرير الكامل. ولإزالة تلك الشبهة يقول ياسر عرفات رئيس م.ت.ف: "إن هذا الشعار الذي طرحته حركة فتح، يأتي بعد الشعار الأساسي الذي يقول بتحرير الأرض، والقضاء على الكيان الصهيوني، ثم إقامة الدولة الديمقراطية على أنقاض هذا الكيان التوسعي المجرم"[2]. وقال: "نحن أعلنا شيئين متلازمين في الطرح: الأول؛ هو الاستمرار بالثورة المسلحة، والثاني؛ إعادة بلادنا، وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية فوق هذه الأرض المحررة[3].

مقومات الدولة الديمقراطية:

ثارت أولى التساؤلات حول مدى توافر مقومات الدولة لفلسطين الديمقراطية، تلك المقومات التي تشمل الأرض والشعب والسلطة السياسية، فأكدت حركة فتح في أدبياتها، على وحدة أرض فلسطين التاريخية، وذكرت أن دولة فلسطين الديمقراطية بعد التحرير، ستكون على كامل أرض فلسطين، وسوف تؤلف جزءاً من الوطن العربي، والأرض العربية المتحدة في المستقبل[4].

وأوضحت أن من سيتمتع بجنسية دولة فلسطين الديمقراطية هم "كل المستوطنين اليهود، وكل الفلسطينيين، الذين يختارون العيش في فلسطين، ويقبلون منزلة متساوية في الحقوق والواجبات"[5].

---

(1) حديث صلاح خلف مع مجلة الطليعة، القاهرة- مصر، حزيران (يونيو) 1969م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969، وثيقة 283، ص255-180.

(2) حديث ياسر عرفات إلى جريدة الأنوار اللبنانية، بيروت، 1970/1/20م: الوثائق العربية لعام 1970، وثيقة 25، ص43.

(3) أجوبة ياسر عرفات على أسئلة جريدة الأهرام، القاهرة، 1970/2/10م: الوثائق العربية لعام 1970، وثيقة 489، ص84.

(4) رشيد، محمد: نحو فلسطين ديمقراطية، ص38-39؛ شعث، نبيل: فلسطين الغد، ص5-23.

(5) شعث، نبيل: فلسطين الغد، ص5-23.

وسينال حقوق المواطنة "جميع اليهود والمسلمين والمسيحيين من المقيمين في فلسطين أو المشردين عنها بالقوة"، واشترطت فتح على اليهود "الإسرائيليين" للحصول على حق المواطنة "أن يرفضوا الشوفينية[*] العنصرية الصهيونية، وأن يقبلوا كلياً العيش كفلسطينيين في المجتمع الفلسطيني الجديد"[1].

وذكرت حركة فتح أن الانتماء لهذه الدولة سيكون فردياً، أي انتماء مواطنين وليس جماعات أو طوائف[2]، ووسعت فتح دائرة المواطنة الفلسطينية لليهود، فقال صلاح خلف: "أن المواطنة الفلسطينية لن تكون وقفاً على اليهود التقدميين، والمعاديين للصهيونية فحسب، بل سوف تشمل الصهيونيين الحاليين من الذين يعربون عن استعدادهم للتخلي عن أيديولوجيتهم العنصرية[3]. أما اليهود غير الفلسطينيين فقد طلبت منظمة التحرير الفلسطينية من هيئة الأمم المتحدة مساعدتهم في العودة لبلادهم الأصلية[4].

ووصفت حركة فتح الدولة الديمقراطية بأنها ذات سيادة كاملة على إقليمها، وهي المسئولة عن شئون كافة المواطنين والجماعات داخل حدود الدولة، وشددت على "أن الفلسطينيين بعد التحرير لن يقبلوا الإخضاع لسلطة أحد[5]، وأكدت الحركة أن "فلسطين الجديدة ليست مجرد إسرائيل أخرى مُقنَّعة"[6]، وقالت: "أن كل ترتيب يؤدي إلى تكييف مع دولة المستوطنين المعتدية، هو ترتيب غير مقبول ومؤقت. والتسوية الدائمة بعد التحرير الكامل هي وحدها التي تكون مؤهلة لضم شعب فلسطين، من يهود ومسيحيين ومسلمين، تحت سقف وطن واحد"[7].

(*) شوفينية (Chauvinism) كلمة فرنسية الأصل، ترمز الى التعصب القومي المتطرف، نسبة الى جندي فرنسي كان اسمه (نيقولا شوفان) حارب مع نابليون بونابرت، وكان شديد التعصب لوطنه ومتفانيا في سبيله، ومع الأيام أصبح يدل المعنى على التعصب الأعمى والعداء للأجانب، والتزمت القومي (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج3، ص 503).

(1) رشيد، محمد: نحو فلسطين ديمقراطية، ص39-40.

(2) عدوان، كمال: فتح الميلاد والمسيرة، ص56.

(3) رشيد، محمد: نحو فلسطين ديمقراطية، ص40.

(4) خطاب ممثل م.ت.ف أمام اللجنة السياسية الخاصة لهيئة الأمم المتحدة، الدورة 24، 10/17 1969م: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، ص192-197.

(5) رشيد، محمد: نحو فلسطين ديمقراطية، ص43.

(6) شعت، نبيل: فلسطين الغد، ص5-23.

(7) رشيد، محمد: نحو فلسطين ديمقراطية، ص38-39.

وأكدت فتح على حرية دولة المستقبل في إدارة شؤونها الخارجية، وتحديد علاقاتها بغيرها من الدول، فذكرت أنها لن تكون "قاعدة لأية قوة إمبريالية(*)"[1]، بل ستناهض الإمبريالية وتنضم لصفوف البلدان الثورية التقدمية(**)، وهو ما سيجعلها "تقطع شريان الصلات الحيوية القائمة حالياً مع الولايات المتحدة وتتخلص من الاعتماد الكلي عليها"[2].

وأجلت حركة فتح الحديث حول شكل السلطة السياسية وطبيعة نظام الحكم، بالقول أن "تحديد صورة البلد الديمقراطي الجديد، سابق لأوانه"[3]، حيث أن الفلسطينيين ما زالوا يخوضون معركة التحرير، وحينما يتحقق التحرر، سوف يقررون نظام الحكم وطبيعة التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في وطنهم المحرر"[4].

ويفسر تأجيل تحديد شكل نظام الحكم، وطبيعة التنظيم السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، إلى عدم الرغبة في إثارة أي خلاف أيديولوجي بين أنصار الدولة الديمقراطية، حيث إن النزاعات العقائدية والسياسية، تؤدي إلى تفتيت الجهود، وتفرق الشعب، بحيث يفقد وحدته، التي هي أهم عوامل انتصاره.

لم يمنع التأجيل ظهور بعض ملامح الدولة الجديدة في أدبيات حركة فتح، التي قالت عنها: أنها "ستكون نتيجة للتحرير وليست بديلاً عنه، أو نتيجة تسوية مع إسرائيل"[5]، و"أنها

(*) الامبريالية: استعمار، أو احتلال، أو نزعة تسلُّطيّة، من بعض الدول للاستحواذ على بعض الأقاليم المستقلَّة، أو شبه المستقلَّة، بالسيطرة الاقتصاديّة والسياسيّة (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة،ج1، ص300).

(1) شعت، نبيل: فلسطين الغد، ص5-23.

(**) التقدمية: فلسفة سياسية عامة، تدعم أو تعمل لصالح الإصلاحات التدريجية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، من خلال الإجراءات الحكومية، ظهرت التقدمية الحديثة كجزء من استجابة عامة أكبر للتغييرات الاجتماعية الضخمة التي أحدثها الثورة الصناعية(الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسية، ج1، ص733).

(2) رشيد، محمد: نحو فلسطين ديمقراطية، ص38-39.

(3) شعت، نبيل: فلسطين الغد، ص5-23.

(4) رشيد، محمد: نحو فلسطين ديمقراطية، ص40.

(5) شعت، نبيل: فلسطين الغد، ص5-23.

ستكون بلداً يمنع الاضطهاد والعنصرية، وتكفل المساواة بين كافة مواطنيها، وتتيح تكافؤ الفرص للجميع في كافة المجالات[1].

وللمزيد من طمأنة أنصار الدولة الديمقراطية أكدت فتح على الطابع التقدمي للدولة فذكرت أن هذا البلد لن يكون ثيوقراطياً[*]، أو اقطاعياً[**]، أو ارستقراطياً[***]، بل دولة تقدمية[2]، بمعنى تبني ما هو جديد من أفكار وأنماط حياة، وأن تنحاز لقيم التقدم والمستقبل ورفض لقيم التأخر والتقوقع في قوالب الماضي وتناقضاته.

ونفت فتح أن تكون الدولة المقترحة "دولة ثنائية القومية"، أو "متعددة الأديان"[3]، فذكرت أنها دولة موحدة لن يسمح فيها بتمييز عنصري، فهي لا عرقية[****]، ولا طائفية[*****][4]. ولم يقتصر رفض فكرة الدولة ثنائية القومية على حركة فتح، بل رفضتها الفصائل الفلسطينية كافة،

(1) رشيد، محمد: نحو فلسطين ديمقراطية، ص41.

(*) الثيوقراطية: مذهب يقوم على تعليل السلطة السياسية لدى الجماعة، على أساس الاعتقاد الديني، فالنظام الثيوقراطي هو النظام الذي يستند الى فكرة دينية، ومنها نظرية (الحق الإلهي) التي تعتبر أن الله هو مصدر تأهيل هذا النظام. والحاكم بمثابة ظل الله أو وكيله على (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج1، ص 928).

(**) الإقطاع: نظام اجتماعي اقتصادي سياسي حربي قائم على حيازة الأرض بشروط مخصوصة تحدد الروابط بين ملاك الأرض والقائمين بزراعتها، انتشر في أوربا في العصور الوسطى واستمر سائداً فيها حتى بداية القرن الخامس عشر الميلادي (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج1، ص 243).

(***) الأرستقراطية: نظام سياسي يتميز بأن يتولى الحكم فيه طبقة من النبلاء أو أفراد من الطبقة الخاصة ويكون احتكاراً لهم, والحكم الأرستقراطي مبني على أساس التمييز الطبقي وعلى أساس بعض الأفراد أصلح من غيرهم للسيادة وتولي الحكم, ويعد الاستبداد وعدم تمثيل الإرادة الشعبية من أبرز عيوب هذا النظام (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج1، ص 147).

(2) شعت، نبيل: فلسطين الغد، ص5-23.

(3) المصدر السابق، ص5-23.

(****) العرقية: مذهب يرمي إلى تصنيف الجماعات الإنسانيَّة، على أساس انتمائها إلى عِرقٍ، أو أصلٍ معيَّن (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج1، ص 788).

(*****) الطائفية (Sectarianism): نظام سياسي اجتماعي، يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية، تنوب عنه في مواقفه السياسية، وتشكل مع غيرها من الطوائف، الجسم السياسي للدولة أو الكيان السياسي، وهو لا شك كيان ضعيف، لأنه مكون من مجتمع تسوده الانقسامات، وتتحكم فيه الطائفة بحياة الفرد الشخصية. وتحكمه وفق قوانينها وشرائعها الدينية، وتحرمه من حقه في المساواة، ومن تعامله مع الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج3، ص745).

(4) المصدر السابق، ص5-23.

باستثناء الجبهة الديمقراطية التي تضاربت تصريحاتها في ذلك الشأن، فقد أكدت الجبهة من جهة معارضتها لدولة ثنائية القومية لأنها "تتعارض مع النهج التقدمي البروليتاري(*) في حل المسألة الإسرائيلية والمسالة الفلسطينية"[1]. ومن جهة أخرى ذكر أمينها العام نايف حواتمه أنه: "ليس ثمة أي مشكلة بالنسبة للشكل الدستوري للدولة الجديدة، فبإمكانها التبصر بالنموذج اليوغسلافي، وإيجاد حكومتين مستقلتين، ترتبطان بسلطة واحدة، في مجالات الاقتصاد، والأمن، والسياسة الخارجية، والاشتراكية"[2]. وهو ما جعل جبهة التحرير العربية تنتقد هذا الموقف من الجبهة الديمقراطية، وتعتبره اعتراف باليهود كقومية، وبحقهم في إنشاء حكومة مستقلة تكون عضواً في اتحاد فيدرالي[3].

مما سبق تتضح ملامح الدولة الديمقراطية التي رسمتها حركة فتح لفلسطين بعد التحرير، فهي فلسطين التاريخية، بحدودها المعروفة زمن الانتداب البريطاني، التي يعيش فيها كافة المواطنين بمساواة تامة في الحقوق والواجبات دون تمييز، وستكون فلسطين الديمقراطية جزءاً من العالم العربي، وستتحد مع غيرها من البلاد العربية، وستناهض الإمبريالية في المنطقة، وستنضم إلى صفوف البلدان الثورية التقدمية.

(*) البروليتاريا: مصطلح يدل على الطبقات التي لا تملك شيئا، ولا تستطيع الاستمرار بالحياة إلا بعملها، كطبقة بائسة ومعدومة، وعند الماركسية هم طبقة العمال الذين لا يعيشون إلا بقدر ما يجدون عملاً، ولا يجدون عملاً إلا إذا كان العمل يزيد رأس المال، فهم الطبقة المناقضة تماما لنمو البرجوازية (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج1، ص 533).

(1) جبهة الديمقراطية والأحزاب الشيوعية العربية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، ص117.

(2) تصريح صحفي لنايف حواتمة حول بعض ملامح الدولة الديمقراطية، 1970/6/1م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة 307، ص398.

(3) كلمة ممثل جبهة التحرير العربية حول الدولة الفلسطينية الديمقراطية، عمان، 1970/5/15م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 260، ص325-229.

مسألة علمانية(*) الدولة الديمقراطية:

أثارت النقاشات التي دارت حول الدولة الديمقراطية مسألة هويتها الأيدولوجية(**)، وحاول كل تيار فكري فلسطيني إضافة صفه من برنامجه الأيديولوجي على الدولة الديمقراطية، فالقومي أسماها "الدولة الديمقراطية العربية"، والماركسي(***) أطلق عليها "الدولة الديمقراطية التقدمية"، والليبرالي(****) وصفها "بالدولة الديمقراطية العلمانية"(1).

وقد لوحظ تضارب مواقف حركة فتح حول علمانية الدولة الديمقراطية، ويبدو أن التضارب في الخطاب الأيديولوجي ظاهرة تنسجم مع حركة فتح التي وصفت نفسها بأنها حركة تحرر وطني مفتوحة أمام الجميع بغض النظر عن الاختلاف في الجنس أو الدين، وأنها تنظيم غير أيديولوجي، تضم في صفوفها أعضاءً من مختلف المرجعيات الفكرية. وبوصفها من حيث التنظيم حركة لا مركزية أتاحت أمام قيادتها وكوادرها الحرية ليس في مجال الأنشطة، ولكن في ماهية الشعارات والخطابات المستخدمة(2).

ففي حين أكد محمد رشيد صفة العلمانية قائلاً: نحن نعمل من أجل "إنشاء دولة علمانية حديثة ومفتوحة(3)، اكتفي ياسر عرفات بوصف دولة فلسطين المستقبل بالديمقراطية وقال: "إن فتح

(*) العلمانية: مفهوم سياسي- اجتماعي نادى بفصل الدين عن الدولة، وتنظيم العلاقات الاجتماعية على أسس إنسانية، تقوم على معاملة الفرد على إنه مواطن ذو حقوق وواجبات، وإخضاع المؤسسات والحياة السياسية لإرادة البشر، وممارساتهم لحقوقهم وفق ما يرون إنه يحقق مصالحهم (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون، موسوعة السياسة، ج 4، ص179).

(**) أيديولوجية: مصطلح لاتيني في الأصل يعني علم الأفكار، وكشيء مقابل للعالم المحسوس، وربما مناقض له، وعند ماركس يعني مجموعة الأفكار والمعتقدات التي تسود مجتمعاً بفعل الظروف الاقتصادية والسياسية القائمة (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج1، ص 421).

(***) نسبة إلى كارل ماركس، وهو فيلسوف ألماني وعالم اقتصاد وصحفي ثوري. أسس نظرية الشيوعية العلمية.

(****) الليبرالية: مشتقة من كلمة الحرية الإنجليزية (Liberty)، وهي مذهب يرى حرية الأفراد والجماعات في اعتناق ما يشاؤون من أفكار والتعبير عنها بشكل مطلق (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج5، ص 545).

(1) ياسين، عبد القادر: الدولة الديمقراطية، ص70.

(2) البرغوثي، إياد: العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين، ص 36-38.

(3) حديث محمد رشيد حول مسألة إنشاء "دولة علمانية حديثة" 1970/4/21م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة 207، ص247-248.

تطالب بالدولة الديمقراطية فقط وليس بالدولة العلمانية، وهي لا تؤمن بإقامة دولة علمانية في فلسطين"[1]. بل اعتبر أن توصيف الدولة المنشودة بالعلمانية "تشويهاً لتعبير الديمقراطية"[2].

ويمكن رد هذا التناقض بين كون حركة فتح علمانية بالمجمل[3]، وبين إحجام بعض قادتها عن وصف الدولة بالعلمانية، إلى محاولة تجنب إثارة مواقف سلبية تجاه الدولة الديمقراطية لدى كثير من قطاعات الشعب الفلسطيني، الذي يدين غالبية أبنائه بالإسلام، بسبب اعتقادهم بالتناقض بين الدين والعلمانية[4].

ويتضح هذا النفور من وصف فلسطين المستقبل بالعلمانية في كلمة صلاح خلف عندما تراجع عن وصف الدولة بالعلمانية قائلاً: "... نحن نريد دولة ديمقراطية علمانية على أرض فلسطين كلها، وإذا كان الشيخ رجب [رجب بيوض التميمي عضو المجلس الوطني، والمفتي العام للقوات الفلسطينية] يغضب فلنقل دولة ديمقراطية على أرض فلسطين"[5].

وأعطى موشيه ماخوفر[*] مدلولاً آخر للجمع بين كلمتي (ديمقراطية وعلمانية) في وصف الدولة التي اقترحتها م.ت.ف، فقال: "إذ كيف لدولة أن تكون ديمقراطية ألا تكون علمانية؟ بالتأكيد، لا يمكن أن الدولة الثيوقراطية ديمقراطية، لكن أيديولوجي فتح القوميين البرجوازيين الذين ابتدعوا هذه العبارة قصدوا شيئاً محدداً جداً من صفة "علمانية"، فالذي أرادوا التعبير عنه هو الرؤية فيما يتعلق بفلسطين عربية، حيث يحصل اليهود إلى جانب المسيحيين والمسلمين أعلى مكانة فردية متساوية، وحرية العبادة كطائفة دينية، لكن من دون أن يجري الاعتراف بهم كمجموعة قومية"[6].

ويكمل ماخوفر بقوله: "هذا هو المعنى الذي تضمنته كلمة "علمانية": فهي لم تستخدم نقيضاً ل"ثيوقراطية" وإنما نقيض ل"ثنائية القومية" وبالتالي فإن الهدف من استخدام هذه الصيغة التملص من واقع وجود قومية عبرية"[7].

---

(1) اليوميات الفلسطينية، مج11، ص310.

(2) غريش، آلان: شعار الدولة الفلسطينية، ص94.

(3) البرغوثي، إياد: العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين، ص 36.

(4) انظر موقف الإسلام من العلمانية في: القرضاوي، يوسف: الإسلام والعلمانية، ص93.

(5) انظر كلمة فتح في المجلس الوطني الفلسطيني الدورة (17)، 22-1984/11/29م في: مجلة شئون فلسطينية، العدد 140-141، تشرين الثاني- كانون الأول (نوفمبر- ديسمبر) 1984، ص174-184.

(*) موشيه ماخوفر هو واحد من أبرز مؤسسي وقادة (ماتسبين) المنظمة الاشتراكية في إسرائيل (مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 23، عدد 90، بيروت- لبنان، ربيع 2012م، صفحة 156).

(6) ماخوفر، موشيه: تسوية النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، ص160.

(7) المرجع السابق، ص160.

وعلى كل الأحوال، ولعدم إثارة أي خلاف أيديولوجي بين أنصار الدولة الديمقراطية؛ ذكرها المجلس الوطني الفلسطيني، في قرار تبنيه لها باسم: "دولة فلسطين الديمقراطية"[1]، وهو نفس الاسم الذي اتخذته لها حركة فتح في نظامها الداخلي[2].

وبالإضافة إلى التساؤلات حول ماهية فلسطين الديمقراطية ومقوماتها، أثار شعار الدولة الديمقراطية مسألتين مهمتين: الأولى، مسألة العلاقة بين النضال العربي والنضال الفلسطيني. والمسألة الثانية العلاقة بين الشعب العربي الفلسطيني والمستوطنين اليهود، وهو ما سيتم استعراضه، ومناقشته في الصفحات التالية.

العلاقة بين النضال العربي والنضال الفلسطيني:

رأى ذوو التوجهات القومية من الفلسطينيين والعرب، أن شعار الدولة الديمقراطية يتعارض مع الطرح الداعي إلى الوحدة، كهدف أول للأمة العربية، ووسيلة لا بد منها لتحرير فلسطين، مما يعني انكفاء البعد العربي للصراع مع الحركة الصهيونية، وحصر النضال الوطني ببعده القطري، وقالت جبهة التحرير العربية: "إن رفع الشعار كهدف استراتيجي، يدل على عدم إيمان حقيقي بالوحدة العربية"[3]. وانتقدت الجبهة المنادين بالدولة الديمقراطية فقالت: أن "القاسم المشترك بين جميع التيارات التي تنادي بالدولة الفلسطينية الديمقراطية هو المنطلق القطري، وإهمال العامل القومي العربي والجماهير العربية، والثورة العربية في حرب تحرير فلسطين وإغفال دور الوحدة العربية في حماية فلسطين بعد التحرير "[4].

وأبدت طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) تحفظها تجاه الدولة الفلسطينية الديمقراطية لأن مثل هذه الدولة تتنافى مع الوحدة العربية التي تؤمن بها، فهي تسعى إلى إقامة دولة عربية واحدة لا حواجز فيها ولا حدود تفصل بين أقطارها، وكل حل للقضية الفلسطينية لا يتفق مع هذا المنطق يبقى حلاً مرفوضاً من الناحية الفكرية بالنسبة للطلائع[5].

---

(1) المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثامنة، برنامج العمل السياسي والهيكل التنظيمي للوحدة الوطنية لقوى الثورة الفلسطينية، 2/28-1971/3/5م: الوثائق العربية لعام 1971، وثيقة 148، ص228.

(2) انظر المادة 13 من النظام الداخلي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، المؤتمر الثالث، 8/13-1971/9/2م.

(3) كلمة ممثل جبهة التحرير العربية في ندوة حول الدولة الديمقراطية، عمان، 1970/5/15م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة 260، ص325-329.

(4) المصدر السابق، ص325-329.

(5) خورشيد، غازي: دليل حركة المقاومة الفلسطينية، ص243.

أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والتي تعود جذورها لحركة القوميين العرب فقد حاولت التوفيق بين شعاري الدولة الديمقراطية ودولة الوحدة العربية، ورفضت أن يكون هناك أي تعارض بين النضال الفلسطيني والنضال القومي العربي فقالت: "إن الشعب العربي الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وأن حركة التحرر الوطني والديمقراطي الفلسطينية جزء لا يتجزأ من قوى التحرر الوطني والديمقراطي العربية"[1].

وأضافت الجبهة أنها تؤمن "بالترابط العضوي بين النضال الوطني والقومي، وتناضل جنباً إلى جنب مع سائر القوى والأحزاب الوطنية والديمقراطية العربية من أجل تحرير فلسطين والأراضي العربية المحتلة ومن أجل تعزيز الاستقلال والتضامن العربي والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والوحدة والاشتراكية[2].

ورأى القوميون العرب أن فلسطين الديمقراطية فكرة فاشلة، لأنها ستكون دويلة؛ تواجه فيها أقلية من العرب أكثرية من الصهاينة المحتلين، وقالوا: "إن فلسطين لن تتحرر في غياب دولة الوحدة، وإذا تحررت فلن تستطيع فلسطين القطرية أن تحافظ على استقلالها"[3].

وأكد القوميون أن الحل للقضية الفلسطينية هو استرداد الأرض العربية للشعب العربي من قبضة الصهاينة، وإقامة دولة الوحدة الديمقراطية الاشتراكية، وأكدوا على أن القومية لا تقبل إلا دولة الوحدة، لأنها أكثر رحابة من فلسطين، وفيها مكان لكل الذين يريدون أن يعيشوا آمنين، وأنها ستحفظ حق المواطنة لكل المنتمين لها بغض النظر عن اختلاف الدين[4].

وثارت في الساحة الفلسطينية حالة من النقاش السياسي، حول شعاري: (الوحدة طريق فلسطين)، و(فلسطين طريق الوحدة)، عكست نفسها على البرامج السياسية والأهداف الوطنية لدى الفصائل الفلسطينية، فرأت حركة فتح أن الشعار القائل: (الوحدة طريق فلسطين)، قد يفضي إلى فقدان نهائي للحقوق الفلسطينية، والاضطرار إلى الانتظار عقوداً كثيرة، قبل أن تتمكن الأمة العربية من تحقيق وحدتها وتحرير فلسطين. وخشيت أن تقود الخلافات العربية، والتراخي الناشئ عنها، إلى إسباغ الشرعية على الدولة الإسرائيلية، ورأت أن الفلسطينيون إذا لم ينتقلوا إلى الفعل سريعاً، فان الزمن سيساعد الصهيونية في تثبيت أركان كيانهم، وستصبح تحقيق الأهداف الوطنية في العودة والتحرير أقل احتمالاً من ذي قبل[5].

---

(1) المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ص126.

(2) المصدر السابق، ص126.

(3) سيف الدولة، عصمت: التقدم على الطريق المسدود، ص5-7.

(4) المرجع السابق، ص28.

(5) الغبرا، شفيق: إسرائيل والعرب، ص 60.

سعت حركة فتح من جهتها لإزالة التخوفات، من أن تصبح فلسطين الديمقراطية معزولة عن عمقها العربي، فقال ياسر عرفات: "لا تناقض بين وجود دولة ديمقراطية وتقدمية في فلسطين، وبين واقع أن هذه الدولة ستكون عربية"[1]. وأكدت على الترابط بين النضال الوطني الفلسطيني والنضال القومي العربي ولكن ذلك بعد التحرير، فقالت: "إن فتح تطمح بعد التحرير إلى إيجاد مجتمع تقدمي، يعتمد على الحرية والمساواة، وستعمل على مشاركة نضال الأمة العربية، في سبيل استكمال استقلالها؛ لبناء مجتمع عربي موحد"[2]. ودعت فتح إلى الثقة بالثورة الفلسطينية التي ستظل " فلسطينية الوجه، عربية القلب، وعربية العمق"[3].

العلاقة بين الشعب العربي الفلسطيني والمستوطنين اليهود:

ذكرت حركة فتح أن المكون الأساسي لفكرة الدولة الديمقراطية، هو التغير الجذري في نظرة الفلسطينيين لليهود، وإعادة تحديد من هو عدو، أو أعداء الفلسطينيين، وحركتهم الثورية[4]. مما أدى إلى عملية فصل بين اليهود كأصحاب ديانة سماوية، وبين الصهيونيين كأصحاب مشروع استعماري إمبريالي[5]. فقالت حركة فتح في بيانها الموجه للصحافة الأجنبية في كانون الثاني (يناير) 1968م: "أن عملياتها العسكرية لا تستهدف اليهود كيهود، بل موجهة فقط ضد الاحتلال الصهيوني، الذي احتل فلسطين وشرد أهلها"[6]. وذكرت أن أحد أهدافها "تحرير اليهود من الصهيونية، التي شردت شعبنا، وجلبت اليهود لتستخدمهم أدوات على مذبح أطماعها الصهيونية"[7].

ولإبراز الطابع الإنساني للثورة الفلسطينية قالت حركة فتح: " إن ثورتنا الفلسطينية لتفتح قلبها وفكرها لكل بني الإنسان، الذين يريدون أن يعيشوا في المجتمع الحر الديمقراطي، بصرف

---

(1) حديث صحفي لياسر عرفات حول القضية الفلسطينية، أغسطس 1969م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969، وثيقة 358، ص357-359.

(2) مشروع الدولة الفلسطينية الديمقراطية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، ص88.

(3) حوار صحفي لصلاح خلف مع جريدة الأهرام، القاهرة، 1970/1/2م: الوثائق العربية لعام 1970، وثيقة 6، ص15-20.

(4) شعث، نبيل: فلسطين الغد، ص6.

(5) غريش، آلان: شعار الدولة الديمقراطية، ص142-143.

(6) البيان الصحفي الذي وجهته حركة فتح للصحافة الأجنبية، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968، وثيقة 47، ص54-56.

(7) كلمة فتح في المؤتمر الثاني لنصرة الشعوب العربية، القاهرة، 25-1969/1/28م: الكتاب السنوي لحركة فتح لعام 1969م، ص111.

النظر عن اللون أو الدين أو العقيدة"[1]. ونأت فتح بنفسها عن العنصرية فقالت بتاريخ 24 آذار (مارس)1969م: "أنها لا تكافح ضد اليهود كجماعة إثنية[*]، أو دينية، إنها تكافح ضد (إسرائيل) المعبرة عن استعمار، قائم على نظام ثيوقراطي عنصري توسعي، والمعبرة عن الصهيونية والاستعمار"[2].

وعلى العموم، لم يظهر أي موقف للفصائل الفلسطينية، يساوي بين اليهودية والصهيونية، بل اعتبرت أن عدو شعبنا هو الحركة الصهيونية، التي ارتكبت بحق شعبنا أبشع الجرائم، وكيانها المزعوم الذي اغتصب أرضنا وسلب حقوقنا الوطنية.

شجع ذلك الموقف من اليهود على فتح المجال أمام الحوار معهم، فبادرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بفتح حوار مع المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية (ماتسبين[**])، والحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح[***])[3]، وقد فتحت تلك الخطوة الباب أمام حركة فتح لإقامة اتصالات مع شخصيات وقوى يهودية تقدمية وديمقراطية[4]، وبررت فتح اتصالاتها بأنها تأتي في إطار محاولاتها؛ لإيجاد تفاهم وحوار، يهدف إلى الوصول للدولة الفلسطينية، وتحقيق الاعتراف

---

(1) كلمة فتح في المؤتمر الثاني لنصرة الشعوب العربية، القاهرة، 25-1969/1/28م: الكتاب السنوي لحركة فتح لعام 1969م، ص111.

(*) الإثنية: هي مجموعة بشرية لها خاصيات مميزة تحددها الثقافة المشتركة والهوية، وهي تربط أعضائها مع بعضهم بعضاً، عادة على أسس مشتركة، كمجموعة متميزة لها أسس مشتركة ثقافيه ولغويه ودينية، أو سمات سلوكية أو بيولوجية.

(2) رسالة فتح إلى المؤتمر السادس للحزب الاشتراكي الموحد في فرنسا بتاريخ 1969/3/24م: الكتاب السنوي لحركة فتح لعام 1969م، ص121.

(**) ماتسبين: تعني بالعبرية البوصلة، وهي (المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية)، تأسست عام 1962م، من شيوعيين يحبذون الاتجاه الصيني، وعادت الصهيونية و(إسرائيل)، لم يتعدى حجم عضويتها المائة داخل إسرائيل، دعت إلى مجتمع اشتراكي في الشرق الأوسط العربي(للمزيد حول المنظمة انظر كتاب: القاضي، ليلى: المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية – ماتسبين)

(***) حزب سياسي إسرائيلي اسمه الرسمي (القائمة الشيوعية الجديدة)، تأسس عام 1965م، ضم عدداً كبيراً من العرب، عارض الحزب الصهيونية، واعتبرها حركة رجعية، لكنه لا ينادي بتصفية الكيان الإسرائيلي، أدان عدوان 1967م، وطالب إسرائيل بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج2، ص 308).

(3) مقال لنايف حواتمة حول الدولة الديمقراطية، 1970/1/12م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة 21، ص25.

(4) انظر إلى جدول باللقاءات بين ممثلي عن حركة فتح وبعض الشخصيات اليهودية في الفترة من 1974-1983: عدوان، عصام: حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح (1969-1983م)، ص252-253؛ לבישיץ, מושיה: הסכסוך הערבי ישראלי, עמ' 291.

بمنظمة التحرير الفلسطينية، ووجهت نداء في آذار (مارس) 1969م استهدفت منه "بدء حوار شجاع مع اليهود الشرفاء في العالم على أساس إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية تكون حلاً عملياً للمشكلة اليهودية العربية"[1].

ولمخاطبة الرأي العام (الإسرائيلي) أخذت إذاعتا حركة فتح، ومنظمة التحرير الفلسطينية خلال عامي 1969-1970م، تبثان برامج قصيرة موجهة باللغة العبرية من 10-30 دقيقة يومياً، بالإضافة لبرنامج باللغة الإنجليزية مدته 15 دقيقة، بثه صوت فلسطين التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، كانت تدور كلها حول فكرة الدولة الديمقراطية[2].

وقال محمد رشيد مسؤول العلاقات الخارجية لحركة فتح: "إننا على اتصال دائم بعدد كبير من الناس في جميع أنحاء العالم، بما فيهم عدة إسرائيليين غير صهيونيين بارزين، ويهود غير إسرائيليين... نقدم لهم مقترحات لإنشاء دولة جديدة، تؤدي إلى قيام سلام شامل في الشرق الأوسط"[3].

وقد أحاطت حركة فتح تلك اللقاءات بالسرية، خشية فقدان قاعدتها الشعبية، التي لم تكن تستوعب لقاءات مع من تعتقد أنهم السبب في معاناتهم، ومأساتهم، وتشريدهم من أرضهم ووطنهم، وهو ما يفسر قيام قيامها بنفي الأنباء التي تحدثت عن مثل تلك اللقاءات في كثير من الحالات، بل اعتبرتها افتراءات وأكاذيب تروجها أجهزة الإعلام[4].

ولإضفاء الصبغة الشرعية على الاتصالات مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية، نصت المادة الرابعة عشرة، من الإعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الثالثة عشرة آذار (مارس) 1977م، على "أهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية، التي تناضل داخل الوطن المحتل وخارجه، ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة[5]". وقد كان لممثلي حركة فتح في المجلس الوطني، دور كبير في صدور ذلك القرار[6]، وقد تواصلت اللقاءات بعد ذلك، مما فتح الباب أمام الاعتراف بوجود (إسرائيل)، ومن ثم المفاوضات المباشرة التي تمخضت عنها اتفاقية أوسلو 13 أيلول (سبتمبر) 1993م.

---

(1) اليوميات الفلسطينية، مج9، ص245.

(2) شعث، نبيل: فلسطين الغد، ص11.

(3) حديث محمد رشيد حول مسألة إنشاء "دولة علمانية حديثة" 1970/4/21م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة 207، ص247-248.

(4) انظر بيان حركة فتح تنفي فيه الأنباء عن اجتماعات فلسطينية إسرائيلية، بيروت- لبنان، 1977/2/16م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977، وثيقة 37، ص47.

(5) قرار رقم 14، الإعلان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني، د. 13، القاهرة- مصر، 12-1977/3/22م: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص387.

(6) عباس، محمود: طريق أوسلو، ص27.

على العموم، رغم كل الأسباب التي سيقت لتبني مشروع "الدولة الديمقراطية"، ومع وجاهة الرؤى، والتصورات السياسية، التي استند إليها ذلك المشروع، إلا أنه يمكن القول: بأن الدافع الرئيسي وراء تبني هذا الشعار والهدف، هو تلمس حركة "فتح" الفجوة الكبيرة، ما بين الإمكانات المتاحة للثورة الفلسطينية من جهة، والقدرة على تحرير فلسطين عسكرياً، وإخراج اليهود من فلسطين إلى حيثما أتوا، من جهة أخرى، وإشارة على الاستعداد للدخول في تسويات سياسية؛ للتوصل لحل للقضية الفلسطينية.

المبحث الثالث

المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من مشروع الدولة الديمقراطية

- مواقف الفصائل الفلسطينية من مشروع الدولة الديمقراطية.
- المواقف العربية من مشروع الدولة الديمقراطية.
- الموقف الإسرائيلي من مشروع الدولة الديمقراطية.
- المواقف الدولية من مشروع الدولة الديمقراطية.
- التحديات التي واجهت مشروع الدولة الديمقراطية.

تباينت المواقف حول مضمون الدولة الديمقراطية، التي ستقام بعد تحرير كامل الأرض الفلسطينية، وعلاقاتها العربية، وأيديولوجيتها الفكرية. ويلاحظ أن الخلاف حول فكرة الدولة اقتصر على الفصائل، وتحديداً على النخب المثقفة في تلك الفصائل، أما الجمهور الفلسطيني فلم يتحمس لفكرة الدولة الديمقراطية. ويفسر ذلك بأن فكرة التعايش بين اليهود والعرب في دولة واحدة لم تستوعب، لوجود حاجز نفسي، وإحساس عام مشبع بالقهر، والاضطهاد والوحشية؛ نتيجة ما ارتكبته قوات الاحتلال الإسرائيلي من جرائم بحق الشعب الفلسطيني.

أحدثت فكرة الدولة الديمقراطية حالة من الجدل والحوار في الساحة الفلسطينية، استمرت نحو ثلاثة سنوات 1968-1971م، انقسمت فيها الفصائل الفلسطينية بين مؤيد ومعارض، وانتهت بتبني منظمة التحرير الفلسطينية للفكرة، كهدف من أهداف الثورة الفلسطينية.

مواقف الفصائل الفلسطينية من مشروع الدولة الديمقراطية:

أيدت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين فكرة الدولة الديمقراطية، وتقدمت للدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني أيلول (سبتمبر) 1969م، بمشروع نص على إنشاء " دولة ديمقراطية شعبية على أرض كل فلسطين يعيش فيها العرب دون تمييز... مع إعطاء الحق لكل من العرب واليهود في تنمية وتطوير الثقافة الوطنية لكل منهما"، وأوصت بجعل " دولة فلسطين الديمقراطية الشعبية... جزءاً لا يتجزأ من دولة اتحادية عربية"[(1)].

وفي البرنامج الذي قدمته الجبهة الديمقراطية لإقامة جبهة وطنية موحدة، قالت: "إن نضال الحركة الوطنية الفلسطينية؛ يهدف إلى إقامة دولة فلسطين الموحدة، بعد إزالة الكيان الإسرائيلي". وأضافت: "إن الدولة الفلسطينية التي سوف تقضى على التمييز العرقي والعنصري والاضطهاد القومي، يجب أن تعتمد على حل ديمقراطي للتناحر القائم، يستند إلى تعايش الشعبين العربي واليهودي[(2)].

وحول سبل تحقيق هدف الدولة الديمقراطية، قالت الجبهة: "مشروع الحل الديمقراطي للمسألة الفلسطينية، والمسألة الإسرائيلية"، غير ممكن؛ إلا عبر نضال أيديولوجي تقدمي وشعبي مسلح طويل الأمد، ودعت الجبهة "جميع التقدميين الإسرائيليين واليهود؛ للانتظام في جبهة

---

(1) مشروع قرار مقدم من الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني بشأن "حل ديمقراطي شعبي للمسألة الفلسطينية"، 1969/9/1م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969، وثيقة رقم 363، ص366.

(2) برنامج الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين لإقامة جبهة وطنية موحدة، 1969/9/1م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969، وثيقة رقم 364، ص367- 376.

فلسطينية شعبية مسلحة؛ لوضع هذا الحل موضع الترجمة الموضوعية"[1]. وأكدت على دور الإعلام للترويج للشعار فقالت: "إن الدعاية يجب أن تخدم سياسة وبرنامج النضال الوطني، الذي ينبذ العنصرية، والتأكيد على الطابع التقدمي والديمقراطي للحركة الوطنية الفلسطينية، والحلول الديمقراطية التي تطرحها للمسألة الفلسطينية"[2].

وأكد أمين عام الجبهة الديمقراطية نايف حواتمة، على أن هدف الدولة الديمقراطية هدف استراتيجي، وليس تكتيكياً أو دعائياً، فقال في تصريح للصحفي الأمريكي (بول جاكوبس) في الأول من نيسان (أبريل) 1974م: "إن نضالنا الآن وفي المستقبل هو من أجل دولة ديمقراطية على تراب فلسطين، وبحقوق وواجبات متساوية للعرب والإسرائيليين، وداخل هذه الدولة يحق للعرب والإسرائيليين تنمية ثقافاتهم في إطار تقدمي وديمقراطي معاد للصهيونية الشوفينية التوسعية والعدوانية... وحينذاك يمكن تنمية علاقاتهم معاً"[3].

ورفضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن يكون الحل الديمقراطي لقضية فلسطين مجرد شعار دعائي[4]. واعترضت على إظهار المسألة وكأنها انتزاع لفلسطين من الوطن العربي، وبناء كيان خاص منفصل ومزدوج القومية دون هوية عربية... باسم الديمقراطية[5].

وقال جورج حبش:" نضالنا في الجبهة الشعبية يعبر في أحد جوانبه، عن رؤية استراتيجية بعيدة المدى، تأخذ باعتباراتها الأبعاد الديمقراطية، والإنسانية، والحقوقية، لوضع اليهود في فلسطين، باعتبار أن ما نطمح إليه، ونسعى له، على المدى البعيد هو "مجتمع ديمقراطي، إنساني الأبعاد، واشتراكي الملامح والتوجهات، يعطي كل ذي حق حقه، دون تمييز أو اضطهاد"، ويكمل بقوله: "برأيي أن شعار الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين، سيشكل أساَساً صالحاً لنا، ولكل القوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية... للعيش بسلام، وبمساواة تامة"[6].

وأوضح جورج حبش أن المقصود بمضمون شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية، ليس إقامة دولة غير محددة من حيث هويتها القومية، ودولة منعزلة عن الوطن العربي، والأمة العربية، ولكن مضمون هذا الشعار، يتمثل في توفير حل ديمقراطي للمسألة اليهودية. وذلك بتحرير فلسطين من

(1) مقال لنايف حواتمة حول الدولة الديمقراطية، 1970/1/12م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة 21، ص25.

(2) برنامج الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين لإقامة جبهة وطنية موحدة، 1969/9/1م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969، وثيقة رقم 364، ص367- 376.

(3) حواتمة، نايف: نايف حواتمة يتحدث، وثيقة رقم 13، ص366-367.

(4) الحل الديمقراطي لقضية فلسطين، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، ص112.

(5) المصدر السابق، ص113.

(6) جورج حبش، مائة عام على المشروع الصهيوني، ص21.

الصهيونية، وإقامة مجتمع تقدمي ديمقراطي، يوفر التحرر الاقتصادي والاجتماعي لكافة مواطنيه[1]. وأكد حبش: "أن النضال الفلسطيني والقومي يستهدف دحر الاحتلال وهزيمة المشروع الصهيوني"[2]، و" إقامة الدولة الديمقراطية العلمانية، التي ستكون التتويج النهائي لنضال الشعب الفلسطيني"[3].

واهتمت الجبهة الشعبية بعلاقة الدولة الديمقراطية مع محيطها العربي، فرأت ضرورة أن يأخذ شعار فلسطين – كجزء من الوطن العربي ووحدته وحياته الاشتراكية – مداه، وحذرت من إظهار فلسطين الديمقراطية وكأنها انتزاع لفلسطين من الوطن العربي، أو بناء كيان خاص، ومنفصل، ومزدوج القومية، دون هوية عربية، وذلك باسم الديمقراطية[4].

ورفضت الجبهة الشعبية أن يكون شعار الدولة الديمقراطية مدخلاً لبناء دولة ثنائية القومية[5]، وأكدت على أنه لا بد أن تكون تلك الدولة ذات هوية عربية. تقوم على ربط الثورة الفلسطينية بالاشتراكية، وتصفية الكيان الصهيوني عسكرياً وسياسياً، ورأت الجبهة أن الحل الصحيح والديمقراطي لكل القوميات والأقليات، هو "أن تؤدي مسيرة التحرير إلى إزالة الكيانات المصطنعة"، وأكدت أن" الوجود الثوري الشامل على صعيد عربي، قادر على مواجهة هذا الإشكال ديمقراطياً وحله"[6].

وأكدت مؤتمرات الجبهة الشعبية على هدف الدولة الديمقراطية، ففي الفصل الأخير من وثيقة المؤتمر الأول للجبهة الشعبية آب أغسطس 1968م ، والذي حمل عنوان: (طريق الخلاص الوطني)، دعت الجبهة "إلى قيام دولة عربية ديمقراطية"[7]. وفي مقدمة المنطلقات الأساسية للجبهة الشعبية، التي حددتها وثيقة المؤتمر الوطني الثاني شباط فبراير 1969م، أشارت إلى أن هدفها الاستراتيجي هو تحرير فلسطين، وإقامة الدولة الديمقراطية الاشتراكية على كامل التراب الوطني الفلسطيني[8]. وفي المؤتمر الرابع عام 1981م رأت الجبهة الشعبية "بأن

---

(1) حديث الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول رفضها لإقامة دولة منعزلة عن الوطن العربي، 1970/5/22م: الوثائق العربية لعام 1970م، وثيقة 172، ص316.

(2) جورج حبش، مائة عام على المشروع الصهيوني، ص21.

(3) المصدر السابق، ص21.

(4) حديث صحفي لجورج حبش حول المعضلة السكانية لدولة فلسطين الديمقراطية، 1969/12/20م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969، وثيقة 522، ص 519–522.

(5) المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ص80.

(6) حديث صحفي لجورج حبش حول المعضلة السكانية لدولة فلسطين الديمقراطية، 1969/12/20م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969، وثيقة 522، ص 519–522.

(7) المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ص80.

(8) المصدر السابق، ص101.

تحرير فلسطين من الصهيونية يوفر فرصة تاريخية لإقامة المجتمع العربي الديمقراطي، والاشتراكي الموحد"[1].

ورأت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، أن رفع شعار "الدولة الديمقراطية" بشكله الغامض، ودون تحديد مضمونه، يفتح المجال أمام تفسيرات شتى، تخلق البلبلة في صفوف المقاومة، ويولد خلافاً على الهدف بين فصائل الثورة الفلسطينية العربية، وقد يفسره الأعداء بالشكل الذي يتلاءم مع أغراضهم، فتعمد الصهيونية إلى مطالبة حركة المقاومة، بالدخول إلى مفاوضات على أساس هذا الشعار، وهو ما نرفضه، وقد يفهم من الشعار أنه مدخل لتدويل فلسطين، أو استعداداً للتعايش مع الصهيونية في دولة ثنائية فيدرالية، أو كونفدرالية، وهو ما لا نرضاه"[2].

وقالت جبهة النضال: إن هذا "الشعار يطبع النضال الفلسطيني بطابع إقليمي، فيصور هدفه بأنه إقامة "دولة فلسطينية" إقليمية تكرس التجزئة في الوطن العربي"، مما يؤثر سلباً على مشاركة الجماهير العربية في المعركة. كذلك "طرح هذا الشعار دون أن يربط بالمحتوى الاشتراكي ليس في مصلحة الشعب، وقد يستغل ضده"، وبحكم أن الديمقراطية الاشتراكية لا يمكن تحقيقها ضمن حدود فلسطين الحالية، فإن الجبهة نادت بشعار " إقامة المجتمع الديمقراطي في فلسطين بعد التحرير" في إطار دولة الوحدة العربية [3].

ورأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة أن نضالها هو نضال وطني ديمقراطي يهدف إلى إزالة الكيان الصهيوني الامبريالي بكل مؤسساته المادية والفكرية بوصفه كياناً عنصرياً عدوانياً، وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه، وتحرير كامل ترابه[4]. وإنشاء الدولة الديمقراطية التي يتعايش فيها الجميع بحق المواطنة بغض النظر عن معتقداتهم الدينية، وأن الدولة الفلسطينية هي جزء من الوجود الديمقراطي التقدمي العربي المتعايش بسلام مع قوى التقدم والتحرر في العالم[5]. وذكرت الجبهة أن المحتوى الاجتماعي، والتصور السياسي لمرحلة ما بعد الثورة، أمور يجب أن تكون منطلقة من اتفاق عام، يقره ممثلو الشعب[6].

---

(1) المصدر السابق، ص126.

(2) مذكرة جبهة النضال الشعبي الفلسطيني إلى الدورة السابعة للمجلس الوطني، 1970/5/30م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة 294، ص375-378.

(3) مذكرة جبهة النضال الشعبي الفلسطيني إلى الدورة السابعة للمجلس الوطني، 1970/5/30م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة 294، ص375-378.

(4) البرنامج السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، المؤتمر الرابع، 20 – 1973/8/27م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973م، وثيقة 144، ص 162- 169.

(5) علوش، ناجي: فكر حركة المقاومة الفلسطينية، ص 960.

(6) خورشيد، غازي: دليل حركة المقاومة الفلسطينية، ص207.

وعارضت جبهة التحرير العربية فكرة الدولة الديمقراطية، ليس لأنها تدعو إلى حل شوفيني عنصري للمسألة اليهودية، بل كان هجومها على القطرية، فقد رأت أن مشروع الدولة الديمقراطية، يشكل رمزاً للنظرة القطرية، التي تهدد مستقبل القضية الفلسطينية، فقالت: "إن هذا الخطر يتجسد، بصورة خاصة، في محاولة حصر الثورة في نطاقها القطري، وقطع شريان الحياة الذي يصلها بمنابع القوة، والقدرة والكفاءة في جماهير الثورة العربية؛ تطلعاً إلى اليوم الذي يصبح فيه بالإمكان ضرب الثورة في فلسطين"(1).

وهاجمت جبهة التحرير العربية القوى ذات النزعة القطرية، فقالت: "إن هذه القوى تضخم مرحلياً، من قدرة الشخصية الفلسطينية المنفصلة عن الشخصية العربية، على القتال والصمود والتحرير الكامل، لتصل في النهاية إلى غايتها، في دعوة الفلسطينيين إلى التخلي عن القتال، والصمود، والتحرير الكامل، بحجة عدم قدرتهم وحدهم على ذلك. وهكذا، تكون هذه القوى قد نقلت أبناء فلسطين، من الأمل، إلى اليأس غير المبرر"(2).

وقدم ممثل الجبهة في ندوة حول موضوع الدولة الفلسطينية الديمقراطية في 15 أيار (مايو) 1970م، بديل الجبهة والذي وصفه بأنه "البديل القومي اليساري السليم"، الذي يتمثل في الحل الديمقراطي الوحدوي، القائل بأنه يستحيل إقامة دولة ذات طابع ديمقراطي، دون تحقيق شرطين أساسيين: الشرط الأول، هو القدرة على الحفاظ على استقلال هذه الدولة، من المؤامرات والنفوذ الاستعماري، وهو لا يتحقق إلا في ظل الدولة العربية الوحدوية(3).

أما الشرط الثاني، فيتعلق بالجانب الديمقراطي، وهو لا يمكن تحقيقه إلا في ظل نظام اشتراكي، يتعامل مع سكان فلسطين على أساس مساواة جميع المواطنين، في ظل مجتمع اشتراكي، يهيئ الشروط الموضوعية، لا الدستورية وحسب، لإقامة علاقات ديمقراطية في دولة عربية، وحدوية، تقدمية، منفتحة على جميع الشعوب المناضلة ضد الاستعمار وكافة أشكال الاضطهاد(4).

وأبدت منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (قوات الصاعقة) تحفظها، تجاه الدولة الفلسطينية الديمقراطية، ورأت أن الحل الإنساني هو الحل الاشتراكي، الذي يكفل لليهود العيش

---

(1) البيان السياسي لجبهة التحرير العربية، عمان، 1969/8/30م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969، وثيقة 355، ص353-355.

(2) المصدر السابق، ص353-355.

(3) كلمة ممثل جبهة التحرير العربية حول الدولة الفلسطينية الديمقراطية، عمان، 1970/5/15م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 260، ص325- 229.

(4) كلمة ممثل جبهة التحرير العربية حول الدولة الفلسطينية الديمقراطية، عمان، 1970/5/15م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 260، ص325- 229.

بسلام، وضمن حقوق متساوية مع العرب[1]، وأكدت منظمة الصاعقة، في بيانها بتاريخ آب 1970م، على "مواصلة كل أشكال النضال، من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الأساسية، المتمثلة في التحرير الكامل، وفي الوصول إلى فلسطين محررة من الصهيونية، في إطار المجتمع الاشتراكي العربي الموحد"[2]. وفي المؤتمر القطري الثالث للتنظيم الفلسطيني تمت التوصية بتبني شعار الدولة الديمقراطية؛ بشرط ألا تكون ثنائية القومية، أو طائفية[3].

ورفضت "منظمة فلسطين العربية[*]"، شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية، لأنه يصور النضال الفلسطيني وكأنه صراع بين طوائف مسلمين ومسيحيين ويهود، مما يطمس حقيقة الوجود الإسرائيلي، وأهدافه على أرض فلسطين، كما رأته معارضاً لشعار المقاتلين الثوريين في المعركة العربية، من أجل التحرير والوحدة: "عاشت فلسطين حرة عربية"، وقالت: "كيف نقبل، أو نبرر شعاراً تكتيكياً، لا يذكر عروبة فلسطين، ولا يذكر صفة مستقبلها، ولا حتى هويتها الاجتماعية؟!"[4].

واختتمت منظمة فلسطين بيانها بالقول "إن أي حل للقضية، سواء بدولة فلسطينية ديمقراطية علمانية أو اتحادية أو كيان فلسطيني، بمعزل عن تحديد طبيعة هوية الدولة، وبمعزل عن ارتباطه بالنضال القومي لحركة الثورة العربية والمستقبل العربي، إنما هو جزء من سياسة أقلمة القضية وعزلها عن حركة الثورة العربية، ستظل جماهيرنا ترفضه"[5].

وعارضت الهيئة العربية العليا لفلسطين شعار الدولة الديمقراطية وفكرة التعايش السلمي مع اليهود في بيان لها بتاريخ 12 آذار (مارس)1970م، وأقرت بوجود عدة حقائق تحول دون قبول ذلك كما تحول دون تنفيذه منها: أن الفلسطينيين قد أصبحوا أقلية في فلسطين بسبب الهجرة اليهودية، وسيكونون في مثل هذه الدولة الفريق الأضعف والأفقر بسبب الكوارث المتتالية التي

---

(1) خورشيد، غازي: دليل حركة المقاومة الفلسطينية، ص243.

(2) بيان لقيادة العامة لقوات العاصفة، دمشق، 1970/8/3م: الوثائق العربية لعام 1970، وثيقة 307، ص560-561.

(3) علوش، ناجي: فكر حركة المقاومة الفلسطينية، ص 954.

(*) منظمة فدائية فلسطينية، مارست نشاطها زهاء عامين، انشقت عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة أوائل آب 1969. وقد قاد الانشقاق أحمد زعرور، أنهت المنظمة وجودها بإرادتها في 1971/7/8م، حين أعلن قائدها أحمد زعرور حل منظمته والاندماج في حركة التحرير الوطني الفلسطيني، وذلك في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة المنعقدة في القاهرة في تموز 1971م (خورشيد، غازي: دليل حركة المقاومة الفلسطينية، ص65).

(4) بيان لمنظمة فلسطين العربية حول موقفها الرسمي من شعار الدولة الديمقراطية 1970/4/5م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 177، ص210.

(5) المصدر السابق، ص210-211.

حلت بهم، كما أن لليهود طرقاً وأساليب ونظام حياة خاص، ولهم معتقدات دينية وعنصرية تجعل تعايشهم مع غيرهم أمراً صعباً[1].

وعددت الهيئة مخاطر طرح هذا الشعار وقالت إنه يضعف حماسة الفلسطينيين المتوقدة لتحرير فلسطين، كما تضعف حماسة الدول العربية والإسلامية لحركة الجهاد الفلسطيني، وتحدث انشقاقاً وتصدعاً بين الفلسطينيين أنفسهم، وبينهم وبين بعض الدول العربية[2].

ويلاحظ أن الشعب الفلسطيني لم ينشغل بشكل دولة المستقبل، بقدر انشغاله بالتخلص من الاحتلال، الجاثم فوق أرضه ووطنه، وظهر ذلك واضحاً في البيانات، والمذكرات، الصادرة عن التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات، فاللاجئون الفلسطينيون في لبنان، أكدوا إصرار حركة المقاومة، وجماهير الشعب الفلسطيني، على مواصلة الكفاح المسلح؛ حتى التحرير الشامل[3]. وعقد اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في عمان تجمعاً، في 26 شباط (فبراير) 1971م، أكدوا فيه تمسكهم المطلق بعروبة فلسطين، وحقوق شعبها الطبيعية والأساسية[4]، وأرسلت شخصيات وطنية من الضفة الغربية وقطاع غزة مذكرة، إلى رئيس مجلس الأمن في تموز (يوليو) 1973م، قالوا فيها: "يعلن سكان الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة، رفضهم للاحتلال الإسرائيلي لبلادهم... ويطالبون بإنهاء الاحتلال بجميع صوره، ويطالبون بحقهم في تقرير مصيرهم، وسيادتهم على أراضيهم، هذه الحقوق التي أكدتها قوانين، وقرارات الأمم المتحدة، وأجهزتها المختلفة"[5].

يُستنتج مما سبق، أن أول من تبني مشروع الدولة الديمقراطية هي حركة فتح، وذلك عام 1968م، تلى ذلك سجال فكري وسياسي، حول شكل ومضمون الدولة الديمقراطية، بين كافة الفصائل الفلسطينية، ولكنها أجمعت على عدم معاداتها لليهودية كدين، وقالت أن عدائها موجه

---

(1) بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين بوجهة نظرها في مسألة الدولة الديمقراطية والتعايش السلمي، 1970/3/12م، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة 119، ص147-148.

(2) المصدر السابق، ص147-148.

(3) بيان للجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان، 1970/8/2م: الوثائق العربية لعام 1970م، وثيقة302، ص554-555.

(4) قرارات تجمع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين حول إقامة الدولة الفلسطينية 1971/2/26م: الوثائق العربية لعام 1971م، وثيقة 138، ص213.

(5) مذكرة ممثلي الهيئات الرسمية والمهنية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، تموز (يوليو) 1973م، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، وثيقة 206، ص204.

للمشروع الصهيوني، والاعتراض بين الفلسطينيين كان بسبب وجود اعتراف ضمني بالوجود اليهودي في فلسطين، واستعداد واضح بالعيش معهم بمساواة في هذه الدولة، وقد انتهى ذلك السجال بتبني منظمة التحرير الفلسطينية عام 1971م ذلك المشروع، وإقراره في مواثيقها.

المواقف العربية من مشروع الدولة الديمقراطية:

تمحور الموقف العربي السياسي، حول قرار مؤتمر القمة العربي الرابع، الذي انعقد في العاصمة السودانية الخرطوم، في الأول من أيلول (سبتمبر) 1967م، والذي طالب بالعمل على "إزالة آثار العدوان"[1]، وتراجعت القضية الفلسطينية إلى الصفوف الخلفية؛ نتيجة قبول الدول العربية، وخاصة: مصر وسوريا والأردن، بقرار مجلس الأمن الدولي (242) الصادر بتاريخ 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967م، والذي دعا جميع الدول "أن تحترم وتقر الاستقلال والسيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وحقها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود مأمونة ومعترف بها متحررة من أعمال القوة أو التهديد بها"[2]، وهو ما خلق بذور تناقض استراتيجي، بين منظمة التحرير والدول العربية، التي رأت أن مشروع الدولة الديمقراطية يخالف التزاماتها[3].

واعتبر الرئيس المصري جمال عبد الناصر، أن حل الدولة الديمقراطية يمكن أن يكون حلاً دائماً، ولكنه شكك في إمكانية تحقيقه، فقال لياسر عرفات وبعض القيادة الفلسطينية في شهر آب (أغسطس) 1970م: "كم تظن إنه يلزمكم من السنين كي تدمروا الدولة الصهيونية، وتبنوا دولة موحدة ديمقراطية على كامل فلسطين المحررة"، وانتقد ممارسة الفلسطينيين سياسة غير واقعية وقال: "إن دويلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، هي خير من لا شيء"[4]. ويبدو أن التحول في موقف عبد الناصر، جاء عقب قبول مصر مبادرة وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز، ومحاولة إقناع القيادة الفلسطينية بقبول الحل السلمي.

واعتبر الأردن تبني منظمة التحرير الفلسطينية لهدف الدولة الديمقراطية، دعوة انفصالية يقصد منها في النهاية سلخ الضفة الغربية عن شرق الأردن[5]. رغم أن بداية الفكرة التي طرحتها

---

(1) قرارات مؤتمر القمة العربية الرابع، الخرطوم 8/29 – 1967/9/1م، وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص422.

(2) قرار مجلس الأمن الدولي، رقم 242، نيويورك 1967/11/22م: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي– الإسرائيلي، مج 1، وثيقة 44، ص197.

(3) الخالدي، رشيد: القفص الحديدي، ص 236.

(4) خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، ص135.

(5) أبو شلباية، محمد: لا سلام بغير دولة فلسطينية حرة، ص263.

حركة فتح بالدعوة إلى فلسطين الديمقراطية، ما هي إلا صدى لدعوة الملك حسين في 7 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967م، "بأن تتخلى إسرائيل عن غربيتها، وأن تصبح شرقية بحيث تندمج في المجتمع الشرقي كمواطنة حرة متخلية عن صهيونيتها"[1]. ويمكن القول: أن الرفض الأردني جاء في سياق منافسة منظمة التحرير الفلسطينية على التمثيل الفلسطيني، ومعارضته لإقامة أي كيان فلسطيني مستقل.

الموقف الإسرائيلي من مشروع الدولة الديمقراطية:

لم تعر (إسرائيل) مشروع الدولة الديمقراطية أدنى اهتمام، واعتبرته مجرد مناورة سياسية تقوم بها حركة فتح، وبالتالي لم تتعاطى سياسياً معه[2]. ووصف دافيد كيمحي (مدير عام سابق في وزارة الخارجية الإسرائيلية) سياسة م.ت.ف بعدم الواقعية وقال: "بدلا من أن تهتم المنظمة بتسوية لإحلال سلام سياسي بعد حرب عام 1967م، دعت لإزالة إسرائيل كدولة، والاستعاضة عنها بدولة ديمقراطية عربية فلسطينية، تسمح بعدد محدود من اليهود بالبقاء فيها"[3].

واعتبرت (إسرائيل) هدف الدولة الديمقراطية "حلم غير واقعي للفلسطينيين، وسيحرمهم من أي حل وسط لمشكلتهم، وفي المقابل سيُعفي (إسرائيل) من البحث عن حلول للقضية الفلسطينية"[4].

ولم ترفض (إسرائيل) فكرة الدولة الواحدة فحسب، بل رفضت فكرة التعايش بين العرب واليهود، فقال موشيه ديان (وزير الدفاع الإسرائيلي) بتاريخ 11 حزيران (يونيو) 1967م، عندما سئل عن مقدرة (إسرائيل) استيعاب السكان العرب في المناطق المحتلة قال: اقتصادياً في وسعنا ذلك، بيد أنني لا أعتقد أن هذا يتفق وأهدافنا للمستقبل، فمن شأن ذلك أن يحيل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية أو دولة عربية – يهودية، ونحن نريدها دولة يهودية... يهودية كما فرنسا فرنسية"[5].

---

(1) خطاب الملك حسين في نادي الصحافة الوطني في واشنطن، 1967/11/7م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967م، وثيقة رقم 618، ص 822.

(2) كوبان، هيلينا: المنظمة تحت المجهر، ص43.

(3) كيمحي، دافيد: الخيار الأخير، ص308.

(4) הרבון, אלוף: האם יש פתרון לבעיה הפלסטינית, עמ' 153.

(5) Al-Abid, Ibrahim: The Palestine Question, p. 147.

ورفضت (رئيسة الوزراء الإسرائيلية) جولدا مائير في خطاب لها في الكنيست(*) 16 تموز (يوليو) 1971م إقامة دولة فلسطينية [1]، وقالت: "بين البحر المتوسط والصحراء الشرقية لا يوجد مكان إلا لدولتين: دولة يهودية، ودولة عربية، هما إسرائيل والأردن"[2]. وقالت: "إن من يطلب دولة فلسطينية فإنه يضع العراقيل أمام عملية السلام"[3].

ولم تكتف رئيسة الوزراء الإسرائيلية برفض الاعتراف للشعب الفلسطيني بدولته، بل رفضت مجرد الحوار معه فقالت في خطاب أمام الكنيست بتاريخ 13 نيسان (أبريل) 1973م حول المسألة الفلسطينية:" لن نجري حواراً مع منظمات القتلة وقادتهم الذين يسعون لتدمير دولة إسرائيل، لإقامة الدولة الفلسطينية على أنقاضها"[4].

ولم تقتصر معارضة الدولة الديمقراطية على الحكومة الإسرائيلية، فرفض حزب (مبام(**)) مشروع إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية؛ لأنها – من وجهة نظره – لا تقوم إلا على حساب القضاء على (دولة إسرائيل) و(شعب إسرائيل)، واقترح مقابل لها عام 1969م مشروع، يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفتين الغربية والشرقية من نهر الأردن، وتكون مرتبطة (بإسرائيل)[5].

وعلل إميل توما رفض الحزب الشيوعي الإسرائيلي والقوى التقدمية في إسرائيل لبرنامج الدولة الفلسطينية الديمقراطية الذي طرحته منظمة التحرير الفلسطينية بأن "شعار دولة ديمقراطية فلسطينية لا تعترف بحق الشعب الإسرائيلي في تقرير مصيره في دولته المستقلة، ينافي الجهود لتسوية القضية الفلسطينية تسوية عادلة توفر للشعبين العربي والإسرائيلي حق تقرير المصير كل في دولته كما جاء في قرار التقسيم" وقال: "إن أي حل لن يكون صحيحاً ومبدئياً ويؤدي إلى إنهاء النزاع العربي الإسرائيلي ما لم يأخذ بالحسبان حق كلا الشعبين العربي و(الإسرائيلي) في تقرير المصير"[6].

(*) البرلمان الإسرائيلي.

(1) גזית، מרדכי: תהליך השלום، עמ' 157.

(2) גזית، מרדכי: תהליך השלום، עמ' 163.

(3) נדבה، יוסף: סכסוך ישראל ערב، עמ' 141.

(4) גזית، מרדכי: תהליך השלום، עמ' 164.

(**) مبام: هو حزب العمال الموحد، تأسس عام 1946م، ضم غالبية العناصر اليسارية في الحركة العمالية الصهيونية، عرف هويته الأيديولوجية في أدبيات المؤتمر الثاني للحزب عام 1951م، بأنه حزب ماركسي لينيني إسرائيلي، إلى جانب كونه حزباً صهيونياً (الأحزاب السياسية في إسرائيل: موسوعة مقاتل من الصحراء):
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/isra-parts/sec03.doc_cvt.htm

(5) مشروع مبام للسلام، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، ص296.

(6) توما، إميل: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ص123+135.

وقال ناحوم غولدمان(*): "مهما بدت فكرة إقامة دولة موحدة مغرية نظرياً بالنسبة للبعض، فإنها من وجهة النظر الواقعية مستحيلة وخيالية"[1]. وعدد غولدمان الأسباب التي تدفع إلى رفض فكرة قيام دولة موحدة فقال: أن العرب سيشكلون الأكثرية بسرعة، ولو كان اليهود مستعدين العيش كأقلية فمن الأفضل بالنسبة إليهم أن يعيشوا في بلدان كالولايات المتحدة وبريطانيا. وكذلك فكرة الدولة اليهودية التي ترتكز عليها الصهيونية ستتحول إلى العدم، وان ما سينجم عن ذلك لن يتعدى خلق مجمع شتات إضافي لليهود[2].

استناداً لما سبق يمكن القول أن رفض إسرائيل لقيام دولة ديمقراطية على كامل أرض فلسطين، ينسجم مع الإيديولوجيا الصهيونية، التي قامت على أساسها (إسرائيل)، التي ترتكز على رفض اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها؛ وعلى (تميُّز) العرق اليهودي. ومن البديهي أن تقاوم إسرائيل مثل تلك الدولة؛ لأنها ترى فيها نفياً للصهيونيّة، وتقويضاً لروايتها ولادعاء حقها في الوجود كوطن قومي لليهود.

المواقف الدولية من مشروع الدولة الديمقراطية:

لم تبد أي من دول العالم أدنى اهتمام بمشروع الدولة الديمقراطية[3]، ويبدو أن مرد ذلك التجاهل؛ لتعارض المشروع مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) الصادر بتاريخ 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947م، والذي يدعو إلى إقامة دولة يهودية، وأخرى عربية في فلسطين، والذي كان الأساس الدولي لقيام دولة إسرائيل.

اتسمت مواقف الولايات المتحدة الأمريكية الرسمية تجاه القضية الفلسطينية بالعداء، فتهجم وزير الخارجية هنري كيسنجر على منظمة التحرير الفلسطينية، وذكر أن مطالبة الفلسطينيين بالدولة الديمقراطية يعني إزالة إسرائيل نهائياً، وبلا قيد أو شرط[4]، وشنت الصحافة

(*) ناحوم غولدمان (נחום גולדמן): وُلد في ليتوانيا عام 1894م، ساهم في تأسيس المؤتمر اليهودي العالمي عام 1936، وتولَّى رئاسته في الفترة بين عامي 1953 و1977، كما تولَّى رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية منذ عام 1956 حتى عام 1968م(المكتبة اليهودية):

https://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/biography/goldmann.html

(1) غولدمان، ناحوم: إسرائيل إلى أين، ص68.

(2) المرجع السابق، ص69.

(3) خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، ص135.

(4) كيسنجر، هنري: مذكرات، ص 255.

الأمريكية حملة ضد فكرة الدولة الفلسطينية[1]. ونتيجة لتلك المواقف أصدرت الجامعة العربية قراراً في 18 آذار (مارس) 1971م استنكرت فيه هذا الموقف، وطالبت بعدم التدخل في شئون الشعب الفلسطيني[2].

ويمكن القول إن الموقف الأمريكي، الرافض للدولة الفلسطينية الديمقراطية، يعود إلى التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل وأمريكا، ورغبة الأخيرة الحفاظ على "أغلبية يهودية" في (إسرائيل)، لاستمرار تحالفها الذي يحفظ مصالحها في المنطقة، حيث يبدو أن الولايات المتحدة لا ترغب في ربط مصالحها في مشروع دولة، قد يكون مهدد بثورة، أو انقلاب، أو تغيير سياسي، يعرض مصالحها للخطر، ولذلك فإن رفض المقترحات حول "الدولة الديمقراطية على كامل فلسطين"، هو ليس مصلحة إسرائيلية فحسب، وإنما مصلحة إمبريالية وأمريكية بشكل مباشر، حيث تعتبر الإدارة الأمريكية أن الحفاظ على إسرائيل يهودية، وذات أغلبية يهودية واضحة، هو جزء من أمنها القومي.

وتحفظ الاتحاد السوفيتي على مشروع الدولة الديمقراطية على كامل أرض فلسطين، حيث أيد حل الدولتين وفق قرار التقسيم لعام 1947م، وكان يغري الفلسطينيين بوجوب وجود برنامج مرحلي لأية ثورة[3]. ويبدو أن دعم السوفييت للثورة الفلسطينية كان من منظور أيديولوجي بحت وهو: النضال ضد عنصرية إسرائيل، وضد خصائصها الرجعية، وطبيعتها الاستعمارية. أما الحديث عن تصفية الكيان الصهيوني، وإزالة دولة إسرائيل، فهم يعارضونه بشدة.

ولم تبد أوروبا أي اهتمام بمشروع الدولة الديمقراطية، فأصدرت المجموعة الأوروبية[*] بتاريخ 13 أيار (مارس) 1971م "وثيقة شومان" نسبة إلى موريس شومان وزير خارجية فرنسا، وتضمنت الوثيقة الاتفاق على بعض المبادئ التي تلتزم بها الدول الأعضاء في سياساتها الخارجية وأهمها: دعم قرار مجلس الأمن الدولي (242)، وتدويل القدس، وحق العودة للاجئين أو التعويض[4].

---

(1) حديث محمد رشيد حول مسألة إنشاء "دولة علمانية حديثة" 1970/4/21م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة 207، ص247.

(2) الجامعة العربية، الدورة 47، ج3، القاهرة، 1967/3/18م، (موسوعة مقاتل من الصحراء):
http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/title/GamatDowal/AGamatDowal2287_115-11.htm_cvt.htm#2289

(3) باومغرتن، هلغي: من التحرير إلى الدولة، ص263.

(*) ضمت المجموعة الأوربية في ذلك الوقت: (فرنسا – ألمانيا – إيطاليا – هولندا – بلجيكا – لوكسمبورج)، وانضمت في العام الذي يليه 1972 كل من: الدنمارك – ايرلندا – بريطانيا.

(4) غريش، آلان: خلفيات السياسة الخارجية الأوربية تجاه القضية الفلسطينية، ص1-2.

مما سبق يمكن ترجيح الرأي القائل أن "فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية على أرض فلسطين التاريخية لم تجد لها قوى حاملة في طرفي الصراع، كما إنها لم تجد قوى دولية تشكل الحاضنة وقوة الدفع لها، علاوة على أنها تضرب في الصميم فكرة الدولة اليهودية التي حملتها وترجمتها الحركة الصهيونية، وما زالت ماضية في تطبيقها على حساب الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، وحقوقه بالعودة والحرية والاستقلال وبناء دولته المستقلة"[1].

التحديات التي واجهت مشروع الدولة الديمقراطية:

قضية فلسطين قضية أرض سلبت، وشعب شرد، والصراع الذي تثيره هو صراع بين الحق والباطل، صراع بين شعب سلبت أرضه، وبين غاصب محتل استهدف - وما زال- فلسطين أرضاً وشعباً وهوية، وبذلك فإن الصراع ليس قائماً بين الشعب العربي الفلسطيني وبين "اليهود" لأنهم يهود، وعلى هذا الأساس فإن تصويره بأنه صراع ديني يمكن حله بقبول التعايش بين الأديان على أرض فلسطين، يعد تشويهاً لحقيقة مشكلة فلسطين، باعتبارها قضية وطنية وقومية بالأساس. كما أن الصراع الذي تثيره القضية الفلسطينية، ليس قائماً حول النظم الاجتماعية في الأرض العربية بين الرجعية والتقدميين، إنما هو صراع قائم حول الأرض المغتصبة ولمن تكون[2].

ويلاحظ أن طرح شعار الدولة الديمقراطية كان في وقت لا يمتلك فيه الشعب الفلسطيني مصير نفسه، وليس لديه دولة مستقلة، وإن الذين نادوا بشعار الدولة الديمقراطية، لم يطرحوا آليات حول كيفية تحقيقه، مما يوحي بأن طموحاتهم لم تتجاوز الرغبات والأماني.

وفي ضوء ما سبق فإن الكثيرين رأوا أن شعار الدولة الديمقراطية غير واقعي وخيالي، ولا توجد إمكانية لتحقيقه. فهناك من رأى أن الدولة الديمقراطية غير ممكنة التحقيق لأنها تقوم على فكرة التحرير، أي على هزيمة الامبريالية والصهيونية ومن يدعمونها، وهزيمة كهذه وفي ظل موازين القوى التي تميل لصالح الكيان الصهيوني يجعل من تلك الفكرة غير ممكنة التحقيق[3].

كما أن تطبيق مشروع الدولة الديمقراطية عن طريق فرضه من الخارج بالقوة، احتمال غير وارد، علاوة عن أنه يتنافى مع مفهوم الدولة الديمقراطية التي تتطلب توفر الإرادة لدى الطرفين[4].

---

(1) مجدلاني، أحمد: مخاطر جدية على المشروع الوطني الفلسطيني، (مركز الديمقراطية وتنمية المجتمع): http://arabic.cd-cd.org/index.php/2011-11-14-23-03-32/39-2012-02-21-07-32-22/ 57-2012-01-31-13-45-19

(2) سيف الدولة، عصمت: التقدم على الطريق المسدود، ص5-7.

(3) شعث، نبيل: فلسطين الغد، ص16.

(4) الأشهب، نعيم: حول شعار الدولة الديمقراطية، ص29-30.

أضف إلى ذلك أن تحقيق مشروع الدولة الديمقراطية يتطلب حدوث تحول جذري في المجتمع الإسرائيلي يخرجه من دائرة الفكر الصهيوني العنصري والعدواني، ومن الواضح أن حدوث مثل هذا التحول أشبه بالمعجزة[1]. وحتى ولو تم الافتراض أن الدولة ستتحقق بعد التحرير فإنها لن تستطيع الاستمرار، لأن العرب واليهود لن يستطيعا التعايش بعد الصراع الطويل بينهما، وبسبب أن الثقافة السياسية السائدة في إسرائيل، في الدولة والمجتمع، تحرص على تأكيد الطابع اليهودي للكيان الإسرائيلي[2]، كما انه مستبعد في نظر كثير من الفلسطينيين بسبب الجرائم والممارسات الإسرائيلية ضدهم، وغير مرغوبة أو مقبولة من جانب اليهود أساساً.

ولا بد من الإشارة إلى أنه في حال تطبيق مشروع الدولة الديمقراطية ستبرز العديد من المخاطر، وخاصة أن موازين القوى المائلة حالياً بشكل واضح لإسرائيل، من شأنها أن تحول شعار الدولة الواحدة التي ينبغي أن تكون ديمقراطية، إلى غطاء تستظل به إسرائيل لضم ما تبقى من أرض فلسطين، بحكم قوتها العسكرية والدعم الغربي لها اقتصاديا وسياسياً[3]. وبالتالي تحقق مشروعها الصهيوني (أرض إسرائيل الكاملة) التي يعيش فيها اليهود والعرب تحت "السيادة اليهودية"، والذي يقوم على ضم الضفة الغربية بالكامل، وفرض القانون الإسرائيلي عليها، وعدم الاعتراف بحقوق قومية للفلسطينيين في (أرض إسرائيل)، والاعتراف فقط بحقوق مدنية للأفراد كمنح الجنسية الإسرائيلية للفلسطينيين بشروط وتدريجياً[4].

ومن خلال ما سبق يتبين أن شروط إنجاز الدولة الديمقراطية لم تكن متوفرة، ويمكن تلخيصها بما يلي:

- افتقاد مشروع الدولة الديمقراطية أساساً قانونياً في الهيئات الدولية التي تلتزم حل الدولتين، وأبرزها قرار الجمعية العامة رقم (181)، الذي عُرف بقرار التقسيم، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم (242)، وغيرها من القرارات المنبثقة عن تلك المؤسسات.
- تعارض مشروع الدولة الديمقراطية مع مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية، التي أنشأت دولة إسرائيل، لخدمة أهداف إستراتيجية أهمها: عرقلة وحدة العالم العربي، واستخدام إسرائيل قوة ضاربة يمكن تحريكها عند الحاجة ضد العالم العربي، أو أي دولة كما جرى بالفعل أكثر من مرة.

---

(1) الأشهب، نعيم: حول شعار الدولة الديمقراطية، ص29-30.

(2) شعث، نبيل: فلسطين الغد، ص16.

(3) أبو شلباية، محمد: لا سلام بغير دولة فلسطينية حرة، ص55.

(4) عبد الحميد، مهند: الدولة الواحدة ما بعد الكولونيالية، ص4-5.

- يقوم المشروع على فكرة التحرير، أي على هزيمة الإمبريالية والصهيونية ومن يدعمونها، وهزيمة كهذه وفي ظل موازين القوى التي تميل لصالح الكيان الصهيوني، يجعل من تلك الفكرة غير ممكنة التحقيق.
- يفترض المشروع إدخال تغيرات جذرية على تركيب (إسرائيل) السكاني، وفي حياتها السياسية وفكرها الأيديولوجي. وتجاهل أن فكرة الدولة الديمقراطية غير مقبولة أو مرغوبة من جانب اليهود أساساً، الذين يتبنون فكر تعصبي قومي وديني عنصري(*)، ويتلقى كيانهم دعماً من رأس الإمبريالية العالمية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- تراجع وتحول أصحاب المشروع أنفسهم من مطلب إقامة دولة ديمقراطية على كامل أرض فلسطين، إلى مشروع جديد يطالب بدولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967م بما يساوي 22% من أرض فلسطين التاريخية. وهنا لا بد من القول: أنه لا يجوز التلاعب بالحقوق الفلسطينية، وبهدف النضال الوطني، بحيث يتم الانتقال من هدف لآخر كلما تعثرت المفاوضات، أو فشلت النخبة السياسية في تحقيق الهدف الوطني، فالوضع الطبيعي والعقلاني أن يتم تغيير القيادة أو تنحيها عن مواقعها عندما تفشل، وليس تغيير الأهداف مع بقاء نفس القيادات.

استناداً على ما سبق يمكن القول: أن تحقيق هدف الدولة الديمقراطية الواحدة يحتاج إلى توفر أمر من اثنين: حرب شاملة تُهزم فيها إسرائيل، ويفرض الفلسطينيون رؤيتهم وإرادتهم، أو سلام شامل، وتفاهم استراتيجي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبين المسلمين واليهود، يسمح بقيام هذه الدولة، وضمن الظروف الحالية لا نرى أن أي من الأمرين متوفر أو قريب التوفر، مما يجعل الدولة الديمقراطية الواحدة فكرة طوباوية(**) حالياً.

ولا بد من الإشارة، إلى أن عودة الدعوات لفكرة الدولة الواحدة من جديد، لدى بعض الأوساط الفكرية الفلسطينية، تأتي في سياق التعبير عن القضية الفلسطينية، وعن الصراع العربي- الإسرائيلي، بلغة المواطنة، والمساواة، والحقوق الإنسانية، أي بلغة العصر. وهنا تكمن جاذبيتها وخطرها معاً، لأن اختيار الفلسطينيين الدولة الواحدة، سواء كانت ديموقراطية كما طرحت حركة فتح، أم ثنائية القومية كما يطرحها بعض المثقفين، يُمثل اعترافاً فلسطينياً واضحاً وصريحاً

(*) للمزيد حول التطرف الإسرائيلي انظر: شاش، طاهر: التطرف الإسرائيلي، ص 141- 146.

(**) طوباوية (Utopianism): نظام حكم مثالي خيالي، يتطلع إلى نشوء دولة آمنة ومجتمع فاضل تسوده المحبة والهدوء والانسجام والسعادة والتوازن والتعاون والعدل. وأخذ هذا التصور والتمني بعداً سياسياً واجتماعياً محدداً، وأصبح رمزا للأفكار غير الواقعية، أو التي لا تجد لها مكانا يحتمل التطبيق الفعلي (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج3، ص 788).

بالجانب القومي للوجود اليهودي في فلسطين. وهو ما يبرر لإسرائيل المطالبة بدولة يهودية تطبيقاً لشعار "حق تقرير المصير"!

ويمكن القول أن القاسم المشترك بين الأفكار المنادية بفكرة الدولة الواحدة على كامل أرض فلسطين، هو التقاء دعاتها جميعاً، سواء قبل النكبة أو بعدها، على وحدة سياقها الجغرافي والسياسي والسيادي، أما محتوى هذه الدولة، وكيفية التقاسم السياسي والإداري داخلها، فيتم التعبير عنه بصيغ مختلفة نسبياً وأكثر عمومية، على اعتبار أن التفصيلات مسألة سابقة لأوانها، والمتتبع للأدبيات الفلسطينية ذات الشأن، يستطيع أن يجمع شتات تلك الأفكار، بما يكون منها صورتين واضحتين للدولة المنشودة: دولة واحدة لكل مواطنيها، يتساوى فيها كل المواطنين بغض النظر عن أية انتماءات لهم. ودولة ثنائية القومية، وهى صيغة تعترف بالثنائية القومية لكل منها، وتسلم بالفروق العقيدية والثقافية بينهما، وتقترح تقاسم السلطة داخل الدولة الواحدة بينهما كجماعتين.

وعلى العموم، فإن فكرة الدولة الديمقراطية لم يكتب لها النجاح، رغم تبنيها مبكراً في العام 1968م؛ بسبب قطعها، وعدم استمرارها، أو إنضاجها، أو البناء عليها، في واقع كان الخطاب الفلسطيني أميل إلى الروح الشعاراتية والعاطفية، كما أنها لم تجد القبول لدى طرفي الصراع، ولم تجد الحاضنة الدولية لها، وأخيراً بسبب تحول الحركة الفلسطينية إلى هدف إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، وتمترسها عنده.

الفصل الثاني

مشاريع الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين 1967– 1988م

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: مشاريع القيادات المحلية في الضفة الغربية 1967 – 1971م
- المبحث الثاني: مشاريع منظمة التحرير الفلسطينية 1974 – 1988م
- المبحث الثالث: المشاريع العربية الفردية والرسمية 1965– 1982م

المبحث الأول

مشاريع القيادات المحلية في الضفة الغربية 1967- 1971م

- مفهوم الدولة في مشاريع القيادات المحلية في الضفة الغربية.
- المواقف الفلسطينية من مشاريع القيادات المحلية في الضفة الغربية.
- المواقف العربية من مشاريع القيادات المحلية في الضفة الغربية.
- الموقف الإسرائيلي من مشاريع القيادات المحلية في الضفة الغربية.
- المواقف الدولية من مشاريع القيادات المحلية في الضفة الغربية.

فكرة إقامة دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين ليست بالفكرة الجديدة، فقد نص عليها قرار التقسيم لعام 1947م. وطالبت بها حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" في عام 1960م، حين وجهت كتاباً مفتوحاً، إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، دعت فيه إلى إقامة الكيان الثوري على الأراضي الفلسطينية، التي ظلت بيد العرب بعد النكبة (أي في الضفة الغربية وقطاع غزة)[1].

وقدمت الحكومة العراقية، إلى جامعة الدول العربية عام 1963م مشروع (إقامة جمهورية فلسطين العربية)، في الضفة الغربية وقطاع غزة كمرحلة أولى، قبل أن تتوسع لتشمل فلسطين كلها بعد التحرير[2]. وبعد حرب حزيران (يونيو) عام 1967م، تجددت الدعوات لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأخذت تتطور في الفكر السياسي الفلسطيني والعربي؛ كرد فعل على الهزيمة، وكحل لمسألة الاستمرار في التمسك بشعار التحرير الكامل، في الوقت الذي تعجز فيه الدول العربية حتى عن تحرير الأرض العربية التي احتلت عام 1967م.

دوافع القيادات المحلية في الضفة الغربية لطرح مشاريع الدولة 1967–1971م:

أدى انهيار الإدارة المصرية في قطاع غزة، والإدارة الأردنية في الضفة الغربية، في أعقاب حرب حزيران (يونيو) 1967م، إلى بروز قيادة سياسية محلية فيهما، ما لبث بعضها، خاصة في رام الله والقدس والخليل، أن نادى بالدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونشط في طرح المشاريع لإقامة تلك الدولة، عبر الحوار والمفاوضات مع (إسرائيل)[3].

وظهرت وجهتا نظر لدوافع وأسباب طرح تلك المشاريع: الأولى، أرجعتها إلى الصدمة التي أحدثتها هزيمة حزيران (يونيو) 1967م، وتكشف حقيقة الوضع العربي المتردي، الأمر الذي أدى –من وجهة نظرها– إلى تحطم أمال الفلسطينيين في "تحرير كامل التراب الفلسطيني"، ودفع بعض الفلسطينيين الذين وجدوا أنفسهم فجأة تحت حكم الاحتلال الإسرائيلي، إلى التفكير في البحث عن الخلاص، فلم يروا غير الدولة الفلسطينية سبيلاً لوضع حداً لمعاناتهم[4].

---

(1) كتاب مفتوح إلى الأمين العام للجامعة العربية: مجلة فلسطيننا، السنة الثانية، ع8، أيار (مايو) 1960م (نقلاً عن: الشريف، ماهر: البحث عن الكيان، ص90).

(2) مشروع الحكومة العراقية لإبراز الكيان الفلسطيني، 1963/9/11م: الوثائق العربية لعام 1963، وثيقة رقم 200، ص688.

(3) الخطيب، علي: الاتجاهات السياسية في الأراضي المحتلة، ص62–63.

(4) العوري، هالة: فلسطين كشف المستور، ص 359.

ووجهة نظر أخرى، رأت أن طرح تلك المشاريع جاء بتشجيع من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وبعض موظفي السفارة الأمريكية[1]؛ بهدف إثارة الخلافات في الساحة الفلسطينية، وقتل روح المقاومة لدى أبناء الشعب الفلسطيني، واستدراج منظمة التحرير الفلسطينية إلى الانشغال بمناقشتها، وترويضها وتعويدها التنازل عن البحث في القضية الفلسطينية، كقضية متكاملة، والانتقال إلى البحث المجزأ في قضايا هامشية[2].

ومع وجاهة وجهة النظر الثانية، وخاصة أن الثورة الفلسطينية المسلحة عندما ظهرت لم تهدف إلى استعادة الأراضي المحتلة عام 1967م، بل قامت أساساً لتحرير كامل فلسطين من الاحتلال الصهيوني. لذلك رفضت فكرة تقسيم فلسطين، والقبول بالوجود الفعلي لدولة (إسرائيل) على جزء من فلسطين.

وفي المقابل يبدو أن خلفية هذه المشاريع ليست نابعة من الاعتقاد، أو الإقرار، بوجود حق لليهود في فلسطين، بقدر ما هي نابعة من واقع الاحتلال الإسرائيلي، والرغبة في الخلاص منه، والتي دفعت لطرح تلك المشاريع، وخاصة أن منظمة التحرير الفلسطينية تبنت مثل تلك المشاريع في وقت لاحق. وفيما يلي استعراض لأبرز مشاريع الدولة الفلسطينية، التي طرحتها بعض الزعامات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

مفهوم الدولة في مشاريع القيادات المحلية في الضفة الغربية:

- **مشروع حمدي التاجي الفاروقي[*] 1967م:**

وزع التاجي عام 1967م[**] على القيادات والزعامات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة منشوراً، دعا فيه إلى إقامة دولة فلسطينية، واقترح تشكيل وفد من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة؛ لعرض المشروع على الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، وفي حالة معارضة المشروع من أية جهة فلسطينية كانت أم عربية، يتم إجراء استفتاء حر حول حق تقرير المصير تحت إشراف الجامعة العربية والأمم المتحدة"[3].

---

(1) الخطيب، علي: الاتجاهات السياسية، ص62-63.

(2) محسن، زهير: الثورة الفلسطينية بين الفكر والممارسة، ص29 – 31.

(*) طبيب من مواليد مدينة الرملة في فلسطين، استقر بعد النكبة في مدينة رام الله، انتسب لحزب البعث العربي الاشتراكي، ورشحه الحزب في الانتخابات البرلمانية الأردنية عام 1956م، ولكنه لم يفز، قصفت المقاومة الفلسطينية منزله في رام الله بالصواريخ في كانون الأول (ديسمبر) 1967م، لدعوته إقامة دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين (الشعيبي، عيسى: الكيانية الفلسطينية، ص144).

(**) لم تذكر الوثائق والمصادر والمراجع التي عدنا إليها تاريخ طرح المشروع بالضبط واكتفت بذكر السنة.

(3) عبد الهادي، مهدي: المسألة الفلسطينية، ص327.

وحول طبيعة الدولة المقترحة نص المشروع على ما يلي[1]:

- تشمل الدولة الفلسطينية جميع الأقسام العربية التي خصصت لها في قرار التقسيم عام 1947، وإذا وجد من الضروري تعديل التقسيم، يجب أن يكون ما تخسره الدولة في مكان ما يعوض لها في مكان آخر.
- القدس العربية عاصمة الدولة الفلسطينية، ويمنح اليهود حق المرور إلى "حائط المبكى"، وفي حالة إصرار اليهود على جعل مدينة القدس مفتوحة يكون مقرراً سلفاً أن يمنع اليهود من تملك أرض وعقارات في القسم العربي.
- حق الإشراف على الأماكن المقدسة ما عدا "حائط المبكى" يكون من حق الدولة الفلسطينية.
- تكون الدولة مضمونة الحدود والكيان من قبل مجلس الأمن والدول العربية.
- لا يكون للدولة المقترحة أي علاقة بإسرائيل مطلقاً سوى علاقة حسن الجوار.

يلاحظ أن المشروع تضمن الاعتراف بقرار التقسيم، وبالكيان الإسرائيلي، وإقراراً لليهود بالإشراف على (حائط البراق)، وتلك من القضايا التي كان رفضها محل إجماع فلسطيني، الأمر الذي أدى إلى وأد المشروع في مهده.

- **مشروع عزيز شحادة[*] أيلول 1967م:**

بادر عزيز شحادة ومعه نحو أربعون شخصية فلسطينية، بإعلان استعدادها للتوصل لتسوية سلمية مع (إسرائيل)، من أجل الحصول على دولة أو كيان مستقل في الضفة الغربية[2]، وكتب شحادة بتاريخ 9 أيلول (سبتمبر)1967م مشروعه في منشور وزعه على عدد من الشخصيات الفلسطينية كمبادرة فردية، وحدد الخطوات لإقامة الدولة الفلسطينية[3]:

- انتخاب هيئة قومية تمثل الشعب الفلسطيني في المحافل العربية والدولية.
- تفويض هذه الهيئة بالاتصال بجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمطالبة بحق تقرير المصير.
- إجراء مفاوضات مع الأطراف المعنية بأمر القضية الفلسطينية.

---

(1) انظر نص المشروع في: اليوميات الفلسطينية، مج 11، ص98.

(*) محام فلسطيني من مدينة رام الله، ولد عام 1912م في مدينة بيت لحم، حصل في سنة 1936م على إجازة في المحاماة، وافتتح مكتباً له في القدس، بعد احتلال القوات الإسرائيلية عام 1967م لباقي فلسطين، تزعم بعض الشخصيات الفلسطينية للمطالبة بدولة فلسطينية في الضفة الغربية، من مؤلفاته كتاب "ألف باء في قضية فلسطين العربية"(مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا):

http://www.wafainfo.ps/persons.aspx?id=394

(2) كيمحي، دافيد: الخيار الأخير، ص300.

(3) انظر نص المنشور: عبد الهادي، مهدي: المسألة الفلسطينية، ص334-335.

- إجراء استفتاء شعبي بإشراف دولي لتقرير مصير الشعب الفلسطيني في ضوء ما تصل إليه الهيئة القومية.

يلاحظ أن أبرز ما حمله مشروع شحادة هو الاستعداد للتفاوض مع (إسرائيل)، وهو ما كان رفضه محل إجماع عربي وفلسطيني، الأمر الذي ساهم في تجاهل مشروعه.

- **مشروع محمد علي الجعبري(*) 1970م:**

بدأ الجعبري بعد الخامس من حزيران 1967م دعوته لإقامة كيان فلسطيني مستقل في الضفة الغربية لتمثيل الفلسطينيين في الضفتين، وجدد دعوته في شباط 1970م[1]، مقترحاً مشروعاً يستند إلى ثلاث نقاط رئيسة هي[2]:

- انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967م.
- وضع هذه المناطق تحت إشراف وسلطة هيئة دولية لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات.
- إجراء استفتاء بعد الفترة الانتقالية ليقرر الشعب الفلسطيني مصيره بنفسه.

وواصل الجعبري دعوته عقب أحداث أيلول (سبتمبر) 1970م، فدعا بتاريخ 24 من الشهر نفسه رؤساء المجالس البلدية، والغرف التجارية، والوجهاء، إلى اجتماع لتبادل الرأي، حول مستقبل العلاقة بين الضفتين الشرقية والغربية[3]، واقترح في 7 كانون الأول (ديسمبر) 1973م إجراء استفتاء عام تحت إشراف دولي لاختيار أحد أمرين: "دولة فلسطينية مستقلة، أو اتحاد فيدرالي مع الأردن[4]".

- **مشروع محمد أبو شلباية(**) 1971م:**

أصدر محمد أبو شلباية خلال العام 1971م كتيباً بعنوان "لا سلام بغير دولة فلسطينية حرة" دعا فيه إلى قيام دولة فلسطينية في المناطق المحتلة عام 1967م تعمل على "عقد سلام متكافئ وحر

(*) محمد علي الجعبري (1900 – 1980م): ترأس مؤتمر أريحا 1948م الذي طالب بضم الضفة الغربية إلى مملكة شرق الأردن، عينته الحكومة الأردنية رئيساً لبلدية الخليل في الفترة ن 1948– 1976م.

(1) اليوميات الفلسطينية، مج 11، ص134.

(2) منصور، هالة: تباينات في الرؤى السياسية للدولة الفلسطينية، ص168.

(3) الشعيبي، عيسى: الكيانية الفلسطينية، ص155.

(4) محارب، عبد الحفيظ: القضية الفلسطينية دولياً، ص210.

(**) محمد عبد الحفيظ أبو شلباية ولد في قرية العباسية (قضاء يافا – فلسطين) 1926/5/15م، وتوفي في القدس1995م. تخرج من كلية الآداب جامعة القاهرة عام 1950، وفي عام 1961 عمل أستاذًا في الكلية الإبراهيمية، ثم أسند إليه تدريس علم الصحافة في كلية المجتمع، وظل على عمله هذا حتى وفاته، عمل محرراً بصحيفة «القدس»، التي أفردت له زاوية يومية تحت عنوان "هذا رأيي".

Abdul Hadi, Mahdi: Palestinian Personalities, p. 22.

وقائم على نيل كل ذي حق حقه مع إسرائيل"[1]، كما أصدر كتيباً آخر في العام 1972 بعنوان: "الطريق إلى الخلاص والحرية والسلام" دعا فيه إلى إنشاء حزب سياسي في المناطق المحتلة يسعى لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية[2]. وتضمنت مقترحات أبو شلباية النقاط التالية[3]:

- إنشاء حزب سياسي يؤمن بالتفاوض لتحقيق السلام.
- إجراء استفتاء شعبي حر حول حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني تحت إشراف جهات محايدة.
- إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل.
- حل قضية اللاجئين الفلسطينيين و"اليهود".
- أن تكون القدس العربية عاصمة للدولة الفلسطينية، وأن تكون القدس اليهودية عاصمة للدولة اليهودية دون أن تكون ثمة حواجز بين "القدسين".
- وضع الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية تحت إشراف مؤقت ومرحلي للأمم المتحدة.
- نظام الحكم يكون ديمقراطياً حزبياً برلمانياً.

يلاحظ أن أخطر ما تتضمنه مقترحات أبو شلباية، هو مساواة اليهود الذين جاءوا من شتى بقاع الأرض لاحتلال فلسطين وتهجير سكانها الفلسطينيين أصحاب الأرض الحقيقيين الذين طردوا وشردوا من وطنهم فلسطين، ومطالبته بحل مشكلة ما سماهم "اللاجئين اليهود". والأمر الآخر دعوته للاعتراف بالقدس عاصمة للدولة اليهودية.

- **مشروع موسى العلمي[*] 1971م:**

قدم موسى العلمي مشروعاً، يقوم على قرار التقسيم لعام 1947م، وقرار الجمعية العام للأمم المتحدة رقم (194)، الخاص بقضية اللاجئين، مع تقسيم القدس إلى: عربية، ويهودية[4].

أهم النقاط التي وردت في المشروع[5]:

- إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.

---

(1) أبو شلباية، محمد: لا سلام بغير دولة فلسطين حرة، ص70-73.

(2) أبو شلباية، محمد: الطريق إلى الخلاص والحرية والسلام، ص75-83.

(3) أبو شلباية، محمد: لا سلام بغير دولة فلسطين حرة، ص70-73.

(*) موسى العلمي: ولد في مدينة القدس عام 1879م، حضر مؤتمر تأسيس جامعة الدول العربية عام 1944، و ترأس مكتب المعلومات التابع للجامعة في لندن، ساهم في تأسيس جمعية المشروع الإنشائي العربي في القدس، وكتب موسى العلمي كتاباً عن نكبة فلسطين عام 1948 أسماه (عبرة فلسطين). وعاش متنقلاً بين لندن وعمّان، وكان يتردد في زيارات إلى الضفة الغربية حتى توفي في العام 1984م (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني "وفا"):

http://www.wafainfo.ps/persons.aspx?id=517

(4) رمضان، عبد العظيم: مساعي السلام العربية الإسرائيلية، ص228.

(5) أبو العز، محمد صفي الدين، وآخرون: الدولة الفلسطينية، ص37.

- تكون ذات إمكانيات اقتصادية تمكنها من الاستقرار.
- يتوفر لها شرط الاتصال الإقليمي.
- تتضمن حدودها مدخلين إلى البحر المتوسط.

مما يلاحظ على المشاريع المقترحة أنها جميعاً صدرت من شخصيات فلسطينية تعيش في داخل فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي، وتحديداً في الضفة الغربية. ويمكن تفسير عدم خروج مثل تلك الدعوات من قطاع غزة آنذاك لسببين: الأول، عدم وجود قيادات تقليدية على رأس المؤسسات البلدية في قطاع غزة، لها مواصفات مثيلاتها في الضفة الغربية، وظهور المقاومة كطرف أصيل في مواجهة الاحتلال، والثاني، اختلاف التصور الإسرائيلي في السنوات الأولى من الاحتلال لمستقبل كل من: الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقائم على: التقاسم الوظيفي مع الأردن في الضفة الغربية، وضم قطاع غزة.

يتبين من خلال دراسة مشاريع الدولة سالفة الذكر عدم وجود تباينات شديدة فيما بينها، وأنها جميعاً التقت فيما يلي:

- أسقطت من حسابها هدف تحرير كامل أرض فلسطين.
- تبنت هدف إقامة دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين كحل نهائي للقضية الفلسطينية.
- استبعدت جميعها خيار الكفاح المسلح لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني، وتمسكت بخيار التسوية السياسية.
- استبعدت جميعها أي دور لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- أكدت جميعها على استفتاء حر للشعب الفلسطيني تحت إشراف هيئة دولية، وجعلت من ذلك شرطاً لشرعية وقانونية أية تسوية مستقبلية.
- اعترافها جميعاً سواء صراحة أم ضمنياً بوجود دولة إسرائيل.

لم يكتب النجاح لمشاريع الدولة الفلسطينية التي طرحتها الزعامات المحلية في الضفة الغربية، ويمكن رد ذلك كونها جاءت من قبل تيارات سياسية هامشية، وعديمة الأثر في مجريات الأحداث الأساسية. كما يمكن إرجاع عدم تحقيقها إلى موقف إسرائيل الرافض لأي تعبير سياسي فلسطيني مستقل، وإلى موقف منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها المناهض لأي حركة سياسية فلسطينية تقبل بأي حل يضمن بقاء الحركة الصهيونية متجسدة أو تنادي بهدف يقل عن هدف التحرير الشامل للأراضي الفلسطينية.

المواقف الفلسطينية من مشاريع القيادات المحلية في الضفة الغربية:

أكد المجلس الوطني الفلسطيني، في أولى دوراته عقب حرب حزيران 1967م، والاحتلال الإسرائيلي لباقي أرض فلسطين في الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة، أن هدف النضال الفلسطيني ما زال "تحرير كامل أرض فلسطين"، وأن الأسلوب لتحقيق ذلك هو "الكفاح المسلح"(1)، وهاجم المجلس الأصوات التي نادت بإقامة كيان فلسطيني على جزء من الأراضي المحتلة، وقال أن الهدف من وراء ذلك المشروع(2):

- سعي الحركة الصهيونية والاستعمار وأداتهما إسرائيل إلى تثبيت العدوان الصهيوني على فلسطين.
- إقامة كيان يقوم على إعطاء الشرعية والديمومة لدولة إسرائيل.
- تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية لمصلحة إسرائيل.
- مرحلة مؤقتة تستغلها إسرائيل لتفريغ الأراضي المحتلة من سكانها تمهيداً لدمجها دمجاً كاملاً في الكيان الإسرائيلي.

واعتبر المجلس الوطني: "أن أي فرد أو جهة عربية فلسطينية، أو غير فلسطينية تدعو لهذا الكيان (العميل)، أو تؤيده، عدو للشعب العربي الفلسطيني وللأمة العربية"(3). وكرر المجلس في دوراته اللاحقة دعوته إلى "التصدي بحزم" لكل المحاولات المشبوهة التي تستهدف إنشاء كيان فلسطيني زائف يهيمن عليه الاستعمار والصهيونية"(4).

وعارضت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" مشروع الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذكرت أنها "ستقف في وجه الحلول السلمية والسياسية التي تستهدف القضية الفلسطينية، وإنشاء دولة فلسطينية مزيفة"(5). واعتبرت أن كل حل سلمي يتجاهل الحقوق القومية للشعب الفلسطيني سيكون مصيره الفشل(6).

---

(1) القرارات السياسية للمجلس الوطني الفلسطيني، د 4، القاهرة– مصر، 5/31 – 1968/6/4م: حميد راشد: مقررات المجلس الوطني، ص103.

(2) المصدر السابق، ص 106–107.

(3) المصدر السابق، ص107.

(4) قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، د 5، القاهرة– مصر، 1–1969/4/2م: المصدر السابق، ص136.

(5) تصريح الناطق الرسمي باسم حركة فتح للصحافة العربية، 1968/4/25م، الوثائق العربية لعام 1968، وثيقة 142، ص193.

(6) رسالة فتح إلى المؤتمر السادس للحزب الاشتراكي الموحد في فرنسا 1969/3/24، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969، وثيقة 120، ص 131.

ورفضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مشاريع الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقالت: "إن الرد الطبيعي على محاولات فرض الحلول السلمية، وإنهاء قضية شعبنا؛ لصالح قوى الاحتلال الغاشم، العمل على تصعيد الكفاح المسلح وشموله"(1). وذكرت الجبهة أن مشروع الدولة الفلسطينية، يستهدف تكريس الوجود الصهيوني في فلسطين، وتصفية القضية الفلسطينية برمتها، واعتبرت أن القبول به يعني التنازل عن حق الشعب الفلسطيني في تحرير واسترداد أرضه بكاملها، وحرماناً له من حقه في العودة لوطنه"(2).

واعتبرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أن مشروع إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، هو أحد مخططات الإمبريالية الأميركية والصهيونية، التي استهدفت تصفية القضية الفلسطينية برمتها، وطالبت الجبهة باستمرار النضال لإسقاط كافة البرامج والمشاريع التصفوية للقضية الفلسطينية، وفي مقدمتها مشاريع إقامة الدولة الفلسطينية، مهما اختلفت صيغتها وأشكالها(3).

ورفضت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني مشروع الدولة على جزء من أرض فلسطين، ونادت بحل القضية الفلسطينية حلاً جذرياً بإسقاط الكيان الصهيوني وتحرير فلسطين كاملة(4). ورفضت منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية "الصاعقة" محاولات إقامة دولة فلسطينية، أو خلق إدارة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة (5). ورأت الصاعقة أن مثل تلك الدولة لا تتحقق إلا بموافقة العدو، وأن ثمن ذلك سيكون الاعتراف بإسرائيل، والتنازل عن الحقوق الشرعية الفلسطينية في فلسطين المحتلة عام 1948م، لذلك رأت أن تستمر المقاومة في كفاحها المسلح(6).

واعتبرت جبهة التحرير العربية الدعوة لقيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنها مؤامرة لخلق كيان هزيل لإبعاد الجماهير عن الثورة الفلسطينية، ولفرض الهزيمة

---

(1) بيان سياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 1968/1/19م، الوثائق العربية لعام 1968، وثيقة 17، ص16.

(2) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول موقفها من دورة المجلس الوطني الثامن، 1971/2/27، الوثائق العربية لعام 1971م، وثيقة 14، ص215-218.

(3) بيان الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين حول وجوب إبداء رفض حاسم لكل المشاريع الرامية لإقامة دولة فلسطينية، بيروت 1970/11/30م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة 916، ص1019.

(4) أجوبة جبهة النضال الشعبي عن أسئلة وجهتها مجلة الأحرار 1970/4/17، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة 201، ص 241- 243.

(5) بيان سياسي لقوات الصاعقة، عمان- الأردن 1986/11/11، الوثائق العربية لعام 1968م، وثيقة 360، ص 550.

(6) محسن، زهير: الثورة الفلسطينية بين الفكر والممارسة، ص 34-37.

على الأمة العربية، وطالبت قوى الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية والتقدمية كافة في الوطن العربي بتوحيد صفوفها والوقوف بحزم أمام مؤامرات الاستعمار والانهزاميين[1]. وطالبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة، بالتصدي بحزم للمؤامرات الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية... والوقوف بحزم في وجه الأفكار والمشاريع الانهزامية التي تطرحها الدوائر الاستعمارية لتصفية قضية شعبنا، سواء تجسدت في مشروع الدولة الفلسطينية، أو في أي أفكار متخاذلة انتهازية[2].

وشجبت عدة شخصيات من الضفة الغربية في بيان لها المحاولات الرامية إلى إقامة كيان فلسطيني "هزيل" تحت أي اسم أو شكل كان[3]. وأعرب ممثلو المؤسسات والقيادات الوطنية في الضفة الغربية عن رفضهم ومقاومتهم لجميع المشاريع الرامية لإقامة كيان مصطنع فيها وفي قطاع غزة[4]. وأعلنت اللجنة العليا للتوجيه الوطني بالضفة الغربية عن إضراب شامل يوم 19 أيلول (سبتمبر) 1967م في الضفة الغربية رفضاً للاحتلال الإسرائيلي ورفضاً لخلق كيان فلسطيني تحت حرابه[5].

ووضع ممثلو الضفة الغربية ميثاقاً وطنياً بتاريخ 14 تشرين الأول (أكتوبر) 1967م تعاهدوا فيه على رفض "الدعوة المشبوهة" لإقامة دولة فلسطينية، التي يراد لها أن تكون منطقة عازلة بين العرب وإسرائيل، ومرتبطة بالوجود الصهيوني الدخيل[6]. وأصدر أبناء الضفة الغربية المحتلة بياناً بتاريخ 13 شباط (فبراير) 1968م استنكروا فيه المخططات التي يرسمها الأعداء "لإنشاء كيان هزيل"، وعارضوا إقامة دولة مصطنعة في الضفة الغربية وقطاع غزة[7].

---

(1) بيان جبهة التحرير العربية حول المشروع الأمريكي لحل أزمة الشرق الوسط 1970/7/30، الوثائق العربية لعام 1970، وثيقة 294، ص 546– 547.

(2) البرنامج السياسي للجبهة الشعبية القيادة العامة الذي أقره المؤتمر الرابع للجبهة، 20–1973/8/27م، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 144، ص 162– 169.

(3) بيان عدد من شخصيات الضفة إلى الشعب العربي، عمان 1967/8/16م: الوثائق العربية لعام 1967، وثيقة 396، ص 555–556.

(4) بيان الهيئات والقيادات الوطنية في الضفة الغربية بمناسبة افتتاح الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة، 1967/9/19م: المصدر السابق، وثيقة 451، ص616–617.

(5) بيان اللجنة العليا للتوجيه الوطني في الضفة الغربية بالدعوة للإضراب العام 1967/9/19م: المصدر السابق، وثيقة 448، ص613.

(6) الميثاق الوطني المرحلي لعرب الضفة الغربية، 1967/10/4م: المصدر السابق، وثيقة 466، ص641– 642.

(7) بيان أبناء الضفة الغربية المحتلة حول قضية فلسطين، عمان، 1968/2/13م: الوثائق العربية لعام 1968، وثيقة 53، ص53.

مما سبق يلاحظ أن مشاريع الدولة المقترحة من بعض الزعامات المحلية في الضفة الغربية قد رفضته منظمة التحرير الفلسطينية، وفصائل الثورة الفلسطينية كافة، وقطاع واسع من الشخصيات والمؤسسات الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأرجعت هالة العوري سبب الرفض الحاسم للمنظمة –التي كانت ما تزال في تلك الفترة تدعو إلى الدولة الديمقراطية– لتلك المشاريع "تخوف المنظمة أن تتخذ القيادات المحلية، خطوات إجرائية، بصدد التوصل إلى كيان منفصل، متخطية بذلك المنظمة"[(1)]، وهذا يفسر رد المنظمة العنيف، والذي وصل حد قصف منزل حمدي التاجي الفاروقي في رام الله بالصواريخ، في كانون الأول (ديسمبر) 1967م؛ لدعوته إقامة دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين[(2)].

المواقف العربية من مشاريع القيادات المحلية في الضفة الغربية:

لم يصدر عن مجلس جامعة الدول العربية، موقف تجاه مشاريع الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة[(3)]، حيث كان جل اهتمامها إثر هزيمة الجيوش العربية، في حرب حزيران (يونيو) 1967م، بحث سبل التحرك سياسياً؛ لإزالة آثار العدوان، وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وذلك في نطاق المبادئ الأساسية التي تلتزم بها الدول العربية وهي: عدم الصلح مع (إسرائيل)، أو الاعتراف بها، وعدم التفاوض معها[(4)].

ولم يصدر عن مصر أي موقف تعارض فيه إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل إنها بعد قبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242)، والموافقة على مبادرة وزير الخارجية الأمريكي "روجرز"، أخذت تدفع الفلسطينيين للقبول بالتسوية السياسية[(5)]، وشجعت على قبول فكرة الدولة على جزء من أرض فلسطين، فقال الرئيس المصري جمال عبد الناصر لوفد من القيادات الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات في شهر آب أغسطس 1970م:" دويلة في الضفة الغربية وغزة، هي خير من لا شيء"[(6)].

ورفض الأردن فكرة الدولة الفلسطينية، باعتبارها تتنافى مع سيادته على الضفة الغربية التي كانت قبل حزيران (يونيو) 1967م، وتتعارض مع طموحه وسعيه لتمثيل الفلسطينيين،

---

(1) العوري، هالة: فلسطين كشف المستور، ص365.

(2) الشعيبي، عيسى: الكيانية الفلسطينية، ص144.

(3) إبراهيم، محمد السعيد: الدولة الفلسطينية، ص 46.

(4) قرارات مؤتمر القمة العربية الرابع، الخرطوم 8/29 – 1967/9/1م: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص 422.

(5) Duff, Peggy: War or Peace in the Middle East, p. 66.

(6) خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، ص135.

فشجب مجلس النواب الأردني فكرة إقامة الدولة الفلسطينية واعتبرها مخطط صهيوني يهدف إلى القضاء على حقوق الشعب الفلسطيني وتصفية القضية الفلسطينية برمتها، وناشد المجلس الحكومات العربية عامة، والحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية خاصة، بأن يقاوموا مشروع إقامة الدولة الفلسطينية بكل قوة" [(1)].

يبدو من خلال ما سبق أن مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة كان غائباً عن أجندة الموقف العربي بشكل عام في أعقاب حرب حزيران (يونيو) 1967م – وقبل ذلك – لاعتبارات عديدة أبرزها التنافس بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن على التمثيل الفلسطيني، وادعاء الأردن بأحقيتها في السيادة على الضفة الغربية، ويبدو أن دول الجامعة العربية تجنبت اتخاذ موقف بشأن الدولة الفلسطينية لتجنب خلق خلافات عربية حول هذا الموضوع، وللحفاظ على شكل من الوحدة الصورية (الشكلية) في إطار الجامعة العربية.

الموقف الإسرائيلي من مشاريع القيادات المحلية في الضفة الغربية:

باشرت إسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة حزيران 1967م بإجراء اتصالات[(*)] ببعض الشخصيات الفلسطينية المحلية[(**)] وبحثت معهم فكرة إقامة كيان فلسطيني أو هيئة تمثيلية في الضفة الغربية، تعلن استعدادها للحوار مع سلطات الاحتلال، وتقبل بالتعايش معه[(2)]، ولم تكتف إسرائيل بالبحث من بين الفلسطينيين على من يتعاون معها في خلق كيان فلسطيني مرتبط بها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، بل اقترحت عدة مشاريع أخرى، دارت في

(1) قرار مجلس النواب الأردني حول فكرة الدولة الفلسطينية، عمان 1971/2/24: الوثائق العربية لعام 1971، وثيقة 131، ص200.

(*) أشرف على تلك الاتصالات ضباط من الحكم العسكري وبعض الموظفين الإسرائيليين المختصين في الشئون العربية منهم: دافيد كيمحي مستشار وزير الدفاع الإسرائيلي للشئون العربية في المناطق المحتلة، ودان بافلي المستشار الاقتصادي للحاكم العسكري في الضفة الغربية، وموشيه ساسون سكرتير رئيس الوزراء الإسرائيلي ومستشاره للشئون العربية(كيمحي، دافيد: الخيار الأخير، ص298).

(**) منهم عزيز شحادة (كيمحي، دافيد: الخيار الأخير، ص298). حمدي كنعان رئيس بلدية نابلس(عبد الهادي، مهدي: المسألة الفلسطينية، ص 338)؛ عبد الجواد صالح رئيس بلدية مدينة البيرة (صالح، عبد الجواد: معركة الكيان والقيادة البديلة، ص65)؛ سعد الدين العلمي رئيس محكمة الاستئناف الشرعية (العلمي، سعد الدين: وثائق الهيئة الإسلامية العليا، ص20– 21)؛ وإلياس فريج رئيس بلدية بيت لحم، وفهد القواسمة رئيس بلدية الخليل، وأحمد النتشة من الخليل، وأنور الخطيب من القدس، وحيدر عبد الشافي من غزة، وحاتم أبو غزالة من غزة (دايان، موشيه: أنا وكامب ديفيد، ص10).

(2) أندرسون، جفري: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، ص61.

مجملها حول فكرة الاحتفاظ بالأرض مع سكانها أو بدونهم، من خلال منحهم نوعاً من الحكم الذاتي والإدارة المحلية [1].

أما فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة فقد رفضتها الحكومة الإسرائيلية وكان لها مواقف متصلبة تجاهها، فقد رفضت رئيسة الحكومة جولدا مائير في خطابها في الكنيست 16 تموز (يوليو) 1971م، قيام "دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية"[2]. واتهمت في خطاب آخر بتاريخ 25 تموز (يوليو) 1972م المنظمات الفلسطينية بالسعي لتدمير دولة إسرائيل، عبر المطالبات المتكررة بالدولة[3]. وذكرت في 13 نيسان (أبريل) 1973م أن "بين البحر المتوسط والصحراء الشرقية لا يوجد مكان إلا لدولتين: دولة يهودية ودولة عربية هما إسرائيل والأردن[4].

وشاركت الأحزاب الإسرائيلية الحكومة رفضها لفكرة الدولة الفلسطينية، وإن اختلفت فيما بينها حول الرؤية لحل القضية الفلسطينية، ففي حين رأى حزب العمل أن الحل الأمثل يكون بربط مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة مع الأردن، رأى حزب الليكود أن الحل الأفضل هو ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل، ومنح السكان العرب حكما ذاتياً[5].

ولم تطرح فكرة إقامة دولة فلسطينية سوى بعض الأحزاب اليسارية الصغيرة ذات الأثر المحدود في مجريات الأحداث السياسية في إسرائيل، فقد اقترحتها في جلسات الكنيست الإسرائيلي كتلة الحزب الشيوعي الإسرائيلي بتاريخ 21 حزيران (يونيو) 1967م [6]، وكتلة "هاعولام هازيه" بتاريخ 19 تموز (يوليو) 1967م[7]، وأقرها حزب مبام في مؤتمره الحزبي بتاريخ 11 كانون الأول (ديسمبر) 1969م[8]. إلا أن تلك الاقتراحات كان مصيرها الرفض من الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية، والحكومة الإسرائيلية[9].

يلاحظ أن إسرائيل رغم اتصالاتها مع الزعامات المحلية عقب حرب حزيران (يونيو) 1967م، وتشجيعها على طرح أفكار لمستقبل المناطق المحتلة، إلا أنها رفضت رسمياً فكرة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويبدو أن هدفها هو إثارة الخلافات في الساحة

---

(1) انظر المشاريع الإسرائيلية في: عبد الرحمن، أسعد، ونواف الزرو: الفكر السياسي الإسرائيلي، ص12.

(2) גזית, מרדכי: תהליך השלום، עמ' 157.

(3) נדבה, יוסף: סכסוך ישראל ערב, עמ' 141.

(4) גזית, מרדכי: תהליך השלום، עמ'163.

(5) ماعوز، موشي: القيادات الفلسطينية في الضفة الغربي، ص 166- 168.

(6) محاضر الكنيست السادس (الدورة الثانية)، ج1، ص733.

(7) المصدر نفسه، ص 848 – 849.

(8) الهور، منير، وطارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ص109 – 110.

(9) انظر مثلاً موقف حزب العمل: محاضر الكنيست السادس (الدورة الثانية)، ج1، ص 906.

الفلسطينية، واستدراج الفكر السياسي للحركة الوطنية إلى الانشغال بمناقشة فكرة الدويلة، وترويضها وتعويدها على البحث في أنصاف الحلول، بدلاً من البحث في القضية الفلسطينية الواحدة المتكاملة.

المواقف الدولية من مشاريع القيادات المحلية في الضفة الغربية:

اكتفت قرارات الأمم المتحدة، منذ عام 1948م بالتأكيد –بشكل روتيني– على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو التعويض، وتجاهلت وجود الفلسطينيين كشعب له حقوقه الوطنية ومنها حقه في تقرير المصير. وظهرت بداية التحول في موقف الأمم المتحدة أواخر عام 1969م؛ نتيجة صمود الشعب الفلسطيني وتصاعد كفاحه المسلح للاحتلال الإسرائيلي، فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعض القرارات التي أكدت فيها على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير[1].

عارضت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتعاملت مع القضية الفلسطينية بوصفها مشكلة لاجئين، ومجرد مسألة إغاثة إنسانية، متجاهلة أنها قضية وطنية وسياسية بالأساس[2]. واقترحت سلسلة من الأفكار والمشاريع التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية وتكريس وجود الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي العربية[3]. وحاولت الإدارة الأمريكية امتصاص عواطف الفلسطينيين الذين يتطلعون إلى كيان مستقل وشخصية مميزة، فقام بعض موظفي السفارة الأمريكية في "إسرائيل" بإجراء اتصالات مع بعض الشخصيات الفلسطينية في الضفة الغربية من أجل إنشاء دويلة فلسطينية[4] وصرح نائب وزير الخارجية الأمريكي (سيسكو) بتاريخ 12 تشرين الأول (أكتوبر) 1970م: "أن ترسيخ السلام في المنطقة يتطلب... إعطاء الفلسطينيين إمكانية التعبير بشكل كيان[5].

ويمكن القول إن مشاريع التسوية التي اقترحتها الولايات المتحدة الأمريكية إنما هي محاولة لتضليل الرأي العام، والتظاهر بأن أمريكا جادة في مساعيها للسلام، ولكنها في حقيقتها محاولة لتصفية القضية الفلسطينية وتكريس للوجود الإسرائيلي في فلسطين.

---

(1) انظر قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2535 +2672 +2791: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي– الإسرائيلي، الوثائق رقم 121 + 128 + 132، ص 102 + 110 + 116.

(2) تشيرجي، دان: أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ص 28.

(3) انظر المبادرات والمشاريع الأمريكية في: رمضان، عبد العظيم: مساعي السلام العربية، ص 216 – 219؛ وللمزيد انظر: سيسالم، سمير: المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية.

(4) الخطيب، علي: الاتجاهات السياسية، ص62– 63.

(5) شديد، محمد: الولايات المتحدة والفلسطينيون، ص145.

كان جوهر الموقف السوفيتي من القضية الفلسطينية، هو أن أي تسوية ينبغي أن تستند إلى عودة كل الأراضي المحتلة عام 1967م إلى السيطرة العربية، وحق إسرائيل في الوجود[1]. وانطلاقا من تلك الرؤية تقدم الاتحاد السوفيتي بمشروع تسوية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 19 حزيران (يونيو) 1967م، شجب فيه احتلال إسرائيل للأراضي العربية، وطالبها بالانسحاب الفوري دون قيد أو شرط[2].

كما طرح الاتحاد السوفيتي مشروعاً آخر، بتاريخ 21 كانون الثاني (يناير)1970م، اقترح فيه انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها خلال 60 يوماً، وعودة قطاع غزة إلى مصر والضفة الغربية إلى وضعها السابق[3]. ويلاحظ على المبادرات التي طرحها الاتحاد السوفيتي غياب فكرة الدولة الفلسطينية عن مشاريعه السياسية في ذلك الوقت.

وبشكل عام يمكن القول أن الموقف الدولي عموماً كان يتعامل مع القضية الفلسطينية على أنها قضية لاجئين، وبالتالي خلت كافة المشاريع الدولية في ذلك الوقت من مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة، وعليه لم تلق المشاريع التي طرحتها القيادات المحلية في الضفة الغربية أي قبول لدى دول العالم.

نستخلص مما سبق: أن القيادات المحلية في الضفة الغربية، عرضت مشاريعها للدولة الفلسطينية في وقت كانت الدول العربية ترفع شعار (لا صلح... لا اعتراف... لا تفاوض مع إسرائيل) بعد مؤتمر القمة الرابع في الخرطوم عام 1967م، وتحشد قواها لإزالة آثار العدوان، وتحرير الأراضي العربية المحتلة، وكانت منظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة في أوج عنفوانها وخاصة بعد معركة الكرامة في الأردن عام 1968م، وسيطرتها على مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

وأمام ذلك، كان الحديث عن التفاوض مع إسرائيل، أو عن دولة لا تشمل كل فلسطين، في ظل تلك المرحلة، خيانة وتفريط في حقوق الشعب الفلسطيني، وهذا يفسر الهجوم العنيف الذي شنته منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك على القيادات المحلية في الضفة الغربية التي نادت بالدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. رغم أن تلك المشاريع لا تختلف كثيراً عن المشاريع التي تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية فيما بعد.

وهكذا فأن الظروف السائدة آنذاك لم تخدم القيادات المحلية لكي ترى مشاريعها النور، فقد التقت أطراف الصراع الرئيسة في الفترة 1967- 1971م، على رفض فكرة الدولة الفلسطينية

(1) تشيرجي، دان: أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ص 32.

(2) الهور، منير، وطارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ص74.

(3) المرجع السابق، ص115-116.

على جزء من أرض فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) فقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية في تلك الفترة تتبنى فكرة الدولة الديمقراطية، وكانت (إسرائيل) تبحث عن حلول تخلصها من الكثافة العربية السكانية في المناطق المحتلة، مع الاحتفاظ بسيادتها على الأرض في الوقت نفسه، أما الموقف الدولي فعلاوة إنه كان يتعاطى مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين، كان التوجه الدولي والعربي الرسمي يتجه نحو تحقيق تسوية سلمية للصراع، اتضحت معالمها بعد حرب (تشرين الأول) أكتوبر 1973م، كما سنرى في المبحث التالي.

المبحث الثاني
مشاريع منظمة التحرير الفلسطينية 1974-1988م

- مشروع السلطة الوطنية المستقلة على أي أرض فلسطينية تحرر 1974م.
- المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من مشروع السلطة الوطنية المستقلة.
- مشروع الدولة الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة 1988م.
- المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من مشروع الدولة الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة.

ترتب على حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973م، أن أصدر مجلس الأمن الدولي قرار (338) الذي دعا إلى "إطلاق مفاوضات بين الأطراف المعنية بإشراف ملائم لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط"[1]. ورغم أن الفلسطينيين لم توجه لهم دعوة للمشاركة في المفاوضات إلا أن اختلافاً في الرأي برز في الساحة الفلسطينية[2]، وظهرت وجهتي نظر [3]:

الأولى، رأت أن على منظمة التحرير الفلسطينية، الانخراط في التسوية السياسية، لأن ذلك سيمكنها من إقامة السلطة الوطنية بالضفة الغربية وقطاع غزة.

والثانية، نادت بضرورة التمسك بالميثاق الوطني، والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورأت أن عملية التسوية، وفي ظل المعطيات السياسية آنذاك، لا يمكن أن تفرز سلطة وطنية، تشكل محطة لمواصلة النضال؛ لتحقيق الهدف الاستراتيجي للشعب الفلسطيني، في تحرير كامل أرضه، وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية.

وتطور النقاش بين أصحاب وجهات النظر المختلفة، بحيث أصبح اتهامات، بدلاً من أن ينحصر في عنوان اجتهادات، وأدى انقسام الرأي إلى انقسام الصفوف، وتطور الحوار ليصل إلى شبه احتكاك كاد أن يصل إلى مرحلة الاشتباك المسلح [4].

مشروع السلطة الوطنية المستقلة على أية أرض فلسطينية تحرر 1974م:

دعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الشهور الأولى من عام 1974م، إلى إنهاء الجدل والنقاش بين الفصائل، وطالبت بصياغة برنامج وطني يقبله الجميع، فتشكلت لجنة للحوار الوطني ضمت قادة الفصائل، اشتهرت باسم "اللجنة السباعية[*]"، وأفضى الحوار إلى الاتفاق على برنامج مرحلي ذي عشر نقاط [5]. ومن نافلة القول أن المرحلية كحلقة وسطى في الطريق إلى تحقيق الهدف النهائي لا تتناقض مع استراتيجية أية ثورة ما دامت لم تتخلّ عن هدفها

---

(1) انظر قرار مجلس الأمن رقم 338، 1973/10/22م: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي–الإسرائيلي، مج 1، وثيقة 59، ص 210.

(2) عباس، محمود: صفحات مشرقة من تاريخ الثورة الفلسطينية، ص 65.

(3) للتوسع انظر: إبراهيم، محمد السعيد: الدولة الفلسطينية، ص 44 – 45؛ حوراني، فيصل: فكرة التسوية في الساحة الفلسطينية، ص72– 75.

(4) كلمة الجبهة الشعبية – القيادة العامة في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، القاهرة 1–1974/6/8، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 171، ص 197– 199.

(*) نسبة إلى عدد الفصائل المشاركة وهي: حركة فتح، الجبهة الشعبية، جبهة النضال، الجبهة الديمقراطية، جبهة التحرير العربية، منظمة الصاعقة، الجبهة الشعبية القيادة العامة.

(5) خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، ص 223 – 224.

النهائي، أما الحديث عن المرحلية لتبرير التنازلات، وتمرير أنصاف الحلول في الصراع مع (إسرائيل) فذلك هو ما يجلب الخطر للقضية الفلسطينية، وينذر بتصفيتها.

سعت اللجنة التنفيذية لإكساب البرنامج المرحلي الشرعية اللازمة، فدعت المجلس الوطني الفلسطيني؛ لعقد دورته الثانية عشرة في القاهرة حزيران (يونيو) 1974م، تبنت منظمة التحرير الفلسطينية خلالها البرنامج السياسي المرحلي (برنامج النقاط العشر) وأبرز ما جاء فيه[1]:

- تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها.
- تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وتقرير مصيره فوق ترابه الوطني.
- إن أية خطوة تحريرية تتم، هي حلقة لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.
- تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية – بعد قيامها– من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني، وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.

مما سبق يتضح أن البرنامج السياسي المرحلي رغم أنه لا يتحدث عن دولة بل عن "سلطة"، ولم يحدد حدوداً واضحة لتلك السلطة. فقد كانت موافقة المجلس الوطني عليه[*]، بمثابة موافقة ضمنية من جانب منظمة التحرير على فكرة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنها من الأراضي العربية التي يتوقع انسحاب الاحتلال الإسرائيلي منها في إطار أي تسوية سياسية.

كما يلاحظ أن البرنامج السياسي للمنظمة، شدد على إضفاء صفات ثورية على السلطة الوطنية التي ستقام بعد التحرير، من منطلق أنها ستأتي تتويجاً للنضال بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح، وستكون مرتكزاً للاستمرار في النضال من أجل إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة. رغم من أن فصائل الثورة الفلسطينية في ظل موازين القوى القائمة آنذاك لم تكن في وضع يسمح لها بتحرير الأرض. كما

(1) انظر البرنامج السياسي المرحلي المقر من المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الثانية عشرة في 8 حزيران (يونيو) 1974م، ملحق رقم (4)، ص288.

(*) صوت لصالح البرنامج المرحلي 183 عضواً من أصل 187.

أن حرب أكتوبر 1973م لم تحرر أرضاً ليقام عليها سلطة وطنية، بل أنها مهدت الطريق لتسوية سياسية.

ولتجنب الإشارة إلى أن إقامة تلك السلطة يمكن أن يتم من خلال الاستجابة لمبادرات التسوية السياسية المطروحة، أكدت أن أي مشروع كيان فلسطيني لن يكون نتيجة تسوية أو قبول "الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني". وأقرنت شعار "إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة" بكلمة "المقاتلة". إلا أن إلحاق صفات المحررة والمقاتلة بالسلطة الوطنية كان – كما يبدو– مجرد محاولة لإرضاء الفصائل المتمسكة بالميثاق الوطني، وبهدف تحرير كامل أرض فلسطين، ولإقناع الجماهير بالقبول بالهدف المرحلي.

خلاصة القول أن البرنامج المرحلي أحدث تغييراً واضحاً على الهدف الوطني، وأساليب النضال لتحقيق ذلك الهدف، من خلال تبني هدف السلطة الوطنية على جزء من أرض فلسطين، ليحل مكان هدف الدولة الديمقراطية على كامل أرض فلسطين، واعتماد وسائل النضال كافة بما فيها النضال السياسي، بديلاً عن اعتبار الكفاح المسلح طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين.

انفجرت المجادلات عقب انتهاء دورة المجلس الوطني داخل مختلف التنظيمات وفيما بينها[1]، وباستثناء حركة فتح والجبهة الديمقراطية ومنظمة الصاعقة، فإن الفصائل الأخرى (الجبهة الشعبية، وجبهة النضال، وجبهة التحرير العربية، والقيادة العامة) تراجعت عن موافقتها على البرنامج المشترك[2]. وذكرت إنها وافقت على برنامج النقاط العشر رغم "كونها صيغة وسطية مهلهلة للوحدة الوطنية" لمنع أي تفجر في الساحة الفلسطينية[3]، وبررت تراجعها بالخشية من استغلال موافقتها، كغطاء للسير في طريق التسوية السياسية، ومخالفة ميثاق المنظمة، والالتفاف على مقررات مجالسها الوطنية"[4].

وذكرت تلك الفصائل أن الظروف القائمة لا تسمح بتحقيق تسوية لا يكون من بين شروطها الاعتراف بالكيان الصهيوني وضمان أمنه وحدوده، واعتبرت ذلك تراجع عن الهدف الاستراتيجي للثورة الفلسطينية[5]. وقامت الفصائل المعارضة بتاريخ 10 تشرين الأول (اكتوبر) 1974م، بتشكيل تحالف باسم "جبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية" المعروفة بجبهة

---

(1) انظر إلى آراء المؤيدين والرافضين: حوراني، فيصل: فكرة التسوية في الساحة الفلسطينية، ص72– 75.

(2) عباس، محمود: صفحات مشرقة من تاريخ الثورة الفلسطينية، ص 65– 67.

(3) البيان الصحفي الصادر عن الجبهة الشعبية حول انسحابها من اللجنة التنفيذية 1974/9/26: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 314، ص344– 347.

(4) حديث صحافي لجورج حبش حول التطورات الراهنة، 1974/8/3: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 259، ص282– 283.

(5) حوراني، فيصل: فكرة التسوية في الساحة الفلسطينية، ص72– 75.

الرفض[1]، وذكرت أن الرفض لا يوجه أساساً للسلطة الوطنية أو لمرحلية النضال، ولكن الانتقاد منصب أساساً على الشروط والصيغة التي ستقام عليها هذه الدولة، ذلك أن المرفوض هو السلطة الوطنية التي تتمخض عن تسوية سياسية وكبديل عن حرب التحرير [2].

وقدم محمود عباس عضو اللجنة المركزية لحركة فتح آنذاك تفسيراً آخر لتشكيل جبهة الرفض، فذكر أن تجاهل العراق في التحرك السياسي، والحديث دولياً عن عمل سياسي تتزعمه مصر إلى جانب سوريا والأردن، قد أدى إلى رفض العراق لتلك الأفكار، وأثر بدوره على الفصائل الفلسطينية القريبة منه، التي تراجعت عن موافقتها على البرنامج المرحلي، وشكلت جبهة الرفض والتي تلقت الدعم أيضاً من ليبيا[3]. ورغم الإقرار بتأثير الجغرافية السياسية على موقف الفصائل الفلسطينية بشكل عام، إلا أن رفض فكرة التسوية السياسية، وعدم جاهزية العقل السياسي الفلسطيني لأنصاف الحلول، يبدو إنه هو الأرجح في تشكيل تلك الجبهة.

أما المؤيدون (حركة فتح والجبهة الديمقراطية ومنظمة الصاعقة) فاعتبروا البرنامج خطوة على طريق الواقعية السياسية، وخاصة أن حرب تشرين أول (أكتوبر) 1973م، أظهرت صعوبة تحرير كامل فلسطين من خلال استراتيجية الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية، فتلك الحرب وبالرغم من الانتصار العسكري النسبي الذي حققته إلا أنها أثبتت عدم القدرة، ليس فقط على القضاء على إسرائيل، بل عدم القدرة على استعادة الأراضي العربية المحتلة عام 1967عن طريق الحرب، ليس ذلك بسب منعة إسرائيل وقوتها بل أيضا لاعتبارات دولية، كما عززوا حجتهم بالموقف الإسرائيلي الذي يرفض الاعتراف بالشعب الفلسطيني، وحقه في إقامة دولة لهم فوق أرضه[4]، وقالوا بأن السلطة تعني دولة، ورأوا أنه لا يقدم أي تنازل عن هدف التحرير الشامل، بدليل أن السلطة مقاتلة ومرحلية[5].

أدت الخلافات الفلسطينية ومقاطعة فصائل الرفض للمنظمة إلى تأخر انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني نحو ثلاث سنوات، ومع تعثر جهود الوحدة الوطنية، عقد المجلس الوطني دورته الثالثة عشرة آذار (مارس) 1977م؛ في ظل غياب فصائل "جبهة الرفض"، وكان من أبرز قرارات المجلس في تلك الدورة التحول من هدف "سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل

(1) خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، ص 223– 224.

(2) حديث صحافي لأحمد جبريل 1974/7/12: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 228، ص 224.

(3) عباس، محمود: صفحات مشرقة من تاريخ الثورة الفلسطينية، ص 67.

(4) شفيق، منير: شعار الدولة الفلسطينية إلى أين، المركز الفلسطيني للإعلام:
https://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=103164

(5) حجاوي، سلافة، قراءة في العقل السياسي الفلسطيني، ص 44.

جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها" إلى هدف "الدولة الوطنية المستقلة فوق التراب الوطني"[1].

ويمكن هنا ملاحظة ثقل الفصائل الثلاثة المؤيدة للبرنامج المرحلي في المجلس الوطني، وخصوصاً حركة فتح، حيث تمكنت من عقد المجلس الوطني في ظل غياب فصائل الرفض الأربعة. كما يلاحظ التحول في هدف النضال الوطني حيث استبدلت "السلطة" ب"الدولة"، وحذفت صفة "المقاتلة"، واستبدلت عبارة "على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها" بعبارة "فوق التراب الوطني"، وهي مؤشرات تدل جميعها على استبعاد خيار الكفاح المسلح، وترجيح خيار التسوية السياسية لتحقيق هدف الدولة.

التقت جميع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 4 كانون الأول (ديسمبر) 1977م، بعد ثلاث سنوات من القطيعة بين جبهة الرفض ومنظمة التحرير الفلسطينية، على هامش القمة العربية المصغرة التي عقدت بطرابلس في ليبيا، وجرى حوار بينها نتج عنه ما عرف باسم "وثيقة طرابلس"، توافقت فيها على رفض نهج التسوية وفكرة التفاوض مع الاحتلال الصهيوني، وربط أي هدف مرحلي للثورة الفلسطينية بالشروط والضوابط التي تجعله خطوة على طريق الهدف الاستراتيجي (تحرير كل فلسطين) وليس بديلاً عنه[2].

مهد اتفاق الفصائل لعقد الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في كانون ثاني (يناير) 1979م في الجزائر بحضور كافة الفصائل التي اتخذت قراراً بالتمسك بالحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا في وطنه فلسطين، وحقه في العودة إليه، وتقرير مصيره على أرضه دون تدخل خارجي، وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني دون قيد أو شرط[3].

استمر المجلس الوطني الفلسطيني في إدراج مشروع الدولة الفلسطينية "المرحلي" في مقررات دورات اجتماعاته اللاحقة، دون أن يتحقق على أرض الواقع لعدة أسباب منها: انقسام الموقف الفلسطيني حول هدف النضال الوطني وأسلوب تحقيقه، ونتيجة للموقف الرافض للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فقد كانت الجهتان ترفضان التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي، ولم يؤيدا فكرة إقامة دولة فلسطينية. وفي الدورة التاسعة

---

(1) مقررات الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني، القاهرة- مصر، 12 -1977/3/22م: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص 387.

(2) وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية، طرابلس 1977/12/4، مجلة شئون فلسطينية، ع 74- 75، بيروت- لبنان، كانون الثاني (يناير) – شباط (فبراير) 1978م، ص 353- 354.

(3) البرنامج السياسي، المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة 14، دمشق 15-1979/1/22م: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص 390.

عشرة للمجلس الوطني التي عقدت في الجزائر عام 1988م، تم الانتقال إلى مشروع الدولة الفلسطينية "الدائمة" على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967م.

المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من مشروع السلطة الوطنية المستقلة:

- **المواقف الفلسطينية:**

تزعمت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" الفصائل المؤيدة للبرنامج المرحلي، ودافعت عن فكرة إقامة السلطة الوطنية على أي أرض فلسطينية يجلو عنها الاحتلال، ورأت أن إقامة تلك السلطة لا يعني الاعتراف أو الصلح مع إسرائيل، وعدتها مرحلة على طريق إكمال مسيرة التحرير لكامل الأرض الفلسطينية[1]. وذكرت أن وسائل إقامة تلك السلطة "النضال السياسي، والنشاط الدبلوماسي، والنضال المسلح، والعمل في أوساط الجماهير الفلسطينية"[2].

واعتبرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من أوائل من بادر بطرح النهج المرحلي في النضال الوطني[3]. ورأت أن سبل تحقيق السلطة الوطنية المستقلة يكون بتصعيد النضال الجماهيري والمسلح داخل المناطق المحتلة[4]. وتجسيداً لقناعاتها شاركت الجبهة الديمقراطية مع حركة فتح ومنظمة الصاعقة بإعداد ورقة عمل قدمتها إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حددت فيها المهمة [الراهنة] للشعب الفلسطيني وهي: "انتزاع الضفة الغربية وغزة من إسرائيل، وإقامة سلطة وطنية فلسطينية". وقالت: " إن إقامة سلطة وطنية في الضفة الغربية وغزة لا ينهي القضية الفلسطينية، بل ينقلها إلى موقع أكثر تقدما يمكنها من النضال بإمكانات أفضل لانتزاع بقية حقوق الشعب الفلسطيني"[5].

وأيدت منظمة الصاعقة البرنامج المرحلي، واعتبرته خطوة على طريق إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية الوحدوية، وذكرت " أن انتزاع الضفة الغربية وغزة يجب أن يتم بقرار عربي محض، وعبر النضال الجماهيري المسلح" وقال أمينها العام زهير محسن: "نحن مع السلطة

---

(1) حديث صحفي لصلاح خلف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح 1974/1/12: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974م، وثيقة 8، ص19– 20.

(2) حديث ياسر عرفات حول مسألة السلطة الوطنية 1974/8/13: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 269، ص 294– 295.

(3) حواتمة، نايف، وقيس عبد الكريم: البرنامج المرحلي، ص14.

(4) المصدر السابق، ص17– 18.

(5) تصريح صحفي لياسر عبد ربه القيادي في الجبهة الديمقراطية، بيروت 1974/3/19م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 79، ص86.

الوطنية التي تتحقق بالنضال وليس بتقديم التنازلات[1]. وأكدت الصاعقة تمسكها بحق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطته الوطنية المستقلة على أي جزء من التراب الوطني الفلسطيني يتم تحريره، كتأكيد كياني للوجود الفلسطيني في مواجهة الكيان الصهيوني الدخيل، وكقاعدة ديمقراطية يمارس من خلالها شعبنا، وبحرية كاملة، بناء مستقبله، وأدوات استمرار نضاله[2].

وتزعمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الفصائل المعارضة للبرنامج المرحلي، ورفضت مشروع الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين، وطرحت خيارها البديل وهو "حرب التحرير الشعبية"، والتمسك بالهدف الاستراتيجي "التحرير الكامل"[3]. وذكرت أن أي كيان فلسطيني يأتي نتيجة الانسياق وراء التسوية السياسية "لن يكون مجرد كيان جزئي لا يحل سوى مشكلة 22,2% من الأراضي الفلسطينية، بل هو كيان خاضع لتلك السياسية اللاوطنية، ومرتبط بها وموظف لخدمتها"[4].

وبعد مشاركتها في حوار الفصائل (اللجنة السباعية) قبلت الجبهة برنامج النقاط العشر، واشترطت أن تكون السلطة المشار إليها في البرنامج "سلطة وطنية حقيقية"، ونتيجة للكفاح المسلح والنضال السياسي المرتكز على أساسه"[5]. وبعد فترة تراجعت الجبهة الشعبية عن موافقتها على البرنامج، نتيجة خشيتها أن تتخذ المنظمة البرنامج المرحلي غطاءً لموافقتها على مؤتمر جنيف والتسوية السياسية، وانسحبت من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية[6].

وتزعمت الجبهة الشعبية بعد ذلك "جبهة القوى الوطنية الرافضة للحلول الاستسلامية" المعروفة بجبهة الرفض[7]. وتمسكت الجبهة بموقفها السياسي حتى جاء مؤتمرها الوطني الرابع عام 1981م الذي أقر "أن معركة تحرير كامل الأرض الفلسطينية وتدمير الكيان الصهيوني

---

(1) تصريح صحفي لزهير محسن 1974/4/3: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974م، وثيقة 100، ص 102 – 104.

(2) بيان سياسي لقوات الصاعقة، دمشق 1974/7/21، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974م، وثيقة 243، ص 266 – 267.

(3) مذكرة الجبهة إلى اللجنة التنفيذية حول موقفها من مؤتمر السلام 1973/1/17م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، وثيقة 467، ص445–446.

(4) حديث صحفي لجورج حبش حول بعض المسائل الراهنة، 1974/2/16: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 32، ص41–44.

(5) مذكرة الجبهة الشعبية إلى الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني 1 – 8 /1974/6م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 168، ص194– 195.

(6) البيان الصحفي الصادر عن الجبهة الشعبية حول انسحابها من اللجنة التنفيذية 1974/9/26: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974م، وثيقة 314، ص344– 347.

(7) الشريف، ماهر: البحث عن كيان، ص259.

معقدة عسكرياً... ومعقدة سياسياً. ومن هنا يتحدد الشعار المرحلي، ويتحدد فهمنا لهذا الشعار: إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية دون قيد أو شرط"[1].

وانضمت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني إلى تحالف القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية، وأكدت على ضرورة "الاستمرار في الكفاح المسلح باعتباره الطريق الوحيد لتحرير كامل التراب الفلسطيني"[2]، ودعت إلى مقاومة أي تسوية تجهض النضال العربي والفلسطيني وتحقق للعدو الصهيوني اعترافاً بكيانه وحدوداً آمنة له، وقالت: "إن العمل المرحلي حق مشروع في النضال الثوري، لكن أي هدف ثوري يجب أن يخدم الهدف الاستراتيجي". لذلك رأت "أن من حق الشعب الفلسطيني إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء يستطيع تحريره بالكفاح المسلح وكافة أشكال النضال". واستدركت بالقول: "أن هذا لا يتحقق من خلال حل سياسي في ظل ميزان القوى العسكري والسياسي في الوقت الحاضر"[3].

وذكرت الجبهة أن سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة ستبقى هدفاً مرحلياً يجب أن تناضل من أجله، ولكنها أكدت أن "أي سلطة ستفرض على شعبنا من أي جهة كانت وتمنع شعبنا من الاستمرار في الكفاح المسلح لتحرير كل التراب الوطني الفلسطيني سنعمل على إحباطها ومقاومتها"[4].

ورفضت جبهة التحرير العربية مشاركة المنظمة في التسوية السياسية، وعارضت فكرة إقامة سلطة وطنية فلسطينية على كل شبر يتم تحريره من الأرض الفلسطينية[5]. وانضمت إلى جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية. ورفضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة فكرة السلطة الوطنية التي تتمخض عن تسوية سياسية وكبديل عن حرب التحرير، وانضمت إلى تحالف القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية[6]، ورأت أن المعطيات

---

(1) انظر التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر: المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ص122-123.

(2) مذكرة جبهة النضال الشعبي الفلسطيني إلى الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني 1973/1/15: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، وثيقة 3، ص 3- 5.

(3) مذكرة جبهة النضال الشعبي الفلسطيني إلى الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني 1974/6/1: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 169، ص 195- 196.

(4) مذكرة جبهة النضال الشعبي الفلسطيني إلى الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني 1974/6/1: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 169، ص 195- 196.

(5) بيان مشترك لجبهة التحرير العربية والجبهة الشعبية والقيادة العامة، بيروت 1974/5/21م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 74، ص171.

(6) حديث صحافي لأحمد جبريل 1974/7/12: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 228، ص 224.

السياسية والظروف السائدة آنذاك لا يمكن أن تفرز سلطة وطنية. واعتبرت تطوير الثورة وتصعيد الكفاح المسلح هو وحده الكفيل بإحداث التغيير في ميزان القوى، والطريق لتحرير أي جزء من الأرض الفلسطينية على طريق تحريرها كاملة(1). وقالت: أن السلطة التي تقام فوق أرض محررة لا أرض مُسلَّمة بفعل التسوية، هي سلطة وطنية حقاً، أما السلطة التي تتم بفعل التسوية وعلى أرض مسلمة فهي لا يمكن أن تكون وطنية(2).

وبعثت الجبهة الوطنية الفلسطينية(*) في الأراضي المحتلة، إلى ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير رسالة بمناسبة انعقاد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني دعت فيها إلى تبني برنامج عمل مرحلي يؤكد سلطة الثورة مجسدة بمنظمة التحرير الفلسطينية على كل شبر يندحر عنه الوجود الصهيوني(3).

أما اللاجئون الفلسطينيون في الخارج فتمسكوا بهدف التحرير الكامل ورفضوا فكرة الدولة على جزء من أرض فلسطين لأنها لا تكفل لهم حق العودة إلى قراهم ومدنهم التي هجروا منها، وقد عبرت عن ذلك مذكرة أرسلها بعض الشخصيات الفلسطينية إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ولرئاسة المجلس الوطني بتاريخ 29 أيار (مايو) 1974م أكدت فيها أن "فلسطين هي وطن للشعب الفلسطيني، لا يتنازل عنه، ولا عن شبر منه"، وطالب البيان المنظمة اتخاذ موقفاً واضحاً برفض الانخراط في مشروع التسوية، وذكر البيان أن التسوية تتنافى مع موقف الشعب الفلسطيني، ومع أهداف منظمة التحرير الفلسطينية، وتتعارض مع ميثاقها الوطني "فهي منظمة تحرير لا منظمة تسوية"(4).

ومن الجدير ملاحظته تباين الموقف بين فلسطينيي الأرض المحتلة، واللاجئين الفلسطينيين في الشتات، حيث كان فلسطينيو الأرض المحتلة عام 1967م يؤيدون أي حل

---

(1) كلمة القيادة العامة في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، القاهرة 1-1974/6/8: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 171، ص 197- 199.

(2) حديث صحفي لأحمد جبريل حول مسائل في مجال النضال الوطني 1974/7/12: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 228، ص 244- 245.

(*) الجبهة الوطنية الفلسطينية: أنشئت بقرار من المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية عشرة كانون الثاني (يناير) 1973م لتنسيق العمل العسكري والنضال الجماهيري في الأرض المحتلة، وبدأ نشاطها فعلياً في شهر آب (أغسطس) 1973م(حميد: راشد: مقررات المجلس الوطني، ص236).

(3) رسالة الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة إلى ياسر عرفات بمناسبة انعقاد دورة المجلس الوطني الثانية عشرة، 1-1974/6/8: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 170، ص196- 197.

(4) مذكرة بعض الشخصيات الفلسطينية إلى اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني، بيروت 1974/5/29: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 152، ص173- 174.

مرحلي يخلصهم من نير الاحتلال الإسرائيلي، بينما اللاجئون يرفضون أي حل أو تسوية سياسية لا تؤمّن لهم العودة لأرضهم ووطنهم الذين أجبروا على تركه عام 1948م.

- **المواقف العربية من مشروع السلطة الوطنية المستقلة:**

بدأت نظرة معظم الدول العربية للصراع مع إسرائيل بعد حرب أكتوبر 1973م تتغير، فأخذت تعمل على فك ارتباطها بالقضية الفلسطينية والتخلي عن مسئوليتها القومية تجاه فلسطين، التي تعني في المفهوم الشعبي تحرير فلسطين، سواء من خلال توجهها مباشرة نحو الحل السلمي مع إسرائيل كما حدث مع مصر والأردن، أو بطريقة غير مباشرة من خلال تهميش دور وفعالية الثورة الفلسطينية وإفقادها القدرة على التفرد بالتعامل مع الصراع مع إسرائيل ومحاولة إلحاقها بالاستراتيجية الرسمية العربية تمهيداً للدخول بتسوية تحت الوصاية العربية، كما حدث مع سوريا واصطدامها مع الثورة الفلسطينية في لبنان.

أخذت الدول العربية تسعى للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني[1]. ويبدو أن ذلك جاء تمهيداً لدمج المنظمة في مسار التسوية السياسية بصفتها ممثلاً عن الشعب الفلسطيني، لتتحمل وحدها مسؤولية أي حلول سياسية تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني، وخاصة أن حرب أكتوبر 1973م قد مثلت – كما يبدو – أقصى ما يمكن أن يقدمه العرب في الصراع مع (إسرائيل).

بعد تبني منظمة التحرير الفلسطينية حزيران (يونيو) 1974م للبرنامج السياسي المرحلي، قرر الملوك والزعماء العرب الاعتراف بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وأكدوا على "التزام الدول العربية كلها بتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة، واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني" وفق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية[2]. واتخذ مجلس الجامعة العربية بتاريخ 9 أيلول (سبتمبر) 1976م قراراً قضى بقبول فلسطين، تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية عضواً كامل العضوية بجامعة الدول العربية[3].

---

(1) إبراهيم، محمد السعيد: الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي العربي، ص 42.

(2) قرارات مؤتمر القمة العربية السابع، الرباط 26- 1974/10/30م: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص 425.

(3) عضوية فلسطين في الجامعة العربية، قرار رقم 3462، د. 66، ج 2، 1976/9/9م (موسوعة مقاتل من الصحراء):
http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/title/GamatDowal/AGamatDowal3459_173-1.htm_cvt.htm#3462

يبدو أن الدول العربية أدركت أن الظروف الدولية، بعد حرب عام 1973م، لا تسمح بأكثر من تسوية سياسية تعتمد أنصاف الحلول "لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط"، فأرادت من خلال اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، إشراكها في عملية التسوية السياسية التي كان يجري التحضير لها على شكل مؤتمر دولي في جنيف، لكي تتحمل المنظمة وحدها مسؤولية أي حلول تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني.

- **الموقف الإسرائيلي من مشروع السلطة الوطنية المستقلة:**

اعتبرت إسرائيل قرار منظمة التحرير الفلسطينية تبني البرنامج المرحلي مناورة سياسية، ودللت على ذلك برفض المنظمة سابقاً مبدأ حل الدولتين[1]. وأكدت أن البرنامج المرحلي "لا يتناقض مع الميثاق الوطني الذي يسعى إلى إبادة إسرائيل"، ورأت أن تبنيه من قبل فصائل المنظمة، أدى إلى تلاشي جميع الخلافات فيما بينها في الرأي حول الاستراتيجية بين المتطرفين والمعتدلين، "فجميعها اتفقت على القضاء على إسرائيل على مراحل"[2].

- **المواقف الدولية من مشروع السلطة الوطنية المستقلة:**

عقب تبني منظمة التحرير الفلسطينية، والاعتراف العربي فيها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة توجيه الدعوة لمنظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مداولاتها حول القضية الفلسطينية[3]، وأكدت بأن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره بنفسه والحق في الاستقلال والعودة إلى دياره[4]، ومنحت منظمة التحرير الحق في المشاركة كمراقب في جلسات وأعمال المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت إشراف الأمم المتحدة[5].

أما الاتحاد السوفيتي فمنذ العام 1973م، لم يعد يعتبر المسألة الفلسطينية "مشكلة لاجئين"، فاقترح على منظمة التحرير تبني فكرة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لطرحها في محادثات مؤتمر جنيف، غير أن المنظمة رفضت أن تلزم نفسها بالاقتراح[6]. وعقب تبني المنظمة البرنامج المرحلي، بدأ الاتحاد السوفيتي يدافع علناً عن المشروع الفلسطيني، فصرح

(1) לבישיץ, מושיה: הסכסוך הערבי ישראלי, עמ' 273-274.

(2) نتنياهو، بنيامين: مكان تحت الشمس، ص276.

(3) قرار رقم (3210) الدورة (29) بتاريخ 1974/10/14م: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي– الإسرائيلي، مج 1، وثيقة رقم 155، ص152.

(4) قرار رقم (3236) الدورة (29) بتاريخ 1974/11/22م: المصدر السابق، وثيقة رقم 158، ص155.

(5) قرار رقم (3237) الدورة (29) بتاريخ 1974/11/22م: المصدر السابق، وثيقة رقم 159، ص156.

(6) تشيرجي، دان: أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ص 43.

رئيس لجنة العلاقات الدولية في الحزب الشيوعي السوفيتي "أن رؤية الاتحاد السوفيتي لحل أزمة (الشرق الأوسط) تستند إلى ضرورة إزالة آثار العدوان الإسرائيلي وسحب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة، وبلوغ الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الشرعية بمقتضى ميثاق وقرارات هيئة الأمم المتحدة". وأعلن عن فتح ممثلية للمنظمة في موسكو(1). وألقى الرئيس السوفيتي (بود جورني) في أيلول (سبتمبر) 1974م خطاباً أشار فيه إلى حق الفلسطينيين في إقامة كيانهم المستقل(2).

يلاحظ مما سبق تحول الاتحاد السوفيتي منذ بداية السبعينات من القرن المنصرم من تأييد قرار التقسيم عام 1947م كأساس لإقامة الدولة الفلسطينية إلى التأكيد على حدود 4 حزيران (يونيو) 1967م كأساس لإقامتها.

أما موقف الولايات المتحدة فقد عبر عنه الرئيس الأمريكي نيكسون برفض البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورفض فكرة الدولة الفلسطينية، والتعهد خلال زيارته لإسرائيل حزيران (يونيو) 1974م بحماية أمنها(3). واتفقت واشنطن مع إسرائيل في عام 1975م على عدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، أو الاعتراف بها إلى أن تقبل المنظمة بحق إسرائيل في الوجود(4).

وعلى صعيد المجموعة الأوربية عقد مجلس وزراء خارجيتها بعد حرب أكتوبر 1973م، وبروز أزمة النفط(*)، اجتماعاً في 6 تشرين الثاني (نوفمبر) 1973م، تم فيه الدعوة إلى جلاء (إسرائيل) عن الأراضي التي احتلتها عام 1967م، والتأكيد على الحقوق الفلسطينية في أية تسوية سياسية(5). وبعد تبني منظمة التحرير الفلسطينية البرنامج السياسي المرحلي، والاعتراف العربي بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، اشترطت الحكومات العربية أن تكون منظمة التحرير

---

(1) بيان صحفي حول زيارة ياسر عرفات للاتحاد السوفيتي، موسكو 1974/8/4: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 261، ص 285- 286.

(2) تشيرجي، دان: أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ص 43.

(3) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974م، وثيقة 198، ص223.

(4) تشيرجي، دان: أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ص 45.

(*) أزمة النفط: أعلنت الدول العربية المنتجة للنفط عن نيتها تخفيض إنتاج النفط حتى ينسحب جيش الكيان الصهيوني من الأراضي الفلسطينية ويعترف بحقوق الفلسطينيين. ويوماً بعد يوم بدأت الدول العربية المنتجة للنفط تزيد من نسبة النفط الواجب تخفيضها، وفي 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 1973م، أدى القرار الذي اتخذته أوبك في خفض إنتاجها إلى (25 %)، إلى إصابة الدول الأوروبية بالذعر (الأزعر، محمد خالد: الجماعة الأوربية والقضية الفلسطينية، ص 154).

(5) الدجاني، أحمد: الحوار العربي الأوربي، ص24.

الفلسطينية طرفاً في الحوار السياسي – الاقتصادي بين المجموعة الأوربية ودول جامعة الدول العربية التي بدأت أولى جولاته في آب (أغسطس) 1974م في العاصمة الفرنسية[1]، وفي تشرين الأول (أكتوبر) 1974م بدأت فرنسا بإجراء اتصالات مباشرة بمنظمة التحرير الفلسطينية[2].

وعندما طرح مشروع قرار إدراج قضية فلسطين كقضية مستقلة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة تشرين الأول (أكتوبر) 1974م، ودعوة المنظمة للاشتراك في مناقشة القضية، أيدت فرنسا وإيطاليا وهولندا هذا القرار، بينما امتنعت باقي المجموعة عن التصويت. وامتنعت دول المجموعة الأوربية جميعها عن التصويت على قرار آخر أكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. أما قرار منح منظمة التحرير صفة مراقب فلم تصوت لصالحه كل من ألمانيا الغربية، وهولندا، وبريطانيا و إيطاليا[3]. ونستنتج مما سبق أن أوربا لم تتخذ موقفاً مشتركاً من القضية الفلسطينية، وأن دورها في التأثير على مجريات الأحداث كان ضعيفاً، بسبب عجزها عن بلورة سياسية أوربية مستقلة عن السياسية الأمريكية في المنطقة.

نستخلص مما سبق: أن حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973م، فتحت طريق التسويات السياسية للصراع العربي– الإسرائيلي، ولتجنب محاولات تهميشها ومحاصرتها محلياً وعالمياً، لجأت منظمة التحرير الفلسطينية إلى تبني برنامج سياسي، يؤهلها للانخراط في عملية التسوية السياسية، وخاصة بعد أن وجدت المنظمة أن العديد من الدول الداعمة لها كالمنظومة الاشتراكية والعديد من دول عدم الانحياز لا يؤيّدون مشروع الدولة الديمقراطية، وقد مارسوا ضغوطاً عليها من أجل تبني برنامج (واقعي) أكثر.

أقر المجلس الوطني الفلسطيني في حزيران (يونيو) 1974م، برنامج مرحلي مؤلف من عشر نقاط، أطلق عليه البرنامج السياسي المرحلي، في إشارة إلى أنه يخدم الهدف الاستراتيجي، وهو هدف الدولة الديمقراطية على كامل أرض فلسطين، إلا أن الأحداث أظهرت فيما بعد أن سياسة المرحلية لم تكن تكتيكاً لخدمة الهدف الاستراتيجي، بل أظهرت استعداداً حقيقياً للتعامل مع نهج التسوية السياسية.

(1) الدجاني، أحمد: الحوار العربي الأوربي، ص24.
(2) العمد، عدنان: أوربا الغربية والقضية الفلسطينية، ص 551.
(3) المرجع السابق، ص 554.

أخذت مقررات المجلس الوطني الفلسطيني اللاحقة تتخلى عن كثير من الشروط التي وضعتها للهدف المرحلي، فاتخذ المجلس في دورته الثالثة عشرة آذار (مارس) 1977م، قراراً بالتحول من هدف "سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها" إلى هدف "الدولة الوطنية المستقلة فوق التراب الوطني"[1]. وهكذا سرعان ما أخذ برنامج النقاط العشر يتراجع، ولم يأتِ عام 1988 حتى تم الانتقال إلى مشروع "الدولة المستقلة" مع الاعتراف الضمني بقرار مجلس الأمن الدولي (242).

(1) مقررات الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني، القاهرة– مصر، 12 –1977/3/22م: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص 387.

مشروع الدولة الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة 1988م:

استبعدت منظمة التحرير الفلسطينية خيار التسوية السياسية في برنامجها السياسي المرحلي عام 1974م، الذي دعا إلى "إقامة السلطة الوطنية المقاتلة على أي جزء من فلسطين يتم تحريره"، وهو ما لم يكن مقبولاً دولياً، علاوة على أن الظروف الموضعية لتحقيقه لم تكن متوفرة آنذاك، وأهمها القدرة على إجبار إسرائيل على الانسحاب دون قيد أو شرط.

وساهمت بعض الأحداث في النصف الأول من عقد الثمانينات من القرن الماضي في تعزيز الاعتقاد بأن إقامة دولة فلسطينية دون المرور بالتسوية السياسية أمر صعب المنال أبرزها: خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت في أيلول (سبتمبر) 1982م، الأمر الذي أفقدها "القاعدة الآمنة" التي كانت توفر لها حرية الحركة واستقلالية القرار[1]. وإعلان مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان التي تجاهلت منظمة التحرير الفلسطينية[2].

وتبني القمة العربية في فاس مشروع ولي العهد السعودي الأمير فهد، الذي عرف ب(مشروع السلام العربي)، وكان من نتائجه إسقاط الخيار العسكري، واعتماد الخيار السياسي، والاعتراف ضمناً بإسرائيل[3]. وكذلك التحول في سياسات الاتحاد السوفيتي منذ مجيء ميخائيل غورباتشوف عام 1985م إلى الحكم، من اتباع سياسة الحرب الباردة إلى ما سمي سياسة الوفاق الدولي[*]، والاتجاه نحو حل النزاعات الدولية بالمفاوضات[4].

وترجم المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية ذاك التوجه في اجتماعه في بغداد 26 تشرين الثاني (نوفمبر) 1985م، فدعا إلى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وذكر أن الإطار الصحيح لتحقيق الأهداف المطلوبة هو عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة تحضره الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وتشارك فيه م.ت.ف. بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على قدم المساواة مع أطراف النزاع المعنية[5].

---

(1) الشريف، ماهر: البحث عن كيان، ص309.

(2) خطاب الرئيس ريجان إلى الأمة بشأن الضفة الغربية والفلسطينيين، واشنطن 1982/9/1م: كارتر، جيمي: دم إبراهيم، ملحق رقم (5)، ص 207 – 213.

(3) قرارات مؤتمر القمة العربية الثاني عشر، المملكة المغربية – فاس، 6–1982/9/9م: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص 437 – 439.

(*) الوفاق الدولي: عملية يتم من خلالها إحلال التعاون العام بين دولتين أو أكثر، محل المواجهة المستمرة بينهما، أو تقليل التوتر بين دولتين (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج7، ص 297).

(4) خلف، صلاح: الفكر الوطني الثوري في الممارسة، ص191.

(5) البيان الختامي للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، 1985/11/26م: مجلة شئون فلسطينية، ع152–153، نيقوسيا– قبرص، تشرين الثاني/ كانون الأول (نوفمبر/ ديسمبر) 1985م، ص102–104.

سعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى إدراج مشروع إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967م في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، ومهد لذلك اندلاع الانتفاضة في الأراضي المحتلة في أواخر عام 1987م، وتبني القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة شعار الحرية والاستقلال[1]، وقرار الأردن في تموز (يوليو) 1988م بفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية[2]، وهو ما تطلب خروج منظمة التحرير الفلسطينية بمبادرة سريعة تملأ الفراغ السياسي، وتنسجم مع شعار الانتفاضة[3].

يتضح مما سبق كيف أن منظمة التحرير الفلسطينية أخذت تتجه من المطالبة بالدولة عبر الكفاح المسلح، واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي للشعب الفلسطيني في كامل وطنه، إلى المطالبة بها عبر المفاوضات السياسية، ووفق قرارات الأمم المتحدة، ومرد ذلك إلى أسباب أهمها: اختلال ميزان القوة بين العرب وإسرائيل، وخروج المنظمة من لبنان، ورفض إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لفكرة دولة فلسطين الديمقراطية، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وقرار الأردن بفك الارتباط مع الضفة الغربية.

تبلور في الساحة الفلسطينية تيار شكل الأغلبية في حركة فتح والحزب الشيوعي الفلسطيني والجبهة الديمقراطية، تطلع إلى حل الصراع مع (إسرائيل) بالاعتراف بقراري مجلس الأمن الدولي: (242) و(338)، والإعلان عن قيام دولة فلسطين فوق الأراضي المحتلة عام 1967م، وراح هذا التيار يضغط على دوائر صنع القرار داخل الفصائل وعلى المستوى الوطني العام[4].

عقدت اللجنة التنفيذية بحضور الأمناء العامين، وقيادات فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، اجتماعاً بتاريخ 6 تشرين الأول (أكتوبر) 1988م، تدارس فيه المجتمعون الخيارات السياسية المطروحة آنذاك وكان أبرزها: العودة للأردن، الموافقة على الحكم الذاتي، الإشراف الدولي على الضفة والقطاع، إعلان دولة بدون حكومة، إعلان دولة وتشكيل حكومة مؤقتة، تشكيل حكومة مؤقتة بدون إعلان دولة[5].

---

(1) انظر بيانات الانتفاضة الأولى: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3973

(2) خطاب الملك حسين بشأن فك الارتباط بالضفة الغربية، عمان 1988/7/31م: مجلة شئون فلسطينية، ع185، نيقوسيا- قبرص، آب 1988م، ص 139- 142.

(3) خلف، صلاح: الفكر الوطني الثوري، ص191.

(4) عباس، محمود: طريق أوسلو، ص42.

(5) نوفل، ممدوح: البحث عن الدولة، ص 155.

انتهت المناقشات بين المجتمعين بالاتفاق على إعلان الاستقلال، مع استمرار التباين في وجهات النظر بخصوص البرنامج السياسي، ولا سيما فيما يتعلق بأسس مشاركة منظمة التحرير في المؤتمر الدولي، والموقف من قضية الاعتراف بإسرائيل، وتقرر دعوة المجلس الوطني الفلسطيني للانعقاد بتاريخ 12 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988م في الجزائر [1].

اختتم المجلس الوطني الفلسطيني دورة اجتماعاته التاسعة عشرة "دورة الانتفاضة" بتاريخ 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988م[*]، بإقرار "وثيقة إعلان الاستقلال[**]"، والتي جاء فيها: "استنادا إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين، وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله، وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه. فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف"[2].

حدد المجلس الوطني الفلسطيني في وثيقة إعلان الاستقلال ملامح الدولة الفلسطينية المنشودة, فذكر أنها دولة ديمقراطية ذات طابع تعددي. تلتزم بمبادئ التعايش السلمي, ومبادئ هيئة الامم المتحدة, وأهدافها, وبالإعلان العالمي لحقوق الانسان, ومبادئ حركة عدم الانحياز وبرنامجها السياسي، وأنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والاقليمية بالطرق السليمة, ووفقا لميثاق الامم المتحدة وقراراتها[3].

واعتبر المجلس الوطني، أن قرار الجمعية العامة رقم (181) لعام 1947 (قرار التقسيم), ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة

---

(1) عباس، محمود: صفحات مشرقة من تاريخ الثورة الفلسطينية، ص 76 – 77.

(*) حضر الدورة 338 عضواً، و46 منعتهم سوريا من الحضور، و4 لم يحضروا من الأردن، و75 لم يلبوا الدعوة لأسباب مختلفة (مقابلة مع صلاح خلف، مجلة شئون فلسطينية، ع 189، نيقوسيا– قبرص، كانون الأول (ديسمبر) 1988م، ص128).

(**) تشكلت لجنة قانونية لصياغة وثيقة إعلان الاستقلال مكونة من أنيس القاسم وموسى المزاوي، ومرجعية سياسية لها مكونة من خالد شعبان "جبهة نضال"، وأبو نضال المسلمي "جبهة شعبية"، وعبد الرحيم أحمد "جبهة التحرير العربية"، وعبد الله الحوراني، وبعد ذلك تم تحويل الوثيقة إلى محمود درويش لصياغتها صياغة أدبية (شعبان، خالد: عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، مقابلة بغزة بتاريخ 2012/6/17م).

(2) انظر وثيقة إعلان الاستقلال المقرة من المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده التاسعة عشرة في 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988م، ملحق رقم (5)، ص290.

(3) المصدر السابق، ص290.

والاستقلال الوطني وإقامة دولته، ولكن المجلس أحجم في "إعلان الاستقلال" عن تحديد حدود دقيقة للدولة الفلسطينية المنشودة[1]، إلا أن البيان السياسي كشف أن الدولة الفلسطينية ستكون فوق الأراضي التي احتلتها (إسرائيل) في حزيران (يونيو) 1967م، أي في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.

وأكد المجلس الوطني في "البيان السياسي[*]" الصادر عن دورة اجتماعاته التاسعة عشرة "عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، وجوهره القضية الفلسطينية"، من خلال انعقاد مؤتمر دولي، تحت إشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وجميع أطراف الصراع في المنطقة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على أساس قراري مجلس الأمن رقم (242) و(338)، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ العام 1967 بما فيها القدس العربية، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن[2].

صوت أعضاء المجلس الوطني على فقرات البيان السياسي كل واحدة على حدة، فاعترض خلال التصويت 48 عضواً على الفقرة الخاصة بأساس المؤتمر الدولي، وعشرة امتنعوا عن التصويت، و253 وافقوا[3]. وتمت الموافقة على البيان السياسي ككل بالأغلبية، ويمكن تفسير سبب الإجماع الذي حظيت به وثيقة "إعلان الاستقلال" ولم يحظ به "البرنامج السياسي"، بأن إعلان الاستقلال أشار إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني، ولم يشر إلى قرار معين من قرارات الأمم المتحدة وخاصة قراري (242) و(338)، واللذان وردا في البيان السياسي مما أثار من حوله الكثير من الخلافات.

من خلال ما سبق يمكن القول أن منظمة التحرير الفلسطينية قبلت ما رفضته سابقاً، فالمجلس الوطني أقر بالموافقة على حل سياسي يستند إلى قراري مجلس الأمن (242) و(338)،

---

(1) انظر وثيقة إعلان الاستقلال المقرة من المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده التاسعة عشرة في 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988م، ملحق رقم (5)، ص290.

(*) تشكلت لجنة سياسية في المجلس الوطني من 150 عضواً برئاسة نبيل شعث عضو اللجنة المركزية لحركة فتح للتوافق على البرنامج السياسي(عباس، محمود: صفحات مشرقة من تاريخ الثورة الفلسطينية، ص 76).

(2) البيان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني، الدورة 19، الجزائر، 12-1988/11/15م، مجلة شئون فلسطينية، بيروت- لبنان، ع 188، تشرين الثاني (نوفمبر) 1988م، ص 6-12.

(3) مقابلة مع صلاح خلف، مجلة شئون فلسطينية، بيروت- لبنان، ع 189، نيقوسيا- قبرص، كانون الأول (ديسمبر) 1988م، ص128.

وهو ما كان يعتبره انتهاكاً للحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني. وقبل بحق (إسرائيل) في الوجود تحت غطاء القبول بقرارات الأمم المتحدة جميعها المتعلقة بالصراع العربي – الإسرائيلي بما فيها قرار التقسيم لسنة 1947م الذي نص على إقامة دولة عربية وأخرى يهودية في فلسطين.

ترتب على إعلان الاستقلال، وإطلاق المبادرة السياسية الفلسطينية بقبول الحل السلمي، واعتراف ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية ل م.ت.ف. صراحة بقراري مجلس الأمن (242) و(338) [1]، ونبذ المنظمة للإرهاب[2]، موافقة الإدارة الأمريكية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1988م، على بدء الحوار[*] مع المنظمة[3]، ولكن ذلك لم يدم طويلاً، فقد وصلت إلى سدة الحكم في (إسرائيل) في 22 كانون الأول (ديسمبر) 1988م، حكومة يمينية متطرفة برئاسة إسحاق شامير زعيم حزب (الليكود)، أصرت على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من أية مفاوضات[4].

راوح الحوار الأمريكي– الفلسطيني مكانه إلى أن إنهار بتاريخ 20 حزيران (يونيو) 1990م؛ إثر عملية عسكرية قامت بها جبهة التحرير الفلسطينية بتاريخ 3 أيار (مايو) 1990م على شواطئ (تل أبيب)[5]، تلاها دعم المنظمة للعراق في غزوه للكويت آب (أغسطس) 1990م، مما أدى إلى تراجع دعم الحكومات العربية والغربية للمنظمة، ومحاولة فرض العزلة عليها، وتجفيف مواردها المالية[6]، مما أدى إلى إغلاق أفق التسوية السياسية، وبدا تحقيق هدف الدولة الفلسطينية بعيد المنال.

---

(1) انظر نص خطاب ياسر عرفات في الجمعية العامة للأمم المتحدة 1988/12/13م، مجلة شئون فلسطينية، ع 190، نيقوسيا– قبرص، كانون الثاني (يناير) 1989م، ص 133– 141.

(2) انظر التصريح الصحفي لياسر عرفات، جنيف 1988/12/14م، المصدر السابق، ص141.

(*) شارك في الحوار من جانب الإدارة الأمريكية سفيرها في تونس روبرت بيلترو، ومن الجانب الفلسطيني ياسر عبد ربه وحكم بلعاوي وعبد اللطيف أبو حجلة "أبو جعفر" (عباس، محمود: صفحات مشرقة من تاريخ الثورة الفلسطينية، ص 79– 80.)

(3) نوفل، ممدوح: الانقلاب، ص35.

(4) عباس، محمود: صفحات مشرقة من تاريخ الثورة الفلسطينية، ص 79– 80.

(5) المصدر السابق، ص 79– 80.

(6) المصدر السابق، ص 82.

المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من مشروع الدولة الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة:

- **المواقف الفلسطينية:**

اعتبرت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة[*] أن إعلان الاستقلال، وإقرار المبادرة السياسية، هو استجابة لشعار الانتفاضة "الحرية والاستقلال"، وتفاعل معها واستثمار ناجح لها، وعبرت عن مبايعتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتأييدها لكافة قرارات المجلس الوطني في دورته التاسعة عشرة[1].

وتبنت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" مشروع الدولة الفلسطينية المستند إلى قرارات الأمم المتحدة، فقد اعتقدت مبكراً أن قيام دولة فلسطينية دون المرور بالتسوية السياسية أمر صعب المنال[2]. وهو ما يفسر قيام القائد العام للحركة ياسر عرفات بالدفع باتجاه اتخاذ مواقف سياسية تحظى بالقبول الدولي[3]، ولم يقتصر الأمر لدى قيادة حركة "فتح" على إبداء الاستعداد للقبول بالتفاوض على أساس قرارات الأمم المتحدة[4]، فقد اقترح خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح مشروعاً لحل القضية الفلسطينية أطلق عليه "أفكار للنقاش لحل النزاع" دعا فيه إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة، وإعلان قيام الدولة الفلسطينية[5].

ووقع ياسر عرفات على وثيقة في 25 تموز (يوليو) 1982م، اعترف فيها بجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمسألة الفلسطينية[6]. وعثرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة أثناء قيامها باعتقال رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس الشرقية والقيادي في حركة "فتح" فيصل الحسيني في آب (أغسطس) 1988م، على مشروع مفصل يتضمن الإعلان عن

(*) القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة (ق.و.م): تشكلت من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، كانت بياناتها ونداءاتها تصدر بتوقيع واحد، مذيلاً باسم منظمة التحرير الفلسطينية، ثم القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة.

(1) نداء رقم (29) نداء عرس الدولة الفلسطينية المستقلة، منظمة التحرير الفلسطينية، القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، 1988/11/20م: سليمان، محمد، وآخرون: فلسطين الثورة، ص 387- 391.

(2) صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، ص870.

(3) بدر، حمدان: انزلاق في الموقف الأمريكي تجاه التسوية، مجلة شئون فلسطينية، ع 68 – 69، بيروت- لبنان، يوليو- أغسطس (تموز- آب) 1977م، ص362.

(4) إبراهيم، محمد السعيد: الدولة الفلسطينية، ص41.

(5) الهور، موسى، وطارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ص208- 209.

(6) صورة عن وثيقة وقعها ياسر عرفات في بيروت في 1982/7/25م لوفد من أعضاء الكونجرس منهم بول مكلوسكي: عدوان، عصام: حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" (1969 – 1983م)، ملحق 12، ص457.

إقامة دولة فلسطينية مستقلة استنادا إلى القرار (181) الصادر عن الأمم المتحدة في العام 1947م[1].

وعندما اعتقدت حركة "فتح" الظروف السياسية نضجت لطرح مطلب الدولة الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة، أجرت حواراً مع الفصائل الفلسطينية، توج بالمبادرة السياسية التي أطلقتها المنظمة بإعلان الدولة الفلسطينية في 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988م، وقبول التفاوض على أساس قراري(242) و(338) الصادرين عن مجلس الأمن الدولي[2].

أما الحزب الشيوعي الفلسطيني فقد تبنى هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية بما فيها القدس العربية وقطاع غزة في برنامجه السياسي، الذي أقره في المؤتمر الأول عام 1983م، ورأى الحزب أن قيام الدولة الفلسطينية من شأنه أن يضع حداً لمطامع التوسع الصهيوني، ولمعاناة الشعب الفلسطيني [3].

ودعا الحزب منظمة التحرير، إلى قبول قرار مجلس الأمن رقم (242)، بعد ربطه بحق تقرير المصير كأساس للمشاركة في المؤتمر الدولي، واعتبار حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967م حدوداً للدولة الفلسطينية[4]. لذلك كان الحزب من المبادرين لفكرة إعلان الاستقلال عام 1988م[5]، وأعلن سليمان النجاب عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني، في مداخلته في دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة، عن موافقة الحزب على وثيقة إعلان الاستقلال، والمبادرة السياسية الفلسطينية، وأكد بأن الحزب سيناضل من أجل تحويلها لخطوات عملية على الأرض[6].

وكانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من أكثر المتحمسين لإعلان الاستقلال، ودعت دول العالم إلى تمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة استقلالها وسيادتها على الضفة

---

(1) לבישיץ, מושיה: הסכסוך הערבי ישראלי, עמ' 371.

(2) عباس، محمود: صفحات مشرقة من تاريخ الثورة الفلسطينية، ص 75.

(3) الحزب الشيوعي الفلسطيني، برنامج " من أجل تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن أجل تحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني"، أعمال المؤتمر الأول 1983، رام الله- فلسطين، ط1، 1983م، ص14.

(4) الحزب الشيوعي الفلسطيني: نحو تطوير البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، مؤسسة نصار للنشر والتوزيع، قبرص- نيقوسيا، تشرين الأول (أكتوبر) 1988م، ص 18 – 21.

(5) عباس، محمود: صفحات مشرقة من تاريخ الثورة الفلسطينية، ص 75.

(6) نوفل، ممدوح: البحث عن الدولة، ص 186.

الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، واقترحت تكليف مؤسسات منظمة التحرير بتولي السلطات التشريعية والتنفيذية في الدولة الفلسطينية[1].

أما بالنسبة للموقف من المبادرة السياسية الذي أقرها المجلس الوطني، فقد حدث خلاف داخل قيادة الجبهة الديمقراطية حول "مرجعية المؤتمر الدولي"، حيث طالبت (أقلية) داخل القيادة تزعمها ياسر عبد ربه الأمين العام المساعد للجبهة، بتبني قراري الأمم المتحدة (242) و(338) صراحة كأساس للمؤتمر الدولي[2]، في حين اقترحت (الأغلبية) التي تزعمها نايف حواتمة أمين عام الجبهة صيغة فضفاضة وهي "إجراء مفاوضات في إطار مؤتمر دولي... على أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية"[3]. وقد تطور الخلاف فيما بعد إلى انشقاق الفريق الأول وتشكيل الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا".

وحثت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قيادة منظمة التحرير على إعلان إقامة الدولة الفلسطينية، وذلك استجابة لمطلب قيادة الانتفاضة الفلسطينية داخل الأراض المحتلة التي رفعت شعار "الحرية والاستقلال"، وطالبتها بالتحرك سياسياً على الصعيد العالمي بهدف تحقيق التكامل في النضال الفلسطيني داخل الوطن وخارجه[4].

وأعربت الجبهة الشعبية خلال مشاركتها في دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة، عن تأييدها لإعلان الاستقلال، واعتبرت أن قيام الدولة على جزء من الأرض الفلسطينية، تكتيك عملي دقيق، هدفه الوصول إلى الهدف الاستراتيجي، وهو إقامة الدولة الديمقراطية على كامل أرض فلسطين[5]. وعارضت إدراج قراري الأمم المتحدة (242) و(338) في البيان السياسي كأساس للمؤتمر الدولي، لأنهما يمثلا تنازلاً مجانياً، واعترافاً ضمنياً بإسرائيل[6].

---

(1) انظر تقرير اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية "آفاق الانتفاضة والمهام الملحة أمامنا والحركة الوطنية الفلسطينية"، 1988/11/13م: عبد الكريم، قيس، وفهد سليمان: الجبهة الديمقراطية النشأة والمسار، ملحق رقم 20، ص 158 – 159.

(2) الشريف، ماهر: الكيان الفلسطيني، ص 370.

(3) انظر تقرير اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية: عبد الكريم، قيس، وفهد سليمان: الجبهة الديمقراطية النشأة والمسار، ملحق رقم 20، ص 158 – 159.

(4) مقابلة مع جورج حبش، مجلة شئون فلسطينية، العدد 189، نيقوسيا– قبرص، كانون الأول (ديسمبر) 1988م، ص131.

(5) مقابلة مع جورج حبش، مجلة شئون فلسطينية، العدد 189، نيقوسيا– قبرص، كانون الأول ديسمبر 1988م، ص131.

(6) المرجع السابق، ص131– 136.

أيدت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني إعلان الاستقلال في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني عام 1988م، ولكنها اعترضت على بنود البيان السياسي المتعارضة مع توجهاتها السياسية، وخاصة اعتماد القرارين (242) و(338) كأساس لانعقاد المؤتمر الدولي ولحل القضية الفلسطينية[1].

أبرز ما ميز موقف جبهة النضال، الالتزام بنتيجة التصويت، بدلاً من الانسحاب من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، كما حدث في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني عام 1974م. وهو ما فعلته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ويبدو أن ذلك شكل تحولاً في السياسة الفلسطينية، وانتقال من نمط الإجماع في اتخاذ القرارات، إلى الالتزام برأي الأكثرية.

وتحفظت جبهة التحرير العربية في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني على بعض القرارات السياسية المتعارضة مع توجهاتها السياسية، وأبرزها اعتماد القرارين (242) و(338) كأساس لانعقاد المؤتمر الدولي ولحل القضية الفلسطينية[2]. وقاطعت طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة 1988م[3].

تفاعلت الجبهة الشعبية– القيادة العامة مع الحوارات والسجالات السياسية، التي دارت حول الأهداف الفلسطينية لتلك المرحلة، فذكرت أن ما تريده هو دولة فلسطينية مستقلة لها حق التعاقد الدولي، ولا تعترف بالكيان الصهيوني[4]، وقالت الجبهة: "إذا قامت الدولة الحقيقية، الدولة الحرة، ذات السيادة" فإنها ستكون بداية العد العكسي للصهيونية[5]. إلا أن الجبهة شككت في أهداف ونوايا المنادين بدولة فلسطينية فقالت: " إنهم يتحدثون عن كيان فلسطيني، يجبر سلفاً... أن يقوم القائمون عليه بالتنازل التاريخي عن باقي أرض فلسطين، ويوقعون ذلك بمواثيق دولية، وبضمانات دولية من قبل الدول الكبرى[6].

(1) شعبان، خالد: عضو مكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، مقابلة 2012/6/17م.

(2) الخولي، لطفي: الانتفاضة والدولة الفلسطينية، ص 42 – 43.

(3) المرجع السابق، ص 42 – 43.

(4) حوار مع أحمد جبريل الأمين العام للجهة الشعبية– القيادة العامة، السفير اللبنانية، 1988/2/8م، ص5، نقلاً عن: الشريف، ماهر: الكيان الفلسطيني، ص 367.

(5) حديث لطلال ناجي الأمين العام المساعد للجهة الشعبية– القيادة العامة، القبس الكويتية، 1988/10/18م، ص9، نقلاً عن: الشريف، ماهر: الكيان الفلسطيني، ص 367.

(6) حديث لطلال ناجي الأمين العام المساعد للجهة الشعبية– القيادة العامة، القبس الكويتية، 1988/10/18م، ص9، نقلاً عن: الشريف، ماهر: الكيان الفلسطيني، ص 367.

ورفضت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" فكرة إقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة إذا كان ثمنها الصلح مع اليهود والاعتراف بدولتهم، والتنازل عن الحقوق الثابتة للفلسطينيين في وطنهم[1]. وتبنت هدف تحرير فلسطين وإقامة دولة الإسلام، وذكرت أن أرض فلسطين وقف إسلامي، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، واعتبرت المبادرات السياسية والحلول السلمية والمؤتمرات الدولية مضيعة للوقت، وتتعارض مع عقيدتها، وإنه لا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد[2].

ونعتت حماس الأصوات التي تدعو إلى السلام، وتستعجل الحلول السياسية (بالانهزامية)، واعتبرت وثيقة "إعلان الاستقلال" مشروع للتسوية، يستهدف إجهاض الانتفاضة الشعبية[3]. وأكدت حماس على حق الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل تراب فلسطين، وعبرت عن رفضها لقرارات الأمم المتحدة التي تحاول إضفاء الصفة الشرعية للكيان الصهيوني على أي جزء من فلسطين[4].

واعتبرت حركة الجهاد الإسلامي كل مشروع سياسي يقر بالوجود الصهيوني في فلسطين أو يتنازل عن أي حق من حقوق الأمة فيها، باطل ومرفوض، وذكرت أن الأهداف التي تسعى إليها هي: تحرير كامل فلسطين، وتصفية الكيان الصهيوني، وإقامة حكم الإسلام على أرض فلسطين، وتبنت الحركة الوسائل العسكرية سبيلاً وحيداً للتحرير [5].

وأدانت الحركة مقررات المجلس الوطني التي دعت لفكرة الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة[6]. ووصفتها بالانتحار السياسي، وأنها ستؤدي إلى إجهاض الانتفاضة الشعبية[7]. ورأت أن قبول القرار (242) يعني التنازل عن جزء هام من فلسطين، وأن الدولة الفلسطينية إن قامت في الضفة الغربية وقطاع غزة لن تكون دولة لكل الشعب الفلسطيني، خاصة ما كان منه في الشتات،

---

(1) أبو العمرين، خالد: حماس حركة المقاومة الإسلامية، ص 210.

(2) انظر ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، 1988/8/18م، المواد 9+11+13-15.

(3) وثيقة: نداء موجه من حركة حماس إلى المجلس الوطني التاسع عشر، 1988/11/10م: وثائق الانتفاضة المباركة، وثائق حركة المقاومة الاسلامية، ص 183.

(4) بيان رقم (33) بمناسبة ذكرى تأسيس كتائب الجهاد المقدس على يد عبد القادر الحسيني، حركة المقاومة الإسلامية حماس، فلسطين، 1988/12/21م، الأرشيف الرقمي الفلسطيني في جامعة بيرزيت:
http://awraq.birzeit.edu/?q=node/422

(5) حركة الجهاد الإسلامي النشأة الأهداف المبادئ، الموقع الالكتروني لسرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، 2011/4/24:
http://www.saraya.ps/forum/showthread.php?t=42256

(6) عمر، ناظم: الفكر السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، ص111.

(7) أبو عمرو، زياد: الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ص 144.

أو في حدود عام 1948م، كما أنها لن تكون قادرة على الصمود، إلا بالإلحاق والتبعية للدول الكبرى والصغرى، مما يجعل منها جسراً حقيقياً لتوسع المشروع الصهيوني نحو المنطقة"[1].

مما سبق يتضح أن موقف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية عام 1988م، كان موحداً خلف إعلان الاستقلال، وفكرة إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، باستثناء الجبهة الشعبية- القيادة العامة، ومنظمة الصاعقة اللتين ارتبط موقفهما آنذاك بموقف سوريا التي كانت على خلاف مع منظمة التحرير الفلسطينية.

أما بخصوص الموقف من قراري مجلس الأمن (242) و(338)، فقد عارضت كافة الفصائل اعتمادهما كأساس للتحرك السياسي، باستثناء حركة فتح، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وتيار من الجبهة الديمقراطية يقوده الأمين العام المساعد ياسر عبد ربه. أما حركتا حماس والجهاد الإسلامي فقد التقتا على رفض فكرة التسوية السياسية، ورفض فكرة الدولة على جزء من أرض فلسطين، وتبنتا الجهاد والمقاومة المسلحة كسبيل وحيد لتحرير فلسطين.

- **المواقف العربية من مشروع الدولة الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة:**

لاقت فكرة الدولة الفلسطينية على جزء من فلسطين قبولاً عربياً رسمياً، وفوض القادة العرب منظمة التحرير الفلسطينية باتخاذ القرارات الخاصة بإنشاء الكيان الفلسطيني بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني[2]. وفي مؤتمر القمة العربي الذي عقد في مدينة فاس في المملكة المغربية في أيلول (سبتمبر) 1982م، تم بحث مسألة الصراع العربي الإسرائيلي، وقرر المؤتمر اعتماد التسوية السياسية، وسيلة لحل الصراع مع (إسرائيل)[3].

عرقلت الخلافات العربية انعقاد القمة العربية خمسة أعوام[4]، وهيمنت بدورها على جدول أعمال مؤتمر" قمة الوفاق والاتفاق" في عمان 8 – 12 تشرين الثاني (نوفمبر) 1987م، فلم يتم التطرق للقضية الفلسطينية، وخلا بيانها السياسي الختامي من أية إشارة صريحة إلى حق الشعب الفلسطيني في العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة[5]. ويرجح أن تكون نتائج تلك القمة من

---

(1) المرجع السابق، ص 143- 144.

(2) قرارات مؤتمر القمة العربية الحادي عشر، عمان- الأردن، 25-1980/11/27م: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص 434- 436.

(3) مؤتمر القمة العربية الثاني عشر، فاس- المملكة المغربية، 6-1982/9/9م: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص 437-439.

(4) صايغ، يزيد: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، ص 765.

(5) المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ص148؛ شعبان، سلطان: عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، مقابلة بغزة بتاريخ 2012/6/17م.

العوامل التي ساهمت في دفع منظمة التحرير الفلسطينية للتفكير في تبني مشروع سياسي يلقى قبولاً عربياً ودولياً، ويعيد القضية الفلسطينية إلى صدارة الأحداث.

عاد التوتر إلى العلاقات العربية بعد انتهاء حرب الخليج الأولى آب (أغسطس) 1988م، وجاء انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، والوضع العربي العام ضعيف، وعلاقة المنظمة سيئة مع كثير من الدول العربية[1]، وهو ما أفقد المبادرة السياسية الفلسطينية زخمها.

عقد الرؤساء والملوك العرب مؤتمر قمة في الدار البيضاء في نهاية أيار (مايو) 1989م، تبنت فيه الدول العربية مجتمعة المبادرة السياسية الفلسطينية، إلا أن الموقف العربي الرسمي انقسم بين مؤيد ومعارض للحوار الفلسطيني– الأمريكي، حيث أيدته مصر والأردن، وعارضته كل من سوريا والعراق وليبيا[2]. ويمكن القول إن تردي الوضع العربي ساهم في إمعان الإدارة الأمريكية وإسرائيل في التنكر لحقوق الشعب الفلسطيني، ورفض تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية.

- **موقف إسرائيل من مشروع الدولة الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة:**

نظرت إسرائيل إلى إعلان الاستقلال الفلسطيني بأنه مجرد مناورة سياسية، ومحاولة من المنظمة لقطف ثمار الانتفاضة سياسياً، من خلال تحديد أهداف وطنية سياسية لهذه الانتفاضة. ورأت فيه محاولة للتأثير على الرأي العام العالمي من خلال اعترافها بقرارات الأمم المتحدة. واعتبرت أن إعلان الاستقلال شكل دافعاً لتصاعد الانتفاضة[3].

ودعت الحكومة الإسرائيلية في اجتماعها الأسبوعي بتاريخ 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988م، دول العالم إلى الامتناع عن تأييد إعلان المنظمة أو الاعتراف به[4]. ورفض الحزبين الكبيرين في (إسرائيل): الليكود[*]، والمعراخ[**]، والأحزاب الدينية المتطرفة قرارات المجلس الوطني، وإعلان الاستقلال الفلسطيني[5].

---

(1) صايغ، يزيد: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، ص 769.

(2) الشريف، ماهر: البحث عن كيان، ص 320.

(3) לבישיץ, מושיה: הסכסוך הערבי ישראלי, עמ' 374–375.

(4) عبد الله، صلاح: ردود الفعل الإسرائيلية على إعلان الاستقلال (تقرير)، ص84.

(*) حزب الليكود: تكتل سياسي إسرائيلي تكون عام 1973م، من كتلة جاحل، وأحزاب المركز الحر، والقائمة الرسمية، وحركة أرض إسرائيل الكاملة، وهو تكتل يميني يهدف لاستعادة أرض ما يسمى إسرائيل الكاملة.

(**) حزب المعراخ (التجمع): تأسس عام 1965م، باتحاد حزب العمال الإسرائيلي "مباي"، وأحدوت هعفوداه، وعمال صهيون، وقاد المعراخ الحياة السياسية في إسرائيل منذ ذلك التاريخ وحتى سقوطه عام 1977م في الانتخابات وفوز حزب الليكود (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسة، ج6، ص243).

(5) عبد الله، صلاح: ردود الفعل الإسرائيلية على إعلان الاستقلال (تقرير)، ص85.

واعتبر كل من: إسحاق شامير[1]، وشمعون بيريس[2]، وبنيامين نتنياهو[3]، مشروع الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية، تهديداً لأمن إسرائيل. وذكر بيريس: "إن دولة فلسطينية تقودها منظمة التحرير الفلسطينية ستكون ملتزمة بنحو عقائدي لمواصلة القتال ضد إسرائيل، وملتزمة بميثاقها الذي يعلن صراحة إزالة دولة إسرائيل من الوجود"[4]. أما الأحزاب اليسارية الإسرائيلية فرأت في القرارات خطوة ايجابية ولكنها غير كافية[5].

- **المواقف الدولية من مشروع الدولة الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة:**

اعترفت أكثر من 102 دولة في العالم، بدولة فلسطين، بعد إعلان الاستقلال عام 1988م، وحتى عام 1999م"[6]، وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 15 كانون الأول (ديسمبر) 1988م، قرارين: دعا الأول منهما "إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية"، حيث صوّت لصالحه مائة وخمسون دولة[7]. واعترفت في القرار الثاني بإعلان دولة فلسطين، وقررت أن يستعمل اسم فلسطين اعتباراً من 15 كانون الأول (ديسمبر) 1988م، بدلاً من تسمية منظمة التحرير الفلسطينية، وصوت لصالحه مائة وأربعة دول[8].

من جهتها عارضت الولايات المتحدة إعلان الدولة الفلسطينية، واعتبرته " تدبيراً من طرف واحد يهدف الى تغيير وضع الأراضي المحتلة، وإنه ينبغي حل هذه المسألة عبر مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية". وذكر الناطق باسم البيت الابيض (مارلين فيتزووتر) أن موقف واشنطن لم يتبدل "فالولايات المتحدة لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو تتفاوض

---

(1) كيمحي، ديفيد: الخيار الأخير، ص365.

(2) بيريس، شمعون: معركة السلام، ص 351- 352.

(3) نتنياهو، بنيامين: مكان تحت الشمس، ص 207- 208.

(4) بيريس، شمعون: معركة السلام، ص 351- 352.

(5) عبد الله، صلاح: ردود الفعل الإسرائيلية على إعلان الاستقلال (تقرير)، ص85.

(6) استحقاق الدولة الفلسطينية (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا):
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9536

(7) انظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (176/43) بتاريخ 1988/12/15م: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي، مج4، وثيقة رقم 34، ص120.

(8) انظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (177/43)، بتاريخ 1988/12/15م: المصدر السابق، مج 4، وثيقة رقم 35، ص120.

معها، ما دامت لم تعترف بحق اسرائيل في الوجود، وتقبل بقراري مجلس الامن رقمي (242) و(338). ولا نرى أي دور لأولئك الذين لم يتراجعوا عن الإرهاب والعنف في عملية السلام"[1].

وذكر الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكي (تشارلز ريدمان): "أن الاعتراف الضمني أو غير المباشر بحق إسرائيل في الوجود غير كاف، وإن قرارات المجلس لا تفي بضرورات السلام"[2].

بعد اعتراف رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات صراحة بقراري مجلس الأمن (242) و(338)[3]، ونبذ المنظمة للإرهاب[4]، بدأ في16 كانون الثاني (ديسمبر) 1988م الحوار الأمريكي مع منظمة التحرير الفلسطينية[5]، وأكدت الإدارة الأمريكية أن موافقتها على بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية لا يعني اعترافها بدولة فلسطينية مستقلة[6]. ولكن سرعان ما انهار بتاريخ 20 حزيران (يونيو) 1990م، إثر عملية عسكرية قامت بها جبهة التحرير الفلسطينية[7]، وبسبب رفض قيادة المنظمة الموافقة على أن يكون الوفد المفاوض من فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة[8].

أما الاتحاد السوفيتي فقد طالب الوفد الفلسطيني[*] الذي زار موسكو في النصف الأول من تشرين أول (أكتوبر) 1988م، بتأجيل خطوة الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية، باعتبارها خطوة تصعيدية تعقد عملية البحث عن السلام في المستقبل، والاكتفاء بالاعتراف بالقرارين (242) و(338)، وبحق إسرائيل في الوجود[9]. إلا أن الاتحاد السوفيتي وأمام التأييد الدولي الواسع لقرار المجلس الوطني الفلسطيني رحب بإعلان قيام الدولة الفلسطينية، ووصف المتحدث

---

(1) صحيفة الديار، بيروت– لبنان، الأربعاء 1988/11/16م، ص10؛ حسين، غازي: الفكر السياسي الفلسطيني، ص 386.

(2) حسين، غازي: الفكر السياسي الفلسطيني، ص 386.

(3) انظر نص خطاب ياسر عرفات في الجمعية العامة للأمم المتحدة 1988/12/13م، مجلة شئون فلسطينية، ع 190، نيقوسيا– قبرص، كانون الثاني (يناير) 1989م، ص 133– 141.

(4) تصريح صحفي لياسر عرفات، جنيف،1988/12/14م، مجلة شئون فلسطينية، ع 190، نيقوسيا– قبرص، كانون الثاني (يناير) 1989م، ص141.

(5) انظر نص القرار الأمريكي بفتح الحوار مع م.ت.ف، مجلة شئون فلسطينية، ع 190، نيقوسيا– قبرص، كانون الثاني (يناير) 1989م، ص144.

(6) نوفل، ممدوح: البحث عن الدولة، ص333.

(7) عباس، محمود: صفحات مشرقة من تاريخ الثورة الفلسطينية، ص 79– 80.

(8) نوفل، ممدوح: البحث عن الدولة، ص333.

(*) كان الوفد برئاسة أبو مازن وعضوية أبو علي مصطفى، وسليمان النجاب، وعبد الله حوراني، وعبد اللطيف أبو حجلة (أبو جعفر)، وممدوح نوفل، بالإضافة لنبيل عمرو سفير فلسطين في موسكو.

(9) نوفل، ممدوح: قصة اتفاق أوسلو، ص21 – 22.

باسم الخارجية السوفياتي (غينادي غيراسيموف) القرار بأنه "مقاربة واقعية"، وحيَّت وكالة "تاس" السوفياتية الرسمية "الإعلان التاريخي"، ورأت إنه "يفتح آفاق الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والدولة الفلسطينية"[1].

وأصدر الاتحاد الأوربي بياناً بتاريخ 21 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988م عبر عن اهتمامه بقرارات المجلس الوطني، وقال أنها "تتضمن خطوات ايجابية نحو تسوية سلمية للنزاع العربي– الإسرائيلي"[2]. وعندما توالى الاعتراف الدبلوماسي الدولي بالدولة الفلسطينية امتنعت دول أوربا الغربية نتيجة الضغط الأمريكي عن اعلان اعترافها بالدولة الفلسطينية[3]. ونستنتج مما سبق إن دور المجموعة الأوربية في التأثير على مجريات الأحداث كان ضعيفاً، بسبب عجزها عن بلورة سياسية أوربية مستقلة عن السياسية الأمريكية في المنطقة.

تجدر الملاحظة أنه رغم ما تضمنتها المبادرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1988م، من تنازلات مست جوهر الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ومن قبول ضمني بوجود (إسرائيل)، وبالقرارين (242) و(338)، ونبذ الإرهاب، لم يوضع عملياً على رأس الأجندة السياسية: الإسرائيلية والدولية والإقليمية. حيث أن الولايات المتحدة و(إسرائيل) والدول التي تدور في فلكهما، اعتبرت أن تلك التنازلات غير كافية، وواصلت سياسة الضغط والابتزاز السياسي للحصول على مزيد من التنازلات. وهو ما ثبت لاحقاً بالتخلي عن مطلب الدولة، وقبول مشروع الحكم الذاتي والحكومة الانتقالية في اتفاق أوسلو عام 1993م.

كان تبني منظمة التحرير الفلسطينية للدولة الفلسطينية بهدف بسط السلطة الوطنية سلطتها على أي جزء يتحرر من فلسطين، في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، تراجع عن هدف التحرير الذي أقره الميثاق القومي عام 1964م، والميثاق الوطني عام 1968م، وتراجعاً عن مطلب الدولة الديمقراطية الذي تبناه المجلس الوطني الفلسطيني عام 1971م، وبمثابة تنازلات سياسية مجانية قدمتها المنظمة، وخفضت مستوى سقف المطالب الفلسطينية مسبقاً دون ثمن، وهو ما استثمرته إسرائيل لاحقاً عندما حان وقت التفاوض معها، فلجأت إلى المساومة لخفض السقف المطلبي السابق، حتى وصل الأمر إلى قبول سلطة الحكم الذاتي وفق اتفاق أوسلو عام 1993م.

(1) صحيفة الديار، بيروت– لبنان، الأربعاء 1988/11/16م، ص10.
(2) خضر، بشارة: أوربا وفلسطين، ص 463.
(3) بويل، فرانسيس: فلسطين الفلسطينيون والقانون الدولي، ص 26.

المبحث الثالث
المشاريع العربية والفردية والرسمية للدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين 1965-1982م

- مشروع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة 1965م.
- المشاريع المصرية 1967– 1982م.
- مبادرة الأمير السعودي فهد 1981م.
- مشروع القمة العربية في فاس 1982م.

مشروع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة 1965م:

قام الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بجولة في المشرق العربي، زار خلالها الضفة الغربية، وألقى خطاباً في مدينة أريحا الفلسطينية بتاريخ 3 آذار (مارس) 1965م، دعا فيه إلى إتباع سياسة المراحل لحل القضية الفلسطينية، وانتقد العرب لتمسكهم بما أسماه "الكل أو لا شيء"، وقال: "إنه كان على العرب أن يقبلوا التقسيم، لأنهم لو فعلوا، لكانوا في حالة أفضل مما هم عليه [الآن]"(1).

وجدد بورقيبة في مؤتمر صحفي عقده في بيروت بمناسبة انتهاء زيارته للبنان بتاريخ 11 آذار (مارس) 1965م، مطالبة العرب بانتهاج أسلوب واقعي، والتحرك وفق سياسة "خذ وطالب"، وقال إن تحقيق آمال العرب لا يكون إلا على مراحل(2). وبعد عودته إلى تونس طرح بورقيبة مشروعاً في 21 نيسان (أبريل) 1965م لحل القضية الفلسطينية تضمن النقاط التالية(3):

- تعيد (إسرائيل) إلى العرب ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة فلسطينية عربية.
- يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى دولتهم الجديدة.
- تتم المصالحة بين العرب و(إسرائيل) لتنتهي حالة الحرب بينهما.

وعبر الرئيس التونسي عن اعتقاده بإمكانية التوصل إلى صلح عربي – إسرائيلي على المدى البعيد، واقترح أن تبدأ المفاوضات بين الفلسطينيين و(إسرائيل)، على أن يتبعها اجتماع بين (إسرائيل) والحكومات العربية في روما أو في أي عاصمة أخرى(4).

ويمكن القول إن أخطر ما تضمنه مشروع بورقيبة هو التراجع عن المطلب العربي الرسمي المعلن أمام الجماهير بتحرير كامل فلسطين، وكسر الموقف العربي من إسرائيل الرافض للتفاوض والصلح والاعتراف، ويبدو أن طرح المشروع على أساس قرار التقسيم كان الهدف منه جلب الدعم الدولي لمشروعه.

---

(1) خطاب الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في أبناء فلسطين بمنطقة أريحا بتاريخ 1965/3/3م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965، وثيقة 31، ص78–82.

(2) وقائع المؤتمر الصحفي للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في بيروت بتاريخ 1965/3/11م: الوثائق العربية لعام 1965م، وثيقة رقم 74، ص134–137.

(3) عبد الهادي، مهدي: المسألة الفلسطينية، ص248.

(4) Kadi, Leila: The Arab – Israeli Conflict: The Proposals 1948 – 1972, p.43.

المواقف من مشروع بورقيبة:

- **المواقف الفلسطينية:**

لاقى مشروع بورقيبة معارضة شديدة في أوساط الفلسطينيين، فأصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً من مقرها في القدس بتاريخ 10 آذار (مارس) 1965م، هاجمت فيه خطاب بورقيبة الذي ألقاه قبل أسبوع من ذلك في أريحا، وأكدت "أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الفعالة لاسترداد الحق المغتصب". وشجبت التلويح بإمكانية إيجاد حلول سلمية للقضية الفلسطينية، والترويج لشعارات مريبة، لا تتفق مع المصلحة الوطنية[1]. وجددت م.ت.ف شجبها لمشروع بورقيبة في بيان آخر بتاريخ 23 نيسان (أبريل) 1965م، ورفضت اقتراحه بحل القضية الفلسطينية على أساس بقاء الوجود الإسرائيلي[2].

وأصدرت الهيئة العربية العليا لفلسطين بياناً بتاريخ 24 نيسان (أبريل) 1965م، رفضت فيه أنصاف الحلول، وقالت "إن الشعب العربي الفلسطيني... لا يرضى عن تحرير وطنه بديلاً"، ورأت "أن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك، هو سبيل الكفاح العملي". وأكدت الهيئة موقفها الرافض لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بتقسيم فلسطين، واعتبرت التفاوض مع (إسرائيل) "اعترافاً بشرعية الوجود الصهيوني في فلسطين، وقبول بالأمر الواقع، القائم على الظلم... [واعتبرت ذلك] تنكر سافر للتضحيات الجسام، التي قدمها الشعب الفلسطيني،... وخيانة للأمة العربية، التي تؤمن بأن قضية فلسطين، هي قضية مصيرها ووجودها"[3].

وبدورهم قام عدد من طلبة فلسطين بالتظاهر في القاهرة أمام السفارة التونسية في 24 نيسان (أبريل) 1965م، وقدموا احتجاجاً، أعلنوا فيه براءتهم من الرئيس بورقيبة، وأعلنوا رفضهم لأن يكون متكلماً عن قضيتهم، وعبروا عن رفضهم لأنصاف الحلول والمساومات لتصفية القضية الفلسطينية[4]. وأعلن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية التي عقدها في القاهرة 31 أيار (مايو) 1965م أن "تصريحات الحبيب بورقيبة خيانة عظمى للقضية الفلسطينية وخروج على الإجماع العربي، وافتئات (تجرؤ) على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره"، وقرر المجلس رفض تلك التصريحات جملة وتفصيلاً[5].

---

(1) منظمة التحرير الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965م، ص40-41.

(2) المصدر السابق، ص43.

(3) بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين حول أنصاف الحلول للقضية الفلسطينية، 1965/4/24م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965، وثيقة 64، ص166-168.

(4) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965م، ص44.

(5) القرارات السياسية للمجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثانية، القاهرة، 5/31 – 1965/6/4م: حميد، راشد: مقررات المجلس الوطني، ص73.

- **المواقف العربية من مشروع بورقيبة:**

أعلنت غالبية الدول العربية(*) رفضها لمشروع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة[1]، وكان أكثرها تشدداً موقف مصر، الذي أعلن وزير خارجيتها محمود رياض أمام مجلس الأمة في 27 نيسان (ابريل) 1965م، أن بلاده ترفض اقتراحات بورقيبة، وتستنكر صدورها عن رئيس دولة. وطالب عد كبير من أعضاء المجلس بطرد حكومة تونس من الجامعة العربية، ومن مؤتمرات القمة، وبسحب السفير المصري من تونس[2]. ودعا الرئيس المصري جمال عبد الناصر في كلمته أمام المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ 31 أيار (مايو) 1965م الدول العربية إلى مقاطعة الرئيس التونسي، وقال: "إن بورقيبة يتخذ خطأً، يخدم الصهيونية والاستعمار، وما على الشعب العربي إلا النضال والكفاح من أجل آماله، وإفساد خطط الصهيونية"[3].

ولم تكتف الدول العربية بالتعبير عن مواقفها الرافضة منفردة، فحرصت على إصدار رفض جماعي عربي لمشروع الرئيس التونسي بورقيبة، فأكد ممثلو الملوك والرؤساء العرب في بيان صدر بتاريخ 29 نيسان (أبريل) 1965م رفضهم لأي دعوة للاعتراف أو المصالحة أو التعايش مع (إسرائيل)، واعتبروا مشروع بورقيبة "خروجاً على الإجماع العربي في قضية فلسطين، وعلى ميثاق الجامعة"[4]. وندد رؤساء الحكومات العربية (باستثناء تونس) في الدورة الثانية لاجتماع مجلسهم بتاريخ 26-30 أيار (مايو) 1965م، بموقف الرئيس التونسي من القضية الفلسطينية، وأعلنوا رفضهم للصلح مع (إسرائيل)[5].

(*) لم تعلق حكومات كل من ليبيا والمغرب والمملكة العربية السعودية على مقترحات بورقيبة:

Kadi, Leila: The Arab – Israeli Conflict: The Proposals 1948 – 1972, p. 47.

(1) للاطلاع أكثر على مواقف الدول العربية انظر: الوقائع العربية، كانون الثاني- آذار 1965م (1)، ص257.

(2) Kadi, Leila: The Arab – Israeli Conflict: The Proposals 1948 – 1972, p.47-48.

(3) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني، القاهرة، 1965/5/31م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965، وثيقة 97، ص254-273.

(4) بيان ممثلو الملوك والرؤساء العرب، القاهرة، 1965/4/29م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965، وثيقة 71، ص189-190.

(5) الدوري، عبد العزيز، وآخرون: القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ص347.

- **الموقف الإسرائيلي من مشروع بورقيبة:**

جاء الرد الإسرائيلي على مشروع بورقيبة على لسان وزير الخارجية أبا إيبان بتاريخ 28 نيسان (أبريل) 1965م، بمعارضة فكرة التسوية على أساس قرار التقسيم[1]. ورفض رئيس الوزراء الإسرائيلي (ليفي أشكول) في 2 أيار (مايو) من العام نفسه مشروع بورقيبة، ولكنه رحب بالحدث باعتباره أول مبادرة لزعيم عربي لصنع السلام والمصالحة بين الدول العربية وإسرائيل[2]. وعرض في خطابه الافتتاحي في الكنيست بتاريخ 17 أيار (مايو) 1965م مشروعاً لتحقيق السلام العربي – الإسرائيلي، يقوم على إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية، وبشرط أن تتم التسوية السلمية على أساس حدود إسرائيل القائمة[3]. وقد اعتبر مشروع (أشكول) في حينه رداً على مشروع بورقيبة[4].

وكتب إيجال ألون نائب رئيس الوزراء ووزير المعارف الإسرائيلي مقالة حول مشروع بورقيبة قال فيها: "لقد رأيت في تصريحات بورقيبة خيطاً من نور وبشرى خيرة، تبعث التفاؤل والأمل، خاصة وأنها أول مرة نسمع فيها زعيماً مرموقاً ينادي بشعارات سلمية بصورة علنية، وعلى رؤوس الأشهاد"[5].

طوي مشروع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بسبب رفضه من كل الأطراف ذات العلاقة. واعترف بورقيبة بصعوبة تطبيق مشروعه في حديث صحفي نشرته صحيفة العمل التونسية يوم 15 تموز (يوليو) 1965م، بسبب رفضه من العرب والإسرائيليين على حد سواء[6]. وإذا كان مشروع بورقيبة الذي دعا فيه إلى التعايش السلمي مع (إسرائيل) لم ينفذ على أرض الواقع، فإنه مهد لفكرة التسوية السياسية مع (إسرائيل) لحل القضية الفلسطينية، وخاصة بعد أن ثبت أن الدول العربية غير قادرة على تنفيذ سياساتها التي تدعو للحرب مع إسرائيل.

---

(1) Kadi, Leila: The Arab – Israeli Conflict: The Proposals 1948 – 1972, p.48.

(2) عبد الهادي، مهدي: المسألة الفلسطينية، ص263.

(3) الهور، منير، وطارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ص62.

(4) الوقائع العربية كانون الثاني – آذار 1965، ص264.

(5) ألون، إيجال: ثلاث حروب وسلام واحد، ص 25– 28.

(6) انظر مشروع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة (موسوعة مقاتل من الصحراء):

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Borkeba/sec05.doc_cvt.htm

أدت التحولات التي طرأت على الفكر السياسي العربي عموماً، والفلسطيني خصوصاً، والتي ظهرت بوضوح في تبني فكرة المرحلية في النضال لتحقيق الهدف الاستراتيجي، إلى تجديد طرح الرئيس الحبيب بورقيبة لمشروعه، والدعوة لإقامة دولة فلسطينية وفق قرار التقسيم، وذلك خلال حديث صحفي نشرته جريدة النهار يوم 3 تموز (يوليو) 1973م اقترح فيه: قبول إسرائيل قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947م. وتعيين الحدود بين العرب وإسرائيل عن طريق المفاوضات، إقامة دولة فلسطينية(1).

ويلاحظ أن المعارضة لمشروع بورقيبة هذه المرة كانت أقل وأضعف من سابقتها عام 1965م، وجاءت أشد المواقف المعارضة من جانب الأردن الذي قرر بتاريخ 17 تموز (يوليو) 1973م قطع العلاقات السياسية مع تونس(2). وتفسر حدة الموقف الأردني لمعارضة الملك حسين العلنية لفكرة الدولة الفلسطينية، وزعمه بحقه في تمثيل الفلسطينيين.

جدد الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة طرح مشروعه، بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973م، وظهور بوادر تحرك دولي لإنجاز تسوية سياسية. فطرح في خطابه بتاريخ 27 تشرين الثاني (نوفمبر) 1973م، أمام مؤتمر القمة العربية السادس الذي عقد في العاصمة الجزائرية، إمكانية قيام اتحاد بين الدولة الفلسطينية والدولة اليهودية(3). إلا أن الرؤساء والملوك والزعماء العرب لم يأخذوا بمقترحاته، واتخذوا قراراً بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني(4).

وافق الرئيس بورقيبة بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية آب (أغسطس) عام 1982م من لبنان، أن تكون تونس مقراً لقيادة المنظمة، ويبدو أنه اعتقد أن أزمة المنظمة قد تدفعها لقبول

---

(1) حديث صحافي خاص للرئيس الحبيب بورقيبة حول تسوية قضية الشرق الأوسط، بيروت، 1973/7/3م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، وثيقة رقم 207، ص206.

(2) تصريح أردني رسمي حول قطع العلاقات السياسية ما بين الأردن وتونس، عمان، 1973/7/17م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، وثيقة رقم 221، ص220.

(3) خطاب الرئيس الحبيب بورقيبة أمام مؤتمر القمة العربي السادس، الجزائر 1973/11/27م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، وثيقة رقم 482، ص467.

(4) المقررات السرية لمؤتمر القمة العربي السادس، الجزائر 1973/11/28م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، وثيقة رقم 489، ص478.

مشروعه، فاستغل بورقيبة عقد مؤتمر القمة العربية السابع في مدينة فاس في المملكة المغربية خلال الفترة من 6-9 أيلول (سبتمبر)1982م، وطرح مشروعه من جديد، ودعا فيه إلى إقرار ما يلي[1]:

- اعتماد الشرعية الدولية أساساً لحل القضية الفلسطينية.
- قبول قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قرار الأمم المتحدة رقم (181) الصادر بتاريخ 1947/11/29م.
- مطالبة منظمة الأمم المتحدة بتطبيق قرارها رقم (181) واتخاذه منطلقاً لقيام الدولة الفلسطينية في فلسطين، ووضع حد لمشكلة الشرق الأوسط.

ناقش الرؤساء والملوك العرب مشروع الرئيس بورقيبة، وانتهى المؤتمر بتجاهل المشروع التونسي، وإقرار مشروع "الملك فهد بن عبد العزيز" الذي قدم هو الآخر لمؤتمر القمة مشروعاً لمناقشته وإقراره، أطلق عليه اسم "المشروع العربي للسلام"[2].

نستخلص مما سبق: أن مشروع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، فتح الباب واسعاً لما أطلق عليه لا حقاً (الواقعية السياسية)، ليبدأ بعدها مسلسل التنازلات السياسية، وتراجع حدة الموقف من فكرة التعايش، والقبول بوجود إسرائيل، فقد انتقل الموقف العربي والفلسطيني من حالة الاستنكار التام، والشجب والتخوين في عام 1965م، إلى مجرد الرفض الخجول عام 1982م، والقبول بحلول متواضعة إذا ما قورنت بما نادى به بورقيبة، وهذا ما حدث في قمة فاس 1982م، عندما تم رفض مشروع بورقيبة الذي دعا إلى إقامة دولة فلسطينية على أساس قرار التقسيم أي على 42,88% من مساحة فلسطين، وتم إقرار مشروع الملك فهد الذي دعا إلى إقامة دولة فلسطينية على 22% فقط من مساحة فلسطين.

---

(1) مؤتمر القمة العربية الثاني عشر، فاس، 6-1982/9/9م: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص 437-439.

(2) المصدر السابق، ص 437-439.

المشاريع المصرية لإقامة دولة فلسطينية 1967- 1982م:

- **مشروع أحمد بهاء الدين(*) 1967م:**

كتب أحمد بهاء الدين في 13 تشرين الأول (أكتوبر) 1967م، مقالة في مجلة المصور الأسبوعية، اقترح فيها إقامة دولة فلسطينية، تضم ضفتي نهر الأردن الشرقية والغربية وقطاع غزة، وفي كانون الثاني (يناير) 1968م أصدر كتاباً تضمن اقتراحه والمناقشات التي دارت حوله، وأهم ما تضمنه اقتراحه النقاط التالية[1]:

- انسحاب الاحتلال الإسرائيلي إلى حدود الرابع من حزيران عام 1967م.
- إقامة دولة فلسطينية تضم الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن، وتضم قطاع غزة.
- شكل نظام الحكم متروك ليحدده الشعب.
- التسوية السياسية هي الوسيلة لتحقيق هدف الدولة. وقد أثار هذا الاقتراح حالة من النقاش السياسي والفكري، عبرت عن آراء متباينة، كان يغلب عليها طابع التحفظ والرفض[2].

- **مشروع الحكومة الفلسطينية المؤقتة 1972م:**

اقترح الرئيس المصري أنور السادات فكرة إقامة حكومة فلسطينية مؤقتة وذلك في 28 أيلول (سبتمبر) 1972م[3]. وكرر اقتراحه مرة أخرى عام 1974م، في مؤتمر القمة العربية السابع في الرباط[4]، وقد أجمعت الفصائل الفلسطينية على رفض هذا المشروع[5]، وصدر بيان عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أعلنت فيه رفضها للمشروع، ودعت إلى "وجوب الاستمرار في عمل الكيان الفلسطيني المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية"[6].

(*) أحمد بهاء الدين (1927- 1996م): كاتب صحفي، تولى رئاسة تحرير العديد من الصحف والمجلات المصرية منها: مجلة المصور، مجلة صباح الخير، وجريدة الشعب.

(1) بهاء الدين، أحمد: اقتراح دولة فلسطين، ص11-23.

(2) للاطلاع على الآراء المختلفة من الاقتراح انظر كتاب: بهاء الدين، أحمد: اقتراح دولة فلسطين.

(3) خطاب الرئيس أنور السادات في الذكرى الثانية لوفاة الرئيس جمال عبد الناصر، القاهرة 1972/9/28م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 397، ص 416- 618.

(4) رياض، محمود: مذكرات، ص497.

(5) انظر: البرنامج السياسي للجبهة الشعبية القيادة العامة 1973/8/27م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 144، ص162-169؛ محسن، زهير: الثورة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل، ص74؛ تصريح صحفي لصلاح خلف 1974/1/12: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 8، ص19-21؛ حواتمة، نايف، وقيس عبد الكريم: البرنامج المرحلي، ص81.

(6) تصريح الناطق الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1972/10/2م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 405، ص 423.

- **مشروع وزير خارجية مصر محمد حسن الزيات 1973م:**

دعا وزير خارجية مصر محمد حسن الزيات من نيويورك في السادس حزيران (يونيو) عام 1973م مجلس الأمن إلى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط تتضمن إقامة دولة فلسطينية في نطاق مشروع التقسيم، وبموجب قرار رقم (181) الصادر عن الأمم المتحدة[(1)]. ومن الملاحظ أن المشروع لم يتم متابعته، والسعي لدى الأطراف المعنية لبحث إمكانيات تطبيقه، مما يوحي بأن الغرض من طرحه هو إعلامي محض.

- **مشروع السلام المصري نيسان 1982م:**

قدم عصمت عبد المجيد مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، ورئيس وفدها المشارك في اجتماعات مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز، الذي عقد في الكويت خلال شهر نيسان (أبريل) 1982م، مبادرة لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي، تقوم على الاعتراف المتبادل بحقوق والتزامات كل من الطرفين إزاء الآخر، وفيما يلي أهم ما جاء فيها[(2)]:

- حق الشعب الفلسطيني في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وحرية تقرير المصير.
- حقه في العودة والتعويض طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.
- حقه في إقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة على أساس حدود عام 1967م.

من خلال استعراض المشاريع المصرية، يمكن القول أن تلك المشاريع كانت ذات طابع إعلامي محض، حيث لم يتم تبني مشروع معين، والترويج له، والسعي لدى الأطراف المعنية لبحث إمكانيات تطبيقه، ولذلك لم تلقى تلك المشاريع ردَّات فعل تجاهها.

مبادرة الأمير فهد ولي العهد السعودي 1981م:

سعت المملكة العربية السعودية إلى تنشيط جهود التسوية في الشرق الأوسط، ورغم عدم وجود أسباب واضحة للمبادرة التي أعلن عنها الأمير فهد ولي العهد السعودي، بتاريخ 7 آب (أغسطس) 1981م، إلا أنه يمكن الربط بينها وبين بعض المتغيرات الإقليمية ومنها: الثورة الإيرانية، والوجود السوفيتي العسكري في أفغانستان، وانفراد مصر بتسوية سياسية مع إسرائيل[(3)]. وربط خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح بين المبادرة وقيام إسرائيل بضرب المفاعل

---

(1) حديث محمد الزيات وزير الخارجية المصري، نيويورك 1973/6/15،: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، وثيقة 190، ص 193.

(2) الهور، منير، وطارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ص207-208.

(3) أبو طالب، حسن: المملكة السعودية وظلال القدس، ص 228.

الذري العراقي، والغارات الوحشية على لبنان، وخاصة بعد الجهد السعودي الذي بذل لإيقاف تلك الغارات على شكل اتفاق لوقف اطلاق النار [1].

تضمنت مبادرة الأمير فهد ثمانية مبادئ، رأى أنه يمكن الاسترشاد بها للوصول إلى تسوية عادلة لأزمة الشرق الأوسط، وتمثلت تلك المبادئ في[2]:

- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام 1967، بما فيها القدس العربية.
- إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967م.
- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتعويض من لا يرغب في العودة.
- تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
- قيام الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس.
- تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.
- تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

تباينت مواقف الدول العربية من مشروع الأمير فهد، ما بين مؤيدة ومتحفظة ورافضة، فقد أيدته كل من قطر والبحرين والعراق ورفضته سوريا، ومنظمة التحرير الفلسطينية[3]، حيث أعلن ياسر عرفات رفض المنظمة لأي قرار يعترف بإسرائيل[4]. مما أدى إلى حدوث خلاف خلال الجلسة العامة لقمة فاس الأولى في 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 1981م، فتأجلت القمة الى موعد ثان في أيلول (سبتمبر) 1982م. ورفضت الحكومة الإسرائيلية بشكل عام مشروع الأمير فهد، واعتبرته خطر على دولة اسرائيل ويهدف إلى تصفيتها[5]، وأعلنت عن إنشاء المزيد من

---

(1) الحسن، خالد: قراءة نقدية لثلاث مبادرات، ص 49.

(2) حديث صحافي خاص للأمير فهد ولي العهد السعودي، الرياض– المملكة العربية السعودية، 1981/8/7م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981م، وثيقة رقم 183، ص 356.

(3) أبو طالب، حسن: المملكة السعودية وظلال القدس، ص 229.

(4) حديث صحافي لياسر عرفات حول مبادرة الأمير فهد وقضايا أخرى، بيروت– لبنان، 11/9/ 1981م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981م، وثيقة 235، ص 445.

(5) سيغال، جيروم: تكوين الدولة الفلسطينية، ص36.

المستوطنات في الضفة الغربية كرد على المشروع[1]. أما الولايات المتحدة فذكرت أنها تقبل دون تحفظ ما ورد في المشروع؛ باستثناء إقامة دولة فلسطينية مستقلة[2]. وأيد وزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة في لندن يوم 13 تشرين الأول (أكتوبر) 1981م المبادرة السعودية[3].

مشروع القمة العربية في فاس 1982م:

أظهر الغزو الإسرائيلي للبنان حزيران (يونيو) 1982م، هشاشة التضامن العربي، فتداعى الرؤساء والملوك العرب لعقد مؤتمر القمة العربية في مدينة فاس في المملكة المغربية في الفترة ما بين 6-9 أيلول (سبتمبر) 1982م لبحث مسألة الصراع العربي الإسرائيلي، وتدارس المشروع الذي تقدم به الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي يعتمد الشرعية الدولية أساسا لحل القضية الفلسطينية، ومشروع الملك فهد حول السلام في الشرق الأوسط، وفي ضوء الملاحظات والمناقشات التي أبداها الملوك والرؤساء فقد قرر المؤتمر اعتماد المبادئ التالية[4]:

- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة التي احتلتها عام 1967 بما فيها مدينة القدس العربية.
- إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967م.
- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة.
- إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
- يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.
- يقوم مجلس الأمن بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

---

(1) عريقات، صائب: السلام على السلام، ص80.

(2) المرجع السابق، ص81.

(3) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، ص 10.

(4) مؤتمر القمة العربية الثاني عشر، فاس، 6-1982/9/9م: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص 437-439.

مما سبق تظهر استجابة المبادرة لبعض المطالب الفلسطينية لتأمين موافقتها[1]، ومنها: الإشارة في البند الخامس إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني. إلا أن الموافقة الفلسطينية اقتصرت على حركة فتح، والجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وعارضتها بقية فصائل منظمة التحرير الفلسطينية[2]. أما إسرائيل فقد رفضت مشروع السلام العربي، واعتبره مناحيم بيجين بأنه عرض غير مغري، وهو صيغة للقضاء على إسرائيل[3]. ووصفت الإدارة الأمريكية المشروع العربي بالإيجابي، ورأت أنه لا يتناقض مع مشروع الرئيس ريجان[4].

أقر مؤتمر القمة العربية تكوين لجنة من السعودية وسوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، والمغرب وتونس والجزائر لإجراء اتصالات بالأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي لمتابعة قرارات المؤتمر المتعلقة بالصراع العربي – الإسرائيلي، وللتعرف على مواقفها، وموقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، على أن تعرض اللجنة نتائج اتصالاتها ومساعيها على الملوك والرؤساء بكيفية منتظمة[5]. ونظراً لافتقار المشروع إلى آلية سياسية جادة لتنفيذه، فقد ظل حبيساً في إطار المبادئ السياسية التي يقبل بها المفاوض العربي وحسب.

لم تكن فكرة القبول بإقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين، وليدة الظروف التي أفرزتها حرب (تشرين الأول) أكتوبر 1973، إلا أن تلك الحرب هيأت المناخ عربياً وفلسطينياً لتمرير هذا التنازل تحت شعار مرحلية النضال، والمزاوجة ما بين الهدف الاستراتيجي والهدف المرحلي، واستندت منظمة التحرير الفلسطينية إلى عناصر ثلاثة في مناداتها بدولتين فلسطينية وإسرائيلية. العنصر الأول: قانوني ويتمثل في القرار الدولي رقم 181 لعام 1947م، والمعروف بقرار التقسيم. والثاني: عسكري يتعلق بالآثار الناجمة عن الخلل في ميزان القوة بين العرب وإسرائيل لاسيما بعد هزيمة عام 1967م. والثالث: سياسي خاص برفض إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لفكرة دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية.

ورغم التنازل الذي أبداه بعض الفلسطينيين، والذي مس جوهر الحقوق الوطنية الفلسطينية، إلا أن ذلك الحل، وتلك الدولة الفلسطينية المقترحة على جزء من أرض فلسطين

---

(1) قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة (16)، الجزائر14-1983/2/22م، وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص 396- 405.

(2) الشريف، ماهر: الكيان الفلسطيني، ص 314.

(3) كيمحي، دافيد: الخيار الأخير، ص330.

(4) الهور، منير: وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ص 212.

(5) أبو طالب، حسن: المملكة السعودية وظلال القدس، ص 228.

تواجه عقبات متعددة، أبرزها عدم إجماع الفلسطينيين على ذلك الحل، ورفض (إسرائيل) لفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة، لاعتقادها بأنها تشكل خطراً أمنياً وديموغرافياً عليها، وتشترط للموافقة على أي كيان فلسطيني، أن يتخلى الفلسطينيون عن حق العودة للاجئين، والقبول بتجريد ذلك الكيان من السلاح، والقبول بالسيادة والسيطرة العسكرية ل(إسرائيل) على ذلك الكيان[1].

ولم تلق فكرة الدولة الفلسطينية اهتماماً وقبولاً كافياً في السياسة الدولية، وخاصة الأمريكية، فالولايات المتحدة تبحث عن مصالحها في (الشرق الأوسط)، وعن الهيمنة السياسية والاقتصادية في العالم، فتجاهلت حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه، وعملت على تقويض الأسس والمبادئ التي بنيت عليها الأمم المتحدة ومن بينها حق الشعوب في تقرير المصير، وسعت إلى تهميش القضية الفلسطينية، وتحويلها من قضية مركزية تستقطب اهتمام دول العالم، إلى قضية ثانوية، محلية، يمكن تحريكها بين الوقت والآخر، فقط لتسهيل سير عجلة مصالحهم في المنطقة.

وخلاصة القول إن فكرة الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين، أو ما جرى تداوله باسم "حل الدولتين"، بدأ يتراجع، في ظل العقبات العديدة التي تعترضها، وبدأ بعض المفكرين والساسة يحييون فكرة الدولة الواحدة على كامل أرض فلسطين، مع الاختلاف فيما بينهم حول شكل ومضمون تلك الدولة.

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الدولة الفلسطينية وجهات نظر إسرائيلية وغربية، ص113-114+362-369.

الفصل الثالث

مشاريع الحكم الذاتي 1967– 1993م

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: المشاريع الإسرائيلية للحكم الذاتي 1967– 1989م.**
- **المبحث الثاني: اتفاقية كامب ديفيد للحكم الذاتي 1978م.**
- **المبحث الثالث: إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية (اتفاق أوسلو) 1993م.**

المبحث الأول
المشاريع الإسرائيلية للحكم الذاتي 1967- 1989م

- مشاريع الحكم الذاتي في عهد حكومات حزب العمل الإسرائيلي 1967– 1977م.
- مشاريع الحكم الذاتي في عهد حكومات حزب الليكود الإسرائيلي 1977– 1989م.
- المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من مشاريع الحكم الذاتي الإسرائيلي.

فكرة الحكم الذاتي[*] ليست بالجديدة في فلسطين، فقد طرحتها سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين، وتمثلت بمشروعي المجلس الاستشاري الأول في تشرين الأول (أكتوبر) 1920م[1]، والثاني في أيار (مايو) 1922م[2]، ومشروع الوكالة العربية تشرين الأول (أكتوبر) 1923م[3]، ومشروعي المجلس التشريعي الأول حزيران 1922م[4]، والثاني في عام 1930م[5].

أرادت السلطات البريطانية من وراء تلك المشاريع خلق انطباع بأن الفلسطينيين ممثلون في إدارة البلاد ويشاركون في صنع القرار، وأن سلطات الانتداب تسعى لتسليمهم زمام الأمور وتمكينهم من حكم أنفسهم[6]، ولكن الفلسطينيين في معظمهم رفضوا تلك المشاريع لقناعتهم بعدم قدرة تلك المؤسسات على وقف المشروع الصهيوني، ولأن طموح الفلسطينيين هو نيل الاستقلال وليس هذا الشكل من المؤسسات منقوصة السيادة[7].

وفي أعقاب احتلال (إسرائيل) لقطاع غزة والضفة الغربية والقدس عام 1967م، عادت فكرة الحكم الذاتي لتعود من جديد، كشكل من أشكال التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، في ظل اختلاف واضح في مفهوم الحكم الذاتي لدى أطراف الصراع العربي – الإسرائيلي، والأطراف الأخرى المعنية.

(*) الحكم الذاتي: حق الدولة أو منطقة رئيسة منها في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية، ودون الخضوع لتوجيهات أو أمر أي دولة خارجة، والحكم الذاتي بهذا المعنى كان دائما خطوة أولى وطبيعية نحو الاستقلال الكامل، ويتحول الحكم الذاتي إلى استقلال كامل عندما تستعيد الدولة ذات الحكم الذاتي سيادتها على الشئون الخارجية والدفاعية من الدولة المهيمنة أو المنتدبة أو المستعمرة (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسية، ج2، ص562).

(1) تقرير المؤتمر الفلسطيني العربي الثالث المرسل إلى المندوب السامي البريطاني، 1920/12/18م: وثائق القضية الفلسطينية، وثيقة رقم (88)، ص191.

(2) دروزة، محمد عزة: مذكرات، ص564.

(3) الحوت، بيان: وثائق الحركة الوطنية، ص 63.

(4) انظر الكتاب الأبيض الذي أصدره تشرشل وزير المستعمرات البريطانية، حزيران (يونيو) 1922م: وثائق القضية الفلسطينية، ج2، وثيقة رقم 92، ص217.

(5) انظر الكتاب الأبيض لسنة 1930م، وثائق القضية الفلسطينية، ج2، وثيقة رقم 141، ص357.

(6) انظر نص المادة 22 من عهد عصبة الأمم الخاصة بالوصاية والانتداب، 1920/1/10م: وثائق القضية الفلسطينية، ج2، وثيقة رقم 73، ص197.

(7) جرار، مروان: مواقف الفلسطينيين من مؤسسات الحكم الذاتي البريطانية، ص 425 – 480.

مشاريع الحكم الذاتي في عهد حكومات حزب العمل الإسرائيلي 1967- 1977م:

شكلت الضفة الغربية، وقطاع غزة منذ احتلال (إسرائيل) لهما، في عدوان حزيران (يونيو) 1967م، مصدر جدل سياسي داخل الكيان الإسرائيلي، حول ما يجب عمله وتنفيذه إزاء المصير النهائي لتلك المناطق، غير أن ذلك الجدل لم يخرج عن إطار البحث عن مشاريع[*] تحتفظ من خلالها (إسرائيل) بالسيادة على الأرض من جهة، وإيجاد حل لمشكلة السكان الفلسطينيين دون التأثير على الطابع اليهودي للدولة.

كان أول من طرح أفكاراً حول منح السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة حكماً ذاتياً، يديرون شؤون حياتهم في إطاره، هو (رئيس الوزراء الإسرائيلي) الأسبق دافيد بن غوريون، فبعد حرب حزيران (يونيو) 1967م بأسبوعين تقريباً، وزع بن غوريون على الصحف بياناً اقترح فيه بقاء قطاع غزة ضمن دولة (إسرائيل)، على أن يجري توطين اللاجئين المقيمين فيه في الضفة الغربية، أو في منطقة عربية أخرى، أما بالنسبة للضفة الغربية فاقترح بن غوريون انتخاب ممثلين عن السكان المحليين بحيث يجري معهم مفاوضات حول صيغة من الحكم الذاتي، مرتبطة باتفاق اقتصادي مع دولة (إسرائيل)، أما القدس فاقترح ضمها إلى حدود دولة (إسرائيل)[1].

وطرح إيجال آلون[**] (وزير الخارجية الإسرائيلي) آنذاك على حكومته، بعد شهر من عدوان حزيران (يونيو) 1967م، مشروعاً استند فيه إلى أفكار بن غوريون، غير أن مشروع آلون كان أكثر تفصيلاً وتحديداً ووضوحاً. فقد صمم مشروعه على أساس التخلص من المناطق الكثيفة بالسكان الفلسطينيين، وضم المناطق الأخرى التي تتسم بقلة ومحدودية السكان إلى الكيان الإسرائيلي، وأشار إلى ضرورة تشجيع زعماء وشخصيات الضفة الغربية، لإقامة إطار حكم ذاتي مرتبط (بإسرائيل) اقتصادياً وعسكرياً[2].

وأشار آلون في مشروعه إلى أن الحدود الأمنية (لإسرائيل) يجب أن تمتد على طول نهر الأردن، ومنتصف البحر الميت وصولا إلى حدود الانتداب، التي تمر في وادي عربه، وضم

(*) أطلق الإسرائيليون على تلك مشاريع تسميات مختلفة منها: الحكم الذاتي، الإدارة الذاتية، الحكم الذاتي الإداري، الحكم الإداري، الحكم المدني، الإدارة المدنية. وكلها مصطلحات لمدلول واحد بالنسبة إليهم(عبد العليم، محمد عبد العليم: أبعاد الحكم الذاتي في التصور الإسرائيلي، ص 311 – 312).

(1) الجعفري، وليد: المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية، ص 3.

(**) إيجال ألون: عسكري وسياسي صهيوني، وأحد أبرز شخصيات حزب العمل، تولى قيادة (البالماخ) عام 1945م، انتخب عضواً في الكنيست الإسرائيلي عام 1954م، أصبح وزيراً للعمل عام 1961م، وشغل منصب نائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية حتى عام 1977م (موقع الكنيست الإسرائيلي):
https://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/alon.htm

(2) אלון, יגאל: בחרתי לשלום، עמ' 16 – 17.

قطاع غزة مع سكانه الأصليين، أما بالنسبة للاجئين في قطاع غزة، فرأى توطينهم في الضفة الغربية أو في سيناء[1].

ويبدو أن دوافع بن غوريون وآلون لطرح مشروعيهما، رغبتهما في الحسم الفوري لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة السياسي، واستباق مشروع أي حل دولي ليس في مصلحة (إسرائيل)، واستغلال صدمة الهزيمة لدى العرب عامة وسكان المناطق المحتلة خاصة لتكريس الاحتلال كأمر واقع.

عرض إيجال ألون مشروعه في جلسة للحكومة الإسرائيلية في 13 حزيران (يونيو) 1967م، إلا أن الحكومة لم تبحث المشروع رسمياً[2]، وقالت جولدا مائير: "إن الحكومة لم تقر أو ترفض مشروع ألون"[3]. وعارض المشروع كل من مناحيم بيجين (وزير بلا وزارة) وموشي دايان (وزير الدفاع) آنذاك[4]. وقال عنه شمعون بيريس: "إنه يفتقر إلى المنطق والعملية"[5]. ومع أن حكومة ليفي أشكول في ذلك الوقت لم تعتمد المشروع[*] رسمياً، إلا أنها تبنت فكرة إقامة حوار مع الشخصيات الفلسطينية في الضفة الغربية، بهدف خلق طرف فلسطيني من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة قادر على الاشتراك في تسوية سياسية لا تتجاوز فكرة الحكم الذاتي[6].

حاولت (إسرائيل) تشكيل هيئة تمثيلية لسكان الضفة الغربية تعلن استعدادها للحوار مع سلطات الاحتلال وتقبل بالتعايش مع الاحتلال، ففرضت السلطات الإسرائيلية العسكرية ربيع عام 1972م إجراء الانتخابات في الضفة الغربية[7]، في جو من التهديد والإرهاب المعنوي[8]. ويمكن القول إن عدم نجاح (إسرائيل) في إعطاء هذه المؤسسات صفة سياسية، واعتمادها كقيادة لتوقيع اتفاق معها، وإعادة إجراء الانتخابات البلدية مرة أخرى في العام 1976م، وعدم استجابة

---

(1) אלון, יגאל: בחרתי לשלום، עמ' 16 – 17.

(2) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة الثانية، العدد 3، بيروت– لبنان، 1 شباط (فبراير) 1972، ص64.

(3) גזית, מרדכי: תהליך השלום، עמ' 157.

(4) سيلفر، اريك: بيجين سيرة حياته، ص167.

(5) بيريس، شمعون: مشروع الشرق الأوسط الجديد، ص21.

(*) أدخل ألون تعديلات على مشروعه في أيلول 1970م، بحيث أخرج قطاع غزة من حدود دولة إسرائيل وألغى فكرة ضمه، كما حدد صلاحيات ممثلي الحكم الذاتي بمجالات التعليم والصحة والاقتصاد، وكذلك عاد طرحه في واكتوبر 1976م (الجعفري، وليد: المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية، ص6).

(6) عبد الهادي، مهدي: ملاحظات حول اللقاءات الفلسطينية – الإسرائيلية، ص7.

(7) انظر" قرار إجراء انتخابات للبلديات": صالح، عبد الجواد: الأوامر العسكرية الإسرائيلية، ج1، قرار رقم 454، ص326.

(8) النابلسي، تيسير: الانتخابات البلدية في الضفة الغربية، ص47.

الفلسطينيين لمشاريع الإدارة الذاتية، مؤشر على فشل (إسرائيل) في تحقيق أهدافها من إجراء تلك الانتخابات[*].

وناقش زعماء حزب العمل في 16 آب (أغسطس) 1973م سبل تطبيق مشروع الإدارة الذاتية للفلسطينيين، وأوصوا بالاستمرار في سياسة الجسور المفتوحة[**] بين ضفتي نهر الأردن الشرقية والغربية، وبتشجيع الاستيطان والسيطرة على الأراضي العربية [1]. وقاد شمعون بيريس وزير الدفاع آنذاك في حزيران (يونيو) 1974م، حملة اتصالات مع وجهاء الضفة الغربية وقطاع غزة، بشأن استطلاع مواقفهم من تطبيق مشروع للحكم الإداري الذاتي[2].

واقترح بيريس في أوائل عام 1975م توسيع صلاحيات البلديات، بحيث يتحول كل رئيس بلدية إلى ما يشبه حاكم لواء[3]، تمهيداً لتقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مناطق حكم ذاتي معزولة عن بعضها (كانتونات)[4]. وقال بيريس في 22 تشرين الأول (أكتوبر) 1975م: "أن الظروف قد نضجت لمنح سكان الضفة الغربية حكما ذاتياً"، وتابع "أن الفراغ السياسي الذي طرأ في الضفة الغربية بعد قرار مؤتمر الرباط ينبغي أن تملأه إدارة ذاتية وحكم ذاتي"[5].

حاول بيريس من وراء مشروعه تقويض مشروع منظمة التحرير الفلسطينية بإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة في حزيران (يونيو) 1974م، وخلق إدارة ذاتية تكون بديلاً ل م.ت.ف، وخاصة بعد

(*) انظر نموذجين يمثلان وجهتي النظر الفلسطينية والإسرائيلية تحليلهما لنتائج الانتخابات والإحصائيات المتعلقة بها ومدلولاتها في: (النابلسي، تيسير: الانتخابات البلدية في الضفة الغربية، ص 37 –47؛ ماعوز، موشيه: القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية، ص 39 – 40).

(**) سياسية الجسور المفتوحة: سياسة انتهجتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، في أعقاب احتلالها للضفة الغربية عام 1967م، أرسى قواعد هذه السياسية، وأشرف على تنفيذها، موشي دايان (وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك)، قامت تلك السياسية على الإبقاء على جسري اللنبي، ودامية على نهر الأردن بين ضفتي النهر، وفتحهما وتشغيلهما، بهدف تيسير عمليات تهجير المواطنين العرب، ومحاولة امتصاص نقمة سكان الضفة الغربية على الاحتلال، والحد من مقاومتهم له، وفرض واقع سياسي، يشكل مدخلاً للتفاوض مع العرب (الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج2، ص 38).

(1) לבישיץ, מושיה: הסכסוך הערבי ישראלי, עמ' 344.

(2) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة الخامسة، ع8، بيروت– لبنان، 16 نيسان (أبريل)1975م، ص24؛ الجعفري، وليد: المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية، ص16.

(3) بيريس يدعو إلى توسيع صلاحيات رؤساء البلديات في المناطق المحتلة: نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان– بيروت، السنة الخامسة، ع8، 1975/4/16م، ص244.

(4) ماعوز، موشيه: القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية، ص2.

(5) شوفاني، إلياس: فقاعة الإدارة الذاتية، ص53.

الاعتراف العربي واعتراف الأمم المتحدة بها، ولكن جهوده تلك باءت بالفشل[1]، ولاقى مشروعه معارضة من قبل الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ورؤساء البلديات[2]. وعبر الفلسطينيون في الضفة الغربية عن رفضهم للمشروع في بداية سنة 1976م بموجة من المظاهرات العارمة[3].

حاولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في عام 1976م تنفيذ مشروع الحكم الذاتي على مراحل، بحيث تبدأ بالانتخابات البلدية، ثم الإدارة المدنية[*]، وانتهاء بالحكم الإداري الذاتي. فقرر الحاكم العسكري الإسرائيلي في كانون الثاني (سبتمبر) 1975م، إجراء الانتخابات البلدية في الضفة الغربية في 10 نيسان (ابريل) عام 1976م[4]، ويبدو أن الهدف من وراء ذلك خلق زعامة فلسطينية محلية تقبل بمشروع الإدارة المدنية، ومستعدة لتأييد شكل من أشكال الإدارة الذاتية التابعة لإسرائيل. ولكن النتائج جاءت مخيبة لأمال (إسرائيل)[**]، فقد فاز أنصار منظمة التحرير الفلسطينية[5] وكان ذلك ضربة لمشروع الحكم الإداري الذاتي.

مشاريع الحكم الذاتي في عهد حكومات حزب الليكود الإسرائيلي 1977- 1989م:

- **مشروع مناحيم بيجين للحكم الذاتي 1977م:**

شكل تولى حزب الليكود مقاليد الحكم في (إسرائيل) أيار (مايو) 1977م، دفعة جديدة لمشاريع الحكم الذاتي، فقبيل زيارة الرئيس المصري أنور السادات (لإسرائيل) بتاريخ 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 1977م، وضع موشيه دايان (وزير الخارجية الإسرائيلي) المبادئ الإسرائيلية للتفاوض مع العرب وقدمها لرئيس الحكومة آنذاك مناحيم بيجين، وفيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني أكد على أن الضفة الغربية وقطاع غزة جزءاً من أرض (إسرائيل) لا يمكن التخلي عنها. ورأى دايان أن الحل المرحلي للمشكلة الفلسطينية يكون بمنح الضفة الغربية وسكانها نوعاً من الحكم الذاتي، وارتباطاً أقوى بالأردن، وبإنهاء التواجد العسكري الإسرائيلي، وتحقيق التعايش

---

(1) أندرسون، جفري، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، ص 41.

(2) ماعوز، موشيه: القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية، ص2.

(3) المرجع السابق، ص35.

(*) الإدارة المدنية: إعطاء السكان صلاحيات محدودة لإدارة بعض المصالح والمرافق العامة بعيداً عن مظاهر السيادة، وهي خاضعة للقانون الاسرائيلي ولا علاقة لها بالقانون الدولي (أندرسون، جفري: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، ص 269).

(4) صالح، عبد الجواد: الأوامر العسكرية الإسرائيلية، ج1، ص333+ 334.

(**) انظر نتائج الانتخابات والإحصائيات المتعلقة بها ومدلولاتها في: (ماعوز، موشيه: القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية، ص 39 – 40).

(5) عبد العليم، محمد عبد العليم: أبعاد الحكم الذاتي، 314.

السلمي بين العرب واليهود في الضفة الغربية(1). ويقوم مشروع دايان على أساس التفاوض للتوصل إلى اتفاقيات مرحلية بين الإسرائيليين والفلسطينيين مدتها خمس سنوات(2).

شكلت أفكار دايان الأساس الذي بنى عليه رئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيجين مشروعه للحكم الذاتي، والذي اكتملت صياغته بعد زيارة السادات للقدس المحتلة، فاقترح مناحيم بيجين في مشروعه تشكيل حكم إداري ذاتي للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على أساس عدد من المبادئ أبرزها(3):

- إلغاء الحكم العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- يقام في الضفة الغربية وقطاع غزة حكم إداري ذاتي للسكان العرب في المناطق.
- ينتخب سكان الضفة والقطاع مجلساً إداريا يتألف من (11) عضواً.
- تكون مدة ولاية المجلس الإداري أربع سنوات ابتداءً من يوم انتخابه.
- يكون مقر المجلس الإداري في بيت لحم.
- تكون جميع المسائل الإدارية المتعلقة بالسكان العرب في مناطق الضفة والقطاع ضمن صلاحيات المجلس الإداري.
- يتولى المجلس الإداري تصريف أعمال دوائر التعليم والصحة والمواصلات...الخ
- يمنح سكان المناطق حق الاختيار الحر للحصول على الجنسية الإسرائيلية أو الجنسية الأردنية.

لخص أندرسون المواقف في (إسرائيل) من مشروع بيجين بأن اليساريين رأوا أن الحكم الذاتي لا يستوفي متطلبات الحل العادل الأساسية، وهي الانسحاب الإسرائيلي الكامل وإقامة دولة فلسطين، أما تيار اليمين فنظر إلى اقتراح الحكم الذاتي الفلسطيني على أنه تقليص للحقوق اليهودية وخيانة للصهيونية(4). وذكر (مردخاي غازيت) أن مشروع بيجين يحمل مخاطر عديدة فهو ليس حكماً ذاتياً وإنما محمية، واعتبر اقتراحه بأن يختار الفلسطينيون بين المواطنة الإسرائيلية والمواطنة الأردنية تحمل في طياتها خطراً على التوازن الديموغرافي والسياسي في إسرائيل في حال اختيار الفلسطينيين الجنسية الإسرائيلية(5).

وبعد أن أقرت الحكومة الإسرائيلية المشروع بالإجماع، توجه مناحيم بيجين إلى مدينة الإسماعيلية المصرية في 24 كانون الأول (ديسمبر) 1977م، حيث طرح مشروعه للحكم الذاتي كحل لمشكلة سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد انتهاء أعمال قمة بيجين – السادات في

---

(1) دايان، موشيه: أنا وكامب ديفيد، ص22– 27.

(2) לבישיץ, מושיה: הסכסוך הערבי ישראלי, עמ' 348.

(3) לבישיץ, מושיה: הסכסוך הערבי ישראלי, עמ' 348.

(4) أندرسون، جفري: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، ص98.

(5) גזית, מרדכי: תהליך השלום, עמ' 166.

الإسماعيلية، طرح مشروعه أمام الكنيست بتاريخ 28 كانون الأول (ديسمبر) 1977م، التي صادقت عليه[1].

يمكن القول أن تبني الحكومة الإسرائيلية مشروع الحكم الذاتي رسمياً، ومصادقة الكنيست عليه، قد أدى إلى تحول المشروع من كونه اجتهاداً شخصياً، أو رأياً فردياً لإحدى القيادات السياسية إلى مشروع حكومي، وتحول من كونه إجراءً تكتيكاً لمواجهة موقف ما في الأرض المحتلة أو خارجها، إلى سياسة رسمية محددة الملامح، طُرحت كأساس لأي مفاوضات مقبلة حول مستقبل الأراضي الفلسطيني المحتلة والشعب الفلسطيني.

- **مشروع روابط القرى 1980م:**

أصدرت (إسرائيل) في سبيل تنفيذ مشروع الحكم الذاتي قراراً في تشرين الأول (أكتوبر) 1979م بحظر نشاط الجبهة الوطنية الفلسطينية[*]، ولجنة التوجيه الوطني[**]، واعتبارهما غير شرعيتين[2]، واتبع مناحيم بيجين زعيم حزب الليكود الذي كان آنذاك (رئيسا للوزراء ووزيراً للدفاع) سياسية القبضة الحديدية[3] وسار في اتجاهين: الأول، تقليص صلاحيات المؤسسات البلدية ونفوذها السياسي[4]. والثاني، خلق قيادات بديلة للمجالس البلدية الموالية لمنظمة التحرير تنافسها في تقديم الخدمات للمواطنين وتشترك في تنفيذ الحكم الذاتي، فشرعت إسرائيل في دعم عدد من الأفراد المناوئين لمنظمة التحرير الفلسطينية وللمجالس البلدية المنتخبة في الضفة الغربية[***]،

---

(1) נדבה, יוסף: סכסוך ישראל ערב, עמ' 311.

(*) الجبهة الوطنية الفلسطينية: أنشئت بقرار من المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية عشرة كانون الثاني (يناير) 1973م لتنسيق العمل العسكري والنضال الجماهيري في الأرض المحتلة، وبدأ نشاطها فعلياً في شهر آب (أغسطس) 1973م(حميد: راشد: مقررات المجلس الوطني، ص236).

(**) لجنة التوجيه الوطني: تشكلت في الأرض المحتلة ضمت رؤساء البلديات وأطياف الحركة الوطنية والتي نشأت في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد(أندرسون، جفري: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، ص 197).

(2) أندرسون، جفري: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، ص 205.

(3) المرجع السابق، ص 205.

(4) انظر بيان لجنة التوجيه الوطني في الأراضي المحتلة كانون الثاني (يناير) 1980م: الأرشيف الفلسطيني في جامعة بيرزيت:

http://awraq.birzeit.edu/?q=node/8855

(***) لم تظهر روابط القرى رسمياً في قطاع غزة، حيث أن رؤساء البلديات معينين من قبل سلطات الاحتلال وليسوا منتخبين.

وتشجيعهم على بلورة إطار خاص بهم، فتشكلت في تموز (يوليو) 1980م ما عرف باسم "روابط القرى"[*].

ومع أن روابط القرى تشكلت فعلياً على الأرض، إلاّ أنها باءت بالفشل في نهاية المطاف، إذ لم يبد أي طرف فلسطيني استعداده للاعتراف بأي صفة تمثيلية لهذا التنظيم الذي لم يلبث أن لفه النسيان بعد وقت قصير. وكان أنصار "منظمة التحرير" قد وجهوا العديد من التهم لروابط القرى منها (العمالة لإسرائيل)، وتنفيذ سياساتها بأيدي فلسطينية، وشنوا ضدها حرباً شعواء خلال السنوات الأولى من عقد الثمانينات، وجرى اغتيال رئيس رابطة قرى رام الله في 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 1980م، ومحاولة اغتيال رؤساء روابط أخرى[1].

كما أصدر رئيس الحكومة الأردنية مضر بدران قراراً عسكرياً ضد أعضاء الروابط، ووصفهم بأنهم (عملاء لإسرائيل)، وطلب منهم الانسحاب من الروابط، وإلا سيتعرضون لمصادرة ممتلكاتهم أو للحكم بالإعدام[2]. وقد ساهم موقف المنظمة والأردن من روابط القرى في ضرب مشروع الحكومة الإسرائيلية في إنشاء قيادة بديلة يمكن أن تشارك في الحكم الذاتي.

- **مشروع الإدارة المدنية 1981م:**

واصلت سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي محاولات ضرب نفوذ مجالس البلديات وتشجيع القيادات البديلة (روابط القرى) وغيرها التي تقبل بالمفهوم الإسرائيلي للحكم غير المباشر، فاقترح أرئيل شارون (وزير الدفاع الإسرائيلي) مشروعاً لإنشاء الإدارة المدنية في المناطق المحتلة بتاريخ 22 أيلول (سبتمبر) 1981م[3]، فأقرته الحكومة الإسرائيلية في تشرين الثاني (نوفمبر) 1981م، وأوكلت إداراتها في الضفة الغربية إلى مناحيم ميلسون مستشار (وزير الدفاع الإسرائيلي)[4].

(*) لم تنجح سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلا في تشكيل ثلاثة روابط هي: رابطة قرى جبل الخليل برئاسة مصطفى دودين، ورابطة قرى رام الله برئاسة يوسف الخطيب، ورابطة قرى بيت لحم برئاسة بشار قميصة، وقد أشرف على هذا المشروع وزير الدفاع الإسرائيلي شمعون بيريس، ومستشاره مناحيم ميلسون، وحاكم عسكري الخليل يغئال كرمان (أندرسون، جفري، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، ص 261).

(1) روابط القرى: الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج2، ص 484- 486.

(2) ماعوز، موشيه: القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية، ص 140-141.

(3) انظر الخطوط العريضة لمشروع الإدارة المدنية: عبد الرحمن، أسعد، ونواف الزرو: الفكر السياسي الإسرائيلي، ص29-32؛ ماعوز، موشيه: القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية، ص 139-141.

(4) صالح، عبد الجواد: الأوامر العسكرية الإسرائيلية، ج1، قرار رقم 947، ص251.

أما في قطاع غزة فتولى الحاكم العسكري "يوسف لونتس" رئاسة الإدارة المدنية بغزة مع احتفاظه بموقعه كحاكم عسكري[1].

نص الأمر العسكري رقم (947) الصادر في 8 تشرين الثاني (نوفمبر)1981م والمتعلق بتأسيس الإدارة المدنية "على أن الجيش الإسرائيلي يظل مصدر كل السلطات المدنية والعسكرية في الأراضي المحتلة" ويفوض رئيس الإدارة المدنية بصلاحيات الحكم العسكري في التشريع، والحق في التدخل في كل ما يتعلق بتقديم الخدمة للمواطنين والقائمين عليها[2].

ويتضح أن قرار إنشاء الإدارة المدنية انطوى على أبعاد سياسية بعيدة المدى، إذ كان هدفه إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة يتلاءم مع المبادئ والرؤية التي تبنتها (حكومة اسرائيل) آنذاك، وهي تقوم على اقتصار هذا الحكم على الشؤون الإدارية فقط، وإنه يجب أن يسري على السكان فقط، دون أن يكون حكماً سيادياً، بمعنى إنه لن يكون هناك انسحاب كامل لقوات الاحتلال الإسرائيلي.

كان الرد على قرار إنشاء الإدارة المدنية بالتظاهرات الطلابية في مدن الضفة، ودعت لجنة التوجيه الوطني إلى إضراب، ورفضت معظم المجالس البلدية المنتخبة التعامل معها [3]. فأصدرت (إسرائيل) قراراً بتاريخ 3 آذار (مارس) 1982 باعتبار لجنة التوجيه الوطني خارجة عن القانون[4]. وقامت في الشهر نفسه بإقالة رؤساء المجالس البلدية الرافضة للتعامل مع الإدارة المدنية، وعينت مكانهم ضباطاً إسرائيليين كقائمين بأعمالهم[5].

- **مشروع الحكم الإداري الذاتي من طرف واحد 1986:**

كان أول من اقترح فكرة تطبيق الحكم الذاتي من جانب واحد هو موشيه دايان وذلك في مشروع قدمه للكنيست عام 1979م تحت عنوان " إدارة ذاتية لعرب المناطق المدارة"، جاء فيه أن على العرب المحليين إدارة شؤونهم بأنفسهم، واقترح "إلغاء الحكم العسكري، ونقل الصلاحيات

---

(1) أندرسون، جفري: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، ص 269.

(2) انظر نص "قرار إنشاء إدارة مدنية": صالح، عبد الجواد: الأوامر العسكرية الإسرائيلية، ج1، قرار رقم 947، ص251.

(3) أندرسون، جفري، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، ص 269.

(4) المرجع السابق، ص 290 – 291.

(5) ماعوز، موشيه: القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية، ص156.

المدنية لرؤساء البلديات العربية، مع بقاء السيادة وشؤون الأمن الداخلي والخارجي من اختصاص السلطات الإسرائيلية[1].

عاد الحديث إلى تنفيذ مشروع الإدارة الذاتية من طرف واحد، بعد تشكيل حكومة ائتلافية تناوبية في (إسرائيل) في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي جرت في تموز (يوليو) 1984م، وأعلن شمعون بيريس (رئيس الوزراء الإسرائيلي) في بداية نيسان (أبريل) 1986م أن إسرائيل ستشرع في تطبيق الإدارة الذاتية من جانب واحد[2]، من خلال مشروعه الذي عرف بمشروع "مارشال للشرق الأوسط"، الذي دعا فيه إلى برامج تنمية للضفة والقطاع كجزء من سياسة تهدئة تسمح بتمرير المشروع الإسرائيلي للحكم الإداري الذاتي[3].

قامت سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي بتعيين رؤساء بلديات عرب في الضفة والقطاع محل الذين تم إقالتهم من مناصبهم لرفضهم التعاون مع الإدارة المدنية في آذار (مارس) 1982، وقامت بالتحدث عن خطط تطوير، وتحسين للخدمات كغطاء وستار لتمرير مشروع الحكم الذاتي من جانب واحد. إلا أن مشروع بيريس باء بالفشل، ولعل من أهم العوامل التي أدت إلى إحباط المشروع الرفض الكامل من جانب السكان الفلسطينيين، وعدم تأييده من جانب حزب الليكود الإسرائيلي الخصم السياسي لحزب العمل[4].

وطرح أبراهام كاتس عوز (وزير الزراعة الإسرائيلي) في شهر آب (أغسطس) 1986م، مشروعاً عرف باسم "قطاع غزة أولاً"، ويتلخص مشروع كاتس في نقل صلاحيات الإدارة في قطاع غزة، لفترة تمتد إلى 25 عاماً لمجلس إداري ثلاثي من 15 شخصاً: 7 إسرائيليين، و4 مصريين، و3 من السكان المحليين، ويعين رئيس أمريكي لهذا المجلس. وبعد نهاية الفترة الانتقالية اقترح كاتس نقل جميع الشؤون الإدارية لأيدي السكان المحليين، الذين سيكون بإمكانهم تقرير مصيرهم من خلال استفتاء سري، وتكون كافة الخيارات مفتوحة أمامهم باستثناء إقامة دولة فلسطينية مستقلة[5].

جاء بعد ذلك اقتراح (وزير الاتصالات الإسرائيلي) جاد يعقوبي الذي قدمه في 17 كانون الأول (ديسمبر) 1986م على شكل تصورات إلى الحكومة الإسرائيلية. واستندت أفكار يعقوبي إلى أمرين: الأول، أن يقوم العرب في الضفة والقطاع بإدارة قضاياهم المدنية والبلدية بأنفسهم

---

(1) معروف، عبد: الدولة الفلسطينية ومشاريع الاستيطان، ص 54- 55.

(2) أندرسون، جفري، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، ص 71.

(3) بيريس، شمعون: مشروع الشرق الأوسط الجديد، ص54.

(4) عبد الرحمن، أسعد، ونواف الزرو: الفكر السياسي الإسرائيلي، ص20.

(5) انظر مشروع كاتس 1986م: عبد الرحمن، أسعد، ونواف الزرو: الفكر السياسي الإسرائيلي، ص21.

وتكون إسرائيل مسئولة عن الأمن. والثاني، أن تقوم إسرائيل بإدارة الشؤون المدنية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع[1].

وتبعاً لتصورات يعقوبي فإن الحكم الإداري الذاتي من جانب واحد "سوف يدار... في حدود المدن وليس حكماً ذاتياً مشتركاً لكل المنطقة"، ومن الممكن أن تقيم مجالس الحكم الذاتي المتعددة التي سوف تقام في مدن الضفة والقطاع هيئات مشتركة في المجالات التي تقع تحت مسئولياتها كالتعليم والصحة والمواصلات... الخ. ولكن هذه الهيئات حسب اقتراحه ستبقى محدودة الصلاحية[2].

- **مشاريع الحكم الذاتي بعد الانتفاضة الفلسطينية 1987م:**

طرحت العديد من الأفكار والمقترحات الإسرائيلية بعد اندلاع الانتفاضة كانون الأول (ديسمبر) 1987م[3]، وكانت تهدف بالأساس إلى محاصرة وإنهاء الانتفاضة الشعبية، وقد تسابق العديد من الأحزاب السياسية والقادة السياسيين في الكيان الإسرائيلي في طرح أفكار ومقترحات في هذا السياق. ومما يلاحظ أن مشروع إيجال آلون الذي طرحه حزيران (يونيو) 1967م لا يزال العمود الفقري، لمعظم الأفكار والمشاريع التي نادى وينادي بها حزب العمل، وغيره من تيار الوسط واليسار، كما أن مشروع مناحيم بيجين الذي طرحه عام 1977م، ما يزال يمثل عماد الأفكار والمقترحات، التي قال ويقول بها حزب الليكود وغيره من تيار الوسط ويمينه. وفيما يلي أبرز تلك الأفكار والمشاريع وهي مبادرة الحكومة الإسرائيلية (للسلام).

- **مبادرة الحكومة الإسرائيلية (للسلام) 1989م[4]:**

جاءت مبادرة الحكومة الإسرائيلية (للسلام) لإجهاض الانتفاضة الفلسطينية، وخاصة بعد ازدياد التعاطف العالمي مع الشعب الفلسطيني، والتأييد الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد إعلان الاستقلال، وإطلاق مبادرتها السياسية تشرين الثاني (نوفمبر) 1988م، ورداً على بدء الحوار الأمريكي الفلسطيني[5].

---

(1) أندرسون، جفري، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، ص 71.

(2) المرجع السابق، ص71.

(3) انظر: عبد الرحمن، أسعد، ونواف الزرو: الفكر السياسي الإسرائيلي، ص35.

(4) "مبادرة الحكومة الإسرائيلية للسلام"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج14، ع1، بيروت- لبنان، شتاء 1990، ص 164.

(5) كلمة اسحاق شامير أمام اللجنة المركزية لحزب الليكود، 1989/7/5م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 14، ع1، بيروت- لبنان، شتاء 1990، ص 166.

تبلور ما يشبه التحالف الوطني في (إسرائيل) بقيادة الثنائي شامير ورابين عن حزبي الليكود والعمل، وفي ضوء القواسم المشتركة بين مشروعي رابين[1]، وشامير[2]، تم صياغة مبادرة مشتركة وافقت عليها الحكومة الإسرائيلية في 14 أيار (مايو) 1989م بأغلبية عشرين صوتاً مقابل ستة أصوات عارضتها، وعرض إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي تفاصيل المبادرة على الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 17 أيار (مايو) 1989م حيث تمت مناقشتها، وفي نهاية المطاف وافق الكنيست على المبادرة بأغلبية (43) صوتاً، مقابل (15) صوتاً عارضها، و(11) صوتاً امتنع عن التصويت.

تضمنت مبادرة الحكومة الإسرائيلية "للسلام" النقاط الأربع التالية[3]:

- تعزيز السلام بين مصر و(إسرائيل) على أساس اتفاقيات كامب ديفيد.
- إقامة السلام بين (إسرائيل) وسائر الدول العربية.
- حل مشكلة اللاجئين العرب.
- وإجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة لانتخاب هيئة تمثيلية فلسطينية تتمكن (إسرائيل) من إجراء المفاوضات معها حول فترة انتقالية من الحكم الذاتي مدتها خمس سنوات، ومن بعدها التوصل إلى حل دائم.

استندت الخطة بكاملها إلى الافتراضات: بأن المسيرة السلمية ستجري بواسطة اتصالات مباشرة بين (إسرائيل) وبين الممثلين العرب، وأنه لن تقوم دولة فلسطينية إضافية في قطاع غزة وفي المنطقة بين (إسرائيل) والأردن، وأن (إسرائيل) لن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأنه لن يحدث أي تغيير على وضع يهودا والسامرة وقطاع غزة إلا حسب تعليمات الحكومة (أي أنه، لن يكون هناك انسحاب إسرائيلي من هذه المناطق)[4].

ويلاحظ على مبادرة الحكومة الإسرائيلية أنها اشترطت إجراء الانتخابات قبل إجراء المفاوضات، بعكس ما تم في اتفاقيتي كامب ديفيد وأوسلو، ويبدو أن (إسرائيل) أرادت من ذلك اختيار وتحديد محاوريها قبل الخوض في تفاصيل الاتفاق. أي أن إسرائيل وضعت شروطاً مسبقة بعدم التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، ورفض إقامة دولة فلسطينية، وتريد من فلسطينيين منتخبين، إدارة الأراضي الفلسطينية في ظل الاحتلال العسكري، وعلى أساس الاستيطان والمستوطنين الإسرائيليين.

---

(1) عبد الرحمن، محمد: "مناورة رابين" مناورة في فراغ، ص93-99.

(2) عبد الرحمن، أسعد، ونواف الزرو: الفكر السياسي الإسرائيلي، ص78.

(3) "مبادرة الحكومة الإسرائيلية للسلام"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 14، ع 1، بيروت- لبنان، شتاء 1990، ص 164.

(4) "المرجع السابق، ص 164.

من خلال ما سبق يمكن إجمال التصور الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بما يلي:

- الحكم الذاتي للسكان الفلسطينيين، وليس للأرض التي تشترط إسرائيل الاحتفاظ بالسيادة عليها.
- الحكم الذاتي له صلاحيات إدارية، وليست تشريعية أو سياسية. والحكم العسكري الإسرائيلي هو مصدر كافة صلاحيات الحكم الذاتي.
- الحكم الذاتي يتولاه ممثلو السكان، وليس ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية.
- الحكم الذاتي للمناطق الفلسطينية المحتلة وضعاً نهائياً وليس انتقالياً، ولا يتطور إلى دولة فلسطينية.

ومن الملاحظ أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين تصورات الأحزاب الإسرائيلية (وخاصة حزبي الليكود والعمل) لمسألة الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما بينهما من فوارق إنما تتصل بالجوانب التكتيكية، والقضايا الفرعية، فهي تتفق إلى حد كبير في الأساسيات والرؤى السياسية الإستراتيجية، لأنها تنطلق من القاعدة الأيديولوجية الصهيونية نفسها التي تنفي وجود الشعب الفلسطيني وتتنكر لحقوقه الوطنية.

المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من مشاريع الحكم الذاتي الإسرائيلية:

- **المواقف الفلسطينية:**

رفض الشعب الفلسطيني القبول بواقع احتلال (إسرائيل) للضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وتصدى لمخططاته التي حاولت فرض التعايش معه, وذكر عدد من شخصيات الضفة الغربية في بيان لهم إلى الشعب العربي، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تحاول "التسلل إلى صفوف المواطنين بشتى الوسائل والإغراءات"، وتضيق "الخناق الاقتصادي على المواطنين بشتى الوسائل، مستهدفة وضعهم في جو يهيئ لسلطات الاحتلال تنفيذ مخططاتها السياسية والاقتصادية"، وناشدت بالتمسك بالوحدة الوطنية بوصفها السبيل الأساسي لمعركة الصمود[1].

وعندما دعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى إجراء الانتخابات البلدية عام 1972م، تصدت لها جبهة المقاومة الشعبية في الضفة الغربية، والتي تضم كافة القوى والأحزاب وفصائل

(1) بيان عدد من شخصيات الضفة الغربية إلى الشعب العربي 1967/8/16م: الوثائق العربية لعام 1967، وثيقة 396، ص555.

المقاومة والاتحادات الشعبية والمهنية، ودعت إلى إحباطها[1]. وطالبت بمقاطعتها، والتصدي لكافة مشاريع الحكم الذاتي والإدارة المدنية[2].

وتشكلت في الأراضي الفلسطينية المحتلة كانون الثاني (يناير) 1973م "الجبهة الوطنية الفلسطينية" لتوحيد جهود كافة قطاعات الشعب الفلسطيني في مقاومة مشاريع الاحتلال الإسرائيلي[3]، وأكدت الجبهة في برنامجها "على مقاومة الاحتلال الصهيوني والنضال في سبيل تحرير [الأرض] العربية المحتلة"، وعبرت عن رفضها لجميع "المشاريع التآمرية التي تستهدف تصفية قضية شعبنا العربي الفلسطيني والتفريط بحقوقه، سواء منها المشاريع الصهيونية مثل الكيان الفلسطيني، والإدارة المدنية، والحكم الذاتي، ومشروع ألون..."[4]. ونتيجة لتصدي الجبهة لمشروع الإدارة المدنية قامت سلطات الاحتلال، بإبعاد بعض أعضاء الجبهة الوطنية[*] عن الأراضي الفلسطينية المحتلة[5].

وأعرب رؤساء البلديات الكبرى في الضفة الغربية، في منتصف كانون الأول (ديسمبر) 1976م، عن معارضتهم المطلقة لاقتراحات (رئيس الحكومة الإسرائيلية) إسحق رابين لكي يكونوا ممثلي الضفة في مؤتمر جنيف، وأكدوا أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني[6]، فسارع الحكم العسكري بالحد من سلطة رؤساء البلديات وتصعيد عمليات العقاب الجماعي والاعتقال والإبعاد بإيعاز من (وزير الدفاع الإسرائيلي) آنذاك شمعون بيريس، ومع نهاية حكم حزب العمل أيار (مايو) 1977م، كان أكثر من ألف فلسطيني قد أبعدوا عن وطنهم[7].

---

(1) بيان جبهة المقاومة الشعبية في الضفة الغربية إلى المواطنين حول الانتخابات البلدية، كانون الثاني (يناير) 1972م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 24، ص28.

(2) بيان جبهة المقاومة الشعبية في الضفة الغربية حول الانتخابات البلدية، 1972/3/12: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 86، ص 92.

(3) حميد: راشد: مقررات المجلس الوطني، ص236.

(4) برنامج الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأرض المحتلة، 15 / 8/ 1973م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973م، وثيقة رقم 239، ص 252.

(*) كانت سلطات الاحتلال قد أبعدت ثمانية من قادة الجبهة الوطنية الفلسطينية عن الأراضي المحتلة بتاريخ 1973/12/10م.

(5) بيان أعضاء الجبهة الوطنية المبعدين عن الأراضي المحتلة، بيروت 1974/5/29: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 156، ص 176- 179.

(6) ماعوز، موشيه: القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية، ص 58.

(7) أندرسون، جفري، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، ص 63 – 72.

وعندما حاولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرض مشروع الإدارة المدنية، عقد رؤساء البلديات وأعضاء لجنة التوجيه الوطني، ورؤساء الاتحادات الشعبية والمهنية، اجتماعاً موسعاً في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر)1981م، صدر عنه بيان رفض مشروع الإدارة المدنية، ومما جاء فيه: "إن مشروع شارون يهدف إلى إيجاد بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية. إن الحل الوحيد يكمن في انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضي المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية"، كما دعا البيان إلى "إضراب شامل وتنظيم مظاهرات احتجاجية في مختلف مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، ليتحول إلى انتفاضة عارمة مناهضة للاحتلال، ومناهضة لمشروع الإدارة المدنية ومبايعة لمنظمة التحرير الفلسطينية"[1].

ودعت بيانات الانتفاضة الفلسطينية موظفي الإدارة المدنية والشرطة إلى الاستقالة، وبدأت المقاطعة الشعبية للإدارة المدنية والبلديات والمجالس التي يديرها (إسرائيليون)[2]. وردت قيادة الانتفاضة الشعبية على خطة رابين، وقالت: إن شعبنا "يرفض ويتصدى بإرادة صلبة لما يسمى "بالانتخابات" و"القيادات المحلية البديلة عن م. ت. ف"، ومشاريع "الحكم الذاتي"[3].

وأصدرت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بيان في 14 نيسان (أبريل) 1989م، أكدت فيه على "الرفض القاطع لخطة شامير المتضمنة إجراء انتخابات في ظل الاحتلال والهادفة إلى تقويض الانتفاضة والتشكيك بوحدانية أهداف نضال شعبنا في أماكن تواجده كافة"، وأضافت أنه "لا خيار سوى الخيار الفلسطيني، ولا بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية، ولا حلول إلا في المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات، بما يضمن لشعبنا حقوقه الوطنية المشروعة في: العودة وتقرير المصير وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية"[4].

وعلى صعيد منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها المختلفة تجسدت وحدة الصف الوطني في الموقف المشترك الرافض لمشروع الحكم الذاتي. فحذرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من الانسياق خلف مخططات الاحتلال الإسرائيلي التي تهدف "إلى فرض التعايش بين

(1) عبد الرحمن، اسعد، ونواف الزرو: الفكر السياسي الإسرائيلي، ص32.

(2) انظر بيانات القيادة الموحدة للانتفاضة، البيانات رقم 9+11+17+20:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3973

(3) القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، بيان رقم 34، 1989/2/11م: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، بيانات الانتفاضة الأولى: http://www.wafainfo.ps/pdf/bayan_34.pdf

(4) القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، بيان رقم 38، 1989/4/14م: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، بيانات الانتفاضة الأولى: http://www.wafainfo.ps/pdf/bayan_38.pdf

الشعب والاحتلال"، وتكريس الاحتلال نهائياً في فلسطين المحتلة عام 1967م[1]، ودعت إلى إعلان العصيان المدني في الأراضي المحتلة[2]، ورفضت المبادرة الإسرائيلية أيار (مايو) 1989م، ووصفتها بالمشروع المخادع، ورأت اللجنة التنفيذية أن هذا المشروع لا يعني الشعب الفلسطيني، لأنه لا يعترف بوجوده الوطني، وبحقوقه الوطنية المشروعة[3].

ودعت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" إلى التصدي لمخططات سلطات الاحتلال، ونادت بتصعيد القتال ضد العدو الصهيوني فوق الأرض المحتلة[4]. وهاجمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فكرة الحكم الذاتي واعتبرته "جزءاً من المخطط الإسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية"[5]. وحذرت من فكرة التعايش مع العدو سواء تحت عنوان "الإدارة المحلية الذاتية" أو "انتخابات البلديات"[6].

وحذرت الجبهة الشعبية في التقرير الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع أيار (مايو) 1981م من "فرض مشروع الإدارة الذاتية من خلال محاولة تصفية [المقاومة] داخل فلسطين"، وذكرت أن المهمة الأساسية للثورة الفلسطينية في تلك المرحلة هي النضال الجاد والمتصل لإحباط مؤامرة الحكم الذاتي وذلك بانتهاج خط سياسي حازم "لا يسمح بتسلل أي قوى فلسطينية إلى موقع التعاطي مع هذه المؤامرة تحت أي مبرر من المبررات"[7]. وفي بيان لها أعلنت الجبهة الشعبية في 7 نيسان (أبريل) 1989م عن رفضها لخطة شامير.

وحذرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من مخططات الاحتلال الإسرائيلي التي هدفت إلى "إبراز فريق فلسطيني الهوية له صفة تمثيلية وتشريعية لأبناء الضفة الغربية يعمل على التعايش مع الاحتلال الصهيوني.... واعتبرت الجبهة أن مواصلة الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لإفشال

---

(1) بيان الناطق الرسمي باسم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، 1972/2/10: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 47، ص 54-55.

(2) بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالدعوة إلى إعلان العصيان المدني في الأراضي المحتلة، بيروت، 1973/10/7م، الوثائق الفلسطينية لعام 1973، وثيقة 316، ص 330.

(3) نص البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول الخطة الإسرائيلية لتسوية القضية الفلسطينية، 14-1989/5/15: شؤون فلسطينية، ع 195، نيقوسيا- قبرص، حزيران (يونيو) 1989م، ص161.

(4) حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972م، ص38.

(5) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972م، ص44.

(6) مذكرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى "كافة القوى الوطنية والتقدمية الفلسطينية والعربية والصديقة" حول الانتخابات البلدية المزمع إجراؤها في الأرض المحتلة، بيروت- لبنان، 1975/10/25م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975، وثيقة 393، ص511.

(7) المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ص 119 – 120.

تلك المؤامرات[1]، وأعلنت الديمقراطية عن رفضها لخطة شامير في بيان لها بتاريخ 7 نيسان (أبريل) 1989م.

ورفضت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني المحاولات المستمرة لجر الشعب الفلسطيني للمشاركة في التسويات السياسية ومنها "الحكم الذاتي"[2]، ودعت الجبهة إلى مواصلة الكفاح المسلح، والحيلولة دون وقوع تسوية تجهض النضال العربي والفلسطيني، وتحقق للعدو الصهيوني اعترافا بكيانه[3]. ودعت جبهة النضال الفصائل والقوى الفلسطينية إلى "إعادة بناء وتطوير الجبهة الوطنية الفلسطينية في داخل الأرض المحتلة من أجل مواجهة المخططات التآمرية لمعسكر الأعداء"[4].

ورفضت منظمة الصاعقة كل صيغ الحكم الذاتي، وأي تشكيل سياسي مرهون بموافقة الاحتلال الإسرائيلي أو بالاتفاق معه[5]. واعتبرت "فكرة الحكم الذاتي محاولة لطعن النضال الجماهيري العربي الذي يرفض واقع قبول الهزيمة كما يرفض التفكير بغير الإعداد الجاد والتعبئة الكاملة من أجل التحرير[6]. وشاركت جبهة التحرير العربية باقي المنظمات الفلسطينية في معارضة ورفض إجراء الانتخابات البلدية[7].

- **المواقف العربية من مشاريع الحكم الذاتي الإسرائيلية:**

كان أي مشروع للحكم الذاتي من وجهة النظر الإسرائيلية يتطلب إجراء مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين، وحيث أن الموقف العربي الذي تبناه مؤتمر القمة الرابع في الخرطوم عام 1967م (لا صلح لا اعتراف لا تفاوض)[8]، فقد كانت فكرة الحكم الذاتي مرفوضة من الدول

---

(1) بيان صحفي للجبهة الديمقراطية حول الانتخابات البلدية، بيروت- لبنان، 1972/2/7: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 45، ص 53-54.

(2) مذكرة جبهة النضال إلى الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني، 1973/1/15: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، وثيقة 43، ص 3-5.

(3) مذكرة جبهة النضال إلى الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني، 1974/6/1م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة 169، ص195- 196.

(4) رسالة جبهة النضال الشعبي إلى الحزب الشيوعي الفلسطيني بمناسبة انعقاد مؤتمرهم الأول، 1983م: الحزب الشيوعي الفلسطيني، برنامج "من أجل تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن أجل تحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني"، أعمال المؤتمر الأول 1983، رام الله- فلسطين، ط1، 1983م، ص58.

(5) محسن، زهير: الثورة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل، ص 64.

(6) المصدر السابق، ص 65.

(7) جبهة التحرير العربية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972م، ص54.

(8) قرارات مؤتمر القمة العربية الرابع، الخرطوم 8/29 – 1967/9/1م، وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص 422.

العربية، وقد رفض الأردن مشاريع الحكم الذاتي التي طرحتها إسرائيل، لأنه لا يلبي تطلعات الأردن بنقل الضفة الغربية وشرقي القدس لتكون تحت نفوذه وسيطرته، وفي نفس الوقت لتعارضها مع التزام الأردن بمقررات مؤتمر الرباط التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني[1].

أما الموقف المصري فكان منذ حرب حزيران 1967م، وحتى حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973م، يتمسك بمقررات مؤتمر القمة الرابع في الخرطوم (لا صلح لا اعتراف لا تفاوض)[2]، وفي أعقاب حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973م، كثفت الولايات المتحدة جهودها الدبلوماسية لفضّ النزاع وتحقيق تسوية سياسية بين مصر وإسرائيل، فتمخضت في نهايتها عن اتفاق كامب ديفيد، الذي يعتبر أول تسوية سلمية متعلقة بفلسطين يتم الاتفاق عليها بين (إسرائيل) وأحد الأطراف العربية[3].

- **الموقف الأمريكي من مشاريع الحكم الذاتي الإسرائيلية:**

تميزت السياسية الأمريكية الخارجية بالتعهد بضمان أمن إسرائيل، والالتزام بتوفقها النوعي على الدول العربية، وكانت الإدارة الأمريكية وإسرائيل ترفضان الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، وطرفاً في أي تسوية سياسية.

وحول مشروع الحكم الذاتي كانت الولايات المتحدة تختلف مع إسرائيل في تفسير الحكم الذاتي، ففي حين نظرت إسرائيل إلى الحكم الذاتي كترتيب خاص بالسكان فقط ولا يشمل الأرض، اعتبرته الولايات المتحدة ترتيباً يشمل السكان والأرض معاً، ولكنهما اتفقا على أن أي كيان فلسطيني ينبغي أن يكون مرتبطاً مع الأردن[4].

حاولت الإدارة الأميركية في أوائل السبعينات من القرن الماضي، ترويج فكرة قيام كيان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة مع تعديلات في الحدود، وإبقاء القدس موحدة على أن يجري تحديد وضعها النهائي في أثناء المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين[5]. وأثنى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر على مشروع رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجين عام 1977م، واعتبره

---

(1) ماعوز، موشيه: القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية، ص2.

(2) قرارات مؤتمر القمة العربية الرابع، الخرطوم- السودان، 8/29- 1967/9/1م، وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص 422.

(3) القلقيلي، نائلة: تطور مواقف الدول العربية حول مسألة الكيانية الفلسطينية، ص 42.

(4) ماعوز، موشيه: القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية، ص 110.

(5) الهور، منير، وطارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ص111-112.

اقتراحاً إسرائيلياً، يمكن إجراء مشاورات حوله بين الغرب والإسرائيليين، وإقرار ما يتم التوصل إليه[1].

ويتفق الدارس مع البديري[2] بأن الدافع الأمريكي لطرح تلك المشاريع كان تصاعد المقاومة الفلسطينية في ذلك الوقت، وتقدم العلاقات العربية مع الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية، فخشيت أمريكا فقدان ما تبقى لها من نفوذ في الشرق العربي.

نستخلص مما سبق: أن الأفكار الإسرائيلية للحكم الذاتي في الأراضي المحتلة عام 1967م، جاءت في سياق البحث عن تسوية سياسية للصراع العربي – الإسرائيلي، وفق المنظور الإسرائيلي، الذي يرمي من وراء الحكم الذاتي دمج، وإلحاق الضفة الغربية وقطاع غزة بالكيان الإسرائيلي بشكل نهائي، وفرض السيادة الإسرائيلية على تلك المناطق الفلسطينية.

وبعد تنامي دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية عربياً ودولياً، أصبح هدف السياسة الإسرائيلية من طرح الحكم الذاتي، خلق قيادة محلية بديلة تتعاون مع سلطات الاحتلال في نزع شرعية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني. وتوافق على التفاوض للتوصل إلى صيغة كيان مرتبط اقتصادياً وسياسياً ب(إسرائيل)، وأبعد ما يكون عن دولة فلسطينية مستقلة. وقد لاقت المشاريع الإسرائيلية للحكم الذاتي الرفض من الجانب العربي والفلسطيني إلى حين توقيع اتفاقية كامب ديفيد للحكم الذاتي عام 1978م، واتفاقية أوسلو عام 1993م، وهو ما سنتناوله في المبحثين القادمين.

---

(1) دايان، موشيه: أنا وكامب ديفيد، ص 187.

(2) البديري، خليل: تاريخ ما أغفله التاريخ، ص165.

المبحث الثانــي
اتفاقية كامب ديفيد للحكم الذاتي 1978م

- البيئة السياسية لاتفاقية كامب ديفيد 1978م.
- ملامح الحكم الذاتي في اتفاقية كامب ديفيد للحكم الذاتي.
- المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من مشروع الحكم في اتفاقية كامب ديفيد.

البيئة السياسية لاتفاقية كامب ديفيد 1978م:

بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر)1973م، صدر قرار مجلس الأمن رقم (338) الذي نص على إجراء "مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت "إشراف ملائم" بهدف "إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط"[(1)]، فعقد مؤتمر جنيف في 21 كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه، وتم الاتفاق على تقسيم المؤتمر إلى مرحلتين: مرحلة فصل القوات وتوقيع اتفاقيات في شأنها، ومرحلة تحقيق التسوية الشاملة، وإثر ذلك عقدت لجنة عسكرية مصرية – إسرائيلية مباحثات تمكنت بعدها من التوصل إلى اتفاقين للفصل بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية في سيناء[(2)].

استمرت المفاوضات المصرية– الإسرائيلية، بعد ذلك بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية، لاستئناف عقد مؤتمر جنيف، إلا أن الجهود لم تنجح, على الرغم من أن الدول العربية، والاتحاد السوفييتي، والدول الأوروبية المختلفة، كانت ترى أن المؤتمر الدولي هو الإطار المفضّل، للتوصل إلى اتفاقية سلام شاملة في الشرق الأوسط[(3)].

بعد تعثر جهود التسوية بدأت محادثات سرية رسمية بتاريخ 9 أيلول (سبتمبر) 1977م بين مصر و(إسرائيل) في الرباط بواسطة الحسن الثاني ملك المغرب[(4)]. قام على إثرها الرئيس المصري أنور السادات بزيارة (لإسرائيل) في 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1977م، وألقى في اليوم التالي خطاباً في الكنيست الإسرائيلي دعا فيه إلى تسوية سياسية[(5)]. ويبدو أن هدف السادات من تلك الزيارة هو الانتقال من مرحلة التفاوض السري إلى مرحلة يتم فيه الاتصال المباشر والتفاوض العلني مع (إسرائيل). إضافة إلى أنها جاءت بناءً على طلب الرئيس الأمريكي جيمي كارتر كما ذكر الرئيس السادات نفسه[(6)].

---

(1) قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338، 1973/10/22م: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي– الإسرائيلي، مج 1، وثيقة (69)، ص 210.

(2) الاتفاق الأول، جنيف 1974/1/18م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، وثيقة (12)، ص 24؛ الاتفاق الثاني، الاسكندرية 1975/9/1م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975، وثيقة (319)، ص 375.

(3) مؤتمر جنيف، موقع الكنيست الإسرائيلي:

http://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/geneva.htm

(4) كامل، محمد: السلام الضائع في كامب ديفيد، ص 316.

(5) انظر نص خطاب رئيس مصر محمد أنور السادات، الكنيست التاسعة، جلسة خاصة رقم 43، القدس، 1977/11/20م، موقع الكنيست الإسرائيلي:

http://www.knesset.gov.il/docs/arb/sadatspeech.htm

(6) السادات، أنور: البحث عن الذات، ص 315؛ كامل، محمد: السلام الضائع في كامب ديفيد، ص130.

ملامح الحكم الذاتي في اتفاق كامب ديفيد:

بدأت المفاوضات المصرية – الإسرائيلية مباشرة وعلنية برعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر[1]، وانتهت بالتوصل إلى توقيع جمهورية مصر العربية و(إسرائيل)، اتفاقيتي إطار للسلام في الشرق الأوسط في السابع عشر من أيلول عام 1978م، رسمت الاتفاقية الأولى[*] إطار للسلام في الشرق الأوسط، ويتألف من قسمين: القسم الأول، يتعلق بحكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والثاني، يتناول تطبيع العلاقات المصرية – الإسرائيلية، يعقبها اتفاقيات مشابهة بين إسرائيل وكل من الأردن وسوريا ولبنان[2]. بينما وضعت الثانية إطاراً لمعاهدة سلام منفردة بين مصر و(إسرائيل)[3].

ويبدو أن الربط بين الاتفاقيتين جاء لتلافي الاتهامات بأن مصر تسعى إلى صلح منفرد مع إسرائيل، وللإيحاء بأن مصر تسعى لحل القضية الفلسطينية، ولتحقيق السلام للدول العربية الأخرى. وأكد وجهة النظر تلك، ما قاله شمعون بيريس بأن "اتفاقيات كامب ديفيد ما هي إلا إطار عمل واضح من أجل السلام بين إسرائيل ومصر... أما ما يتعلق بالأطراف الأخرى فما هي إلا صياغات تجميلية"[4].

أرجع الرئيس المصري أنور السادات الأسباب التي دفعته لعقد معاهدة السلام مع إسرائيل، إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر، ورغبته في إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل لتوجيه موارد البلاد للتنمية[5]. أما مناحيم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلي فذكر أن أسباب عقد السلام مع مصر أنها أكبر دولة عربية وأكثرها قوة، وبدون مصر لن يستطيع العرب شن حرب[6].

---

(1) السادات، أنور: البحث عن الذات، ص 323 – 224.

(*) وقع السادات وبيجين معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية وملحقاتها في واشنطن في 26 آذار (مارس) 1979م (سيف الدولة، عصمت: هذه المعاهدة، ص9+20).

(2) انظر نص الوثيقة الأولى لاتفاق كامب ديفيد، كامب ديفيد 1978/9/17م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة 294، ص 415؛

Khouri, Fred John: The Arab – Israeli Dilemma, pp 407 – 408.

(3) انظر نص الوثيقة الثانية لاتفاق كامب ديفيد، كامب ديفيد 1978/9/17م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة 295، ص 417.

(4) بيريس، شمعون: معركة السلام، ص 342 – 343.

(5) كامل، محمد: السلام الضائع في كامب ديفيد، ص 596.

(6) سيلفر، أريك: بيجين سيرة حياته، ص 215.

سنتطرق فيما يلي إلى الشق المتعلق بالدراسة من اتفاقية كامب ديفيد والذي جاء تحت عنوان "الضفة الغربية وغزة" والذي اقترحت فيه مشروعاً للحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة[1]:

حددت اتفاقية الإطار الأطراف المشاركة في المفاوضات وهي: مصر، و(إسرائيل)، والأردن، وممثلين عن الشعب الفلسطيني، بهدف التوصل إلى حل القضية الفلسطينية بجوانبها كافة، ويجري تنفيذ الاتفاقية على ثلاث مراحل[2]:

- **المرحلة الأولى:** تبدأ بترتيبات انتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية، لا تتجاوز خمس سنوات، تهدف إلى إقامة سلطة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتتضمن تلك الترتيبات إجراء انتخابات تمكن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من اختيار ممثليهم في سلطة الحكم الذاتي.
- **المرحلة الثانية:** وتبدأ بمفاوضات بين الأردن ومصر وإسرائيل، للاتفاق على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن الممكن أن يشارك فلسطينيون من الضفة الغربية وقطاع غزة في الوفدين من مصر والأردن، طبقا لما يتفق عليه". وستتفاوض الأطراف جميعها حول تحديد سلطات ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارسها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

  وخلال هذه المرحلة، سيتم انسحاب القوات الإسرائيلية، وإعادة انتشار القوات المتبقية في مواقع أمنية جديدة، وستشمل الاتفاقية ترتيبات أخرى تضمن الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام، وستشكل لهذه الغاية قوات شرطة محلية قوية، وممكن أن تشمل مواطنين أردنيين، إضافة لقوات أردنية – إسرائيلية مشتركة تشمل دوريات مشتركة لضمان أمن الحدود.
- **المرحلة الثالثة:** تبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي "مجلس إداري" في الضفة الغربية وقطاع غزة، قبل نهاية العام الثالث من الفترة الانتقالية، وتتناول المفاوضات في تلك المرحلة الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة، والعلاقات مع دول الجوار، وكذلك التوصل إلى معاهدة سلام بين (إسرائيل) والأردن مع نهاية الفترة الانتقالية.

ونصت الاتفاقية على أن "ترتكز المفاوضات على أساس جميع النصوص والمبادئ لقرار مجلس الامن رقم 242. وستقرر هذه المفاوضات، ضمن أشياء أخرى، موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن. ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب

---

(1) انظر نص الوثيقة الأولى لاتفاق كامب ديفيد، كامب ديفيد 1978/9/17م، ملحق رقم (6)، ص294.

(2) أبو خلف، نايف: القضية الفلسطينية، ص 178 – 179.

الفلسطيني ومتطلباتهم العادلة، وبهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال:

1- أن يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر و(إسرائيل) والأردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة علي الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية.

2- أن يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة.

3- إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق.

4- المشاركة -كما ذكر أعلاه- في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين (إسرائيل) والأردن"[1].

كذلك تناولت اتفاقية كامب ديفيد للحكم الذاتي قضيتي النازحين واللاجئين، فعودة النازحين تقررها لجنة مكونة من ممثلي مصر و(إسرائيل) والأردن وسلطة الحكم الذاتي عبر اتفاق فيما بينهم يحدد شروط عودة الأفراد الذين طردوا في عام 1967من الضفة الغربية وغزة. أما قضية اللاجئين فيكون حلها عبر مفاوضات تضم مصر و(إسرائيل) والأطراف المعنية الأخرى، بهدف وضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين.

ولا بد من الإشارة إلى أن مفهوم الحكم الذاتي اختلف لدى كل من (إسرائيل) ومصر، وأبرز نقاط الاختلاف كانت على النحو التالي:

- رأت (إسرائيل) أن الاتفاق لا يتضمن تحديداً للحدود، أو تطبيقاً للسيادة، والغاية منه منح سكان الضفة الغربية وقطاع غزة سلطة إدارية محدودة. بينما رأت مصر أن الاتفاق مقدمة، ومرحلة تحضيرية نحو دولة فلسطينية مستقلة[2].
- اعتبرت (إسرائيل) أن الحكم الذاتي للسكان دون الأرض التي تظل تحت سيادة الحكم العسكري. في حين اعتبرته مصر للسكان والأرض معاً[3].
- تشترط إسرائيل سيطرة مشتركة على مصادر المياه والأراضي الأميرية، وسيطرة حصرية على هجرة اليهود والعرب على منطقة الحكم الذاتي. بينما طالبت مصر أن تكون السيطرة على تلك القضايا من صلاحيات سلطات الحكم الذاتي[4].

---

(1) انظر نص الوثيقة الأولى لاتفاق كامب ديفيد، كامب ديفيد 1978/9/17م، ملحق رقم (6)، ص294.

(2) شارون، أرييل: مذكرات، 533م.

(3) المصدر السابق، 533.

(4) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الدولة الفلسطينية وجهات نظر إسرائيلية وغربية، ص 51.

- طالبت إسرائيل باستثناء سكان القدس الشرقية العرب من الحكم الذاتي، في حين طلبت مصر أن يكونوا جزءاً منه[1].

سجل الكثير من الباحثين والكتاب[*] ملاحظاتهم وانتقاداتهم لاتفاقيات كامب ديفيد، ولعل أخطر ما تضمنته هو الاعتراف الرسمي بدولة (إسرائيل)، وما يعنيه ذلك من إقرار بحق الصهاينة في أرض فلسطين، والذي شكل سابقة حذت حذوها بعض الأقطار العربية[**] التي اعترفت بالكيان الصهيوني وأقامت معه علاقات سياسية واقتصادية، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية التي تبادلت الاعتراف، لتتحول القضية الفلسطينية بعدها من كونها صراع وجود إلى صراع حدود ومستوطنات و...إلخ.

كما شكلت اتفاقيات كامب ديفيد خرقاً لميثاق جامعة الدول العربية، وخروجاً على مقررات القمم العربية المتتالية، وخاصة قمتي الجزائر 1973م، والرباط 1974م اللتان تم فيهما الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وانتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة، ولاسيما تلك التي تتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني، وأراضيه المحتلة.

ورغم أن الشق الذي يتعلق بالحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة من اتفاقية كامب ديفيد أشار إلى ضرورة معالجة القضية الفلسطينية بكافة جوانبها، إلا إنه حمل في طياته العديد من القضايا الجوهرية، التي تظهر عدم جدية أطراف تلك الاتفاقية: (إسرائيل) ومصر والولايات المتحدة في التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية يلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة، ومن بين أبرز تلك القضايا:

- تجاهلت اتفاقية كامب ديفيد مسألة الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، كما أقرتها هيئة الأمم المتحدة، ومن بينها الحق في تقرير المصير، والحق في السيادة والاستقلال الوطنيين، وحق العودة[2]، وحصرت هذا الحق في الحكم الذاتي لفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة[3].

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الدولة الفلسطينية وجهات نظر إسرائيلية وغربية، ص 52.

(*) منها على سبيل الذكر لا الحصر: سيف الدولة، عصمت: هذه المعاهدة، دار المسيرة، بيروت– لبنان، 1980م؛ بهلوان، سمر، ومحمد صالح: دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، منشورات جامعة دمشق، دمشق_ سوريا، 1998م، ص485–491؛ مطر، زياد: اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 1978–1993م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، الجامعة الإسلامية، غزة– فلسطين، 2012م، ص 61–65.

(**) الأردن، المغرب، تونس، جيبوتي، قطر، موريتانيا.

(2) مطر، زياد: اتفاقية كامب ديفيد، ص 274.

(3) أبو خلف، نايف: القضية الفلسطينية، ص 179 – 180.

- تعامل الاتفاقية مع الفلسطينيين (كسكان) فقط في الضفة الغربية وقطاع غزة، فساوت بذلك بين أصحاب الأرض الحقيقيين، والصهاينة الغزاة الذين استوطنوا فلسطين بطريقة غير شرعية.
- لم تذكر الاتفاقية منظمة التحرير الفلسطينية، واستبعدت أي دور لها في عملية التسوية، وتجاهلت الاعتراف العربي والدولي لها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. واعتبرت انضمام الفلسطينيين إلى الوفدين المصري والأردني ليس إلزاميا بل خاضع لقرار حكومتي مصر والأردن، ووفق إرادتهما[1].
- حرمت الاتفاقية فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة بالكامل من تقرير مصيرهم بأنفسهم، وألزمتهم بالموافقة على الاقتراحات التي تقدم لهم من قبل أطراف الاتفاقية: (إسرائيل) ومصر والأردن مجتمعين، مما يعني تحكم (إسرائيل) في مستقبلهم ومصيرهم.
- فرضت الاتفاقية على الفلسطينيين مسبقاً صيغة حلاً سياسياً هزيلاً، هو الحكم الذاتي للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو حكم ذاتي للسكان وليس للأرض، الأمر الذي يعد تكريساً للاحتلال[2].
- لم تتطرق الاتفاقية إلى مصير المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يعني عزم (إسرائيل) بقائها وتوسيعها.
- لم تشر الاتفاقية إلى عودة (إسرائيل) إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967م، ولم تشر إلى إمكانية قيام دولة فلسطينية في نهاية المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي. بل حددت الاتفاقية بأن هدف المفاوضات مع الفلسطينيين هو تقرير الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة من خلال المفاوضات، وتركت تحديد مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة مفتوحاً ليفسره كل طرف، بما في ذلك (إسرائيل)، كيفما يشاء[3].
- أسقطت الاتفاقية مدينة القدس من إطار التسوية، ومن صلاحيات سلطة الحكم الذاتي، مما شكل اعترافاً ضمنياً بأنها عاصمة (لإسرائيل)[4].
- تنكرت الاتفاقية لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لوطنهم وفق قرار الجمعية العام للأمم المتحدة رقم 194، فقسمت الشعب الفلسطيني إلى فئات منفصلة (نازحين ولاجئين) وقدمت صيغاً مختلفة لمعالجة أوضاع كل فئة على حدة[5].

---

(1) الصايغ، فايز: كامب ديفيد وفلسطين، ص6.

(2) المصري، زهير: اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني، ص 72.

(3) أبو خلف، نايف: القضية الفلسطينية، ص 179 – 180.

(4) النيرب، محمد: أي حكم ذاتي... وإلى أين، ص31– 32.

(5) الصايغ، فايز: كامب ديفيد وفلسطين، ص6.

بالإضافة لما ورد من ثغرات ومثالب يلاحظ أن نصوص اتفاقية كامب ديفيد خلت من أي بند يلزم إسرائيل بتنفيذ الحكم الذاتي، وخاصة أن الاتفاق بعيداً عن دوائر هيئة الأمم المتحدة، مما سهل على إسرائيل المماطلة والتسويف في تنفيذ ما عليها من التزامات بعيداً عن أي التزام تجاه المجتمع الدولي. كما أن الاكتفاء بضمانات الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، شجع إسرائيل التهرب من الالتزام بواجباتها. ويلاحظ أن الأمر نفسه تكرر في اتفاق أوسلو 1993م.

يلاحظ من خلال دراسة مشروع الحكم الذاتي في اتفاقية كامب ديفيد، أن (إسرائيل) أصرت على تقسيم الاتفاق إلى مرحلتين "انتقالية" و"نهائية". وثبت أن المرحلة الانتقالية فرصة كانت تستغلها إسرائيل؛ لفرض سياستها وتنفيذ أهدافها التوسعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال خلق وقائع جديدة على الأرض، كالنشاط الاستيطاني وغيره من الاجراءات، التي تكرس الاحتلال الإسرائيلي، لقطع الطريق على أي محاولة تستهدف خلق كيان فلسطيني مستقل، وذي سيادة كاملة على الأرض والسكان.

نستنتج من ذلك أن حيلة "الانتقالي" و"النهائي" استراتيجية إسرائيلية ثابتة في التعامل مع القضية الفلسطينية، فقد تكررت في اتفاق أوسلو كما سيأتي لاحقاً، وتم تقسيم قضايا المفاوضات إلى قضايا للمرحلة الانتقالية، وقضايا للحل النهائي.

المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من مشروع كامب ديفيد للحكم الذاتي:

- **المواقف الفلسطينية:**

اعتبرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن مشروع كامب ديفيد للحكم الذاتي يشكل أخطر حلقات المؤامرة المعادية منذ عام 1948م، وهو يمثل استسلاماً كاملاً، ويكرس هدف العدو الصهيوني في تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مستعمرة خاضعة للاحتلال بشكل دائم. وأكدت اللجنة التنفيذية تصميم الشعب الفلسطيني على مجابهة هذه المؤامرة وإحباطها. وتمسكه بحقه الثابت والراسخ في الاستقلال الوطني الكامل وفي العودة إلى وطنه وبناء دولته المستقلة. ودعت منظمة التحرير الفلسطينية جماهير الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وفي سائر مناطق الشتات إلى إعلان غضبها وتصديها الحازم لهذه المؤامرة. وأعلنت عن الإضراب العام يوم الأربعاء 20 أيلول (سبتمبر) 1978م، وإلى تنظيم المسيرات والمظاهرات الشعبية ضد المؤامرة ودعاتها والقوى المتواطئة معها[1].

---

(1) بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول اتفاق كامب ديفيد، بيروت، 1978/9/18م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة 299، ص 422.

وأكدت اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" رفضها لمشروع الحكم الذاتي المطروح، باعتباره تكريساً للاحتلال الصهيوني، وبديلاً لحق تقرير المصير لشعبنا وحقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة فوق أرضه، وأعلنت عن مقاطعة الانتخابات الشكلية المزمع تنفيذها للخروج بممثلين عن الشعب الفلسطيني لا يمثلون إرادته أو طموحاته الوطنية(1).

واعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن اتفاقية كامب ديفيد تحمل بذور ضرب أهداف حركة التحرر العربي عامة، وتحمل مخطط تصفية القضية الفلسطينية، وذكرت أن مواجهة اتفاقات كامب ديفيد ونتائجها تنطلق من إعادة التعامل مع الصراع العربي الصهيوني إلى طريقه السليم "أي صراع وجود وليس صراع حدود"(2). ودعت الجبهة جماهير الأمة العربية لإعلان انتفاضها ورفضها لكل خطوة مساومة خائنة، وللإطاحة بكل من تسول له نفسه اللحاق بالسادات أو تأييده أو حتى السكوت عنه(3).

ورفضت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الحكم الذاتي المطروح باعتباره تكريساً للاحتلال الصهيوني، وبديلاً عن حق تقرير المصير لشعبنا وحقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة فوق أرضه، وباعتباره مشروعاً إسرائيلياً رفضه شعبنا منذ عاماً 1967م، وظل صامداً في وجه محاولات تصفية القضية الفلسطينية وتصفية شعبنا وثورتنا ونضالهما عبر السنين. وأكدت الجبهة أن مواجهة مشروع كامب ديفيد يفرض على المقاومة الفلسطينية رص صفوفها والعمل الجاد على بناء الوحدة الوطنية السليمة، وإعلان الرفض الحازم لها، وتحديد الخطوات العسكرية والسياسية والتنظيمية لمواجهتها(4).

واعتبرت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني أن توقيع المعاهدة كامب ديفيد بين النظام المصري والكيان الصهيوني، يأتي في سياق الهجمة الإمبريالية الشرسة لترتيب أوضاع المنطقة العربية عامة، وتصفية القضية الوطنية لشعبنا الفلسطيني خاصة وضمان أمن الكيان الصهيوني،

---

(1) بيان اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح حول موقفها من اتفاق كَامِب ديفيد والتطورات الراهنة، بيروت– لبنان، 1978/10/4م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة 361، ص 528.

(2) بيان اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول التصدي لنتائج اتفاق كامب ديفيد، بيروت– لبنان، 1978/11/25م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة 458، ص 712.

(3) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول اتفاق كامب ديفيد، 1978/9/19م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة 305، ص 426.

(4) حديث نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين حول تقويم نتائج اتفاق كامب ديفيد، بيروت 1978/9/25م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة 335، ص 465.

ورأت أن المطلوب: "الرد العملي الحازم.... بكافة الأساليب والوسائل على الصعيدين الوطني والقومي"[1].

ورفض الحزب الشيوعي الفلسطيني اتفاقية كامب ديفيد وقال: "إن بنود الاتفاق، والنهج السياسي العام للأطراف المرشحة للوصاية على الإدارة الذاتية تؤكد جميعها أن الاتفاقية تهدف إلى تقنين الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن إطار خدمة المصالح الاستراتيجية للإمبريالية الأمريكية، وحكام إسرائيل، وهي مصالح تتناقض كليا مع مصالح حركة التحرر العربية ومنها الحركة الوطنية الفلسطينية"[2]. وذكر أن الأطراف الموقعة على الاتفاق وافقت على بقاء السلطة الحقيقية في الضفة الغربية وقطاع غزة بيد الحكومة الإسرائيلية، واستبعدت كليا موضوع قيام دولة فلسطينية بعد الفترة الانتقالية[3].

وأكدت منظمة الصاعقة أن اتفاقية كامب ديفيد "تخدم في جملتها وتفاصيلها أغراض العدو ومخططاته، وتلبي مطامع العدو وأهدافه"، ورأت أن الاتفاقية أقرت "تثبيت المستوطنات"، وتنكرت لحقوق السيادة والاستقلال الوطني، وأعطت سلطات العدو حق التدخل في جميع الشؤون الداخلية لكيان الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة، والذي يريدونه "مجرد مخفر" لحراسة أمن إسرائيل ومصالحها، وأداة قمع ضد الثوار الفلسطينيين الأبطال الذين عجزت سلطات العدو عن مواجهة نشاطهم والقضاء عليه بنفسها[4].

وأكدت الجبهة الشعبية – القيادة العامة عزمها على التصدي لأية مبادرة تسوية، ورأت أن مواجهتها ينبغي أن تمر عبر موقف فلسطيني متصلب في إطار منظمة التحرير، وتوحيد موقف كافة الفصائل الفلسطينية في هذه المرحلة الحاسمة والخطيرة[5]. واعتبرت جبهة التحرير الفلسطينية اتفاقيات كامب ديفيد –في حال تحققها– أخطر من كل الهزائم السابقة[6]. وذكرت أن

---

(1) تصريح الناطق الرسمي لجبهة النضال الفلسطيني حول توقيع المعاهدة المصرية – الإسرائيلية، بيروت– لبنان، 1979/3/26م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979، وثيقة 93، ص 137.

(2) البرغوثي، بشير: ضد كامب ديفيد، ص 44.

(3) المرجع السابق، ص 47.

(4) بيان منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية– قوات الصاعقة حول اتفاق كامب ديفيد، دمشق، 1978/9/26: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة 342، ص 481.

(5) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة حول زيارة الرئيس أنور السادات المزمعة لإسرائيل، بيروت– لبنان، 17/ 11/ 1977م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977، وثيقة363، ص 436.

(6) جبهة التحرير الفلسطينية، التقرير السياسي والبرنامج السياسي، ص 21.

"إسرائيل هدفت من وراء الحكم الذاتي الضم الكامل للأراضي الفلسطينية، ودعت كل فصائل المقاومة إلى توحيد جهودها من أجل إحباط مخطط الحكم الذاتي"[1].

وأعرب ممثلو سكان المناطق الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) عن معارضتهم لاتفاق كامب ديفيد حيث عقد ممثلو البلديات والمجالس المحلية والنقابات المختلفة سلسلة من المؤتمرات الشعبية، أبرزها المؤتمر الشعبي في مجمع النقابات المهنية في بيت حنينا في القدس الذي أطلق عليه "مؤتمر القدس" في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) 1978م، والذي عقد بحضور (150) من الشخصيات الفلسطينية، وأكد بيانهم على "رفض وإدانة اتفاقيات كامب ديفيد بجميع وثائقها وتفسيراتها وملحقاتها جملة وتفصيلاً"، وانتقد البيان إقامة صلح منفرد بين مصر و(إسرائيل)، والسعي لتكوين هيئة سياسية تمثل سكان الأراضي المحتلة بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، وقرر المجتمعون تشكيل لجنة التوجيه الوطني للإشراف على المعارضة الشعبية لاتفاق كامب ديفيد[2].

وعقد في اليوم التالي مؤتمر مماثل في جامعة بيرزيت أكد على معارضة الاتفاق، وعبر عن تأييده لحق السيادة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة[3]. وفي غزة عقد مؤتمر بتاريخ 21 تشرين الأول (أكتوبر) 1978م أكد على رفض مشروع الحكم الذاتي باعتباره تكريساً للاحتلال واستمراراً لاضطهاد الشعب الفلسطيني واستلاباً لحقوقه"[4].

- **المواقف العربية من مشروع كامب ديفيد للحكم الذاتي:**

عقد الملوك والرؤساء والزعماء العرب إثر توقيع مصر على اتفاقيتي كامب ديفيد، مؤتمراً في بغداد في الفترة الواقعة بين 2- 5 تشرين الثاني (نوفمبر) 1978م، أكدوا خلاله على أن الهدف المرحلي للنضال العربي المشترك هو التحرير الكامل للأراضي العربية المحتلة في حزيران (يونيو) 1967م، ولا يجوز لأحد الانفراد بأي حل للقضية الفلسطينية، وجاء في البيان الختامي

---

(1) جبهة التحرير الفلسطينية، التقرير السياسي والبرنامج السياسي، ص 53.

(2) منصور، كميل: اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، ص139؛ الجعفري، وليد: المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية، ص86.

(3) أندرسون، جفري: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، ص 197.

(4) موقف العناصر والهيئات الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة من اتفاق كامب ديفيد، مجلة شئون فلسطينية، ع 84، بيروت- لبنان، تشرين الأول (اكتوبر) 1978م، ص 177.

عدم موافقة القادة العرب "على هاتين الاتفاقيتين، وعدم التعامل مع ما يترتب عليهما من نتائج... ومن آثار سياسية واقتصادية..."[1].

بعد توقيع المعاهدة المصرية – الإسرائيلية في 26 آذار (مارس) 1979م، قرر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية والاقتصاد والمالية العرب فرض العقوبات التالية على الحكومة المصرية: سحب سفراء الدول العربية من مصر فوراً، وقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية، وتعليق عضوية مصر في الجامعة العربية، ونقل مقر الجامعة العربية إلى مدينة تونس، ووقف القروض والمساعدات الاقتصادية عن مصر[2]. وقررت الدول العربية في تشرين الثاني (نوفمبر) 1979م، مقاطعة مصر[*]، وتم رفض مشروع الحكم الذاتي، الذي تضمنته اتفاقية كامب ديفيد، واعتبرته مؤامرة ضد الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة[3].

لاقت اتفاقية كامب ديفيد بعض المعارضة الداخلية في مصر، وخاصة من قبل جماعة الإخوان المسلمين[4]، والشيوعيين، والناصريين[5]، وشهد الشارع المصري احتجاجات واضطرابات قام بها اتحاد الطلاب في الجامعات المصرية، وقدم محمود رياض وزير الخارجية المصري استقالته، واعتبر اتفاقيات كامب ديفيد باطلة من الناحية السياسية والقانونية، وذكر أن "الوفد المصري لم يكن يملك حق التكلم باسم الفلسطينيين، كما لم يكن من حقه تقديم مقترحات تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة، ولم تفوضه الدول العربية التحدث باسمها[6].

تعرض الرئيس المصري أنور السادات في 6 تشرين الأول (أكتوبر) 1981م لعملية اغتيال أثناء احتفالات الجيش المصري بمناسبة ذكرى "حرب أكتوبر"، وبحلول عام 1982م

---

(1) قرارات مؤتمر القمة العربية التاسعة، بغداد– العراق، 2-5/11/1978م، وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص 428 – 429.

(2) خلة، محمد: مصر والصراع العربي– الإسرائيلي، ص223.

(*) واستمرت هذه المقاطعة 9 سنوات كاملة حتى عادت العلاقات في 8 من نوفمبر 1987م بالقمة التي عُقدت في عمان، وفي أيار (مايو) 1989م عقد مؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء استعادت فيه مصر عضويتها ودورها، وترسخت في المؤتمرات اللاحقة مسيرة التسوية، وجرى التأكيد على مبدأ "الأرض مقابل السلام".

(3) خلة، محمد: مصر والصراع العربي– الإسرائيلي، ص223.

(4) عبد الناصر، وليد: التيارات الإسلامية في مصر ومواقفها اتجاه الخارج، ص62.

(5) رمضان، عبد العظيم: مساعي السلام العربية الإسرائيلية، 178-179.

(6) رياض، محمود: مذكرات، ص 562- 563.

جمدت مصر مفاوضاتها مع إسرائيل حول الشق الفلسطيني والحكم الذاتي الوارد في اتفاقية كامب ديفيد، حيث كان لكل من مصر و(إسرائيل) فهمها الخاص حياله[1].

وتحفظت الحكومة الأردنية على اتفاقات كامب ديفيد[2]، ورأت أن أية تسوية نهائية ترضى بها لابد أن تتضمن انسحاباً إسرائيلياً من الأراضي المحتلة عام 1967م، كما اعتبرت أن الشعب الفلسطيني هو الطرف المخول بتسوية قضيته[3]. وذكرت الحكومة أنها لم تكن طرفاً في اتفاقيات كامب ديفيد، لذا فهي غير معنية بأية التزامات إزاء مواضيع لم تشارك في مناقشتها وصياغتها والموافقة عليها. واعتبر انفصال أي طرف من الأطراف العربية عن مسؤولية العمل الجماعي من أجل تحقيق الحل الشامل الذي يتضمن استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على الأرض الفلسطينية والحقوق العربية بشكل متكامل وعلى كل الجبهات، إضعافاً للموقف العربي ولفرص الوصول إلى الحل العادل الشامل المنشود"[4].

- **الموقف الإسرائيلي من مشروع كامب ديفيد للحكم الذاتي:**

طرحت اتفاقية كامب ديفيد بتاريخ 21 أيلول (سبتمبر) 1978م للتصويت في مجلس الوزراء الإسرائيلي، وقد صوت لصالحها أحد عشر وزيراً، بينما صوت اثنان ضدها، وامتنع واحد عن التصويت[5]. وتقدمت بعدها الحكومة الإسرائيلية بالاقتراح التالي للتصويت عليه في الكنيست "إن الكنيست توافق على اتفاقيات كامب ديفيد التي وقعها رئيس الوزراء في البيت الأبيض في السابع عشر من أيلول (سبتمبر) عام 1978م" وكانت نتيجة التصويت (84) لصالح الحكومة، و(15) ضدها، وامتناع (17) عضوا عن التصويت[6].

وظهرت في إسرائيل بعض الأصوات المعارضة للحكومة بسبب توقيعها لاتفاقية كامب ديفيد للحكم الذاتي، فقال شمعون بيرس أحد زعماء حزب العمل، بتاريخ 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 1978م: "لن أصوت في الكنيست إلى جانب الحكومة، حول موضوع الحكم الذاتي الإداري في الضفة الغربية"، وأضاف "إن لحزب العمل خطاً أحمر، لا يوافق على اجتيازه، حيث

---

(1) القلقيلي، نائلة: تطور مواقف الدول العربية حول مسألة الكيانية الفلسطينية، ص 42.

(2) Khouri, Fred John: The Arab – Israeli Dilemma, p. 410.

(3) ابن طلال، الحسن: الفلسطينيون في الضفة الغربية، ص49.

(4) بيان مجلس الوزراء الأردني حول اتفاق كامب ديفيد، عمان– الأردن، 19/ 9/1978م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة 301، ص 424.

(5) دايان، موشيه: أنا وكامب ديفيد، ص192.

(6) دايان، موشيه: أنا وكامب ديفيد، ص192؛ شارون، أربيل، مذكرات، ص 534.

إن حزب العمل لن يوافق على إخلاء المستوطنات من غور الأردن... ولو كان ذلك إسقاط الحكومة"[1].

وأصدر حزب العمل بياناً هاجم فيه اتفاقيات كامب ديفيد، ودعا فيه إلى إعداد الحكم الذاتي وفقاً لترتيبات انتقالية فقط، ومنع تحويله إلى دولة فلسطينية مستقلة[2]. وذكر إسحاق شامير في خطاب ألقاه في 26 كانون الثاني (يناير) 1982م في النادي الاقتصادي في القدس: "وقعت إسرائيل اتفاق كامب ديفيد، لكي تستطيع البقاء في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم توقع عليه كي تتخلى عنهما"[3].

ونشرت مجلة (كيفونيم[*]) التي تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية في القدس في شهر شباط (فبراير) 1982م مقالة عرضت استراتيجية إسرائيل الخاصة في سنوات الثمانينيات، جاء فيها: "علينا أن نرفض مشروع الحكم الذاتي للفلسطينيين، وكل مشروع آخر يؤدي إلى الوصول إلى تفاهم ومشاركة في الأرض"، وأضافت "أن على العرب الإسرائيليين [أي الفلسطينيين] أن يدركوا انه لا وطن لهم في المستقبل إلا في الأردن"[4].

وقال أرئيل شارون: بأنه لن تكون هناك دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، و"للحيلولة دون تحول الحكم الذاتي إلى دولة فلسطينية، يجب منع التواصل الجغرافي بين مناطق الحكم الذاتي، وبسط السيادة الإسرائيلية على المستوطنات الإسرائيلية، وضمان تواصلها جغرافياً، وبقاء شئون الأمن في المناطق بيد إسرائيل[5].

إجمالاً، ينظر الإسرائيليون إلى الحكم الذاتي وكأنه منحة للفلسطينيين، ومن قبيل التسامح الصهيوني على اعتبار أن ما يدعونه من (حقوق يهودية) في فلسطين، هي حقوق مطلقة لهم، أما الحقوق الفلسطينية فليست أصيلة!!، لذا فإن الحكم الذاتي في نظرهم هو تعامل مع البشر، وليس مع الأرض، ومنح السكان بعض الحقوق، دون أن يكون على الأرض ظل من السيادة، فالحكم الذاتي باختصار حكم للشعب دون الأرض. ولذلك فإن الاختلافات بين الإسرائيليين حول الحكم الذاتي، هي اختلافات في الشكل، وليس في الجوهر[6].

---

(1) معروف، عبد: الدولة الفلسطينية ومشاريع الاستيطان، ص60 – 61.

(2) أندرسون، جفري: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، ص98.

(3) صراص، سمير، ورندة شرارة: تصريحات ومواقف القادة الإسرائيليين والصهيونيين، ص39.

(*) כיוונים (كيفونيم): كلمة عبرية معناها (اتجاهات).

(4) ינון עודד: אסטראטגיה לישראל בשנות השמונים, עמ' 49 – 59.

(5) شارون، أرئيل: كيف ينظر شارون الى الحكم الذاتي، ص 72، 76.

(6) المسيري، عبد الوهاب: الصهيونية والعنف، ص163– 167.

وعلى كل الأحوال، تظل فكرة الحكم الذاتي أكثر الخيارات قبولاً لدى جميع الإسرائيليين، وهذا ما أكدته دراسة أعدها مركز (يافي) للدراسات الاستراتيجية عام 1989م، ذكرت فيه أن اليساريون الإسرائيليون يعتقدون أن الحكم الذاتي يجعل (إسرائيل)، والجيش الإسرائيلي، في حل من مسئولية إدارة شئون فلسطينيي الأرض المحتلة بصورة مباشرة، واليمينيون يجدون فيه فرصة لتجنب نقل السيادة على أي جزء من (أرض إسرائيل)، والاحتفاظ في الوقت نفسه بكل أو معظم مشاريعهم الاستيطانية في المناطق المحتلة[1].

- **المواقف الدولية من مشروع كامب ديفيد للحكم الذاتي:**

مع استلام الرئيس الأمريكي جيمي كارتر مهام رئاسة الإدارة الأمريكية في كانون ثاني (يناير) عام 1977م، تم العمل على تغيير سياسة الاتفاقات المرحلية والانفرادية، والعمل على حل جذري وشامل للصراع في الشرق الأوسط، وفي مشاورات الإدارة الأمريكية مع إسرائيل حول اتفاقية كامب ديفيد بتاريخ 17أيلول (سبتمبر) 1978م، تم التفاهم بينهما على رفض مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، وعدم تحول الحكم الذاتي إلى دولة فلسطينية بعد انتهاء الفترة الانتقالية[2].

ورأت الإدارة الأمريكية أن الحكم الذاتي هو للسكان والأرض معاً، على خلاف موقف إسرائيل الذي تراه للسكان فقط، أي حكم ذاتي ذي صلاحيات سياسية وتشريعية وقضائية وتنفيذية، واقتلاع المستوطنات اليهودية، والانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية في نهاية الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس[3]. ولكن ذلك لا يعني منح الفلسطينيين كياناً مستقلاً أو دولة فلسطينية ذات سيادة، بل في أحسن الأحوال كيان مرتبط بالأردن. وحاولت الإدارة الأمريكية دفع الفلسطينيين لقبول الحكم الذاتي الوارد في اتفاقية كامب ديفيد، فأجرى كبار موظفي القنصلية الأمريكية لقاءات مع شخصيات فلسطينية من الضفة الغربية[4].

وعن دوافع الولايات المتحدة لتبني مفاوضات كامب ديفيد، قال الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في خطاب له في الكونغرس حول كامب ديفيد، 18 أيلول (سبتمبر) 1978م: "لم يكن لدى الولايات المتحدة من خيار سوى أن تكون مهتمة اهتماماً شديداً بشأن الشرق الأوسط، وأن تحاول استخدام نفوذها، وجهودنا لدفع عملية السلام إلى الأمام. إن الموقع الاستراتيجي لهذه البلدان

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الدولة الفلسطينية وجهات نظر إسرائيلية وغربية، ص 63.

(2) دايان، موشيه: أنا وكامب ديفيد، ص 187.

(3) ماعوز، موشيه: القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية، ص 110.

(4) أندرسون، جفري: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، ص 196 – 199؛ الجعفري، وليد: المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية، ص84.

والموارد التي تملكها، تعني أن الأحداث في الشرق الأوسط تؤثر مباشرة على الشعوب في كل مكان"[1].

يفهم من حديث الرئيس الأمريكي، أن المحرك للولايات المتحدة في أحداث الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية هو مصالحها فقط، وهو ما يفسر انحيازها الكامل والسافر لإسرائيل.

واعتبر الاتحاد السوفيتي أن خطوة السادات بزيارة القدس 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1977م أغلقت الطريق أمام مؤتمر جنيف، ونقل عملية التسوية إلى مرحلة جديدة، هي مرحلة التسوية المنفردة، التي تعني انفراد (إسرائيل) بكل دولة عربية على حدة، بدلاً من مواجهة قوة عربية موحدة[2]، فشنت وسائل الإعلام السوفيتية حملة من المقالات والتعليقات والتقارير كانت كلها ذات طابع انتقادي عنيف للاتفاقية والموقعين عليها[3].

ووجه الرئيس السوفيتي (ليونيد بريجنيف) في خطاب ألقاه في مدينة (باكو) في 24 أيلول (سبتمبر) 1978م، انتقاداً لاتفاقية كامب ديفيد، وطالب بعقد مؤتمر دولي لحل الصراع في المنطقة[4]، وانتقد وزير الخارجية السوفيتي (أندريه جروميكو) اتفاقية كامب ديفيد في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 26 أيلول (سبتمبر) 1978م، فقال: "إن كامب ديفيد زادت السعي لتسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط تعقيداً"[5].

ورفضت الأمم المتحدة اتفاقية كامب ديفيد، وسعت الجمعية العامة لإدانتها، وتمكَّنت في كانون الثاني (ديسمبر) 1979م من إصدار قرار رقم (65/34) يدين اتفاقية كامب ديفيد، واعتبرها باطلة، وتم تبني القرار بأغلبية 75 صوتاً مقابل 33 ضده، وامتناع 37 عن التصويت[6]. ويعزى الرفض الأممي للاتفاقية بأن الأمم المتحدة كانت تسعى لعقد مؤتمر لجميع الفرقاء تحت رعاية الأمم المتحدة، بهدف إيجاد تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط[7].

---

(1) خطاب الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، موقع وزارة الخارجية الأمريكية:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2007/11/20071126130456bsibhew0.1624109.html#ixzz2uC4Ka4jN

(2) خلة، محمد: مصر والصراع العربي – الإسرائيلي، ص43.

(3) الخالدي، رشيد: الاتحاد السوفيتي وكامب ديفيد، ص 20.

(4) منصور، كميل: اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، ص207؛ سويد، محمود: من كامب ديفيد إلى أين، ص10.

(5) رياض، محمود: مذكرات، ص 589؛ الخالدي، رشيد: الاتحاد السوفيتي وكامب ديفيد، ص 20.

(6) إعلان أن "اتفاقات كامب ديفيد باطلة..." قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 65/34، 1979/12/12م: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي– الإسرائيلي،، مج2، وثيقة 63، ص143.

(7) مطر، زياد: اتفاقية كامب ديفيد، ص 141.

وخيم على دوائر السوق الأوروبية المشتركة جو من القلق والريبة، منذ أن بدأت أعمال القمة الثلاثية في كامب ديفيد، واتضح ذلك في اجتماع وزراء خارجية دول السوق المشتركة، الذي بدأ في عاصمة ألمانيا الغربية (بون) يوم 14 أيلول (سبتمبر) 1978م، والذي كان في مقدمة جدول أعماله بحث احتمالات إقرار السلام في الشرق الأوسط. وعند صدور وثيقتي كامب ديفيد سارعت دول السوق التسع بإرسال برقية إلى (سايروس فانس) وزير الخارجية الأمريكي جاء فيها "أن الدول التسع مقتنعة بأن تسوية النزاع في الشرق الأوسط لن تكون ممكنة إلا إذا تجسَّد على أرض الواقع، الحق الشرعي للشعب الفلسطيني في التعبير عن كيانه الوطني تعبيراً فعلياً"[1].

وبعد تعثر المسار الفلسطيني حسب اتفاقيات كامب ديفيد، وتضخم النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، أبدت المجموعة الأوربية تعاطفاً واضحاً مع منظمة التحرير فأصدرت بتاريخ 13حزيران (يونيو) 1980م بيان البندقية، أدانت فيه الاحتلال الإسرائيلي الذي تم سنة 1967م، واعترفت بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته إلى جانب (دولة إسرائيل)، واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني[2]. ولكن ما لبث الموقف الأوروبي أن اعترف في بيان بروكسل بتاريخ 22 أذار (مارس) 1983م بمحورية الدور الأمريكي[3].

خلاصة القول: أن اتفاقية كامب ديفيد المصرية – الإسرائيلية عام 1978م، لم تحقق السلام، ولم تحرر الأراضي العربية المحتلة، ولم تحقق لمصر التقدم والتنمية، كما كان يأمل الرئيس المصري أنور السادات حين توقيعها. بل جلبت الفرقة والانقسام للعالم العربي، وكانت في صالح إسرائيل كلياً حيث تغير التوازن العربي، بفقدان مصر لدورها المركزي في العالم العربي، وفقد العالم العربي أكبر قوة عسكرية عربية متمثلة بالجيش المصري. وحول الشق الفلسطيني من اتفاقية كامب ديفيد، فقد سقط لرفضه بالإجماع فلسطينياً، كما رفضته الأردن مما أفقده أية إمكانية عملية للتنفيذ.

---

(1) مركز الزيتونة للدراسات: الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، ص 9.

(2) نوفل، ممدوح: البحث عن الدولة، وثيقة رقم 2، ص349؛ مركز الزيتونة للدراسات: الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، ص 10.

(3) رمضان، عبد العظيم: مساعي السلام العربية الإسرائيلية، ص236.

المبحث الثالـث

إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية (اتفاق أوسلو) 1993م

- البيئـة السياسية لاتفاق أوسلو 1993م.
- ملامح الحكم الذاتي في اتفاق أوسلو 1993م.
- المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من اتفاق أوسلو 1993م.

البيئة السياسية لاتفاق أوسلو 1993م:

قام الرئيس الأمريكي جورج بوش في 6 آذار (مارس) 1991م، بالإعلان أمام الكونجرس عن مبادرة لتسوية الصراع في الشرق الأوسط، على أساس قراري مجلس الأمن الدولي (242) و(338)[1]. ووجهت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في 18 تشرين الأول (أكتوبر) 1991م الدعوة لانعقاد مؤتمر مدريد "للسلام" في الشرق الأوسط[2]. فقررت منظمة التحرير الفلسطينية الموافقة على المشاركة في مؤتمر مدريد بوفد فلسطيني – أردني مشترك على أساس مستقل ومتكافئ[3]. والتأم المؤتمر في 30 تشرين الثاني (أكتوبر) 1991م برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وبحضور أوربي، وشاركت جميع الدول العربية باستثناء ليبيا والعراق والسودان[4].

كان الوفد الفلسطيني يتكون من 14 شخصية فلسطينية ترأسها حيدر عبد الشافي[*]، ودخل الوفد في مفاوضات ثنائية مع (إسرائيل) لمدة سنتين، كانت (إسرائيل) خلالها تواصل نشاطها الاستيطاني في الأراضي المحتلة لاستباق نتائج المفاوضات، فاحتج الوفد الفلسطيني وبعث بتوصية للقيادة الفلسطينية بضرورة وقف المفاوضات[5]، في ذات الوقت الذي كانت منظمة التحرير الفلسطينية تتفاوض سراً مع (إسرائيل)[6].

كانت منظمة التحرير الفلسطينية، و(إسرائيل) بحاجة إلى التوصل إلى اتفاق، وتحقيق تسوية سياسية، فإسرائيل من جهتها أدركت قصور أداء المؤسسة العسكرية الإسرائيلية عن تحقيق هدف (إسرائيل الكبرى)، وتخوفت من مخاطر الخلل الديموغرافي في حال بقاء القضية الفلسطينية

---

(1) Quant, William: Peace Process, p. 375.

(2) Quant, William: Peace Process, p.p. 376 -378.

(3) انظر قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، 16-1991/10/18م في: نوفل، ممدوح: قصة اتفاق أوسلو، وثيقة (15)، ص376.

(4) انظر الكلمات الافتتاحية لرؤساء الوفود المشاركة (وثائق مؤتمر مدريد): مجلة الدراسات الفلسطينية، ع8، بيروت– لبنان، خريف 1991م، ص199.

(*) كان الوفد الفلسطيني مكوناً من: حيدر عبد الشافي، حنان عشراوي، زكريا الأغا، فريح أبو مدين، نبيل الجعبري، إلياس فريج، صائب عريقات، سامح كنعان، نبيل قسيس، ممدوح العكر، زهيرة كمال، سمير عبد الله، غسان الخطيب، مصطفى النتشة (مجلة السياسية الدولية، ع107، مؤسسة الأهرام، القاهرة– مصر، كانون الثاني (يناير) 1992م، ص108-109).

(5) حديث صحفي لرئيس الوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام يدعو الفلسطينيين الى مقاطعة المفاوضات، غزة 1993/5/21م، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع15، بيروت– لبنان، صيف 1993م، ص 240.

(6) عباس، محمود: الطريق إلى أوسلو، ص 184؛ The Question Of Palestine, p.p. 30- 31.

بدون حل، وعانت من تأثير الانتفاضة في المجتمع الإسرائيلي عسكرياً، وسياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً[1]. وصور اسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي، في خطاب له بتاريخ 19 نيسان (أبريل) 1994م، هذا الوضع قائلاً: "لا جدال في أن الاستمرار في حكم شعب لا يريدنا له ثمنه، أي ثمن المواجهات المستمرة بيننا وبينهم، وعلى امتداد ستة أعوام ونصف العام شهدنا انتفاضة فلسطينية ضد حكمنا"، وعدَّد رابين خسائر إسرائيل البشرية جراء الانتفاضة، فذكر أن 219 إسرائيلياً قتلوا، وأصيب نحو 7872، منذ بداية الانتفاضة[2].

في المقابل، كانت منظمة التحرير الفلسطينية تعاني من عزلة سياسية، وأزمة مالية، وبخاصة بعد توقف الحوار الأمريكي الفلسطيني في تاريخ 20 حزيران (يونيو)1990م[3]، واندلاع حرب الخليج الثانية في17 كانون الثاني (يناير) 1991م، على أثر الغزو العراقي للكويت، وما ترتب عليها من انقسام وتشرذم في الموقف العربي، وتفكك الاتحاد السوفيتي رسمياً في 25 كانون الأول (ديسمبر) 1991م، وانهيار المنظومة الاشتراكية التي كانت من أبرز الداعمين لنضال الشعب الفلسطيني، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة[4].

ويرجح أن تكون أزمة الخليج هي المحرك الرئيس لمسار التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي في ذلك الوقت، حيث أثبتت الأحداث أن بقاء الصراع مفتوحاً ليس من مصلحة أطرافه المباشرين فقط، بل ليس في مصلحة دول العالم، وأن التوصل إلى تسوية سياسية يشكل مدخلاً ضرورياً لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، كما شعرت القوى الدولية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بأن عليها اتخاذ خطوات جادة، ولو من حيث الشكل باتجاه التوازن في التعامل مع قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، حتى لا تبدو بأنها تتعامل مع المواقف المتماثلة بمعايير مختلفة.

عرضت النرويج في 29 نيسان (أبريل) 1992م اقتراحاً، يتم بموجبه التفاوض بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بشكل سري بعيداً عن الإعلام[5]، وهذا ما حدث بالفعل، فقد

---

(1) انظر نتائج الاستطلاعات في المجتمع الإسرائيلي وتحليها في: غولان، غاليا: الدولة الفلسطينية من وجهة النظر الإسرائيلية، ص 120- 132.

(2) خطاب رئيس الحكومة الإسرائيلية اسحق رابين في افتتاح الدورة الصيفية للكنيست، القدس 1994/4/19م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 5، ع 19، بيروت- لبنان، صيف 1994م، ص 258.

(3) نوفل، ممدوح: الانقلاب، ص35.

(4) جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، لمحة عن تاريخ جبهة النضال، ص11.

(5) بيلين، يوسي: النجاحات التي حققتها اتفاقات أوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية:
http://www.palestine-studies.org/files/israeli3.pdf

تفاوض الطرفان[*] في أوسلو وخرجا باتفاق الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير و(إسرائيل)، وتبادلتا رسائل الاعتراف المتبادل بينهما بتاريخ 1993/9/9م[1]، أما بالنسبة للاتفاق الثاني الخاص بإعلان المبادئ فقد وقع بتاريخ 1993/9/13م في واشنطن[2].

وقع الطرفان على اتفاق إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (اتفاق أوسلو)، وكل منهما له مفهومه الخاص لمشروع الحكم الذاتي المقترح، فمنظمة التحرير الفلسطينية تعتبره خطوة انتقالية نحو دولة فلسطينية، بينما الحكومة والأحزاب الإسرائيلية تنظر إليه كمشروع أزلي ونهائي، ولا يخرج عن الإدارة الإسرائيلية، ولا يؤدي بأي حال من الأحوال إلى إقامة دولة فلسطينية[3]. ويمكن تفسير إقدام الطرفين على التوقيع رغم التناقض بينهما؛ لقناعتهما بأنه لا يوجد حل للقضية الفلسطينية وفي ظل موازين القوى القائمة، إلا عبر التسوية السياسية.

ملامح الحكم الذاتي في اتفاق أوسلو 1993م:

تألف إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي (اتفاق أوسلو) من سبع عشرة مادة، وأربعة ملاحق، إضافة إلى محضر تفسيري لبعض مواد الإعلان، وحدد في مادته الأولى هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في إقامة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، لفترة لا تتجاوز الخمس سنوات، وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن (242) و(338).
وقسم اتفاق أوسلو عملية التسوية السياسية إلى مرحلتين[4]:

أ- **المرحلة الانتقالية:**

- إقامة سلطة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة والقطاع لفترة خمس سنوات، كمرحلة انتقالية للتسوية الدائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242، و338.

(*) كان الفريق الفلسطيني مكون من: أحمد قريع، حسن عصفور، ماهر الكرد. والفريق الإسرائيلي مكون من: يائير هيرشفيلد، ورون بونديك، أوري سافير، يوئيل سنجر (عباس، محمود: الطريق إلى أوسلو، ص177).

(1) انظر رسائل الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، 1993/9/9م: عباس، محمود: الطريق إلى أوسلو، وثيقة (2،3)، ص 340 –341؛

The Question Of Palestine, p.p. 30- 31.

(2) عباس، محمود: صفحات مشرقة من تاريخ الثورة الفلسطينية، ص101؛

Yasser Arafat (1929-2004), p. 360.

(3) المسيري، عبد الوهاب: الصهيونية والعنف، ص163- 167.

(4) انظر نص إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية (اتفاق أوسلو) 13 أيلول (سبتمبر) 1993م، ملحق رقم (7)، ص300.

- إجراء انتخابات سياسية عامة مباشرة وحرة، لانتخاب مجلس فلسطيني للحكم الذاتي، في ظل إشراف متفق عليه تحت مراقبة دولية.
- تشمل ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات للوضع النهائي.
- تبدأ مرحلة الخمس سنوات الانتقالية حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وإعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية خارج المناطق السكانية.
- مع دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين لهذه المهمة.
- يشكل المجلس قوة شرطة فلسطينية لحفظ النظام العام والأمن الداخلي لفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تواصل (إسرائيل) تحمل مسؤولية الدفاع ضد المخاطر الخارجية وكذلك مسؤولية أمن الإسرائيليين العام بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.
- يمتلك الكيان الصهيوني حق النقض ضد أي تشريعات تصدرها السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية.
- يمتد الحكم الذاتي تدريجياً من غزة وأريحا إلى مناطق الضفة الغربية وفق مفاوضات تفصيلية لاحقة.
- نبذ م.ت.ف. والسلطة الفلسطينية "للإرهاب" و"العنف" والحفاظ على الأمن، ومنع العمل المسلح ضد الكيان الصهيوني.

ب- مرحلة مفاوضات الوضع الدائم:

حيث سيتم نقاش القضايا التي تم تأجيلها وتشمل: اللاجئين، والقدس، والاستيطان، والمياه، والحدود، والوضع الأمني والسيادة، وحسبما كان مقرراً، فمفاوضات الحل الدائم كانت ستنطلق بعد ثلاث سنوات من قيام سلطة الحكم الذاتي(1).

---

(1) انظر نص إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية (اتفاق أوسلو) 13 أيلول (سبتمبر) 1993م، ملحق رقم (7)، ص300.

واستكمالاً لاتفاق أوسلو عقدت (إسرائيل) مع منظمة التحرير بعض الاتفاقيات الأخرى التي أفضت إلى تفصيل المرحلة الانتقالية من اتفاق أوسلو. أبرزها:

اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي (غزة – أريحا) 1994م[1]، واتفاقية طابا (أوسلو/2) 1995م[2]، و"برتوكول إعادة الانتشار في الخليل" 1997م[3]، واتفاق واي ريفر (واي بلانتيشن) 1998م[4]، واتفاقية شرم الشيخ 1999م[5].

أعلنت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن اتفاق (أوسلو)، يضمن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد له. وذكرت أن أهمية هذا الاتفاق تتمثل في إنه يؤكد على تحقيق حل متكامل، على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن (242، 338)، وانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة وأريحا، ورحيل الحكم العسكري، وحل الإدارة المدنية الإسرائيلية لتحل محلها السلطة الفلسطينية[6].

قرر المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة من 10-12 تشرين الأول (أكتوبر) 1993م في تونس، إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وتكليف اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية، من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية، وعدد من الداخل والخارج. وأن يكون السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيساً لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية[7].

---

(1) نص اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا، القاهرة 1994/5/4م: مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 18، بيروت– لبنان، ربيع 1994م، ص 255– 264.

(2) الاتفاق الإسرائيلي– الفلسطيني الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن 1995/9/28م: المرجع السابق، ع 25، شتاء 1996م، ص 189– 207.

(3) برتوكول الخليل (بروتوكول إعادة الانتشار)، 1997/1/15م: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4900

(4) اتفاق واي ريفر (واي بلانتيشن) 10/23/ 1998م، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4939

(5) اتفاق ومذكرة شرم الشيخ، 1999/9/4م، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4191

(6) بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تعلن عن التوصل إلى اتفاق أوسلو: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع16، بيروت– لبنان، خريف 1993م، ص 217.

(7) قرار إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية صادر عن المجلس المركزي الفلسطيني، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني– وفا:

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4935

أصدر المجلس الوطني عقب دورة اجتماعاته العشرين بياناً سياسياً، أكد فيه دعمه الكامل، لاتفاقيات السلام الموقَّعة بين منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل)[1]. وقرر المجلس في دورته الحادية والعشرين تعديل الميثاق الوطني، وإلغاء المواد التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير وحكومة (إسرائيل) يومي 9 و10 أيلول (سبتمبر) 1993م[2].

وعقد المجلس المركزي الفلسطيني اجتماعاً له في غزة، بتاريخ 10 كانون الأول (ديسمبر) 1998م، صادق فيه على ما ورد في رسالة ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بتاريخ 21 كانون الثاني (يناير) 1998م، والتي تتعلق بالمواد التي تم إلغاؤها، أو تعديلها في الميثاق الوطني الفلسطيني، حسب قرار المجلس الوطني الفلسطيني (المادة الأولى)، الذي انعقد في 24 نيسان (أبريل) 1996م في جلسة خاصة[3].

وعقد المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ 14 كانون الأول (ديسمبر) 1998م اجتماعاً بغزة بحضور الرئيس الأمريكي بل كلينتون، صادق فيه على إلغاء مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدعو إلى القضاء على دولة (إسرائيل)، وتعديل بعضها الآخر التزاماً باتفاق واي بلانتيشن[4].

أما في الجانب الإسرائيلي فقد أشارت استطلاعات الرأي إلى أن نحو 65% من الإسرائيليين أيدوا اتفاق أوسلو، الذي وقعته الحكومة الإسرائيلية مع منظمة التحرير الفلسطينية[5]. وقال رابين لم نوقع اتفاقاً مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ إلا بعد أن التزمت بالاعتراف بحق إسرائيل في الأمن والسلام، وإدانة الإرهاب في أي مكان[6]. وقال شمعون بيريس وزير الخارجية

---

(1) البيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الدورة العشرين، غزة 1996/4/25م: مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت– لبنان، مج 7، ع 27، بيروت– لبنان، صيف 1996م، ص250.

(2) قرار المجلس الوطني بتعديل الميثاق الوطني، غزة 1996/4/24م: المرجع السابق، ص 249.

(3) بيان المجلس المركزي الفلسطيني حول إلغاء مواد في الميثاق الوطني الفلسطيني، غزة 1998/12/10م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 10، ع 38، ربيع 1999م، ص184.

(4) بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي صادق المجلس الوطني الفلسطيني في غزة على إلغائها بحضور الرئيس الأمريكي كلينتون، غزة، 12/14/ 1998م: المواد الملغاة هي:(6، 7، 8، 9، 10، 15، 19، 20، 21، 22، 23، و30). أما المواد التي حذفت منها مقاطع فهي: (1، 2، 3، 4، 5، 11، 12، 13، 14، 16، 17، 18، 25، 26، 27، 29).

(5) غولان، غاليا: الدولة الفلسطينية من وجهة النظر الإسرائيلية، ص 121.

(6) كلمة رئيس الحكومة الإسرائيلية أمام الكنيست للمصادقة على الاتفاق الفلسطيني– الإسرائيلي، القدس 1993/9/21م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع 16، بيروت– لبنان، خريف 1993م، ص 274.

الإسرائيلي: " في أوسلو توصلت إسرائيل إلى أكثر من كلمات، فقد حصلنا على تنازلات لم نكن نستطيع بدونها توقيع اتفاقية... تنازلات أمنية، وقضية إبقاء القدس خارج اتفاقية الحكم الذاتي، والإبقاء على المستوطنات حيث هي"[1].

نهاية المرحلة الانتقالية ومسألة إعلان الدولة:

ذكر أحمد قريع عضو اللجنة المركزية لحركة فتح والمشرف على الوفد المفاوض، أن الاتفاق هو بداية لفترة انتقالية تستمر خمس سنوات، تتوج في نهايتها بنيل حق تقرير المصير، وقال: "إن اتفاق أوسلو تضمن إقراراً ضمنياً بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة"[2]. وأكدت القيادة الفلسطينية في بيان لها حق الشعب الفلسطيني في إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، يوم 4 أيار (مايو) 1999م، مع انتهاء الفترة الانتقالية التي بدأت يوم 4 أيار (مايو) 1994م، وبدأت تستعرض النشاطات الوطنية الشاملة تمهيداً لذلك الاستحقاق[3]. وذكر قريع إنه في الرابع من أيار (مايو) 1999م تنتهي المرحلة الانتقالية، وسوف ينجم عنها فراغ سياسي وإداري وقانوني، وحينها لن يكون أمام السلطة الوطنية الفلسطينية إلا إعلان الدولة الفلسطينية[4]، وجدد ياسر عرفات التأكيد على أن موعد الرابع من أيار (مايو) 1999م، هو موعد مقدس لإعلان الدولة[5].

وأيدت مصر فكرة إعلان الدولة الفلسطينية، وقال وزير الخارجية المصري عمرو موسى: "إن إعلان الدولة الفلسطينية مسألة فلسطينية ومصر تؤيدها، أما الموعد فهو قرار فلسطيني، وإذا اتخذ نحن معه، وإذا تأجل نحن معه"[6]. وذكر الأردن أن من حق الفلسطينيين أن يختاروا ويعبروا عن مشيئتهم بحرية[7]، وأعلن الاتحاد الأوربي في برلين تأييده لإقامة دولة فلسطينية، وجاء في

(1) بيريس، شمعون: الشرق الأوسط الجديد، ص29.

(2) قريع، أحمد: السلام المعلق، ص 138.

(3) بيان للقيادة الفلسطينية تؤكد حق الشعب الفلسطيني في إعلان قيام الدولة المستقلة، رام الله 1998/10/2م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 10، ع 37، بيروت- لبنان، شتاء 1999م، ص199.

(4) قريع، أحمد: السلام المعلق، ص 141.

(5) تصريح للرئيس ياسر عرفات يؤكد فيه أن موعد الرابع من أيار (مايو) 1999م، هو موعد مقدس لإعلان الدولة، دافوس- سويسرا 1999/2/1م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 10، ع 38، بيروت- لبنان، ربيع 1999م، ص195.

(6) حديث صحافي لوزير الخارجية المصري حسني مبارك عمرو موسى، باريس 1999/2/2م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 10، ع 38، بيروت- لبنان، ربيع 1999م، ص210.

(7) طوق، جوزيف الخوري: اتفاق "غزة – أريحا أولاً" وماذا بعد؟، ص 359.

مشروع القرار الذي أعده وزراء خارجية الدول الأوروبية أن: "الاتحاد الأوربي يدعم حق الفلسطينيين الذي لا يسقط بمرور الزمن في تقرير المصير، بما في ذلك خيار دولة، ويتطلع بأمل إلى تحقيقه قريباً"[1].

من جهته ذكر رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين أن "اتفاق أوسلو لا يؤدي إلى دولة فلسطينية، وإنما يؤدي إلى تدبير انتقالي لمدة خمس سنوات"، وأن معارضة إسرائيل لدولة فلسطينية معروفة للجميع، "وأي ربط بين المرحلة الانتقالية والنهائية لا معنى له"[2]. وأكدت الحكومة الإسرائيلية في بيان لها بتاريخ 10 كانون الثاني (يناير) 1999م، إنها تحتفظ بحقها في تطبيق القوانين الإسرائيلية على الأراضي الخاضعة لنفوذها، إذا خرق عرفات والفلسطينيون الاتفاقيات التي وقعوها، وأعلنوا قيام الدولة الفلسطينية من طرف واحد. وأضاف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو "لن نسمح لعرفات والفلسطينيين بأن يقرروا حدود دولتنا ومستقبل عاصمتنا، وسنظل متمسكين بسياستنا الثابتة والواضحة التي لا تسمح بقيام دولة فلسطينية في قلب الأرض الإسرائيلية"[3].

وقال أرئيل شارون وزير الخارجية الإسرائيلي بتاريخ 15 أيلول (سبتمبر)1999م: "إن قيام دولة فلسطينية خطر حقيقي، ولهذا فان ما يسمونه دولة، سيكون في الإطار والشروط التي ينبغي أن يقبلوها؛ إذا حصلوا على ما يسمونه بدولة فلسطينية"، وتابع "سيكون هناك كمية محدودة من الأسلحة، وحدود للتحالفات مع الدول الأخرى، وسيكون من حق (إسرائيل) تسيير طائراتها فوق هذه المنطقة"، وقال إن المستوطنات الاسرائيلية ستبقى مكانها وإن أمن المنطقة سيكون بيد إسرائيل[4]. وحذرت الولايات المتحدة الأمريكية من إعلان الدولة، واعتبرته إجراء أحادي الجانب، ولا يجوز التعامل معه، وينبغي رفضه[5].

(1) قريع، أحمد: السلام المعلق، ص 138.

(2) أبو شنب، حسين: الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، ص225.

(3) بيان الحكومة الإسرائيلية بشأن موقف إسرائيل من إعلان دولة فلسطينية من جانب واحد، القدس 1999/1/10م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 10، ع 38، بيروت- لبنان، ربيع 1999م، ص 217.

(4) كلمة وزير الخارجية الإسرائيلي ارئيل شارون أمام المعهد الوطني الفرنسي للعلاقات الدولية، باريس- فرنسا 1999/9/13م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 10، ع 38، بيروت- لبنان، ربيع 1999م، ص218.

(5) قريع، أحمد: السلام المعلق، ص 148.

أهم الملاحظات الإيجابية على اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات من وجهة نظر مؤيديه:

عدد أحمد قريع أحد أبرز المفاوضين الفلسطينيين مع الجانب الإسرائيلي إيجابيات اتفاق أوسلو وأبرزها(1):

- اعترفت الحكومة الإسرائيلية بالشعب الفلسطيني، وبمنظمة التحرير الفلسطينية لأول مرة منذ قيام الكيان الإسرائيلي.
- تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين، بعد غياب تاريخي طويل، وتغييب منهجي شاركت في صنعه أطراف دولية وإقليمية.
- بناء مؤسسات المجتمع المدني الديمقراطي والتي تشكل النواة الضرورية والقاعدة المؤسسية للدولة الفلسطينية.
- بموجب الاتفاق تم تحقيق العودة إلى أرض الوطن لجزء من أبناء الشعب الفلسطيني اللاجئين في خارج فلسطين.
- تمكن هذا الاتفاق من تحرير ما يزيد عن الألفي معتقل فلسطيني من سجون الاحتلال الإسرائيلي.
- أسهم الاتفاق في تغيير الصورة السائدة في العالم الغربي للشعب الفلسطيني ونضاله الوطني، والذي كان يوصم زوراً وبهتاناً بالإرهاب بفعل الدعاية الإسرائيلية المغرضة.
- شكل الاتفاق وثيقة قانونية معترف بها على الصعيد الدولي، تقر بمبدأ الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطيني المحتلة.
- أن الاتفاق ينطوي على إقرار ضمني بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ويمكن القول أن رغم البنود المجحفة التي تضمنها اتفاق أوسلو، إلا أنه أتاح فرصة إنشاء أول كيان فلسطيني على أرض فلسطين بعد حكومة عموم فلسطين، ونقل الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي إلى ميدانه الحقيقي على أرض فلسطين.

الملاحظات السلبية على اتفاق أوسلو(2):

- لقد اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل كدولة، بينما لم تعترف إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته، وإنما اعترفت فقط بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني.

(1) المصدر السابق، ص 116 – 119.

(2) عبد الرحمن، صادق، الحكم الذاتي والرفض الإسلامي، ص154– 158؛ المقادمة، إبراهيم: اتفاق غزة أريحا رؤية إسلامية، ص 23– 25.

- تأجيل البت في قضايا جوهرية كالقدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والأسرى والمياه.
- لم ينص اتفاق أوسلو على أن نهاية المرحلة الانتقالية ستكون قيام دولة فلسطينية.
- أفقد اتفاق أوسلو القضية الفلسطينية السند القانوني الدولي، فلم تعد القرارات الدولية هي الناظم للعلاقة، بل أصبحت المفاوضات المتحكم الرئيسي بالعلاقة الفلسطينية الإسرائيلية.
- وضع اتفاق أوسلو مسئولية حفظ الأمن ومنع العنف في التجمعات السكانية الفلسطينية على عاتق الفلسطينيين، مما أحدث شرخا في العلاقات الداخلية الفلسطينية خاصة بعد الاعتقالات التي قامت بها السلطة الفلسطينية بحق القوى المعارضة للاتفاقات وبالذات عام 1997م.
- عمل اتفاق أوسلو على زيادة روابط العلاقات الفلسطينية بإسرائيل أكثر فأكثر بدل أن يقوم بتقليل هذه العلاقات.
- استغلت إسرائيل الاتفاق بإجراءات ما يسمى تثبيت الحقائق على الأرض، فتزايدت نسبة الاستيطان وتضاعفت، كما عملت إسرائيل على تقطيع أوصال الضفة الغربية.

على الرغم من تعدد وتنوع الاجتهادات والمواقف من اتفاق وأوسلو وما تبعه من اتفاقيات، فإنه جاء دون الحد الأدنى للحقوق والأهداف الوطنية التي أكد عليها الميثاق الوطني الفلسطيني، وأقرتها المجالس الوطنية المتعاقبة، وأبرزها وثيقة إعلان الاستقلال 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988م، وشكلت تراجعاً عن مقررات القمم العربية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وقرارات هيئة الأمم المتحدة التي تؤكد على فلسطينية الأراضي المحتلة عام 1967م على الأقل، وأخضعت تلك الأراضي للتفاوض، وحوَّلتها إلى مناطق متنازع عليها.

المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من اتفاق أوسلو 1993م:

- **المواقف الفلسطينية:**

انقسمت المواقف الفلسطينية بين مؤيد ووسطي ومعارض للاتفاق، ففي حين أيدت حركة فتح، وحزب الشعب الفلسطيني، والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، اتخذت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني موقفاً وسطاً، لا يحمل التأييد ولا الرفض، ولكنه يميل إلى بيان مخاطر الاتفاق وأثره السلبي على القضية الفلسطينية، ودعت إلى المعارضة الإيجابية بتحويل سلبيات الاتفاق إلى إيجابيات، وعارضت الاتفاق كل من الجبهة الشعبية، والديمقراطية، والتحرير العربية، والتحرير الفلسطينية، والقيادة العامة، ومنظمة الصاعقة[1].

وعقد تحالف الفصائل العشرة[*] اجتماعاً بتاريخ 1 أيلول (سبتمبر) 1993م قالت فيه: "إن مضمون الاتفاق هو تكريس للاحتلال وإضفاء للشرعية عليه، وأكدت أن التوقيع على الاتفاق لا يمثل منظمة التحرير الفلسطينية ولا يمثل الشعب الفلسطيني، ودعت إلى مواصلة الكفاح بكل الأشكال والسبل، وقالت: "لن يكون هناك سلام للعدو الصهيوني على حساب شعبنا وحقوقه[2]. إلا أن التحالف ظل يراوح مكانه ولم يكن له تأثير واضح في مجريات الأحداث[3].

وعقدت عدة مؤتمرات للقوى والشخصيات الوطنية المعارضة لاتفاق أوسلو في دمشق[4]، وغزة[5]، ورام الله[6]، نددت فيه بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، وقالت إن الشعب الفلسطيني سيتصدى بحزم لإلغاء بنود الميثاق الوطني التي تعد ثوابت ومحل إجماع وطني، واعتبرت إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، هو إلغاء لمنظمة التحرير الفلسطينية وتدمير للوحدة الفلسطينية.

---

(1) أبو شنب، حسين: الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، ص 210 – 231.

(*) تشكل تحالف الفصائل العشرة من: (حركة حماس، حركة الجهاد الإسلامي، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، القيادة العامة، الصاعقة)، وبعض المجموعات المنشقة عن منظمات فلسطينية أعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهي: فتح الانتفاضة، فتح– المجلس الثوري، جبهة النضال (مجموعة منشقة عن الفصيل الأم)، الحزب الشيوعي الفلسطيني– الثوري"

(2) بيان للفصائل العشرة يدين مشروع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، دمشق، 1993/9/2م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع16، بيروت– لبنان، خريف 1993م، ص 208.

(3) الحسيني، مأمون، حقائق الصراع وأوهام التسوية، ص117 – 118.

(4) بيان صادر عن المؤتمر الشعبي العربي الفلسطيني في سوريا يرفض عقد المجلس الوطني في غزة وتعديل الميثاق، دمشق 1996/5/17م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 7، ع 27، بيروت– لبنان، صيف 1996م، ص 249؛ البيان الختامي للمؤتمر الفلسطيني المعارض لإلغاء الميثاق، دمشق 1998/12/13م: المرجع السابق، مج 10، ع 38، ربيع 1999م، ص185.

(5) مؤتمر في غزة تنديداً بمؤتمر إلغاء الميثاق: المرجع السابق، ص192.

(6) المرجع السابق، ص192.

وفيما يلي سنتطرق لموقف الفصائل الفلسطينية من اتفاق أوسلو وتبعاته:

تصدرت حركة فتح الفصائل الفلسطينية المؤيدة للتسوية السياسية، فوافقت على اتفاقية أوسلو، وقال ياسر عرفات: " إن أهم ما في الاتفاق الإقرار بأن السلطة الفلسطينية وولايتها تشملان وتغطيان جميع الأراضي المحتلة، وأضاف "أن هذا الاتفاق ليس حلاً شاملاً وإنما هو جزء من مرحلة انتقالية مرتبطة بالوضع النهائي، والحل الشامل لا يقوم إلا بالحل على كافة المسارات العربية[1]. وذكر محمود عباس "لقد انتزعنا من الإسرائيليين أموراً كانوا يعتبرونها من المحرمات المستحيلة: أولها الإقرار بوجود الشعب الفلسطيني، وثانيها الإقرار بحق هذا الشعب في أرضه، وكذلك الإقرار بمبدأ كل شيء قابل للتفاوض في حينه ومنها القدس واللاجئين وغيرها"[2].

وكانت هناك معارضة في أوساط حركة فتح، ولجنتها المركزية ومنهم: فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، الذي أكد معارضته لاتفاق أوسلو؛ لاختفاء بعض المبادئ من الاتفاق مثل: الأرض مقابل السلام، والانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك تكريس التبعية الاقتصادية لإسرائيل[3]. كما عارض عضو اللجنة المركزية هاني الحسن اتفاق أوسلو وقال: "الاتفاق ترك الحلول النهائية مفتوحة على كافة الاتجاهات، وإسرائيل تتصرف عبر هذا الاتفاق وكأن الأراضي هي أراضٍ متنازع عليها، وسوف يجري البت بمصيرها في مرحلة نهائية، والاتفاق لا يتحدث عن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الضفة الغربية[4].

أيد حزب الشعب الفلسطيني الاتفاق، واعتبره إنجاز كبير للشعب الفلسطيني، وأن فيه من الإيجابيات بقدر ما فيه من الثغرات[5]، وعدد الحزب مزايا الاتفاق، واعتبرها خطوة تمهيدية نحو إقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة[6]. وأكد الحزب في الاجتماع الاستثنائي للجنته المركزية الذي عقد في القدس بتاريخ 5 أيلول (سبتمبر) 1993م "أن إعلان المبادئ، وعلى الرغم من قصوره عن تلبية المطالب الوطنية الفلسطينية، إلا إنه لا يعرقل مواصلة النضال من أجلها، ويشكل مدخلاً مقبولاً لعملية تفاوض لترجمة هذه المبادئ وصولاً

---

(1) كلمة ياسر عرفات أمام الدورة المائة لمجلس الجامعة العربية، القاهرة، 19-1993/9/21م: المرجع السابق، مج 4، ع16، بيروت- لبنان، خريف 1993م، ص 222.

(2) حديث صحافي لمحمود عباس عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، تونس 1993/10/15م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع16، بيروت- لبنان، خريف 1993م، ص 229.

(3) حديث صحافي لرئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية بشأن موقفه من الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي، أيلول (سبتمبر) 1993م: المرجع السابق، ص 224.

(4) حديث صحافي لهاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح يعلن فيه معارضته للاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي، بيروت 1993/10/13م: المرجع السابق، ص 227.

(5) أبو شنب، حسين: الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، ص211.

(6) المرجع السابق، ص231.

لتسوية سليمة عادلة"[1]. وأعرب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" عن تأييده لاتفاق أوسلو، واعتبرته مرحلة جديدة من الصراع في سبيل الاستقلال والحقوق الوطنية[2]، واعتبرت (فدا) قيام السلطة الوطنية في عام 1994م على جزء من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة إنجازاً وتطوراً تاريخياً مهماً في حياة الشعب الفلسطيني[3].

وذكرت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، أن المشاركة في العملية السياسية، تعتبر تثبيتاً لحضور الشعب الفلسطيني، في قلب النظام الدولي الجديد، حتى لا يكون هذا النظام على حساب شعبنا، وسجلت الجبهة العديد من التحفظات على بعض بنود الاتفاقية، باعتبارها مجحفة، تم فرضها على الشعب الفلسطيني، بفعل الاختلال في موازين القوى بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وقالت الجبهة: "بالقدر التي شكلت اتفاقية أوسلو إجحافا لصالح إسرائيل"، فإنها مهدت الطريق لتجسيد الكيانية الفلسطينية على الأرض الفلسطينية، من خلال قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ودعت الجبهة إلى وحدة الصف، وأن تكون المعارضة الفلسطينية، في إطار المؤسسة الوطنية، لتحويل سلبيات الاتفاق إلى إيجابيات[4].

ورأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن التوصل لاتفاق أوسلو كان محصلة تاريخية للهزائم المتراكمة عربياً وفلسطينياً، وقررت الجبهة الانسحاب من اللجنة التنفيذية ومقاطعة اجتماعاتها احتجاجاً على عزم المنظمة التوقيع على اتفاق أوسلو[5]. ووصفت الشعبية في بيان مشترك مع الجبهة الديمقراطية اتفاق أوسلو "باتفاق الذل والإذعان"، واعتبرت التوقيع عليه انتهاك لقواعد العمل الوطني وأنظمة منظمة التحرير الفلسطينية، وخرق لكل القواسم المشتركة وجوهر لعمل الائتلافي الوطني[6]. وقاطعت الجبهة الشعبية الانتخابات التشريعية والرئاسية وقالت: "إن الانتخابات المشار إليها تأتي في سياق يستهدف تشريع الاتفاقيات التي وقعت مع الاحتلال[7].

---

(1) الشريف، ماهر: البحث عن كيان، ص 423 – 424.

(2) الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني: الاتجاهات الرئيسة لعمل الحزب وملامح برنامج البناء الديمقراطي للسلطة الوطنية، 10 كانون الأول (يناير) 1993م، ص1.

(3) الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا): البرنامج العام والنظام الداخلي المجاز من المؤتمر العام الثاني، كانون الثاني (يناير) 2000م، ص 20.

(4) جبهة النضال الشعبي الفلسطيني: لمحة تاريخية، ص11–12.

(5) بيان للقيادة الموحدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية تعلن فيه انسحابهما من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، دمشق 1993/9/10م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع 16، خريف 1993م، ص217.

(6) بيان للقيادة الموحدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية تندد فيه بتوقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، دمشق 1993/9/13م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع 16، خريف 1993م، ص219.

(7) بيان اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تدعو فيه إلى مقاطعة انتخابات مجلس الحكم الذاتي، دمشق 1995/12/7م: المرجع السابق، مج 7، ع 26، ربيع 1996م، ص218.

ورفضت الجبهة الديمقراطية اتفاق أوسلو، وانسحبت من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية احتجاجاً على توقيع الاتفاق، مبررة أن مثل هذا الاتفاق لن يقود إلى دولة فلسطينية مستقلة، بل يكرس الاحتلال ويضفي عليه طابعاً من الشرعية، واستمرت الجبهة في معارضة الاتفاق وما تبعه من اتفاقيات[1]، وطالبت الجبهة الديمقراطية في بيان مشترك مع الجبهة الشعبية بالتمسك بخيار الانتفاضة واستنهاضها. ودعت إلى مقاطعة سلطة الإدارة الذاتية وأجهزتها التي تتولى المسئولية السياسية عن تنفيذ اتفاق أوسلو[2].

وأكدت الجبهة على التمسك بحق الشعب الفلسطيني في مواصلة المقاومة المسلحة، ضد الوجود العسكري والاستيطاني الإسرائيلي، حيثما تواجد على الأرض الفلسطينية[3]. وقاطعت الجبهة الديمقراطية انتخابات مجلس الحكم الذاتي، واعتبرت الانتخابات "طعنة غدر لنضال الأسرى، وهضم لحقوق المبعدين، وهدر لحقوق النازحين، ومساس بحق اللاجئين"[4].

وذكرت الجبهة الشعبية– القيادة العامة، أن أخطر ما في القبول بتطبيق الحكم الذاتي الإداري في (غزة/أريحا أولاً)، أن يمهد ذلك لحرب أهلية داخلية[5]، وقالت: "إن سبعة ملايين فلسطيني لم يسألوا عن رأيهم فيه، ووصفت الاتفاق "بالنهج الخياني"[6]، ورفضت الجبهة المشاركة في الانتخابات، وقالت: إنها [الانتخابات] تهدف إلى تفتيت وحدة الشعب الفلسطيني[7]. ورفضت إلغاء الميثاق، واعتبرته إلغاء لناظم يجمع الشعب الفلسطيني، ويمثل وحدة أهدافه وتطلعاته وأمانيه

(1) بيان للقيادة الموحدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية تعلن فيه انسحابهما من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، دمشق 1993/9/10م: المرجع السابق، مج 4، ع 16، خريف 1993م، ص217.

(2) برنامج الخلاص الوطني الذي أقرته القيادة المركزية الموحدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، دمشق حزيران (يونيو) 1994م: المرجع السابق، مج5، ع19، صيف 1994م، ص243.

(3) برنامج الخلاص الوطني الذي أقرته القيادة المركزية الموحدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، دمشق حزيران (يونيو) 1994م: المرجع السابق، ص243.

(4) بيان للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تدعو فيه إلى مقاطعة الحكم الذاتي الفلسطيني، دمشق كانون الأول (ديسمبر) 1995م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 7، ع 26، ربيع 1996م، ص220.

(5) تصريح للأمين العام للجبهة الشعبية– القيادة العامة يذكر فيها عرفات بمصير الرئيس الراحل أنور السادات، دمشق 1993/8/30م: المرجع السابق، مج 4، ع16، خريف 1993م، ص204.

(6) حديث صحافي للأمين العام للجبهة الشعبية– القيادة العامة بشأن معارضته للاتفاق الفلسطيني– الإسرائيلي، دمشق 1993/10/18م: المرجع السابق، ص231.

(7) بيان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة تحذر فيه من انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني، دمشق 1995/112/16م: المرجع السابق، مج 7، ع 26، ربيع 1996م، ص223.

الوطنية والقومية[1]. ورفضت منظمة الصاعقة اتفاق أوسلو، ودعت إلى مواجهته والعمل على إسقاطه، ورأت إنه يشكل تلبية للشروط والمصلحة الصهيونية في تصفية القضية الفلسطينية[2].

عارضت حركة حماس اتفاق أوسلو واعتبرته خطأً تاريخياً في مسار القضية الفلسطينية[3]، ووصف الناطق الرسمي باسم حركة المقاومة الإسلامية "حماس" إبراهيم غوشة الاتفاق بالمؤامرة الكبرى، التي تستهدف الشعب والقضية والأمة، وقال: "إن مشروع (غزة/أريحا) ليس إلا إدارة ذاتية هزيلة على أقل من 22% من أرض فلسطين" وستكون مرتبطة بالاحتلال وتحت حمايته، وبدون سيادة ولا سلطة ولا عودة للنازحين، والقدس ستبقى تحت الهيمنة والسيادة الصهيونية[4].

ورفضت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" اتفاق أوسلو، لما تضمنه –من وجهة نظرها– من تنازلات خطيرة، وتجاوزه للثوابت الوطنية الفلسطينية، التي أقرتها الدورات المتعاقبة للمجلس الوطني الفلسطيني، ورأت حماس في السلطة التي ستنشأ بناء على اتفاق أوسلو، بأنها مرتهنة للاحتلال، ولا تتمتع بسيادة حقيقية على الأرض الفلسطينية[5].

ورفضت حماس المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي[6]. مبررة بأن الانتخابات سقفها أوسلو وما تبعه، وأن المجلس المنتخب لن يعدو كونه إفرازاً من إفرازات أوسلو[7]. وقالت حماس إنها لن تتعامل بإيجابية مع مؤسسات الحكم الذاتي[8]، وإنها ستقاطع كافة الأجهزة والمؤسسات السياسية والإدارية المسئولة عن تنفيذ هذه الاتفاقية[9]. وذكرت حماس أن الحل والخيار المطروح

---

(1) بيان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة تحذر فيه من انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني، دمشق 1995/112/16م: المرجع السابق، ص223.

(2) أبو شنب، حسين: الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، ص230.

(3) أبو شنب، إسماعيل: حماس والرابع من أيار، ص59.

(4) بيان للناطق الرسمي باسم حماس، إبراهيم غوشة يندد بمشروع الاتفاق الفلسطيني– الإسرائيلي، عمان 1993/9/4م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع 16، خريف 1993م، ص210.

(5) مذكرة حماس بشأن اتفاق أوسلو بعد خمسة أعوام من توقيعه، 1998/8/17م، المرجع السابق، ع 36، خريف 1998م، ص202.

(6) رسالة أحمد ياسين من سجنه إلى أبناء الحركة، تشرين الثاني (نوفمبر) 1993م، المرجع السابق، مج 4، ع 16، خريف 1993م، ص249.

(7) بيان لحركة حماس تؤكد فيه رفضها المشاركة في انتخابات مجلس الحكم الذاتي، 1995م، المرجع السابق، ع 26، ربيع 1996م، ص217– 218.

(8) حديث صحفي لرئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، المرجع السابق، ع 18، بيروت– لبنان، ربيع 1994م، ص 283.

(9) حديث صحافي لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق حول موقف الحركة من المشاركة في انتخابات الحكم الذاتي: المرجع السابق، مج5، ع17، شتاء 1994م، ص 229.

هو مواصلة الجهاد المسلح في كل أنحاء فلسطين، والتوسع في توصيل الدعوة إلى الجماهير عبر حمل همومها، والمشاركة في مجالات الخدمة العامة في النقابات والمؤسسات[1].

ورأت حركة الجهاد الإسلامي، أن جوهر اتفاق أوسلو هو الحفاظ على أمن إسرائيل، وليس استعادة الأرض الفلسطينية، وأنه لا قيمة لإنشاء السلطة الفلسطينية، إذا كان ثمن ذلك الاعتراف (بإسرائيل)[2]. وأضافت أن "كل هيئة أو مؤسسة تنبثق عن سلطة الحكم الذاتي، وتحمل أي مدلول سياسي، يقضي بالاعتراف بالعدو الصهيوني، واحتلاله لأرضنا... سنقاطعها"[3]. وقال فتحي الشقاقي الأمين العام السابق للحركة: "واهم كل من يعتقد "بإمكان البناء على اتفاقيات أوسلو، والبحث في هذا الحطام عن أي مشروع وطني... لأن هذا الاتفاق مسقوف صهيونياً... بالإرادة الصهيونية وبموازين القوى الصهيونية"[4]. وأضاف: أن البديل: "هو الصمود والثبات واستمرار خط النضال والجهاد"[5].

- **المواقف العربية من اتفاق أوسلو:**

اعتبر مجلس الجامعة العربية اتفاقية أوسلو خطوة أولى ذات أهمية نحو تحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام، ينبغي أن تستكمل بخطوات عاجلة على كل المسارات، وتضمن انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي العربية[6].

وأيدت جمهورية مصر العربية الاتفاق الفلسطيني– الإسرائيلي في أوسلو، وأكد الرئيس المصري حسني مبارك دعمه ومساندته للفلسطينيين، وتدخله لدى الجانب الإسرائيلي لحل العقبات التي تواجه المفاوضات، واستضافت مصر المفاوضين من الجانبين لجولة مباحثات في القاهرة يوم 4 مايو (أيار) 1994م، تم فيها التوصل إلى اتفاق تنفيذي لاتفاق أوسلو أطلق عليه اسم اتفاق (غزة – أريحا، واستضافت مصر بعدها جولة جديدة من المفاوضات نتج عنها اتفاقية طابا (أوسلو/2) في 28 أيلول (سبتمبر) 1995م، كما قامت برعاية المفاوضات في شرم الشيخ 4 أيلول (سبتمبر) 1999م، والتي أسفرت عن توقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين[7].

---

(1) المقادمة، إبراهيم: اتفاق غزة أريحا رؤية إسلامية، ص 108.

(2) عابد، خالد: الجهاد الإسلامي، وثائق مختارة، ص102.

(3) الشقاقي، فتحي: رحلة الدم الذي هزم السيف، ج2، ص557.

(4) المصدر السابق، ج2، ص573.

(5) المصدر السابق، ج1، ص557.

(6) موقف الجامعة العربية من الاتفاق الفلسطيني– الإسرائيلي، القاهرة 1993/9/21م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع 16، خريف 1993م، ص269.

(7) حديث صحافي للرئيس المصري حسني مبارك بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، الإسكندرية 1994/9/1م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 5، ع 20، خريف 1994م، ص255.

وأيد الأردن الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي في أوسلو، وقال الملك حسين: "نحن نؤيد القرار الفلسطيني، فللفلسطينيين الحق المطلق في التحدث عن شئونهم وشجونهم، وعن طموحاتهم وعن حقوقهم، وبأن القرار قرارهم، ونحن ندعم ونساند ضمن أقصى طاقتنا وإمكانياتنا"[1]. وفي اليوم التالي لتوقيع اتفاق أوسلو في واشنطن، وقع الأردن مع (إسرائيل) في العاصمة الأمريكية أيضاً على اتفاقية إعلان مبادئ إسرائيلية – أردنية، مهدت الطريق أمام التوقيع على معاهدة السلام بينهما، في 26 تشرين الأول (أكتوبر) 1995م، والتي عرفت باسم "معاهدة وادي عربة"[2].

- **المواقف الدولية من اتفاق أوسلو:**

أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن تأييدها الكامل لإعلان المبادئ (اتفاق أوسلو)، وشددت على ضرورة قيام الأمم المتحدة بدور نشط في عملية السلام، كما حثت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة إلى توفير أكبر قدر من المساعدة الاقتصادية والتقنية للفلسطينيين[3].

ودعمت الإدارة الأمريكية اتفاق أوسلو، ورعت توقيعه في حديقة البيت الأبيض في واشنطن، واستندت الولايات المتحدة في موقفها إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242)، وترجمته العملية الأرض مقابل السلام[4]، وكانت الإدارة الأمريكية قد عارضت في كافة مبادراتها[*] السابقة، إمكانية قيام دولة فلسطينية، بينما أقرت بحق الحكم الذاتي للفلسطينيين، دون أن تقدم تصور واضح للوضع النهائي للأراضي الفلسطينية[5].

وساهم الاتحاد الأوربي في المباحثات المتعددة الأطراف، من خلال لجان خاصة متعلقة بقضايا اللاجئين، والمياه، ونزع أسلحة الدمار الشامل، والتي عقدت معظم اجتماعاتها في العواصم الأوروبية. وتابعت الدول الأوروبية نشاطها بعد توقيع اتفاقات أوسلو في أكثر من مجال،

---

(1) حديث الملك حسين حول الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي، عمان 1993/9/3م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع 16، خريف 1993م، ص253.

(2) انظر وثائق معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، عمان– الأردن 1994/10/17م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 5، ع20، خريف 1994م، ص 183.

(3) The Question Of Palestine, p.p. 31 – 32.

(4) رمضان، عبد العظيم، مساعي السلام العربية الإسرائيلية، ص 217– 218.

(*) مبادرة روجرز 1969م، مبادرة فانس1977، مبادرة ريجان1982، مبادرة شولتز 1988، ومبادرة بوش 1991م.

(5) رمضان، عبد العظيم، مساعي السلام العربية الإسرائيلية، ص 217– 218.

منها قيام الاتحاد الأوروبي بتمويل العملية السلمية، من خلال تقديمه للدعم المالي للسلطة الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني[1].

اختلف التفسير الفلسطيني لاتفاق أوسلو وملحقاته، عن التفسير الإسرائيلي، كما اختلف سابقاً تفسير مفهوم الحكم الذاتي في اتفاقية كامب ديفيد للحكم الذاتي عام 1978م، بين كل من (إسرائيل) ومصر، فالقيادة الفلسطينية التي وقعت الاتفاق كانت ترى أنه خطوة أولى، ستؤدي إلى انسحاب إسرائيل من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، في حين كان الإسرائيليون ينظرون إلى الاتفاق على أنه لا يتجاوز منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً محدوداً، لا تشمل حدوده جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967م، وعلى شكل مناطق منعزلة (كانتونات)، وبدون سيادة للفلسطينيين على الأرض، مع احتفاظ إسرائيل بالسيطرة العسكرية والأمنية على مناطق الحكم الذاتي. بمعنى حكم ذاتي للسكان دون الأرض.

إن الحكم على اتفاق أوسلو بالنجاح أو الفشل، يقاس بمدى ما حققه من أهداف للشعب الفلسطيني، والتي أقرتها المجالس الوطنية المتعاقبة في منظمة التحرير الفلسطينية، وفي مقدمتها هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي تم الإعلان عنها في دورة المجلس الوطني في الجزائر عام 1988م. فماذا حدث في نهاية الفترة الانتقالية التي حدد الاتفاق موعدها في 4 أيار (مايو) 1999م؟

يلاحظ أنه لم يتم قيام الدولة الفلسطينية في نهاية الفترة الانتقالية، وتوسع الاستيطان، وزاد عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وتحولت المناطق الفلسطينية إلى (كانتونات) تفصلها المستوطنات والحواجز العسكرية الإسرائيلية، أما مناطق الحكم الذاتي فهي مستباحة من الأرض والجو البحر، كل ذلك في مقابل إجراءات إسرائيلية إضافية لفرض (مفهوم الدولة اليهودية).

إن (إسرائيل) تنصلت من التزاماتها التي أقرها اتفاق أوسلو، وتهربت من استحقاقات المرحلة النهائية، وراوغت لتجنب الخوض في قضايا الحل النهائي وهي: القدس، اللاجئين، الحدود، المياه، المستوطنات. ومع حلول موعد الرابع من أيار (مايو) 1999م، لم يبق من اتفاق أوسلو إلا شكل السلطة الفلسطينية، كهيكل إداري ونظام سياسي، أما المضمون فقد أفرغته (إسرائيل) من كل مضامينه باستمرار التوسع الاستيطاني، وغيره من الانتهاكات اليومية للأراضي الفلسطينية. وذلك بهدف وأد فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، إلا أن الشعب الفلسطيني انتفض للدفاع عن حقوقه الوطنية، فكانت انتفاضة الأقصى.

(1) مركز الزيتونة للدراسات: الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلم للقضية الفلسطينية، ص14.

الفصل الرابـع

مشاريع الدولة الاتحادية مع الأردن
1972– 1985م

ويشتمل على مبحثين:

- **المبحث الأول: مشروع المملكة العربية المتحدة 1972م.**
- **المبحث الثاني: مشروع الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني – الأردني 1985م**

المبحث الأول
مشروع المملكة العربية المتحدة 1972م

- البيئة السياسية لمشروع المملكة العربية المتحدة.
- جهود الملك حسين لفرض مشروع المملكة العربية المتحدة.
- المآخذ الفلسطينية على مشروع المملكة العربية المتحدة.
- دفاع الملك حسين عن مشروع المملكة العربية المتحدة.
- البدائل الفلسطينية في مواجهة مشروع المملكة العربية المتحدة.
- المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من مشروع المملكة العربية المتحدة.

كانت الدعوة إلى الوحدة، من المبادئ والأهداف الأساسية، التي تطلع إليها شعب فلسطين، في نضاله الاستقلالي التحرري، فقد رحبت الهيئة العربية العليا، الممثلة لعرب فلسطين، باتحاد القطرين المصري والسوري عام 1957م، وطالبت بلزوم اعتبار فلسطين بحدودها الطبيعية والسياسية عضواً في الاتحاد المذكور(1). واعتبر الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، أن "الوحدة العربية وتحرير فلسطين، هدفان متكاملان، يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر"(2)، وأكد الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1968م، على أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، والشعب الفلسطيني جزءاً من الأمة العربية(3). وبالتالي، لم يرفض الفلسطينيون فكرة أن يكون كيانهم الوطني، جزء من اتحاد عربي يحمي حقوق الشعب الفلسطيني، ويصون أرضه، ويحافظ على هويته الوطنية.

ومن نافلة القول أن تحقيق أي صيغة اتحادية سواء كانت اندماجية(*)، أم فيدرالية(**)، أم حتى كونفدرالية(***)، تتطلب بالأساس توفر إرادة شعبية حرة، لا تتأتى إلا عبر استفتاء في ظل

---

(1) الحسيني، محمد أمين: حقائق عن قضية فلسطين، ص235.

(2) انظر الميثاق القومي الفلسطيني: حميد، راشد: مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ص48.

(3) المصدر السابق، ص122.

(*) الوحدة الاندماجية: صهر دولتين أو أكثر، في كيان (جيوسياسي) واحد، له مقومات استقلاله السياسي، الذي تنخرط فيه كل مكوناتها الجغرافية والديمغرافية، في بوتقة واحدة دون تمييز، في الحقوق، أو الواجبات، أو الأصل، أو العرق، أو الجنس، أو الدين (حلوم، ربحي: قراءة سياسية وقانونية: الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية – الخلفية والتبعات، د.ن، 2012م، ص4).

(**) الاتحاد الفيدرالي: نظام سياسي يقوم نتيجة ترابط بين دولتين أو أكثر بقصد التقارب والتوحد وينتج عنه إذابة الشخصية القانونية الدولية المستقلة عند الأطراف المعنية لتقوم مكانها شخصية دولية قانونية جديدة تحتكر السيادة في الدولة الجديدة داخلياً ودولياً، وينشأ عن هذا قيام حكومة مركزية تناط بها مهام محددة تشمل جميع أراضي ومواطني الدولة الاتحادية، مالية واقتصادية وعسكرية وسياسية وقضائية..الخ. وأخرى إقليمية تتمتع بإقرار العديد من السياسات والمسائل الداخلية الخاصة بالإقليم (الكيالي،عبدالوهاب، وآخرون:موسوعة السياسية،ج1، ص53).

(***) الاتحاد الكونفدرالي: اتحاد بين نظامي دولتين (أو أكثر) من الدول ذات الاستقلال من خلال عقد اتفاق أو معاهدة تحدد الغايات المشتركة التي تهدف الدولة الكونفدرالية إلى تحقيقها، ويتمتع كل منهما فيها بشخصيته المستقلة عن الأخرى بينما تدير شؤونهما المنصوص عليها في المعاهدة أو الاتفاق هيئات مشتركة تتكون من ممثلين متساوين لكل منهما تشرف على تحقيق تلك الأهداف المشتركة وهذه الهيئة تسمى (المجلس الاتحادي الأعلى) الذي يعبِّر أعضاؤه عن رأي الدولتين اللتين يمثلانهما، وتصدر القرارات بالإجماع أو التوافق، وتعتبر نافذة بعد موافقة حكومتي الدولتين عليها. وتتمتع الدول الأعضاء في الاتحاد الكونفدرالي باستقلالها التام، غير أنها ترتبط ببعضها البعض في المصالح المشتركة العليا، العسكرية منها والأمنيّة والسياسية، وكذلك الاقتصادية (الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسية، ج1، ص 55).

كيان حر ومستقل، ونظام سياسي ديمقراطي. وفيما يلي دراسة لمشروعين آخرين بصيغتين اتحاديتين مختلفتين بين فلسطين والأردن هما: مشروع المملكة العربية المتحدة القاضي بإقامة اتحاد فيدرالي أردني – فلسطيني 1972م، ومشروع الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني – الأردني 1985م:

البيئة السياسية لمشروع المملكة العربية المتحدة 1972م:

أدت حرب حزيران (يونيو) عام 1967م إلى احتلال إسرائيل الضفة الغربية، التي كانت تحت السيادة الأردنية منذ عام 1949م، وبسبب خشية الأردن من فقدان ارتباطه نهائياً بسكان الضفة الغربية بعد فقدان الأرض، تبني استراتيجية متكاملة لاستعادة الضفة الغربية، وتمتين الروابط مع أهلها. فعلى صعيد استعادة الأرض تبنى الأردن العمل السياسي، وعلى صعيد تمتين الروابط مع سكان الضفة الغربية تجاوب مع سياسة الجسور المفتوحة الإسرائيلية، وواصل دفع رواتب الموظفين ودعم البلديات والجمعيات[1]. في المقابل كانت منظمة التحرير ترى أن الأردن قد فقد حقه في استعادة الضفة الغربية لنفسه بعد أن احتلتها إسرائيل. وأن من حق الفلسطينيين أن يمارسوا النضال المسلح لتحريرها.

في أعقاب أحداث أيلول 1970م، وتصفية الوجود العسكري للمقاومة الفلسطينية في الأردن في تموز (يوليو) 1971م[2]، دخلت علاقات الأردن مع منظمة التحرير الفلسطينية، مرحلة الانقطاع الكامل، وزاد التنافس على مسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني، فوجهت اللجنة التنفيذية للمنظمة مذكرة إلى الملوك والرؤساء العرب، طالبتهم فيها "الإقرار بوثيقة رسمية بأن شعب فلسطين لا تمثله إلا الثورة الفلسطينية بقيادتها... وإبلاغ مضمون هذه الوثيقة إلى كافة الدول والمؤسسات العربية والعالمية"[3]. وبدوره قام مجلس النواب الأردني بإرسال مذكرة إلى الملوك والرؤساء العرب ورؤساء مجالس النواب العربية، ادعى فيها عدم أحقية المنظمة بتمثيل الشعب الفلسطيني، وقال: "الشعب الفلسطيني وجد في الأردن وطناً مستقراً... وأن الوحدة المقدسة

---

(1) أبو عودة، عدنان: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، ص 182.

(2) للمزيد حول أحداث أيلول 1970م انظر:

Black September, Research Center, Palestine Liberation Organization, Beirut, 1971.

(3) مذكرة اللجنة التنفيذية ل م.ت.ف إلى الملوك والرؤساء العرب حول العلاقات بين الثورة الفلسطينية والنظام الأردني، دمشق 1971/7/22م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، وثيقة رقم 577، ص631.

بين الشعبين على ضفتي الأردن، ستبقى الأصل في التعبير عن آمال الشعب الفلسطيني، ومطامحه وأهدافه"[1].

برزت -في ظل تلك الظروف- دعوات لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية[2]. إلا أن المنظمة والأردن التقيا في ذلك الحين، على رفض تلك الدولة، التي روَّج لها بعض الزعامات المحلية في الضفة الغربية. ورغم التقاء الطرفين في رفض تلك الفكرة، إلا أن كلاً منهما كانت له أهدافه الخاصة، فقد كان رفض المنظمة التزاماً منها بهدف تحرير كامل فلسطين، وانطلاقاً من أن فكرة قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، لا تحل مختلف مظاهر الصراع في بعده الفلسطيني- الإسرائيلي، ولا تحل قضية اللاجئين[3].

أما رفض الأردن، فكان تمسكاً باستمرار سيادته على الضفتين، ولاعتقاده أن فكرة الكيان الفلسطيني المستقل، تشكل تهديداً لمستقبله السياسي في الأردن، حيث رأى أن قيام دولة فلسطينية في فلسطين أو جزء منها، يعني بدء التفكير في المستقبل السياسي للفلسطينيين في الأردن، والذي يشكلون أغلبية السكان[4].

قاوم الأردن فكرة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية، وهدَّد رئيس الحكومة الأردنية سعد جمعة أي شخص من سكان الضفة الغربية بالعقوبات القصوى؛ إذا انحرف عن مسار "وحدة الضفتين"[5]. وبعث الملك حسين إلى الملوك والرؤساء العرب رسالة، أعرب فيها عن رفضه قيام دولة فلسطينية، وزعم أن هدف هذه الدعوات "تحويل الضفة الشرقية، وما يجري التراجع عنه من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى دولة يوطن فيها الفلسطينيون"[6].

وفي ظل تلك الظروف جاء مشروع المملكة العربية المتحدة، كجزء من الاستجابة الرسمية الأردنية، لواقع العلاقات بين الفلسطينيين والأردن، وخاصة في ظل تداعيات أحداث أيلول 1970م، وتعمق الشرخ بين جماهير الشعبين؛ نتيجة للتحريض المتبادل، واشتداد الدعوة إلى قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع.

---

(1) بيان مجلس النواب إلى الملوك والرؤساء العرب، عمان 1971/7/29م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، وثيقة رقم 597، ص652.

(2) الشعيبي، عيسى: الكيانية الفلسطينية، ص158.

(3) انظر قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورات 3-4-5-6-7، وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص 356-373.

(4) أبو عودة، عدنان: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، ص 182.

(5) المصدر السابق، ص 182.

(6) رسالة الملك حسين إلى الملوك والرؤساء العرب حول ما يتردد عن اقتراح لإقامة دولة فلسطينية، عمان 1971/4/1م، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، وثيقة 218، ص 243.

ويمكن إجمال دوافع نظام الملك حسين، من وراء طرح مشروع المملكة العربية المتحدة بما يلي: استعادة الضفة الغربية للسيادة الأردنية، ومحاولة النظام الأردني اكتساب صفة تمثيله للفلسطينيين[1]، والخروج من العزلة السياسية التي تحيط به بعد مجازر أيلول (سبتمبر) 1970م، وإعادة الأردن إلى مركز الجهود الدولية الرامية لتحقيق تسوية سياسية، بعد أن اقتصرت تلك الجهود في ذلك الوقت على مصر وإسرائيل[2]، وتثبيت الكيان الشرق أردني، من خلال التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، يجنبها فكرة الوطن البديل[*]، الذي يدعو إلى تحويل الأردن، إلى دولة فلسطينية التي يتبناها اليمين الإسرائيلي[3].

جهود الملك حسين لفرض مشروع المملكة العربية المتحدة:

شكل الملك حسين لجنة رسمية، قامت بصياغة المشروع، وكانت تضم: أحمد طوقان وزير البلاط الملكي، وأحمد الطراونة رئيس الديوان الملكي، ومضر بدران مستشار الملك لشئون الأمن القومي، وصلاح أبو زيد مستشار الملك الخاص، وعدنان أبو عودة وزير الإعلام الأردني، وسعيد التل أستاذ التربية في الجامعة الأردنية، وإبراهيم الحباشنة من الوزارة الأردنية[4].

حاول الملك حسين تهيئة الرأي العام لإعلان مشروعه، فبعث يوم الاثنين 13 آذار (مارس) 1972م الخطوط العريضة لمشروعه، في رسائل الى جميع الملوك والرؤساء العرب، عن طريق سفاراتهم في عمان[5]. وبعد يومين من ذلك، ألقى خطاباً في الديوان الملكي الهاشمي، بحضور نحو 400 شخصية، من أعيان البلاد وقادة الرأي في الأردن، وقد انقسم الخطاب إلى شقين: الأول، كان عبارة عن مقدمة تاريخية، حول نشأة إمارة شرق الأردن، مروراً بضم الضفة

---

(1) علوش، ناجي: نحو ثورة فلسطينية جديدة، ص361.

(2) خليفة، أحمد: رد الفعل الإسرائيلي لمشروع الملك حسين، ص260.

(*) الوطن البديل: بدأت فكرة طرح مشروع الوطن البديل، عام 1948 والتي تبلورت في عملية إبعاد الفلسطينيين عن الأراضي الفلسطينية، حيث كلف رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ديفيد بن غوريون لجنة لمحاولة دراسة قضية منع عودة الفلسطينيين، وخرجت اللجنة بتوصيات كان منها؛ توطين اللاجئين في البلدان المضيفة، وتطور مشروع بن غوريون في أثناء رئاسة جولدا مائير التي دعت الفلسطينيين إلى توجيه أنظارهم نحو الأردن، وأبان حرب عام 1982م وضع وزير الدفاع الإسرائيلي أرئيل شارون خطة لتهجير الفلسطينيين إلى الأردن وإقامة دولة لهم هناك (فيسك، روبرت: ويلات وطن، ص273).

(3) شارون، أرييل: مذكرات، ص734؛ غوانمة، نرمين: حزب الليكود ودوره في السياسة الاسرائيلية، ص 187-188.

(4) عبد الهادي، مهدي: المسألة الفلسطينية، ص 414.

(5) حديث الملك حسين حول مشروع المملكة المتحدة، عمان 1972/3/23م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 139، ص 151-157.

الغربية، وتحويل الضفتين إلى مملكة، وصولاً إلى حرب حزيران 1967م ونتائجها، وتطرق إلى العلاقة التاريخية بين الشعبين الأردني والفلسطيني.

وتضمن الشق الثاني من الخطاب، مشروعاً لكيان سياسي سماه "المملكة العربية المتحدة"، تتكون من قطرين: إحداهما أردني في الضفة الشرقية من نهر الأردن، والثاني، فلسطيني في الضفة الغربية منه، ويمكن أن تنضم اليه أية أراض فلسطينية ويرغب أهلها في الانضمام إليه[1].

وقد أشار في معرض خطابه، إلى أن مشروعه يأتي نتيجة "مباركة لسلسلة طويلة من الأبحاث المتصلة والمشاورات المستمرة"، عقدت مع "ممثلي الشعب، ورجالاته في الضفتين، وقادة الرأي، ورجال الفكر فيهما". وحدد الملك مشروعه في النقاط التالية [2]:

1- تصبح المملكة الأردنية الهاشمية "مملكة عربية متحدة"، وتسمى بهذا الاسم.

2- تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين:

أ- قطر فلسطين: ويتكون من الضفة الغربية وأية أراض فلسطينية أخرى يتم تحريرها، ويرغب أهلها في الانضمام إليها.

ب-قطر الأردن: ويتكون من الضفة الشرقية.

3- تكون عمَّان العاصمة المركزية للمملكة، وفي الوقت نفسه تكون عاصمة لقطر الأردن.

4- تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين.

5- رئيس الدولة هو الملك، ويتولى السلطة التنفيذية المركزية، ومعه مجلس وزراء مركزي. أما السلطة التشريعية المركزية فتناط بالملك، وبمجلس يعرف باسم "مجلس الأمة". ويجري انتخاب أعضاء هذا المجلس، بطريق الاقتراع السري المباشر، وبعدد متساو من الأعضاء لكل من القطرين.

6- تكون السلطة القضائية المركزية منوطة "بمحكمة عليا مركزية".

7- للمملكة "قوات مسلحة" واحدة، قائدها الأعلى الملك.

8- تنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية، في الشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة، وبما يكفل سلامة المملكة، واستقرارها، وازدهارها.

9- يتولى السلطة التنفيذية، في كل قطر، حاكم عام من أبنائه، ومجلس وزراء قطري، من أبنائه أيضاً.

---

(1) انظر خطاب الملك الأردني حسين بن طلال إلى الشعب حول مشروع المملكة العربية المتحدة 15 آذار (مارس) 1972م، ملحق رقم (10)، ص314.

(2) المصدر السابق: ص 118.

10-يتولى السلطة التشريعية، في كل قطر، مجلس يعرف باسم "مجلس الشعب"، يتم انتخابه بطريق الاقتراع السري المباشر، وهذا المجلس هو الذي ينتخب الحاكم العام للقطر.

11-السلطة القضائية في القطر لمحاكم القطر، ولا سلطان لأحد عليها.

12-تتولى السلطة التنفيذية، في كل قطر، جميع شؤون القطر، باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية.

وحول مستقبل مدينة القدس، في مشروع المملكة المتحدة، ذكر الملك في لقائه مع ثلاثة عشر من الشخصيات الفلسطينية[*]، التي استدعاها إلى القصر الملكي "قصر بسمان" في 14 آذار (مارس) 1972م، معلومات لم ترد في مشروعه الرسمي، تقول بأنه سيتم إنشاء "قنصلية دولية" في مدينة القدس، وسيرفع علم الدولة الجديدة على الأماكن الإسلامية المقدسة، بينما يرفع علم الفاتيكان على الأماكن المسيحية المقدسة[1].

ولم يستبعد الملك أن تكون القدس عاصمة لدولتين فقال: "ليس بالضرورة التقسيم، فأنا أعتقد أنه يمكن إيجاد حل لقضية القدس، عن طريق فتح جميع الأماكن المقدسة أمام الجميع"[2]. واقترح أن يكون القسم العربي من المدينة مركزاً لحكومة الولاية الفلسطينية، والقسم الآخر عاصمة لإسرائيل، وأن تكون المدينة مفتوحة للجميع[3].

وذكر الملك في خطابه نقاطاً، يمكن اعتبارها تبريراً سياسياً للمشروع، أبرزها: أن أغلب الدول العربية والدول الأربعة الكبرى موافقة عليه، وكذلك أغلب القيادات في الضفتين، وأن سوء الوضع العربي يستدعي تحركاً سريعاً؛ لإيجاد مخرج يتجنب تكريس الاحتلال الإسرائيلي[4].

(*) وهم: عبد المجيد شومان، ابراهيم بكر، بهجت أبو غربية، هاشم الجيوسي، رجا العيسى، داود الحسيني، عبد الحميد السائح، ياسر عمرو، نديم الزرو، صلاح عنبتاوي، فريد السعد، خلوصي الخيري، محمد أديب العامري (أبو غربية، بهجت: من النكبة إلى الانتفاضة، ص466).

(1) الحسن، بلال: المقاومة الفلسطينية والرد على مشروع الملك حسين، ص247 – 248.

(2) حديث الملك حسين حول مشروع المملكة المتحدة، عمان 1972/3/23م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 139، ص 156.

(3) حديث الملك حسين حول القضية الفلسطينية، واشنطن 1972/4/2م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 155، ص 180– 184.

(4) خطاب الملك حسين إلى الشعب حول مشروع المملكة العربية المتحدة، عمان 1972/3/15م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 115، ص 118.

المآخذ الفلسطينية على مشروع المملكة العربية المتحدة:

أثار مشروع الملك حسين زوبعة سياسية كبيرة، فانطلقت حملة فلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، لتوضيح الآثار السلبية والمخاطر لما سمته "مؤامرة الملك حسين"، وسجلت على المشروع "أنه يؤدي إلى حرف النضال الفلسطيني المسلح ضد العدو الصهيوني إلى صراع فلسطيني – أردني، ويهدف إلى جر الفلسطينيين، من خلال اشتراكهم في حكومة مركزية أردنية فلسطينية، للاعتراف بالعدو الصهيوني، والتفاوض المباشر معه"[1]. الأمر الذي يعني التنازل نهائياً، وباسم الشعب الفلسطيني عن معظم فلسطين، ويفسح المجال أمام (إسرائيل) بتشكيل حكومة محلية، لما يسمى بالقطر الفلسطيني تحت الاحتلال، ويتم مع هذه الحكومة ظاهرياً الاتفاق على الشروط السياسية والاقليمية للتسوية النهائية[2].

ومن المآخذ على المشروع الأردني، أنه قد يؤدي إلى تنازلات سياسية تتعلق بالقضية الفلسطينية، أخطر بكثير من مشروع التسوية السلمية التي أقرها مجلس الأمن في 22 تشرين الثاني 1967م، إذ أن المشروع أراد انتزاع موافقة عربية على وجود إسرائيل، التي كانت قائمة قبل العدوان، بينما مشروع الملك حسين لا يعترف بهذه الحدود فقط، إنما يشكل اعترافاً مسبقاً بمشروعية التوسع الصهيوني داخل الأراضي العربية، ويقر مشاريع التهويد داخل الأراضي الفلسطينية الباقية[3].

وذكر علوش[*] بأن مشروع المملكة العربية المتحدة، محاولة لفرض حل بديل لشعار الدولة الديمقراطية، من خلال إيهام الفلسطينيين –أو قطاع منهم على الأقل– بأن هناك بديلاً للتحرير، وهو الحكم الذاتي، الأمر الذي سيؤدي إلى خلق تناحر في أوساط الفلسطينيين، وسلب شرعية التمثيل عن المقاومة، وإبراز ممثل بديل من النظام الهاشمي والمتعاونين معه من الفلسطينيين، يدخل ميدان المساومات الدولية[4].

---

(1) المذكرة المقدمة إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول أهداف ونتائج مشروع الملك حسين، 1972/3/16م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972م، وثيقة 120، ص 131–132.

(2) دروزة، محمد عزة: مذكرات، ص 309.

(3) مقصود، كلوفيس: الأبعاد الأمريكية والإسرائيلية لمشروع الملك حسين، ص10.

(*) ناجي علوش: عضو سابق في المجلس الثوري لحركة فتح، وعمل في مركز الإعلام التابع لها في عمان، من نيسان (أبريل) 1969م، وحتى تشرين الأول (أكتوبر) 1970م، ترك بعدها حركة فتح. (باومغرتن، هلغي: من التحرير إلى الدولة، ص244).

(4) علوش، ناجي: نحو ثورة فلسطينية جديدة، ص361؛ خليفة، أحمد: رد الفعل الإسرائيلي لمشروع الملك حسين، ص260؛ جريدة الأهرام المصرية، 1972/3/16م، ص7.

وربط علوش بين ضم الضفة الغربية عام 1949م، ومشروع المملكة المتحدة، فقال: "إذا كان هدف السلطة الأردنية من ضم الضفة الغربية عام 1949م، إلغاء وجود الشعب الفلسطيني، وإرادته، فإن مشروع المملكة العربية المتحدة، يستهدف مصادرة مقاومة شعب فلسطين، وذلك أن الشعب استطاع من خلال مقاومته أن يؤكد وجوده، وأن يجعل مقاتليه ممثليه، كما استطاع أن يحرر إرادته[1].

وقلل علوش من جدوى المشروع بالقول: "إن مشروع الملك حسين في حال تطبيقه، سيعطي الفلسطينيين في الضفة الغربية بلدية كبيرة، في ظل الاحتلال الإسرائيلي والإدارة المدنية الأردنية، وبالمقابل، سيكرس تحويل القدس، ومناطق أخرى، إلى دولة الاحتلال الصهيوني، وستصبح الضفة الغربية جسراً ما بين دولة الاحتلال والوطن العربي، تمر عليه السلع والأفكار والأشخاص..."[2].

أما على صعيد نتائجه على الوضع العربي، فذكر خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، أن المشروع سيمزق الصف العربي والإرادة العربية، ويحول الجهد العربي من مواجهة للاحتلال، إلى معارك جانبية بين العرب أنفسهم. ورأى أن المشروع يضعف الإرادة الفلسطينية الثورية، التي تمثلها قوى منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ليخلفها بديل، اسمه حكومة مؤقتة للقطر الفلسطيني، تشترك من خلال حكومة مركزية لما يسمى بالمملكة العربية المتحدة، في التوقيع على تصفية القضية الفلسطينية"[3].

وذكر خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، في مذكرته إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أن المشروع يشجع على الانفراد في القضايا القومية المصيرية، ويعتبر ضربة للموقف العربي الموحد، ويعمل على تصفية القضية الفلسطينية، التي تعد القضية المفجرة، والموحدة للنضال العربي في صراعه مع الصهيونية[4].

ورأت منظمة التحرير الفلسطينية، أن المشروع جاء في ظروف عصيبة تمر بها الثورة الفلسطيني؛ نتيجة عوامل عديدة تراكمت خلال الأعوام الخمسة التي تلت عدوان 1967م؛ فقد أبعدت منظمات المقاومة عن الحدود الأردنية، وأصبح بالإمكان عزل أذرعها في الضفة الغربية

---

(1) علوش، ناجي: نحو ثورة فلسطينية جديدة، ص 362.

(2) المرجع السابق، ص 368.

(3) كلمة خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في افتتاح المؤتمر الشعبي والدورة العاشرة الاستثنائية للمجلس الوطني، القاهرة 1972/4/6م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 170، ص 205-206.

(4) المذكرة المقدمة إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول أهداف ونتائج مشروع الملك حسين، 1972/3/16م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972م، وثيقة 120، ص 130-131.

وغزة، وتطويقها وتصفيتها، وجاء في أعقاب العدوان الإسرائيلي الواسع ما بين 25-29 شباط (فبراير) على مواقع الثورة الفلسطينية في جنوب لبنان، بحجة تزايد العمليات الفدائية من الحدود اللبنانية[1].

دفاع الملك حسين عن مشروع المملكة العربية المتحدة:

قاد الأردن حملة دبلوماسية وإعلامية، لصالح مشروع المملكة العربية المتحدة[2]. فذكر الملك، أن المشروع قد جاء "وسط حالة موضوعية، ومستجيباً لظروف فلسطينية وعربية منها الحديث عن دولة فلسطينية"[3]. وقال: "إن الأردن وجد نفسه يقف وجها لوجه أمام كارثة جديدة [ازدياد نفوذ منظمات المقاومة الفلسطينية في الأردن] نتيجتها المحتومة، لو قدر لها أن تتحقق، ضياع الضفة الشرقية، وبناء المسرح المطلوب لتصفية القضية الفلسطينية على أنقاضها الى الأبد"[4].

وذكر الملك أنه قرر إيفاد أربعة وفود[*] إلى العواصم العربية لشرح موقفه[5]. وأعلن إنه مصمم على تنفيذ مشروعه، بالرغم من الرفض الكامل والقاطع الذي قوبل به هذا المشروع على امتداد الوطن العربي، وقال: "إن ردود الفعل السلبية والحادة، إزاء إنشاء المملكة العربية المتحدة، لن تمنعني من الاستمرار في خطتي لتنفيذها"[6].

ودافع عن مشروعه، وقال: إنه يهدف إلى "استعادة سيادتي، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني في وطنه بالوسائل السلمية"، ووصف رفض منظمة التحرير والفلسطينيين خارج الأرض المحتلة، بأنه "تصرف لا يمثل فلسطين ولا شعب فلسطين"، وزعم الملك إن مشروعه يلقى

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، ص 45.

(2) أبو غربية، بهجت: من النكبة إلى الانتفاضة، ص 470.

(3) خطاب الملك حسين إلى الشعب حول مشروع المملكة العربية المتحدة، عمان 1972/3/15م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 115، ص 115.

(4) المصدر السابق، ص 116.

(*) بهجت التلهوني إلى القاهرة وطرابلس وتونس والجزائر والرباط، وعبد المنعم الرفاعي إلى دمشق، وسعد جمعة إلى السعودية، والشريف حسين بن ناصر إلى إمارات الخليج العربي. وكلهم رؤساء وزراء سابقين (الأهرام، 1972/3/17م، ص1).

(5) الأهرام، 1972/3/16م، ص1.

(6) حديث الملك حسين حول مشروع المملكة المتحدة، عمان 1972/3/23م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 139، ص 151-157.

موافقة معظم شعب فلسطين[1]. و"أن القطر الفلسطيني سيكون الوطن الحقيقي لكل إنسان فلسطيني في هذا العالم، يختار أن ينضم إلى شعبه"[2].

ورداً على الاتهامات بأن المشروع تم بالتنسيق مع (إسرائيل)، وبموافقة الإدارة الأمريكية، قال الملك: "المشروع لم يكن مستورداً من جهة خارجية"[3]. و"ليس هناك أي اتفاق، مهما كان، مع الحكومة الإسرائيلية بشأن هذا المشروع"[4]. واعتبر أن "مشروع المملكة العربية المتحدة هو تنظيم داخلي للدولة، وقد صيغ بمشاركة أبناء فلسطين، وهو ليس قابلاً للتنفيذ في ظل الاحتلال، ولكنه استهدف تسليح أهلنا في المحتل من أرضنا، بما يعينهم على مقارعة المحتل، ومقاومة حججه ومخططاته، ويقويهم في وجه عوامل اليأس ومسببات الضياع. وهو كذلك، وضع ليقتل فكرة إقامة الوطن البديل للفلسطينيين شرقي الأردن، وليحفظ الشخصية ويصونها، ويعمق الشعور في العالم بأن القضية هي قضية حق الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية. وليس سواها"[5].

وقال الملك: "المشروع لا يمكن تحقيقه قبل استعادة الأراضي المحتلة عام 1967م، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن 242"[6]. وذكر أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين والأردنيين على السواء، أعربت عن حماستها وموافقتها على المشروع[7]، في إشارة إلى تأييد مجلسي النواب والأعيان الأردنيين في 25 آذار (مارس) 1972م لمشروع الملك حسين[8]. بينما رأى دروزة أن تلك الحماسة والموافقة تمتا تحت سيف التهديد والارغام[9].

واعتبر الأردن أن المشروع جاء تجاوباً مع الظهور الفعلي للعنصر الفلسطيني، كعنصر مهم في مشكلة الشرق الأوسط[10]، وحمل الملك حسين على الحكومات العربية والهيئات

---

(1) المصدر السابق، ص 151-157.

(2) المملكة الأردنية الهاشمية، شئون داخلية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، ص149.

(3) المصدر السابق، ص151-157.

(4) المصدر السابق، ص 151.

(5) خطاب الملك حسين إلى الشعب حول سياسة الأردن بالنسبة إلى أزمة الشرق الأوسط، عمان 1973/2/3م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، وثيقة 33، ص 46- 50.

(6) حديث الملك حسين حول مشروع المملكة المتحدة، عمان 1972/3/23م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 139، ص 151-157.

(7) المصدر السابق، ص 151-157.

(8) المملكة الأردنية الهاشمية، شئون داخلية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، ص 149.

(9) دروزة، محمد عزة: مذكرات، ص 309.

(10) أبو عودة، عدنان: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، 129.

والمنظمات، لرفضها المشروع، وقال: "إنها تتخذ من حقوق الفلسطينيين وقضيتهم وسيلة للمتاجرة والمزايدة، وإنه وحده هو صاحب هذه القضية وأكد أنه سيمضي في مشروعه"[1].

وحول توقيت الإعلان عن مشروع المملكة العربية المتحدة، قال الملك حسين: "ليس هذا المشروع كفكرة وكخطة، بجديد. بل كان طوال الخمسينات والستينات موضوع بحث ودراسة بين أعضاء أسرتينا، أي الأردنيين والفلسطينيين معاً، ولكن الضغوط والصعاب منعتنا من السير فيه"[2]. وقال الملك: إن المشروع "جاء في وقت تضافرت فيه الجهود لشل إرادة شعبنا في المناطق المحتلة. وفي وقت ربما كانت فيه الأوضاع في العالم العربي تساعد على بلوغ هذه الغاية بشكل أو بآخر. وفي وقت أصبحت المشكلة الفلسطينية فيه غير موجودة في ذهن العالم[3]. وأضاف أن المشروع "جاء في وقت كان من الضروري فيه العودة بالقضية لوضعها في مفهومها الصحيح، لإتاحة المجال للعالم كي يبذل ما في وسعه لإنصاف الشعب الفلسطيني مما ارتكب في حقه من أخطاء"[4].

أما الفلسطينيون فقد رأوا في توقيت إعلان المشروع، بأنه يشير إلى علاقته بالمخطط الإسرائيلي؛ لإجراء الانتخابات البلدية المزعومة، خصوصا وأن النظام الأردني دفع أنصاره ومؤيديه إلى الاشتراك في هذه الانتخابات، مما يؤكد أن مشروع الملك حسين، وهذا المخطط الإسرائيلي إنما هما وجهان لعمله واحدة[5]. هدفهما المشترك خلق هيئة تمثيلية تدعي تمثيل الفلسطينيين، توافق على الدخول في مفاوضات مباشرة مع العدو لإبرام صلح مهين، وتقبل مشروع الملك لإقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية[6].

وخلاصة القول: أن الملك حسين كان بارعاً في اختيار التوقيت لإعلان مشروعه، فقد اختار مرحلة تتلخص ملامحها فيما يلي: صمت عسكري شامل، وتعثر في كل المبادرات السياسية التي طرحت، وتوقف في مهمة مبعوث الأمم المتحدة (جونار يارنج)، وفي مباحثات الدول الأربعة الكبرى، ووصول القيود المفروضة على العمل الفلسطيني في الأردن وغير الأردن

---

(1) دروزة، محمد عزة: مذكرات، ص 310.

(2) حديث الملك حسين حول القضية الفلسطينية، واشنطن 1972/4/2م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 155، ص 180- 184.

(3) المصدر السابق، ص 151-157.

(4) المصدر السابق، ص 155.

(5) قرارات المؤتمر الشعبي الفلسطيني فيما يتعلق بمشروع المملكة العربية المتحدة، القاهرة، 1972/4/10: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 183، ص 224.

(6) محسن، زهير: الثورة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل، ص 80 – 81.

إلى أقصاها، وبالتالي وصول العمل الفدائي الفلسطيني إلى أقصى مأزقه بسبب الوضع العربي، وتزامنها مع الانتخابات البلدية[1].

البدائل الفلسطينية لمواجهة المشروع:

إثر طرح مشروع المملكة العربية المتحدة، عبرت فصائل المقاومة الفلسطينية عن رفضها، ورأت أن المطلوب في ذلك الوقت، عدم الاقتصار على الرفض فقط، وإنما ممارسة الرفض ومجابهة كل خطوات الملك وإفشالها، لإحباط المشروع قبل أن يقتل الأمة العربية[2]. فتم التفكير في طرح مشروعين كبديل فلسطيني للمشروع الأردني: البديل الأول: إنشاء حكومة فلسطينية في المنفى. والثاني، تحقيق الوحدة الكاملة بين كافة المنظمات الفدائية.

أولاً- إنشاء حكومة فلسطينية في المنفى:

على إثر إعلان الملك حسين مشروعه، عقدت اللجنة المركزية لحركة فتح سلسلة اجتماعات متصلة، وتمت دعوة المجلس الثوري لحركة فتح بعدها، إلى عقد اجتماع طارئ في بيروت يوم 16 آذار (مارس) 1972م، وتردد خبراً أن المجلس الثوري ناقش خلال الاجتماع موضوع إقامة حكومة فلسطينية في المنفى؛ لمواجهة مشروع الملك حسين، وأن المجلس لم يبت بالموضوع، وأحاله إلى المؤتمر العام لحركة فتح[3]. إلا أن ياسر عرفات أعلن في بغداد نفياً قاطعاً أن المجلس الثوري لحركة فتح ناقش موضوع تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى[4].

يرجح أن مشروع حكومة فلسطينية في المنفى، قد تم طرحه وتداوله في الهيئات القيادية العليا لحركة فتح، ولكن بعد تلمس ردة الفعل الرافضة للمشروع، تم نفي طرحه، ويعزز هذا الرأي ما ذكره دروزه في مذكراته، بأن خليل الوزير "أبو جهاد" عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، كان قد سأله رأيه فيما يدعو إليه البعض من إقامة حكومة في المنفى"[5]. وقال دروزة أنه رفض تلك الفكرة، وأرسل إلى ياسر عرفات رسالة حذر من هذه الخطوة لما قد تسببه من إشكالات، على

---

(1) بهاء الدين، أحمد: محاولة موضوعية لتحليل اقتراح الملك حسين، الأهرام، 1972/3/19م، ص5.

(2) كلمة خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في افتتاح المؤتمر الشعبي والدورة العاشرة الاستثنائية للمجلس الوطني، القاهرة 1972/4/6م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة170، ص205-206.

(3) الحسن، بلال: المقاومة الفلسطينية والرد على مشروع الملك حسين،ص250؛ الأهرام، 1972/3/16م،ص4.

(4) حديث ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول القضية الفلسطينية، بغداد 1972/3/19م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 133، ص 145.

(5) دروزة، محمد عزة: مذكرات، ص 314.

اعتبار أن منظمة التحرير تتمتع باعتراف واسع، يغنيها عن تشكيل مثل هذه الحكومة[1]. ورد الملك حسين على اقتراح حكومة المنفى بالقول: "أعتقد من الخطر الكبير أن نحاول أن نظهر أمام العالم، أن هناك أكثر من فلسطين واحدة... ليس في مصلحة القضية الفلسطينية أن تبدو مجزأة"[2].

عاد من جديد طرح اقتراح حكومة فلسطينية في المنفى، ولكن هذه المرة من جهة الرئيس المصري أنور السادات وذلك في 28 أيلول (سبتمبر) 1972م[3]. وكرر اقتراحه مرة أخرى عام 1974م في مؤتمر القمة العربية السابع في الرباط[4]. إلا أن تلك الاقتراحات قوبلت بالرفض، من قبل كافة الفصائل الفلسطينية. فقد صدر بيان عن اللجنة التنفيذية يعلن رفضها غير المباشر لاقتراح حكومة المنفى وذلك بقولها: "وجوب الاستمرار في عمل الكيان الفلسطيني، المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية[5]. ويبدو أن المنظمة تجنبت الرفض المباشر في حينه، لكي لا تدخل في صدام مع النظام المصري، الذي كان يساندها في خلافها مع النظام الأردني.

ورفضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اقتراح حكومة المنفى، واعتبرته "محاولة لجر حركة المقاومة الى الدخول في صيغ الحلول التصفوية"[6]. ورفضته الجبهة الشعبية– القيادة العامة واشترطت لتحقيقه توفر عدة ظروف، منها أن تكون الثورة قد حققت بعض التواجد المادي أو المعنوي على الأرض، التي تستهدف تحريرها من محتل[7]، وقالت الصاعقة إنه سيصرف الفلسطينيين إلى العمل السياسي والدبلوماسي، والمرحلة ما زالت تتطلب الكفاح المسلح[8]، ورفضت جبهة التحرير

---

(1) نص رسالة من محمد عزة دروزة إلى السيد ياسر عرفات، 1972/10/2م: دروزة، محمد عزة: مذكرات، ص314.

(2) حديث الملك حسين حول مشروع المملكة المتحدة، عمان 1972/3/23م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 139، ص 155.

(3) خطاب الرئيس أنور السادات في الذكرى الثانية لوفاة الرئيس جمال عبد الناصر، القاهرة 1972/9/28م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 397، ص 416– 618.

(4) رياض، محمود: مذكرات، ص497.

(5) تصريح الناطق الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1972/10/2م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 405، ص 423.

(6) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 1972/10/1م، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، ص45.

(7) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة، 1972/10/6م، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، ص57.

(8) محسن، زهير: الثورة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل، ص 74.

العربية اقتراح حكومة المنفى، ورأت أنه يهدف إلى جر المقاومة إلى الحلول السلمية، وزيادة التشرذم داخل حركة المقاومة[1].

ورفضت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني اقتراح حكومة المنفى، واعتبرته "مدخلاً للتنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني، ومهرباً للأنظمة العربية من القيام بواجباتها تجاه القضية الفلسطينية"[2]. ورأى الأمين العام للجبهة الديمقراطية نايف حواتمة أن خلفية المقترح المصري، أن تجد قيادة سياسية فلسطينية، تشترك معها في الجهود الرامية إلى إنجاز تسوية مع إسرائيل[3]. أما صلاح خلف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح فاعتبر الحديث عن حكومة منفى، أو حكومة مؤقتة، سابق لأوانه[4].

ثانياً- تحقيق الوحدة الكاملة بين كافة المنظمات الفدائية:

تداعت الفصائل الفلسطينية في الفترة ما بين 29-30 آذار (مارس) 1972م، وبحثت سبل بناء جبهة وطنية حقيقية، تضم كل القوى الفاعلة في الساحة الفلسطينية، لتتمكن من قيادة النضال الوطني، ومواجهة كافة محاولات التصفية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية، وخاصة مشروع الملك حسين، وقد توصلت الفصائل إلى مشروع متكامل للوحدة الوطنية، يتمثل بقيادة عسكرية وسياسية ومالية وإعلامية واحدة لجميع فصائل الثورة، ومما جاء فيه: "تتحد كافة فصائل الثورة الفلسطينية في "الجبهة الوطنية المتحدة" على أساس البرنامج السياسي العام والمرحلي المتفق عليه"[5]، وقد أقرت اللجنة التنفيذية مشروع الوحدة في اجتماعها في الأول من نيسان (أبريل) 1972م[6]. كما أقر المجلس الوطني مشروع البرنامج التنظيمي لتوحيد فصائل الثورة[7].

---

(1) جبهة التحرير العربية، أيلول (سبتمبر)1972م: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، ص55.

(2) جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، أيلول(سبتمبر)1972م: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1972،ص55.

(3) حواتمة، نايف، وقيس عبد الكريم: البرنامج المرحلي، ص81.

(4) تصريح صحفي لصلاح خلف 1974/1/12: الوثائق الفلسطينية العربية لعام1974، وثيقة8، ص19-21.

(5) مشروع البرنامج التنظيمي لتوحيد فصائل الثورة الفلسطينية، دمشق 1972/4/3م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 157، ص 184 – 185.

(6) الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، ص 49.

(7) مشروع البرنامج التنظيمي لتوحيد فصائل الثورة الفلسطينية، دمشق 1972/4/3م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 157، ص 184 – 185.

المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من مشروع المملكة العربية المتحدة:

- **الموقف الفلسطيني:**

أصدرت اللجنة التنفيذية في آذار (مارس) 1972م بياناً، أعلنت فيه رفض المشروع بصورة رسمية، واعتبرت مشروع الملك حسين خروج عن الاجماع العربي، ومقررات الأمة العربية، ووصفت المملكة المقترحة بأنها "عربية الاسم والسواعد، إسرائيلية العقل والإرادة"[1]. ويلاحظ على بيان اللجنة التنفيذية أنه اكتفى بإعلان الرفض للمشروع، دون أن يقترح بالمقابل خطة عمل لمواجهته.

ودعت اللجنة التنفيذية للمنظمة المجلس الوطني، لعقد دورة استثنائية، يرافقها مؤتمر شعبي فلسطيني بتاريخ 6 أبريل (نيسان) 1972م في القاهرة. وافتتح ياسر عرفات المؤتمر الشعبي بكلمة قال فيها: "إن الثورة الفلسطينية تعرضت للعديد من المؤامرات كان آخرها المؤامرة الأمريكية التي نفذها من خلال النظام الأردني[2]. وطرح المؤتمر أسباب رفضه لمشروع المملكة المتحدة، ومنها: أن المشروع حصر قضية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، وتجاهل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وشكل خروجاً على جامعة الدول العربية التي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا لشعب فلسطين، والتي تتمتع بعضوية الجامعة، وخروجاً على مقررات مؤتمر قمة الخرطوم 1967م، التي نصت صراحة على عدم التصرف بالقضية الفلسطينية إلا بموافقة الشعب الفلسطيني[3]. وأعلن المؤتمر الشعبي الفلسطيني ما يلي[4]:

1- الرفض الكامل لمشروع إقامة ما دعي "بالمملكة العربية المتحدة".
2- توجيه جميع أجهزة البحث والإعلام التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، نحو تخصيص كل ما يلزم من نشاطها ومواردها، لفضح حقيقة ذلك المشروع، وبواعثه ومنطوياته ونتائجه.
3- التأكيد بأن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وإنه لا يحق لأي كان أن يقرر بشأن فلسطين أرضاً وشعباً، غير ما يقرره الشعب الفلسطيني نفسه.
4- المطالبة بمعاقبة الملك حسين على اعتبار أن المشروع جريمة بحق الشعب الفلسطيني وقضيته.

---

(1) بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول رفضها مشروع المملكة المتحدة، بيروت 1972/3/16م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 121، ص135.

(2)Yasser Arafat (1929–2004, p. 356.

(3) قرارات المؤتمر الشعبي الفلسطيني فيما يتعلق بمشروع المملكة العربية المتحدة، القاهرة، 1972/4/10: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 183، ص 222 – 224.

(4) المصدر نفسه، ص 223.

أجمعت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، على رفض مشروع "المملكة العربية المتحدة"، واعتبرت أن المشروع جزءاً من مؤامرة، تستهدف تصفية قضية فلسطين، وأصدرت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" بياناً، يوم 14 آذار (مارس) 1972م، قالت فيه: "إن النظام الأردني يحاول للمرة الثانية اقتسام الأرض الفلسطينية مع العدو"[1].

وذكر خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح: "إن مشروع الملك حسين هو محاولة لضرب الثورة الفلسطينية، باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، عن طريق إعطاء نفسه حق تمثيل هذا الشعب من ناحية، وبإحداث شرخ بين الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة، والواقعين تحت الحكم الأردني في الضفة الشرقية، وبين الشعب الموجود خارج فلسطين المحتلة، بحيث يفرغ الثورة الفلسطينية من كونها ممثلة للنضال الفلسطيني"[2].

وعقدت اللجنة المركزية لحركة فتح سلسلة اجتماعات، تلاها اجتماعات للمجلس الثوري، انتهت بإصدار بيان سياسي بتاريخ 17 آذار (مارس) 1972م، أعلنت فيه رفضها للمشروع "وإدانة أي شخص أو طرف فلسطيني يحاول المشاركة من قريب أو بعيد، واعتباره خارجاً عن إرادة الشعب الفلسطيني، وخائنا لطموحه القومي وسيعامله شعبنا معاملة الخونة والمتآمرين"[3].

أبرز ما يلاحظ في بيان حركة فتح قولها إن "اسقاط النظام الملكي في الأردن أصبح الآن يفرض نفسه، على أنه الهدف المرحلي، الذي سيعيد الأمور إلى وضعها الطبيعي، ويضع العلاقات بين الشعبين الفلسطيني والأردني في إطارها الصحيح[4]". والمستجد في هذا الموقف أن فتح تتبنى علناً، وللمرة الأولى، موقفاً يطالب بإسقاط النظام الأردني، بعد أن عارضت ذلك طويلاً، حتى بعد أحداث أيلول (سبتمبر) 1970م.

وأصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بياناً، بتاريخ 15 آذار (مارس) 1972م، رفضت فيه مشروع الملك حسين، واعتبرته "مؤامرة لتصفية قضية فلسطين تصفية نهائية"، وقالت:

---

(1) الأهرام، 1972/3/15، ص1.

(2) تصريح صحافي لخالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح حول مشروع المملكة العربية المتحدة، القاهرة 1972/3/17م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 123، ص136؛ الأهرام، 1972/3/17، ص4.

(3) بيان حركة فتح حول رفضها مشروع المملكة العربية المتحدة، بيروت 1972/3/17م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 124، ص 136– 137.

(4) المصدر السابق، ص 136– 137.

"إن الوقوف في وجه هذا المخطط ليس مهمة حركة المقاومة الفلسطينية فحسب، وإنما... مهمة مجموع القوى الوطنية والتقدمية"[1].

وأوضحت الجبهة أن معارضتها لمشروع "المملكة العربية المتحدة" لا تعني معارضتها "لوحدة الضفتين على أسس تضمن المساواة للشعبين الفلسطيني والأردني... وتضمن محاربة النزعات الاقليمية والنزعات العصبية عند الرجعية الأردنية والفلسطينية في آن واحد"[2]. وقالت الجبهة الشعبية: "إن وحدة الضفتين التي تؤمِّن حق الشعب الفلسطيني في تعبئة جماهيره، لمواصلة الكفاح المسلح من أجل تحرير كامل التراب الفلسطيني، وتؤمِّن كامل الحقوق الوطنية، والحريات الديمقراطية للشعب الأردني، من أجل إقامة حكم وطني ديمقراطي، هذه الوحدة هي رد القوى الثورية الفلسطينية على وحدة الضفتين تحت تاج الملك"[3].

وأعلنت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين رفضها للمشروع، وقالت: "إنها سترد بعنف ثوري، وبكافة الوسائل لتحطيم هذه المؤامرة"[4]. وطالبت بعدم الاكتفاء برفض المشروع، وتقدمت بمشروع مفصل لتحقيق الوحدة الوطنية، دعت فيه إلى تطوير التحالفات الوطنية، نحو "جبهة وطنية فلسطينية موحدة"، تضم جميع منظمات المقاومة، وتبني برنامج عمل كفاحي مرحلي، يستجيب للحقوق الوطنية الراهنة والتاريخية للشعب والقضية الفلسطينية[5].

واقترحت الجبهة الديمقراطية عناوين لهذا البرنامج للنضال من أجلها، ومنها: "تجديد وحدة الضفتين على أسس وطنية ديمقراطية، تضمن الحقوق الوطنية والتاريخية للشعبين الفلسطيني والأردني، والاعتراف بالمساواة الوطنية والاقليمية بين الشعبين، والقضاء على العصبية الاقليمية الرجعية الشرق أردنية، ومحاربة النزعة الانهزامية الداعية لدويلة فلسطينية متعايشة مع

---

(1) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول مشروع المملكة العربية المتحدة، بيروت 1972/3/18م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 126، ص 138.

(2) موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من مشروع المملكة العربية المتحدة: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، ص45.

(3) موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من مشروع المملكة العربية المتحدة: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، ص45.

(4) تصريح ناطق رسمي باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين حول مشروع المملكة العربية المتحدة، 1972/3/15م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 117، ص 120.

(5) الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، ص 49.

الاحتلال، وتصفية النزعات الانفصالية في صفوف شعب فلسطين في الضفتين[1]. وخلصت الجبهة إلى أن "إسقاط الحكم الملكي... هو وحده الكفيل بتجديد وحدة الشعب والضفتين"[2].

وهاجمت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني مشروع المملكة العربية المتحدة، ووصفته بالمؤامرة جديدة على الشعب الفلسطيني، واعتبرت أن الانتخابات البلدية في الضفة الغربية الخطوة الأولى في تنفيذ تلك المؤامرة، وذكرت أن هذه المؤامرة "تستهدف إجراء صلح مع العدو الصهيوني، وتسعى لتصفية الثورة الفلسطينية الممثلة الوحيدة والقائدة لشعبنا... لتصل في النهاية لتصفية قضية شعبنا، وإجهاض حركة التحرر العربية"[3]. وطالبت الجبهة "باستمرار الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني، ورفض التسوية السياسية، وإسقاط النظام الأردني"[4].

وشاركت جبهة التحرير العربية باقي المنظمات الفلسطينية في معارضة ورفض مشروع المملكة العربية المتحدة[5]. وطرحت أمام المؤتمر الشعبي الفلسطيني نيسان (أبريل) 1972م، بعض المهمات النضالية على المقاومة الفلسطينية، منها: العمل على إقامة جبهة وطنية في الأردن، تضم أبناء الضفتين، وتعبئة وتنظيم الجماهير، والقوات المسلحة في الأردن، من أجل تحويل الأردن إلى قاعدة للثورة، وذلك عن طريق تصفية النظام... في الأردن بكل الوسائل الكفاحية، العسكرية منها والسياسية[6].

وأصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة بياناً، هاجمت فيه مشروع الملك حسين[7]، وقالت: "إن المواجهة الحقيقية لهذه المؤامرة، لن تكون إلا بوقفة جماهيرية حاسمة لشعبنا العربي في كل مكان، مؤيدة ومدعومة من قبل الأنظمة العربية، التي لم ترتبط بالمؤامرة، بل تجد فيها أيضاً خطراً على القضية العربية كلها"[8].

---

(1) بيان سياسي صادر عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين حول مشروع المملكة العربية المتحدة، 1972/3/20م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 135، ص 147 – 148.

(2) المصدر السابق، ص 147 – 148.

(3) جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، 15 أيار (مايو) 1972م: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، ص 58.

(4) المصدر السابق، ص 58.

(5) جبهة التحرير العربية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، ص 45.

(6) جبهة التحرير العربية: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، ص55.

(7) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة، 1972/3/17م: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، ص56– 57.

(8) المصدر السابق، ص56– 57.

وأصدرت طلائع حرب التحرير الشعبية- قوات الصاعقة بياناً، بتاريخ 15 آذار (مارس) 1972م، وصفت فيه المشروع بأنه "أحد أخطر مشاريع تصفية القضية الفلسطينية"، التي استهدفت جر الفلسطينيين والعرب إلى الاعتراف بإسرائيل، والتنازل عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في بلاده"[1]، وذكرت الصاعقة: "إن المشروع لا يمكن أن يأتي؛ إلا نتيجة للتفاهم المباشر مع سلطات العدو، وإلا دعوة صريحة ومباشرة إلى لقاء مباشر على مائدة التسوية، بين حكومة (اسرائيل) وحكومة عمان وممثلين مزعومين باسم الشعب الفلسطيني، تنتهي بالخضوع التام لشروط العدو وإرادته[2]. وطالبت الصاعقة الحكومات العربية بقطع علاقاتها مع الأردن سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وطرده من الجامعة العربية [3].

وعارض المشروع، عدد من زعماء الضفة الغربية، الذين أبعدوا منها إلى الأردن، وذلك في الاجتماع الذي عقده الملك، في قصر بسمان في العاصمة الأردنية عمان يوم 14 آذار (مارس) 1972م[4]. وبعثوا برسالة إلى المؤتمر الشعبي الفلسطيني الذي عقد في القاهرة تأكيداً لهذا الرفض[5]. واندلعت في الضفة الغربية يوم 19 آذار (مارس) 1972م، مظاهرات كان أشدها في نابلس، كرد فعل شعبي علني وقاطع لرأي الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة في مشروع الملك حسين، كما أعلن اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات لبنان رفضهم للمشروع[6].

ورفضت الشخصيات الوطنية في الضفة الغربية مشروع المملكة العربية المتحدة، وقالوا في مذكرة إلى المؤتمر الشعبي الفلسطيني بتاريخ 6 نيسان (أبريل)1972م: "إننا ننظر إلى مشروع الملك كمشروع استعماري آثم، أشرفت على إعداده الولايات المتحدة الأمريكية، ومارست سلطات الاحتلال علينا الضغط للموافقة على هذا المشروع"، وأضافوا "إن الملك حسين لا يحق له أن يتحدث باسمنا أو يمثلنا"[7]. وشاركت الشخصيات الوطنية في قطاع غزة أبناء الضفة الغربية

(1) الحسن، بلال: المقاومة الفلسطينية والرد على مشروع الملك حسين، ص 249.

(2) محسن، زهير: الثورة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل، ص 70 – 71.

(3) منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية- قوات الصاعقة، نيسان (ابريل)1972م، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، ص 45.

(4) Duff, Peggy: War or Peace in the Middle East, p. 66.

(5) رسالة بعض الشخصيات الفلسطينية في الضفة الشرقية إلى الدورة العاشرة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني، عمان 1972/4/3م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 158، ص 190.

(6) الأهرام، 1972/3/20م، ص1.

(7) مذكرة أبناء الضفة الغربية إلى المؤتمر الشعبي الفلسطيني، القاهرة، 1972/4/6م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 172، ص 206.

في رفض المشروع، وقالوا: "نؤكد رفضنا لهذا المشروع لأننا نرفض أن نساق إلى الجلاد، الذي ذبح الآلاف من أبنائنا، وقتل المناضلين من شعبنا"[(1)].

- **المواقف العربية من مشروع المملكة العربية المتحدة:**

يلاحظ أن قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده العادي السابع والخمسين في القاهرة في الفترة من 11 – 16 آذار (مارس) 1972م، لم تأت على ذكر مشروع الملك حسين أو الموقف منه[(2)]، رغم أن انعقاده جاء متزامناً مع طرح المشروع، ورغم توصية المؤتمر الشعبي الفلسطيني، والمجلس الوطني الفلسطيني "بأن تُصدر الجامعة العربية قراراً ترفض فيه أي إجراء أو ترتيب أو اتفاق بشأن فلسطين أو شعبها، يصدر من أي طرف آخر، واعتبارها إياه خالياً من الشرعية"[(3)].

بعد نحو ستة أشهر من طرح المشروع، عقد مجلس الجامعة دورة اجتماعات أخرى، ولم يتم التطرق للمشروع في قراراته[(4)]. ورغم دعوة حركة فتح إلى عقد مؤتمر قمة عاجل، يضم الملوك والرؤساء العرب، لتحديد المواقف من مشروع الملك حسين بوضوح كامل[(5)]. فإن مؤتمر القمة على مستوى الملوك والرؤساء العرب لم يعقد، وأول انعقاد له بعد طرح المشروع، كان في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1973م[(*)]، أي بعد نحو عام ونصف من طرح المشروع.

يمكن الاستنتاج مما سبق أن الجامعة العربية أرادت أن تنأى بنفسها عن قضية قد تثير الخلافات بين الدول الأعضاء، مما قد يهدد الوحدة الشكلية التي تمثلها الجامعة.

وعلى صعيد الموقف الفردي للدول العربية، لم يصدر أي موقف من أي منها مؤيد لمشروع الملك، بل عبرت صراحة كل من العراق ولبنان وسوريا والكويت عن رفضها لمشروع

---

(1) مذكرة أبناء الضفة الغربية إلى المؤتمر الشعبي الفلسطيني، القاهرة، 1972/4/6م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 172، ص 206.

(2) قرارات مجلس جامعة الدول العربية، الدورة 57، القاهرة، 11–1972/3/16: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 119، ص 121 – 126.

(3) قرارات المؤتمر الشعبي الفلسطيني فيما يتعلق بمشروع المملكة العربية المتحدة، القاهرة، 1972/4/10: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 183، ص 223.

(4) قرارات مجلس جامعة الدول العربية، الدورة 58، القاهرة، 9–1972/9/13: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 364، ص 388– 390.

(5) بيان حركة فتح حول رفضها مشروع المملكة العربية المتحدة، بيروت 1972/3/17م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 124، ص 136– 137.

(*) مؤتمر القمة العربي السادس، الجزائر 26–1973/11/28م.

المملكة العربية المتحدة[1]. وتميز السودان بموقفه، حيث انتقد الرئيس السوداني التسرع في الحكم على المشروع، وذكر أن المشروع "ينطلق من منطلق محلي لا يتجاوز حدود الأردن"[2].

وعبر الأردن عن أسفه من الموقف العربي وقال: إن فيه من "التحامل والتجني الذي هو في غير موضعه"[3]. ويمكن القول أن ردود الفعل العربية كانت مجرد أقوال لا أفعال، وأن الحدث كان يقتضي عملاً منظماً دؤوباً لمواجهته.

- **موقف جمهورية مصر العربية من مشروع المملكة العربية المتحدة:**

أعلن مجلس الشعب المصري في جلسته بتاريخ 19 آذار (مارس) 1972م، رفضه لمشروع الحسين، وقال إن هذا "المشروع ما هو إلا استمرار في التآمر على تصفية القضية الفلسطينية، وتحقيق مطامع إسرائيل الصهيونية، واستمرار سير الملك حسين في ركب الاستعمار والإمبريالية"، وأعلن المجلس تأكيده على أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الأول في تقرير مصيره[4].

وأشار الرئيس المصري أنور السادات في افتتاح المؤتمر الشعبي الفلسطيني بتاريخ 6 نيسان (أبريل) 1972م إلى مخاطر مشروع المملكة العربية المتحدة، واعتبر خطوة النظام الأردني "إفراغاً للقضية الفلسطينية من مضمونها، وخروج عن الخط العربي لا يمكن قبوله"، وأعلن عن قطع العلاقات مع الأردن، واعتبر ذلك مجرد خطوة لحين إجراء مشاورات عربية لاتخاذ موقف موحد[5].

ويمكن القول: أن الموقف المصري الحازم، تجاه مشروع الملك حسين "المملكة العربية المتحدة"، جاء نتيجة لمخاطره، التي استهدفت عزل مصر دولياً، وإضعافها في مواجهة (إسرائيل) آنذاك، وتقسيم البلاد العربية إلى مؤيد لمصر، ومؤيد للنظام الأردني، بعد أن كانت تبدو موحدة وراء قرارات مؤتمر القمة العربية الرابع، الذي عقد في العاصمة السودانية الخرطوم عام 1967م.

---

(1) انظر الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972م: رقم (116+125+129+137)، ص 119+ 137+ 141+ 138.

(2) الأهرام، 1972/3/25م، ص1.

(3) تصريح صحافي لوزير الخارجية الأردني عبد الله صلاح، عمان 1972/3/18م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972م، وثيقة 127، ص139 – 140.

(4) الأهرام، 1972/3/20م، ص1.

(5) بيان الاتحاد العام لطلبة الأردن حول مشروع المملكة العربية المتحدة، القاهرة 1972/4/6م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 168، ص 201 – 202.

- **المواقف الأردنية المعارضة لمشروع المملكة العربية المتحدة:**

ظهرت في الأردن بعض الأصوات المعارضة للمشروع، فقد أصدر الاتحاد العام لطلبة الأردن بياناً بتاريخ 16 آذار (مارس) 1972م أكد فيه رفضه لمشروع المملكة العربية المتحدة، وطالب باتخاذ موقف موحد لإحباطه[1].

وأصدرت اللجنة التحضيرية للجبهة الوطنية الأردنية بياناً بتاريخ 19 آذار (مارس) 1972م رفضت فيه المشروع، ودعت إلى "إقامة الجبهة الوطنية الأردنية – الفلسطينية الموحدة"[2]. وأصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني بياناً بتاريخ 25 آذار (مارس) 1972م رفضت فيه المشروع، وقالت: "إن طرح المشروع بهذا الشكل الانفرادي، ما كان له إلا أن يؤدي إلى نتائج سلبية ضارة على جميع المستويات الفلسطينية والأردنية والعربية"، ودعا الحزب إلى عدم الانفراد بأي حل للقضية الفلسطينية، والتمسك بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره بإرادته"[3].

- **الموقف الإسرائيلي من مشروع المملكة العربية المتحدة:**

أصدر مكتب (رئيسة الحكومة الإسرائيلية) جولدا مائير بعد ساعات من إلقاء الملك حسين خطابه، بياناً موجزاً رفض المشروع، وجاء فيه:" إن المشروع الذي أعلن عنه الملك حسين، لم يحظ بموافقة (إسرائيل)، ولا أساس للزعم أن هذا المشروع هو ثمرة تفاهم بين الأردن و(إسرائيل)، وإن إعلان ملك الأردن يتعارض مع قضية السلام..."[4].

واتخذت الحكومة الإسرائيلية العمالية قراراً برفض فكرة الاتحاد الفيدرالي للمملكة المتحدة، وتمسكت بسياسة التسوية الوظيفية بين الأردن و(إسرائيل)، وبموجب هذه التسوية تشرف (إسرائيل) على الشئون العسكرية والأمنية والأردن يشرف على الحكومة المدنية[5]. واقترح شمعون بيريس (وزير المواصلات) آنذاك، اقامة اتحاد فيدرالي إسرائيلي– فلسطيني، يضم في مرحلة أولى، (إسرائيل) وكيان فلسطيني يقام في الضفة الغربية[6].

---

(1) بيان الاتحاد العام لطلبة الأردن حول مشروع المملكة العربية المتحدة، عمان 1972/3/16م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 122، ص 135.

(2) بيان اللجنة التحضيرية للجبهة الوطنية حول مشروع المملكة العربية المتحدة، عمان 1972/3/19م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 130، ص 143.

(3) بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأردني حول مشروع المملكة العربية المتحدة، 1972/3/25م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 142، ص 158– 159.

(4) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ع16، مارس 1972م، ص161.

(5) ماعوز، موشيه: القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية، ص 20.

(6) الموقف الاسرائيلي من الكيان الفلسطيني: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، ص111.

ألقت جولدا مائير16 آذار (مارس) 1972م، خطاباً في الكنيست، رداً على مشروع المملكة العربية المتحدة، هاجمت فيه الملك حسين، ووصفت المشروع بأنه خطوة من طرف واحد "لا ترتكز إلى مبدأ الاتفاق، ولا تكشف عن استعداد للمفاوضات"، وفي الفقرة الأخيرة من خطابها، هاجمت مائير الذين "يحاولون خلق انطباع كاذب، بتصوير المشروع كما لو أنه متفق عليه"[1].

وقررت الكنيست بعد خطاب (رئيسة الوزراء الإسرائيلية) رفض المشروع، وأكدت أن حكومة إسرائيل "ستسعى دوما للوصول إلى سلام دائم مع جيران إسرائيل، مرتكز إلى معاهدات يتوصل إليها بمفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية. وتتقرر في هذه المعاهدات حدود متفق عليها، آمنة ومعترف بها"[2].

وفي حين فسر موشيه ماعوز (البروفسور في الجامعة العربية والمختص في شئون الشرق الأوسط)، الرفض الإسرائيلي لمشروع المملكة المتحدة، لاعتقاده إنه سيُعرض أمن (إسرائيل) القومي للخطر، وسيخل بمركز القدس الموحدة كعاصمة (لإسرائيل)[3]. رأت حركة فتح أن رفض (إسرائيل) للمشروع، لا يخرج عن كونه رفضاً صورياً مخادعاً، هدفه استدراج موافقة الدول العربية، انطلاقاً من رفض (إسرائيل) الصوري لهذا المشروع[4].

وعزز هذا الرأي أوري أفنيري عضو كتلة هذا العالم اليسارية (هاعولام هازيه)، في الكنيست بقوله: "تنفي جولدا مائير بشدة أن يكون قد تم اتفاق بين الأردن و(إسرائيل)، لان أي تصريح آخر يمكن أن يؤذي الملك ويغضب الأمريكيين"[5]. ونقلت جريدة الأهرام عن مصادر أمريكية أن تظاهر إسرائيل برفض مشروع الملك حسين بأنه "مناورة مقصودة" لإبعاد الشبهات عن الملك حسين[6].

رغم نفي الأردن[7] و(إسرائيل) توافقهما على المشروع، إلا أن هناك من المؤشرات ما يدل على ذلك التوافق، منها: مشاركة أنصار ومؤيدو النظام الأردني في الانتخابات البلدية في الضفة الغربية[8]. وقيام (إسرائيل) قبل أسبوع من إعلان المشروع بفصل غزة عن قيادة شمال سيناء،

(1) נדבה, יוסף: סכסוך ישראל ערב, עמ' 103– 105.

(2) נדבה, יוסף: סכסוך ישראל ערב, עמ' 105.

(3) ماعوز، موشيه: القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية، ص 20.

(4) الأهرام، 1972/3/16م، ص4.

(5) خليفة، أحمد، رد الفعل الإسرائيلي لمشروع الملك حسين، ص261.

(6) الأهرام، 1972/3/18م، ص1.

(7) حديث الملك حسين حول مشروع المملكة المتحدة، عمان 1972/3/23م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة (139)، ص 151.

(8) الصفدي، عبد الله: الاتصالات الأردنية الإسرائيلية بعد حزيران 1967م، ص240.

وإلحاقها بالضفة الغربية[1]. كذلك كيف يمكن للملك حسين تنفيذ مشروعه، وحمل إسرائيل على الجلاء عن الضفة الغربية دون التنسيق معها؟! وهل يملك الملك تغيير الوضع الدستوري لأراضي تحت الاحتلال، بغير موافقة (إسرائيل) الدولة المحتلة؟!

ومن خلال مقارنة مشروع الملك حسين مع مشروع ألون، وجد أميل توما[•] أن مشروع المملكة العربية المتحدة، تلاقى مع سياسة حكام اسرائيل، الذين وضعوا مشروع ألون، فأحد الاحتمالات المفتوحة أمام الفلسطينيين في مشروع ألون، هو الاستقلال الذاتي ضمن إطار فيدرالي مع الأردن، وقد جاء مشروع الحسين منسجماً مع هذا الاحتمال[2]. كما أن موقف الغالبية في الحكومة الإسرائيلية، هو ضد إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ولا مجال بين البحر المتوسط والعراق – من وجهة نظرهم – إلا لدولتين: واحدة عربية وأخرى يهودية، ويحقق مشروع الملك هذا المطلب[3].

يبدو أن تضارب المواقف والآراء الإسرائيلية، حول مشروع المملكة المتحدة، والتردد ما بين الرفض، والقبول المشروط، يرجح فرضية أن الرفض الإسرائيلي، لم يكن منصباً على المشروع الأردني بحد ذاته، بقدر ما هو منصب على التجاهل الأردني، لدور إسرائيل في تسوية مستقبل الضفة الغربية، واستبعاد التفاوض معها لتجسيد المشروع على الأرض، وخاصة أن إحلال الأردن محل الفلسطينيين، كجهة مخولة بالتفاوض في أي تسوية مقترحة بشأن حل الصراع، وبحكم الفلسطينيين ضمن شكل من أشكال الاتحادات الفيدرالية، ولكن على جزء من الأراضي المحتلة، يعد خياراً إسرائيلياً تبناه حزب العمل الإسرائيلي[4].

المواقف الدولية من مشروع المملكة العربية المتحدة:

كانت فكرة وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيادة الأردنية تنسجم مع السياسية الأمريكية، والتي عبر عنها (وليم سكرانتون) مستشار الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون) لشئون الأمن القومي، في مشروعه لحل الصراع في (منطقة الشرق الأوسط) في 8 كانون الأول

---

(1) المذكرة المقدمة إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول أهداف ونتائج مشروع الملك حسين، 1972/3/16م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972م، وثيقة 120، ص 130.

(•) إميل توما (1919– 1985م): مسئول ومحرر مجلة الاتحاد الأسبوعية في حيفا، وعضو الحزب الشيوعي الإسرائيلي.

(2) توما، إميل: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ص 130.

(3) خليفة، أحمد: رد الفعل الإسرائيلي لمشروع الملك حسين، ص 260.

(4) صالح، محسن، وآخرون: حزب العمل، ص 15–16.

(ديسمبر) 1968م، اقترح فيه وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيادة الأردنية بشرط أن تكون مناطق منزوعة السلاح[1].

لذلك لم يكن من المستغرب تحمس الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع الملك حسين، ولم يكتف وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز بالإعلان يوم 15 آذار (مارس) 1972م، إنه على علم بتطورات الموقف في الشرق الأوسط فيما يتعلق بالملك حسين[2]، بل أعلن (جوزيف سيسكو) مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط، إنه يتوقع خطوة هامة للخروج من حالة الركود في العلاقات بين الأردن وإسرائيل، وقال: "إن هذه الخطوة ستتم خلال الأسابيع القادمة"[3].

وأعربت وزارة الخارجية عن اهتمامها بمشروع الملك حسين، وقال (تشارلز براي) المتحدث باسم الوزارة "بأن الولايات المتحدة قد تكون لها وجهات نظر في هذا الصدد ستبلغها للحكومة الأردنية"[4]. ومن الواضح أن المشروع حظى بتأييد الإدارة الأمريكية[5]. وهذا ما أكده وزير الخارجية الجزائري أنه خلال مباحثاته مع روجرز صرح الأخير "بأن مشكلة الشعب الفلسطيني يتم حلها ضمن مشروع المملكة المتحدة"[6].

إلا أن الولايات المتحدة أنكرت أي دور لها في مشروع الملك حسين، وقال (تشارلز براي) المتحدث باسم وزارة الخارجية أنها أبلغت قبل يومين من إعلانه عن طريق السفير الأمريكي في عمان[7]. ويبدو أن إنكار أمريكيا بمعرفتها بالمشروع عبارة عن تمويه، حتى لا تثير شك أي دولة عربية. وما يؤكد إطلاع الولايات المتحدة مسبقاً على المشروع وموافقتها عليه قول الأردن "إن المشروع يتمتع بتأييد الدول الكبرى"[8]، وهذا يبين عدم دقة الموقف الأمريكي المعلن بأن لا علم له بالمشروع.

على أية حال كانت أول زيارة خارجية للملك حسين بعد إعلان مشروعه إلى الولايات المتحدة وذلك في 28 آذار (مارس) 1972م، وصرح الناطق الصحافي باسم البيت الأبيض (رونالد زيجلر) معلقاً على زيارة الملك قائلاً: "إن الرئيس نيكسون وعد ببذل كل ما في وسعه من

---

(1) الهور، منير، وطارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ص111-112.

(2) جريدة الأهرام، السنة 98، ع 31141، 3/15/ 1972م، ص1.

(3) المصدر السابق، ص1.

(4) الأهرام، 1972/3/16م، ص4.

(5) توما، إميل: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ص 130.

(6) حواتمة، نايف، وقيس عبد الكريم: البرنامج المرحلي، ص171.

(7) الأهرام، 1972/3/16م، ص4.

(8) خطاب الملك حسين إلى الشعب حول مشروع المملكة العربية المتحدة، عمان 1972/3/15م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، وثيقة 115، ص 118.

أجل مساعدة الأردن"، كما اعتبر مشروع الملك محاولة لمساعدة الفلسطينيين على تحديد مستقبلهم بأنفسهم مما يشكل خطوة للأمام نحو توفير الظروف اللازمة للسلام في الشرق الأوسط[1]. ووصف (زيجلر) مشروع الملك حسين بأنه يساهم بفتح الأبواب إلى تسوية لأزمة الشرق الأوسط[2].

اقترحت الولايات المتحدة في النصف الثاني من العام 1972م مشروعا للتسوية يقوم على دمج قطاع غزة والضفة الغربية في كيان مستقل، واقترحت إجراء استفتاء بين اللاجئين الفلسطينيين لتخييرهم بين البقاء حيث هم متواجدون، وبين الاستقرار في الدولة الفلسطينية الجديدة، سواء كانت تلك الدولة مستقلة أو مندمجة مع الأردن[3].

وأصبحت فيما بعد فكرة إقامة كيان فلسطيني مرتبط مع الأردن بصيغة اتحادية ما هدف للسياسة الأمريكية لحل الصراع، وبهذا المعنى ظهر مشروع كارتر في 1977م[4]، الذي يتحدث عن وطن للفلسطينيين مرتبط بالأردن، ومبادرة ريجان عام 1982م، التي دعت إلى إقامة كيان فلسطيني مرتبط بالأردن[5].

وأعلن الاتحاد السوفيتي عن موقفه من مشروع الملك حسين، في أواخر شهر آذار عن طريق البيان الذي أصدرته لجنة التضامن الأفريقي–الأسيوي السوفيتية، والذي جاء فيه أن الاتحاد السوفيتي يشارك القوى التقدمية العربية في قلقها حيال مشروع الملك حسين. وأكد البيان على التأييد السوفيتي لحركة التحرر العربية "ومنها حركة المقاومة المعبرة عن مصالح الجماهير الفلسطينية"، ولنضال الشعوب العربية من أجل تصفية أثار العدوان الإسرائيلي الإمبريالي[6]. ونددت صحيفة "الأزفستيا" الناطقة باسم الحكومة السوفيتية بمشروع الملك واعتبرته محاولة لتفرقة الدول التقدمية، وإضعافها بينما هي تواصل جهودها لإنهاء الاعتداء الإسرائيلي. كما أكدت أن المشروع يحرم الشعب الفلسطيني حق تقرير مصيره بنفسه"[7].

يلاحظ على الموقف السوفيتي أنه يعارض مشروع الملك حسين من خلال المنظور السوفيتي العام للنزاع في الشرق الأوسط وطرق حله، أي أنه لا يعارض المشروع بسبب رميه إلى تصفية

---

(1) العظم، صادق: مشروع الملك حسين دولياً، ص 257.
(2) الأهرام، 1972/3/29م، ص1.
(3) الهور، منير، وطارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ص127.
(4) تشيرجي، دان: أمريكيا والسلام في الشرق الأوسط، ص129–130.
(5) كارتر، جيمي: دم إبراهيم، ملحق (5) خطاب الرئيس رونالد ريجان 1982/9/1م، ص207–213.
(6) العظم، صادق: مشروع الملك حسين دولياً، ص 258.
(7) المرجع السابق، ص 258.

القضية الفلسطينية نهائيا، وتثبيت شرعية الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين، بل لأنه يعرقل جهود الدول العربية لتصفية آثار العدوان عن طريق تسوية سياسية تساهم فيها المقاومة مع هذه الدول.

على العموم: لم ينجح مشروع المملكة العربية المتحدة، لرفضه بقوة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، لأنه لا يستجيب لتطلعات الشعب الفلسطيني إلى دولة فلسطينية مستقلة، كما أن خبرة الفلسطينيين بالحكم الأردني 1950 – 1967م، لا تشجع على قبول فكرة الاتحاد في ظل سيطرة نظام الملك حسين، حيث كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تتعرض للقمع والملاحقة، كما أن مجازر أيلول (سبتمبر) 1970م كانت ما تزال حية في ذاكرتهم.

اتخذ رؤساء وملوك الدول العربية رفضها قراراً في مؤتمر القمة العربية السادس الذي انعقد في الجزائر تشرين الثاني (نوفمبر) 1973م، باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وقد أعربت الأردن عن تحفظها على ذلك القرار[1]، وفي العام الذي يليه، أي في مؤتمر القمة العربية السابع، الذي عقد في مدينة الرباط في المملكة المغربية، وافق الأردن على القرار، وهو ما شكل نهاية لمشروع المملكة المتحدة، ونهاية للتنافس على تمثيل الشعب الفلسطيني بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية[2].

مع وصول حزب الليكود الإسرائيلي إلى الحكم عام 1977م، وعقد اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م، دخلت المنطقة حالة اللاحرب واللاسلم، فخشى الأردن أن تنتج تلك الظروف حل الوطن البديل، وهو الخيار الذي تبناه اليمين الإسرائيلي، ويدعو إلى تحويل الأردن إلى دولة فلسطينية[3]، وزادت مخاوف الأردن أبان حرب عام 1982م، عندما وضع وزير الدفاع الإسرائيلي أرئيل شارون، خطة لتهجير الفلسطينيين إلى الأردن وإقامة دولة لهم هناك[4]، فبدأ التقارب مع منظمة التحرير الفلسطينية الذي تمخض عن فكرة الاتحاد الكونفدرالي الأردني – الفلسطيني.

(1) مؤتمر القمة السادس (الجزائر 1973): وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص424.
(2) مؤتمر القمة السابع (الرباط 1974): وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص425.
(3) شارون، أرييل، مذكرات، ص 734؛ غوانمه، نرمين: حزب الليكود، ص 187– 188.
(4) فيسك، روبرت: ويلات وطن، ص273.

المبحث الثانــي

مشروع الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني- الأردني 1985م

- البيئة السياسية لمشروع الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني- الأردني.
- مشروع الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني- الأردني.
- الاتفاق الأردني- الفلسطيني للتحرك المشترك (اتفاق عمان) 1985م.
- دور الولايات المتحدة وإسرائيل في إفشال الاتفاق الأردني- الفلسطيني.
- المواقف المختلفة من الاتفاق الأردني- الفلسطيني.
- مشروع الكونفدرالية بعد إلغاء اتفاق عمان 1986م.
- تصور إسرائيل والولايات المتحدة للكيان الفلسطيني في إطار الحل الكونفدرالي.
- فرص تحقيق الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني- الأردني.

البيئة السياسية لمشروع الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني – الأردني 1985م:

ترتب على حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973م، أن أصدر مجلس الأمن الدولي قرار (338)، الذي دعا إلى "إطلاق مفاوضات بين الأطراف المعنية، بإشراف ملائم لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط"[(1)]. فبدأ نوعاً من التنافس السياسي بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية حول أحقية التحدث باسم الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة، ومن ثم المشاركة في جهود التسوية السياسية التي كان عنوانها في تلك الفترة "مؤتمر جنيف للسلام"[(2)].

جاء مؤتمر القمة العربية السابع في الرباط 1974م ليضع حداً لذلك التنافس، وقرر بالإجماع أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني[(3)]. وتلى الاعتراف العربي بوحدانية التمثيل الفلسطيني، اعتراف الأمم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية ومنحها صفة مراقب[(4)]، إلا أن الأردن اعتبر عدم اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) بمنظمة التحرير، يعني عدم انتهاء معركة التنافس بينه وبين منظمة التحرير على التمثيل الفلسطيني[(5)].

شكل مؤتمر القمة العربية في بغداد تشرين الثاني (نوفمبر) 1978م، نقطة التقاء بين الأردن والمنظمة، حيث اشتركا في موقف الرفض لاتفاقيات كامب ديفيد المصرية – الإسرائيلية، وتوصلا إلى اتفاق على "إطار العمل المشترك"[(6)]. وساهمت بعض الأحداث في النصف الأول من عقد الثمانينات من القرن الماضي في زيادة التقارب الأردني– الفلسطيني.

كان أبرز تلك الأحداث: خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت أيلول (سبتمبر) 1982م، وفقدانها "القاعدة الآمنة" التي كانت توفر لها حرية الحركة واستقلالية القرار[(7)]. وإعلان

(1) قرار مجلس الأمن رقم 338، 1973/10/22م: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي– الإسرائيلي، مج 1، وثيقة 59، ص 210.

(2) أبو عودة، عدنان: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، ص184.

(3) قرارات مؤتمر القمة العربية السابع، الرباط 26– 1974/10/30م: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص 425.

(4) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3237)، الدورة 29، 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1974م، "منح منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب": قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي– الإسرائيلي، مج 1، وثيقة 159، ص 156.

(5) أبو عودة، عدنان: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، ص 184– 185.

(6) انظر البيان المشترك الصادر عن حوار الطرفين الفلسطيني والأردني، عمان 1978/11/29م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م، ص 732– 733.

(7) الشريف، ماهر: البحث عن كيان، ص309.

مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان التي تجاهلت الجانب الفلسطيني، وكان تصورها لمستقبل الضفة الغربية قريب من تصور مشروع "المملكة العربية المتحدة" لعام 1972م[1]. وتبني قمة فاس مشروع الأمير السعودي فهد، الذي أصبح يعرف بمشروع (السلام العربي)، وكان من نتائج ذلك المشروع إسقاط الخيار العسكري، واعتماد الخيار السياسي، والاعتراف ضمناً بإسرائيل[2].

وتجدر الإشارة إلى أن المواقف الفلسطينية تباينت من مشاريع التسوية السلمية، وخاصة مشروع ريجان، ومشروع قمة فاس، وبرزت الخلافات الفلسطينية – الفلسطينية[*]. واعتقد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، أن انفتاحاً سياسياً على مشاريع التسوية المطروحة، يمكن أن يحقق مكاسب سياسية للقضية الفلسطينية، وخاصة بعد الخروج من لبنان[3].

وعلى الصعيد الأردني، أدى عودة الخطاب الإسرائيلي لفكرة "الوطن البديل"[4]، إلى سعي الأردن للبحث عن حلول سياسية، لا تكون على حسابه، فاستغل الظروف التي تمر بها منظمة التحرير الفلسطينية؛ لإشراكها في جهود التسوية السياسية، والتوافق معها، من أجل التوصل لصيغة تحكم علاقة الشعبين الأردني والفلسطيني، بعد تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة[5].

مشروع الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني – الأردني:

بدأت بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، مباحثات مكثفة في عمان بين الأردن ومنظمة التحرير في 9 تشرين الأول (أكتوبر) 1982م، وتم تشكيل لجنة عليا أردنية – فلسطينية من أجل التوصل لصيغة تحكم علاقة الشعبين الأردني والفلسطيني بعد تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة، فتم الاتفاق في 2 آذار (مارس) 1983م، على مشروع وثيقة نصت على إقامة "دولة كونفدرالية أردنية – فلسطينية، يحافظ فيها كل من الشعبين على هويته الوطنية"[6]، وتضمنت بعض التفصيلات مثل: أن يكون الاتحاد الكونفدرالي بين دولتين مستقلتين، ووجود

---

(1) خطاب الرئيس ريجان إلى الأمة بشأن الضفة الغربية والفلسطينيين، واشنطن 1982/9/1م: كارتر، جيمي: دم إبراهيم، ملحق رقم (5)، ص 207 – 213.

(2) قرارات مؤتمر القمة العربية الثاني عشر، فاس– المملكة المغربية 6–1982/9/9م: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص 437 – 439.

(*) حول الخلافات الفلسطينية– الفلسطينية وأطرافه انظر: غريش، آلان: منظمة التحرير الفلسطينية، ص254–256.

(3) الشريف، ماهر: البحث عن كيان، ص311.

(4) انظر، شارون، أرييل، مذكرات، ص 734؛ غوانمه، نرمين: حزب الليكود، ص 187– 188.

(5) أبو عودة، عدنان: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، ص 184.

(6) كام، إفرايم: الإطار السياسي للكيان الفلسطيني، ص165.

جوازين للسفر إحداهما أردني والآخر فلسطيني، وبناء جيشين أردني وفلسطيني، واشترطت قيام حكومة واحدة، ووزارة دفاع واحدة[1].

رفضت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية تلك الصيغة، وحذرت من خطر "تفويض الأردن بديلاً عن منظمة التحرير"[2]. وفي اجتماع اللجنة التنفيذية الذي عقد في الكويت 5 – 8 نيسان (أبريل) 1983م، لم تتم الموافقة على الصيغة المقترحة[3]؛ بالرغم أن المجلس الوطني كان قد وافق سابقاً في اجتماعه شباط (فبراير) في الجزائر على التعاون مع الأردن. ورأى "أن تقوم العلاقة المستقبلية مع الأردن على أسس كونفدرالية" بين دولتين مستقلتين فلسطين والأردن[4]. وترتب على رفض المنظمة أن أعلن الأردن عن توقف المحادثات، وأصدر مجلس الوزراء الأردني بياناً حمَّل فيه الجانب الفلسطيني فشل الحوار [5].

اتفاق عمان 11 شباط (فبراير) 1985م:

سعت منظمة التحرير الفلسطينية لاستئناف التباحث مع الأردن من جديد، وكان من دوافعها لذلك، محاولة احتواء نتائج الانشقاق الذي وقع في صفوف حركة فتح في 9 أيار (مايو) 1983م[*]، والذي تبعه خروج القوات الفلسطينية من طرابلس في 19 كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه[6]؛ ونتيجة لتلك الأحداث أصبحت منظمة التحرير أكثر ضعفاً، ووجدت نفسها أمام خيارين: إما الدخول في مواجهة مع الدول العربية التي تؤيد التوصل إلى تسوية سياسية للصراع في المنطقة، أو الانضمام إلى مسيرة التسوية السياسية الجديدة التي أفرزتها تداعيات ما بعد الحرب. فاختارت المنظمة الخيار الثاني، فزادت بذلك فرص استئناف التباحث مع الأردن للاتفاق على التحرك السياسي المشترك.

---

(1) عبد الرحمن، أسعد: النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ص 256.

(2) غريش: آلان: منظمة التحرير الفلسطينية، ص 256.

(3) صايغ، يزيد: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، ص775.

(4) البيان السياسي الصادر عن الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، الجزائر 14– 1983/2/22م: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص401.

(5) بيان مجلس الوزراء الأردني حول الحوار الأردني – الفلسطيني، عمان 1983/4/11م: يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص 400–402.

(*) قاد الانشقاق عضوا اللجنة المركزية لحركة فتح نمر صالح، وسميح أبو كويك، وعضوا المجلس الثوري العقيد سعيد موسى "أبو موسى"، والمقدم موسى العملة "أبو خالد العملة"، وشكل المنشقون جسم تنظيمي عرف باسم "فتح – الانتفاضة"(ياسين، عبد القادر: دليل الفصائل الفلسطينية، ص107).

(6) نافع، بشير: الدولة والهوية والوطن في النضال الفلسطيني، ص116.

شرعت حركة فتح في التحضير لعقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني، رغم فشل محاولات رأب الصدع الذي اعترى منظمة التحرير الفلسطينية، فزار خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح الأردن، وطلب من الملك حسين السماح للمنظمة بعقد دورة المجلس الوطني في عمان، وتم ذلك في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1984م[1].

جاء في كلمة الملك حسين خلال افتتاح دورة المجلس الوطني الفلسطيني: "إن الموقف الدولي بعامة يرى أن بالإمكان استرجاع الأراضي المحتلة من خلال صيغة أردنية – فلسطينية، ترتب على الطرفين التزامات يعتبرها العالم ضرورية للوصول إلى تسوية عادلة ومتوازنة"، وأهمها: قبول مبدأ الأرض مقابل السلام، والتمسك بقرار مجلس الأمن رقم (242) كأساس للتسوية[2]. ومما يلاحظ أن قرارات المجلس الوطني لم تتضمن رفضا صريحاً معلناً للقرار(242) كما في السابق، وأكد المجلس على مواصلة السعي لتطوير العلاقة مع الأردن[3].

أسفرت المحادثات التي تبعت دورة المجلس الوطني، عن اتفاق 11 شباط (فبراير) 1985م، عرف باسم "اتفاق عمان" كقاعدة للتحرك المشترك[4]. ويبدو أن دوافع منظمة التحرير لتوقيع الاتفاق كانت الرغبة في تحريك القضية الفلسطينية سياسياً، وتجاوز (اللاءات) الأمريكية الثلاث وهي: لا لمنظمة التحرير الفلسطينية، لا للدولة الفلسطينية، لا للمؤتمر الدولي.

أما دوافع الملك حسين فكانت الرغبة في قطع الطريق على "المخطط الإسرائيلي القائم ضد الضفة الشرقية للأردن وتحويلها إلى دولة فلسطينية"[5]. بالإضافة إلى أن الصيغة الكونفدرالية تعني؛ أن سكان الأردن الذين هم في غالبيتهم من اللاجئين فلسطينيين، لن يضطروا إلى أن يختاروا بين بقائهم في الأردن، أو الانتقال إلى الكيان الجديد في حال إقامة دولة فلسطينية[6].

---

(1) أبو عرفه، جميل: عرفات في معركة الإعلام، ص67.

(2) انظر مقتطفات من خطاب الملك حسين في افتتاح اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني: الشريف، ماهر: البحث عن كيان، ص 345.

(3) الإعلان السياسي الصادر عن الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني، عمان 1984/11/22م: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة) ص406.

(4) اتفاق عمان، مجلة شئون فلسطينية، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا- قبرص، ع 144 – 145، مارس/أبريل (آذار/نيسان) 1985م، ص109.

(5) دايان، موشيه: أنا وكامب ديفيد، ص22- 27.

(6) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: الدولة الفلسطينية وجهات نظر إسرائيلية وغربية، ص148.

وقد نص اتفاق عمان على ما يلي[(1)]:

"انطلاقاً من روح قرارات فاس، المتفق عليها عربياً، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وتمشياً مع الشرعية الدولية، وانطلاقاً من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعب الأردني والفلسطيني، اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، على السير معا نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس وفق الأسس والمبادئ التالية:

- أولاً: الأرض مقابل السلام، كما ورد في قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن.
- ثانياً: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني: يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.
- ثالثاً: حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.
- رابعاً: حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.
- خامساً: وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام، في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ضمن وفد أردني – فلسطيني مشترك".

ومن خلال العودة إلى قرارات مؤتمر قمة فاس[(2)]، يلاحظ أن نص الاتفاق لم يكن منسجماً مع روح قرارات تلك القمة، فبدلاً من الدولة الفلسطينية المستقلة، فإنه ربط حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بإطار كونفدرالي مع الأردن، وتضمن موافقة قيادة المنظمة، بصورة غير مباشرة على قرار مجلس الأمن (242)، وبدلاً من مشاركة المنظمة منفردة في كافة التحركات السياسية، نص اتفاق عمان على الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك.

وذكر ياسر عرفات أن الأردن نشر الاتفاق في 22 شباط (فبراير) 1985م، من طرف واحد وبدون اتفاق، مما استدعى نشر المنظمة توضيحات[(3)]، فدعت حركة فتح الى عقد دورة اجتماعات طارئة لبحث الاتفاق، وكانت أبرز النقاط المختلف حولها هي: الوفد المشترك، وتقرير المصير الفلسطيني، وخلال الاجتماعات تم وضع أسس وثوابت فلسطينية للتحرك، وأصدرت

(1) انظر اتفاق عمان 11 شباط (فبراير) 1985م، ملحق رقم (11)، ص321.

(2) مقررات مؤتمر القمة الثاني عشر (فاس 1982م): وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)،ص437–438.

(3) أبو عرفة، جميل: عرفات في معركة الإعلام، ص20.

اللجنة المركزية بياناً بشأن التعديلات المطلوبة وهي تتعلق بالبندين الثاني والخامس في نص الاتفاق، وهي على النحو التالي[1]:

1- استبدال كلمة (ذلك) في البند الثاني من اتفاق عمان، بعبارة (الانسحاب الإسرائيلي).

2- استبدال (وفد أردني - فلسطيني مشترك) في البند الخامس، بصيغة (وفد عربي مشترك).

اشترطت منظمة التحرير الفلسطينية التصديق على الاتفاق، بموافقة الأردن على التعديلات، تم بعدها التوقيع رسمياً على الاتفاق بين الطرفين في 4 آذار (مارس) 1985م[2].

من وجهة نظر إسرائيلية رأى كام إفرايم[*] إنه تم التوصل إلى اتفاق عمان نتيجة تقديم الطرفين تنازلات، فالملك قدم تنازلاً عن، مشروعه القاضي بإنشاء وحدة فيدرالية بين الضفتين، ومنظمة التحرير قدمت تنازلاً عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة تماماً[3]. وذكر المقادمة أن المنظمة وقعت على الاتفاق "بعد أن شعرت بأن إقامة الدولة الفلسطينية أبعد كثيراً مما تصورت"، واعتبر أن الاتفاق في حقيقته تنازل عن فكرة الدولة المستقلة[4].

وعلق إفرايم كام على موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الكونفدرالية فقال: رغم دعمها لتلك الفكرة، فإنها اشترطت إقامة دولة فلسطينية أولاً، وبعد ذلك يتم البحث في تشكيل وحدة كونفدرالية، بين كل من الأردن والدولة الفلسطينية، وقدم كام ثلاثة تفسيرات لهذا الموقف: الأول، طمأنة الجمهور الإسرائيلي، وإقناعه بأن المنظمة لا تنوي إقامة دولة مستقلة، والثاني، تلقي المساعدة من الأجهزة الحكومية، وشبكة العلاقات الاقتصادية الأردنية في الفترة الانتقالية فقط، والثالث، رغبة المنظمة زيادة نفوذها وتأثيرها في الضفة الشرقية من خلال الكونفدرالية. وخلص كام إلى أن منظمة التحرير " التي تنتابها الشكوك الكثيرة تجاه الأردن"، لن توافق على وضع أي قيود أردنية على دولتها المستقلة[5].

---

(1) مشروع عمل مشترك وزع أثناء انعقاد جلسات المجلس المركزي الفلسطيني، تونس 1985/5/28م: مجلة شئون فلسطينية، ع 148- 149، نيقوسيا- قبرص، تموز - آب (يوليو- أغسطس) 1985م، ص109.

(2) موافقة المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية على الاتفاق الفلسطيني الأردني: مجلة شئون فلسطينية، ع 148- 149، نيقوسيا- قبرص، تموز/ آب (يوليو/أغسطس) 1985م، ص109.

(*) إفرايم كام: باحث إسرائيلي في مركزي جافي للدراسات الإستراتيجية، وخبير في شئون الشرق الأوسط في مجالات الأمن والاستخبارات، شغل في السابق مسئوليات مهمة في طاقم أبحاث سلاح الاستخبارات الإسرائيلي، وعمل محاضراً في الكلية العسكرية للأمن القومي التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي.

(3) كام، إفرايم: الأردن والكيان الفلسطيني، ص 30 - 35.

(4) المقادمة، إبراهيم: اتفاق غزة أريحا رؤية إسلامية، ص 13- 14.

(5) كام، إفرايم: الإطار السياسي للكيان الفلسطيني، ص167.

ويمكن القول: إن هدف كل طرف كان تحقيق مصلحته على حساب الطرف الآخر، فقد أراد الأردن أن يعود للتحدث من جديد باسم الشعب الفلسطيني، ويشارك المنظمة في ذلك، وسعت المنظمة إلى التنسيق مع الأردن؛ بسبب ضعفها بعد الخروج من بيروت، وبعد تسريب معلومات عن اتصالات أردنية – أمريكية بخصوص حل القضية الفلسطينية، خشيت المنظمة أن تكون على حساب تمثيلها للشعب الفلسطيني، كما أن المنظمة أرادت الاستفادة من التنسيق مع الأردن، لكى تعبر عن طريق الأردن بوابة الاعتراف الأمريكي بمنظمة التحرير الفلسطينية.

دور الولايات المتحدة وإسرائيل في إفشال الاتفاق الأردني- الفلسطيني:

رفضت الإدارة الأمريكية فكرة المؤتمر الدولي، بالصيغة التي جاء بها اتفاق عمان شباط (فبراير) 1985م، وأقرتها القمة العربية في الدار البيضاء في آب (أغسطس) من العام نفسه، والتي تتلخص فيما يلي: "مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدول وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، وأن يكون للمؤتمر صلاحيات حاسمة"[1]، وتمسكت الادارة الامريكية برؤيتها التي اعتبرت المؤتمر مجرد مظلة دولية لمفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية الأمر، وعبرت عن عدم موافقتها أن تكون للمؤتمر سلطات حاسمة[2].

وحول مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام، أعلنت أمريكيا في نيسان (أبريل) 1985م، موافقتها على قبول أعضاء فلسطينيين، من غير أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، في الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، وبعد عودة الملك الحسين أواخر أيار (مايو) من العام نفسه من زيارة لواشنطن، طلب من المنظمة تسمية أسماء أعضاء الوفد الفلسطيني، ليكونوا أعضاء في الوفد الأردني، فقدمت المنظمة في 11 تموز (يوليو) 1985م أسماء سبعة أشخاص[3]، وبعد أن أرسلت المنظمة عن طريق الأردن قائمة الأسماء المرشحة، للمشاركة في الوفد إلى واشنطن، أبلغت الإدارة الأمريكية الملك حسين، أن اثنين فقط من الأسماء المرشحة يمكن قبولهما، وهما: المطران إيليا خوري، ومحمد ملحم[4].

(1) انظر البيان الختامي لمؤتمر القمة العربية الطارئ، الدار البيضاء- المغرب، 1985/8/9م، مجلة شئون فلسطينية، ع 150-151، نيقوسيا- قبرص، أيلول- تشرين الأول (سبتمبر- أكتوبر) 1985م، ص 123 – 125.

(2) تشيرجي، دان: أمريكيا والسلام في الشرق الأوسط، ص 246.

(3) المرجع السابق، ص 245.

(4) المرجع السابق، ص 245.

سرعان ما تراجع الإدارة الأمريكية عن قرارها، وأبلغت الملك حسين في الاسبوع الأول من سبتمبر 1985م، "أنها لم تعد تجد من الممكن الاجتماع مع الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك"[1]، ويبدو أن ذلك الموقف جاء نتيجة الضغط الاسرائيلي، الذي حملته رسالة اسحق شامير (وزير الخارجية الاسرائيلي)، بمعارضته الجازمة، لفكرة عقد اجتماع أمريكي مع أي فلسطيني[2].

استمرت معارضة الإدارة الأمريكية للمشاركة الفلسطينية في المؤتمر الدولي، فعقد اجتماع في عمان في 15 آب 1985م، بين ياسر عرفات ورئيس الوزراء زيد الرفاعي، وقال أبو عودة إن عرفات أكد فيه قبول المنظمة لقراري مجلس الأمن (242) و(338)[3] – وهو ما تم نفيه فيما بعد من قبل اللجنة التنفيذية[4] – وتم إبلاغ واشنطن بذلك في اكتوبر 1985م، إلا أن الولايات المتحدة رفضت العرض، وأعلنت أنها لا تكتفي بذلك، لكي تلتزم بقبول اشتراك الفلسطينيين في المؤتمر الدولي المقترح[5].

شنت الولايات المتحدة هجوماً دبلوماسياً واسعاً على منظمة التحرير الفلسطينية، إثر قيام مجموعة عسكرية تابعة لجبهة التحرير الفلسطينية – جناح أبو العباس باختطاف السفينة الإيطالية "أكيلي لاورو"، في 7 تشرين الأول (اكتوبر) 1985م، قتل فيها أحد المواطنين الأمريكيين[6]. ومارست كلاً من مصر والأردن ضغطاً على منظمة التحرير الفلسطينية لنبذ الإرهاب[7]، فأصدر ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، في 7 تشرين الثاني (نوفمبر) 1985م "إعلان القاهرة"، وفيه أعلن شجب المنظمة "وإدانتها لجميع عمليات الإرهاب، سواء تلك التي تتورط فيها الدول، أو التي يرتكبها أفراد أو جماعات ضد الأبرياء والعزل في أي مكان"[8].

التقى الملك حسين في أوائل كانون الثاني (يناير)1986م مع (ريتشارد ميرفي) مساعد وزير الخارجية الأمريكي في لندن، وطلب منه الموافقة على أن قبول منظمة التحرير الفلسطينية

---

(1) تشيرجي، دان: أمريكيا والسلام في الشرق الأوسط، ص 245.

(2) كوانت، وليام: عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية، ص 334.

(3) أبو عودة، عدنان: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، ص 187.

(4) بيان القيادة الفلسطينية حول خطاب الملك حسين، تونس 1986/3/8، مجلة شؤون فلسطينية، ع 156-157، نيقوسيا- قبرص، آذار/نيسان (مارس/أبريل) 1986م، ص 56 – 63.

(5) تشيرجي، دان: أمريكيا والسلام في الشرق الأوسط، ص 246.

(6) الشريف، ماهر: البحث عن كيان، ص350.

(7) المرجع السابق، ص 246.

(8) إعلان القاهرة، 1985/11/7م: مجلة شئون فلسطينية، ع 152 – 153، نيقوسيا- قبرص، تشرين الثاني- كانون الأول (نوفمبر- ديسمبر) 1985م، ص 100 – 101.

بقراري مجلس الأمن (242) و(338)، يؤهلها للمشاركة في أي مؤتمر دولي للسلام[1]. وجاء الرد الأمريكي في 21 كانون الثاني (يناير)1986م، إلى الملك حسين على النحو التالي: "عندما يتضح علناً أن منظمة التحرير الفلسطينية قبلت قراري (242) و(338)، واستعدادها للتفاوض على السلام مع إسرائيل، وأنها نبذت الإرهاب، فإن الولايات المتحدة سوف تقبل حقيقة توجيه دعوة للمنظمة لحضور مؤتمر السلام"[2]. يتضح من ذلك أن الولايات المتحدة لم تكتف بإعلان القاهرة، بل أضافت طلبا آخر وهو الموافقة المسبقة على التفاوض مع إسرائيل.

ولتجاوز الشروط الأمريكية قدمت منظمة التحرير الفلسطينية بواسطة الأردن في شباط (فبراير) 1986م ثلاثة اقتراحات مختلفة إلى الإدارة الأمريكية لصياغة تعبر "عن قبول مشروط للقرار رقم 242" لإصدار إحداها، بالتزامن مع تعهد من الحكومة الأمريكية بتأكيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني[3]. إلا أن تلك الاقتراحات قوبلت بالرفض الأمريكي، وقال (جيمس داير) مساعد وزير الخارجية الأمريكي "بأن الولايات المتحدة تتوقع قبولاً واضحاً من منظمة التحرير الفلسطينية للقرار 242، وليس قبولاً مشروطاً بقبول أمريكي في الوقت نفسه لتقرير المصير"[4].

وهكذا ورغم كل المرونة التي أبدتها قيادة منظمة التحرير في تلك الفترة، لم تفلح في تغيير الموقف الأمريكي، الذي بقي مصراً على رفض الحوار مع وفد أردني- فلسطيني مشترك؛ إذا ضم الجانب الفلسطيني فيه أعضاء في منظمة التحرير، وعلى رفض الإقرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والاعتراف بقراري مجلس الأمن (242) و(338)، والموافقة المسبقة على التفاوض مع إسرائيل. وأمام هذا الموقف الأمريكي الحازم إزاء المنظمة، ورفض هذه الأخيرة قبول الشروط الأمريكية، وصل اتفاق عمان إلى طريق مسدود.

---

(1) تشيرجي، دان: أمريكيا والسلام في الشرق الأوسط، ص 246.

(2) المرجع السابق، ص 246.

(3) انظر اقتراحات منظمة التحرير الفلسطينية لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط: مجلة شئون فلسطينية، ع 158 – 159، أيار- حزيران (مايو- يونيو) 1986م، ص 72 – 76.

(4) رد جيمس داير مساعد وزير الخارجية الأمريكي فيما يتعلق بالموقف حول مقترحات منظمة التحرير الفلسطينية، 1986/4/14م: تشيرجي، دان: أمريكيا والسلام في الشرق الأوسط، ملحق (د)، ص 300- 303.

إلغاء اتفاق عمان 1986م:

فشلت جهود الملك حسين في الضغط على منظمة التحرير الفلسطينية؛ لتلبية الشروط الأمريكية، فألقى في 19 شباط (فبراير) 1986م خطاباً مطولاً، موجه الى الشعب الأردني، حول الرؤية الأردنية للقضية الفلسطينية، أعلن فيه وقف التنسيق، والتحرك المشترك مع منظمة التحرير؛ بسبب رفض الأخيرة القرار (242)، ورفضها الفصل بين "استعادة الأراضي المحتلة في عام 1967"، وبين "حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني"؛ مما ساهم في تعطيل التحرك السياسي على الساحة الدولية، وذكر أن المنظمة برفضها أضاعت فرصة ثمينة للسلام، وإعادة الأرض الفلسطينية[1].

أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، في اجتماع مشترك مع اللجنة المركزية لحركة فتح، في 8 آذار (مارس) 1986م في تونس، بياناً ردت فيه على خطاب الملك، وتساءلت "كيف تطالب منظمة التحرير الفلسطينية وحدها بالاعتراف بالقرار (242)، بينما تمتنع الولايات المتحدة الأمريكية عن الاعتراف بالمقابل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وبتقديم الضمانات السياسية للمنظمة"[2].

وقالت اللجنة التنفيذية: أن قبول المنظمة قرار مجلس الأمن رقم (242) "دون اقترانه بحق تقرير المصير كأساس لمؤتمر دولي"، سيعني "أنها تكون قد قبلت بإلغاء القضية الفلسطينية من جدول أعمال المؤتمر"، ورفض البيان الرؤية الأميركية للمؤتمر الدولي التي اعتبرته "مجرد مظلة لمفاوضات مباشرة بين الأطراف الدولية"، وخلصت المنظمة إلى نتيجة مفادها "إن مسؤولية الفشل تقع دون شك على تراجع الولايات المتحدة الأمريكية"[3]. ونشر المجلس الثوري لحركة فتح بياناً في 19 حزيران (يونيو) 1986م، انتقد فيه السياسية الأردنية واتهمها بمشاركة الولايات المتحدة في ابتزاز الفلسطينيين سياسياً[4].

رد مجلس الوزراء الأردني على بيان اللجنة التنفيذية وحركة فتح، فاتخذ في جلسته بتاريخ 7 تموز (يوليو) 1986م قراراً، بإغلاق (25) مكتباً، من أصل (37) مكتباً تابعاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحركة فتح في الأردن، وأعطت السلطات الأردنية خليل الوزير (أبو جهاد)؛ نائب القائد

---

(1) شاهين، أحمد: التنسيق الأردني–الفلسطيني انقطاع أم قطيعة؟، ص 121–127.

(2) بيان القيادة الفلسطينية حول خطاب الملك حسين، تونس 8 /3 /1986: مجلة شؤون فلسطينية، نيقوسيا– قبرص، العدد 156–157، آذار/نيسان (مارس/أبريل) 1986م، ص 56 – 63.

(3) المصدر السابق، ص 56 – 63.

(4) بيان المجلس الثوري لحركة فتح ضد النظام الأردني، مجلة شئون فلسطينية، ع 160، نيقوسيا– قبرص، تموز (يوليو) 1986م، ص86.

العام لقوات الثورة الفلسطينية 48 ساعة لمغادرة الأردن[1]. ودعمت السلطات الأردنية حركة انشقاقية، قام بها عطا الله عطا الله (أبو الزعيم) أحد قادة جيش التحرير الفلسطيني، الذي أعلن عن تشكيل ما أسماه (الحركة التصحيحية)، أو (المجلس العسكري الاعلى لحركة فتح)[2]، وحاول النظام الأردني استخدام الحركة الانشقاقية كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولكن سرعان ما تخلى عنها الأردن فيما بعد[3].

حاول الأردن الالتفاف على المنظمة، فاقترح في آب (أغسطس) 1986م خطة لتنمية الضفة الغربية، مدتها خمس سنوات 1986 – 1990م، وأعلن الأردن أن هدفه من الخطة تحسين أوضاع المواطنين، وتعزيز صمودهم في مقاومة ضغوط الاحتلال الاقتصادية، لتهجيرهم إلى الضفة الشرقية[4]. غير أن أبو عودة[*] ذكر أن هناك هدفاً آخر لخطة التنمية، وهو خلق قوة سياسية، بديلة لمنظمة التحرير من داخل الأرض المحتلة، تقبل قراري مجلس الأمن، وتشارك في المفاوضات[5]. إلا أن الخطة لم تخرج إلى النور؛ بسبب إحجام الدول المانحة عن المساهمة فيها، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية1987م.

ردت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على الإجراءات الأردنية، بإلغاء اتفاق عمان في 20 نيسان (أبريل) 1987م. وأرجعت قرارها إلى ظهور "خلافات بين الطرفين، في تفسير وفهم بعض نصوص الاتفاق، وكيفية تلبيتها... والضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأميركية، وأوساط أخرى"[6]، وقد أيد الفلسطينيون في الأراضي المحتلة، موقف منظمة التحرير الفلسطينية، وقامت مظاهرات ضد الأردن، وأحرق المتظاهرون الفلسطينيون العلم الأردني،

(1) انظر نص القرار الأردني بإغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شئون فلسطينية، ع 160، نيقوسيا– قبرص، تموز (يوليو) 1986م، ص89.

(2) أبو عرفه، جميل: عرفات في معركة الإعلام، ص168.

(3) صايغ، يزيد: الأردن والفلسطينيون، ص75.

(4) عريقات، صائب: السلام على السلام، ص 103.

(*) عدنان أبو عودة: ولد في نابلس عام 1933م، عاش في فلسطين حتى عام 1950، حصل بعدها على الجنسية الأردنية شأنه شأن جميع الفلسطينيين بعد وحدة الضفتين. أصبح رئيساً للديوان الملكي (1991– 1992) ووزيراً للبلاط الملكي (1984– 1988)، تولى وزارة الإعلام في الأردن لمدة أربع عشر عاماً (1970– 1984)، وكان مندوباً دائماً للأردن لدى الأمم المتحدة (1992 – 1995)، وعضواً في مجلس الأعيان لسنوات طويلة، وعضواً في المجلس الوطني الاستشاري 1982– 1984م (ملتقى الوحدة الاردنية الفلسطينية): http://alraipress.wordpress.com

(5) أبو عودة، عدنان: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، ص 187.

(6) قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، 1987/4/20م: وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة)، ص409.

وتعرض قرار الملك لانتقادات داخل الأردن[1]. وفي المقابل اجتمع مجلسا الأعيان والنواب الأردنيين، وقررا وقف التنسيق السياسي مع المنظمة، وتوافد الشعب الأردني على الديوان الملكي مؤيداً لوقف التنسيق، وأن الأردن لن يكون بديلاً عن الفلسطينيين[2].

ويمكن إرجاع أسباب إنهاء الاتفاق إلى مجموعة من العوامل، أهمها: رغبة الأردن في إجراء تحرك مشترك، تكون ركيزته الأولى قرار مجلس الأمن رقم (242)، الذى يراه الأساس الحقيقي، لأى تسوية واقعية في المنطقة، ومن ثم أراد موقفاً واضحاً من المنظمة، قبل الحديث عن طبيعة العلاقة الكونفدرالية مع الأردن. وكذلك إلى اشتداد الخلافات على الساحة الفلسطينية، والمعارضة القوية داخل القيادة الفلسطينية، وأزمة الثقة بين الجانبين الأردني والفلسطيني، وغياب الدعم العربي للاتفاق، والموقف الأمريكي والإسرائيلي الرافض للاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني.

المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من الاتفاق الأردني- الفلسطيني 1985م:

- **المواقف الفلسطينية:**

أجج اتفاق عمان الخلاف الفلسطيني، حيث جوبه بمعارضة شديدة من قبل الفصائل المنطوية في إطار التحالفين الديمقراطي[*] والوطني[**][3]، وأعلنت حركة (فتح الانتفاضة)، وحركة (فتح المجلس الثوري)[***] تشكيل قيادة مشتركة لإسقاط الاتفاق[4]، وقررت الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية الخروج من (التحالف الديمقراطي)، وتشكيل إطار تنظيمي جديد في

---

(1) صايغ، يزيد: الأردن والفلسطينيون، ص76.

(2) أبو عودة، عدنان: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، ص 188.

(*) ضم الجبهة الديمقراطية، والجبهة الشعبية، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وجناح طلعت يعقوب في جبهة التحرير الفلسطينية.

(**)ضم منظمة الصاعقة، وفتح الانتفاضة، والقيادة العامة، وجبهة النضال الشعبي، والحزب الشيوعي الثوري، وخالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني، وعبد المحسن أبو ميزر الناطق الرسمي بلسان اللجنة التنفيذية للمنظمة.

(3) خلف، صلاح: الفكر الوطني والثوري في الممارسة، ص 230.

(***) فتح المجلس الثوري: انشقت عن حركة فتح عام 1974م، عرفت باسم "جماعة أبو نضال"، وأبو نضال هو صبري البنا مسؤول حركة فتح في العراق (ياسين، عبد القادر: دليل الفصائل الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، الجيزة– مصر، ط1، 2009م، ص99).

(4) حسن، يوسف: اتفاق عمان وردود الفعل الفلسطينية، ص 119.

25 (آذار) مارس 1985م مع فصائل (التحالف الوطني) أطلق عليه اسم (جبهة الإنقاذ الوطنية الفلسطينية)، ترأسها خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني السابق[1].

دافع خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عن اتفاق عمان، ورأى أنه كان "ضرورة" على المستويين المرحلي والاستراتيجي[2]، وفند الحسن "أسباب رفض الاتفاق" ورد عليها، فذكر أن اتفاق عمان قد ثبَّت حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، في دولة فلسطينية متحدة كونفدرالياً مع المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك بعد الانسحاب الاسرائيلي من المناطق الفلسطينية المحتلة، وقال: "لم يُعط الأردن تفويضاً، تنازلت فيه منظمة التحرير عن صفتها، كممثل شرعي وحيد، كون الاتفاق قد تم بين طرفين متساويين في صفتهما الاعتبارية، من حيث إن كليهما يمثل شعبه[3].

ورفضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المشروع الأردني، الداعي إلى إقامة اتحاد فيدرالي أو كونفدرالي فلسطيني – أردني، وحذرت في تشرين الثاني (نوفمبر) 1983م، من أن هدف المشروع هو تسهيل التفاوض مع اسرائيل[4]. وتصدرت الجبهة الشعبية الفصائل المعارضة لاتفاق عمان، ووصف جورج حبش الاتفاق بأنه "انحراف عن الخط الوطني للثورة، ودعا إلى تشكيل جبهة وطنية عريضة لمواجهته، واستعادة الخط الوطني للمنظمة[5].

وقال جورج حبش: "إن تلك الاتفاقية [اتفاق عمان] لم تكن تعطي الفلسطينيين دولة ذات سيادة، بل نظام حكم ذاتي بعيد جداً عن الاستقلال الحقيقي"[6]. وفي اجتماع لجنتها المركزية في الفترة 27- 29 أيلول (سبتمبر) 1986م طالبت الجبهة بإلغاء اتفاق عمان رسمياً وعلنياً[7].

وعارضت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، المشروع الأردني الداعي لإقامة اتحاد فيدرالي، أو كونفدرالي فلسطيني أردني، واعتبرته محاولة لجر المنظمة للتفاوض مع إسرائيل[8]. ووصفته بأنه صياغة جديدة لمقترحات الولايات المتحدة الامريكية[9].

---

(1) الشريف، ماهر: البحث عن كيان، ص346.

(2) الحسن، خالد: الاتفاق الأردني– الفلسطيني للتحرك المشترك، ص 134-135.

(3) المرجع السابق، ص 117 – 119.

(4) برنامج الوحدة والإصلاح الديمقراطي في منظمة التحرير الفلسطينية، القيادة المشتركة، الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، تشرين أول (أكتوبر) 1983م، (كراس) ص8-9.

(5) حسن، يوسف: الوفد الأردني– الفلسطيني يشغل الجميع، ص130.

(6) حبش، جورج: الثوريون لا يموتون أبداً، ص202.

(7) شبيب، سميح: مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني، ص109.

(8) شبيب، سميح: مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني، ص99.

(9) حسن، يوسف: الوفد الأردني– الفلسطيني يشغل الجميع، ص130.

وقال نايف حواتمة: "اتفاق عمان حوَّل القضية الفلسطينية من قضية تحرر وطني، وحق تقرير المصير، والدولة المستقلة، إلى قضية حدودية بين "إسرائيل" والدول العربية المجاورة". واعتبرت الجبهة أن "المهمة الرئيسية" أمام الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية باتت تتمثل في العمل على "إلغاء الاتفاق لفتح طريق استعادة الوحدة الوطنية، وصيانة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية"[(1)].

وأكد الحزب الشيوعي الفلسطيني، في بيان أصدره بتاريخ 17 شباط (فبراير 1985م، أن اتفاق عمان تنكر لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية المستقلة، وحصر حق تقرير مصيره في إطار "الاتحاد الكونفدرالي العربي"، وهو "الاسم الجديد لمشروع المملكة العربية المتحدة". كما انتقد الحزب الموافقة على تشكيل وفد مشترك مع الأردن، واعتبر ذلك تنازل عن حق منظمة التحرير الفلسطينية في وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني[(2)].

وذكرت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، في بيان لها صدر في 12 شباط (فبراير) 1985م، أن اتفاق عمان يشكل خطراً كبيراً على قضية فلسطين، واعتبرته خرقاً للميثاق الوطني الفلسطيني، ولقرارات المجالس الوطنية[(3)]. وقالت منظمة الصاعقة في بيان أصدرته في12 شباط (فبراير): أن اتفاق عمان "بداية تحرك وهجوم رجعي، لضرب القوى التقدمية والوطنية... وهو بداية مؤامرة جديدة لكامب ديفيد والحكم الذاتي"[(4)]. وذكرت الجبهة الشعبية- القيادة العامة، في بيان أصدرته في دمشق في 13 شباط (فبراير)، أن اتفاق عمان وضع منظمة التحرير الفلسطينية تحت الوصاية الهاشمية، وألغى كونها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني[(5)]. واعتبرت جبهة التحرير الفلسطينية، في بيان بتاريخ 14 شباط (فبراير)، "أن الاتفاق يمثل تعدياً صارخاً على حقوق الشعب الفلسطيني لمصادرة إرادته الوطنية"[(6)].

- **المواقف العربية من الاتفاق الأردني- الفلسطيني 1985م:**

كان الاتفاق الأردني – الفلسطيني مقدماً الى الساحة العربية في المقام الأول، بهدف بلورة موقف عربي موحد، يتم طرحه بعد ذلك على الساحة الدولية، في إطار العمل من أجل إنجاز حل

---

(1) حوار شامل مع نايف حواتمة حول القضايا الساخنة الفلسطينية والعربية: منشورات الاعلام المركزي للجبهة الديمقراطية، شباط (فبراير) 1985م، ص21.

(2) انظر بيان الحزب الشيوعي: "كل الجهود من أجل اسقاط اتفاق عمان"، 1985/2/17م: الشريف، ماهر: البحث عن كيان، ص347.

(3) حسن، يوسف: اتفاق عمان وردود الفعل الفلسطينية، ص118.

(4) المرجع السابق، ص118.

(5) المرجع السابق، ص118.

(6) المرجع السابق، ص118.

سياسي للصراع (العربي – الإسرائيلي)، من خلال فكرة المؤتمر الدولي، ولذلك اشترك كل من الملك الحسين وياسر عرفات، في شرح أبعاد اتفاق عمان إلى الزعماء العرب، في مؤتمر القمة العربي الطارئ في الدار البيضاء في المغرب آب 1985م، بهدف نيل الدعم العربي له، إلا أنه لم يجد قبولاً من الدول العربية[1]، بل أكد المؤتمر على التمسك بقرارات مؤتمر فاس (أيلول 1982)، ورفض اعتبار اتفاق عمان متوافقاً مع روح تلك القرارات[2]. مما أدى إلى غياب الدعم العربي للاتفاق.

وأيدت مصر اتفاق عمان[3]، وقدم الرئيس المصري حسني مبارك، في 25 شباط (فبراير)1985 مقترحات، عرفت ب"مبادرة مبارك"، تضمنت دعوة الولايات المتحدة الأمريكية للقاء وفد أردني– فلسطيني مشترك، تشكل حصيلة الحوار معه، تمهيداً للقاءات مباشرة مع اسرائيل وتشارك فيها مصر والولايات المتحدة، للتفاوض حول القضية الفلسطينية[4]. وبعد رفض الإدارة الأمريكية الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، أعلن وزير الدولة للشئون الخارجية بطرس غالي: أن الاتفاق الأردني– الفلسطيني، رغم التعنت الأمريكي– الإسرائيلي، يمكن أن يكون نقطة تحول إيجابية في تاريخ القضية الفلسطينية[5].

- **موقف إسرائيل من الاتفاق الأردني– الفلسطيني 1985م:**

أعرب إسحاق شامير (وزير الخارجية الإسرائيلي)، وإسحاق رابين (وزير الدفاع الإسرائيلي) حينذاك، في تصريحين صحفيين منفصلين، عن رفضهما لاتفاق عمان[6]. وأجمع الحزبان الكبيران في إسرائيل العمل والليكود، على رفض التفاوض مع أي وفد يضم ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية[7]، وعندما أعلن الأردن في شباط 1986م، وقف التنسيق بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، رحبت اسرائيل بذلك، واعتبرت ان المفاوضات المباشرة مع الأردن، هي الطريق الى حل مستقبل الضفة الغربية[8].

---

(1) أبو عرفه، جميل: عرفات في معركة الإعلام، ص157.

(2) المرجع السابق، ص157.

(3) شبيب، سميح: ردود الفعل العربية على اتفاق عمان، ص 126.

(4) شاهين، أحمد: منظمة التحرير الفلسطينية من حصار إلى آخر، ص3.

(5) صايغ، يزيد: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، ص112.

(6) سلمان، رضى: إسرائيل 1985م أحداث ومواقف، ص 383–384.

(7) جريس، صبري: ردود الفعل الإسرائيلية على الاتفاق الأردني الإسرائيلي، ص 151.

(8) تشيرجي، دان: أمريكيا والسلام في الشرق الأوسط، ص 250.

- **المواقف الدولية من الاتفاق الأردني- الفلسطيني 1985م:**

دارت ردود الأفعال الدولية على اتفاق عمان حول موضع المفاوضات، والوفد المفاوض، وصيغة المؤتمر الدولي، وتجاهلت فكرة الاتحاد الكونفدرالي، فالولايات المتحدة الأمريكية، اعتبرت اتفاق عمان خطوة في الاتجاه الصحيح[1]، لكنها عارضت فكرة دولة فلسطينية في إطار اتحاد كونفدرالي مع الأردن، ورفضت فكرة المساواة بين الجانبين الأردني والفلسطيني في إطار الاتحاد، حيث كانت تفضل سيطرة أردنية[2]. بمعنى أن الولايات المتحدة لا تمانع في علاقة كونفدرالية فلسطينية- أردنية، شرط أن لا تؤدي تلك العلاقة، إلى قيام كيان فلسطيني مستقل.

ورغم تأكيدات الأردن بأن الاتحاد الكونفدرالي، "سوف يعني أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة"، تمسكت أمريكيا برفضها الموافقة على حق تقرير المصير للفلسطينيين[3]. وعبرت الإدارة الامريكية عن ارتياحها إثر إعلان وقف التنسيق بين الأردن والمنظمة، وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية: "على كل الأطراف الآن أن تجد أساساً للتحرك نحو سلام ضروري غير منقوص، عن طريق التفاوض بما في ذلك حل المشكلة الفلسطينية"[4].

وعارض الاتحاد السوفيتي توقيع اتفاق عمان، وشن حملة على قيادة المنظمة، ورفضت الحكومة السوفيتية استقبال الوفد المشترك[5]، وذكر صلاح خلف، إنه في لقاء جمع قيادة فتح مع مسئول قسم الشرق الأوسط، في وزارة الخارجية السوفيتية (فلاديمير بولياكوف)، رفضت فتح طلباً سوفيتياً بإلغاء الاتفاق الأردني الفلسطيني[6].

وتعقيباً على موقف الاتحاد السوفيتي الرافض لاتفاق عمان، قال ياسر عرفات: إن موقف الاتحاد السوفيتي "ليس نابعاً من رفض فكرة الكونفدرالية الأردنية – الفلسطينية، ولكن نبع من تخوف سوفيتي، من محاولة أمريكية لجر منظمة التحرير، وجر الأردن، إلى اتفاقات كامب ديفيد" جديدة، واستشهد عرفات ببيان مشترك صدر عقب لقائه (بيوري أندربوف) الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي في عام 1983م، أُشير فيه إلى إقامة كونفدرالية بين فلسطين

---

(1) شنطاوي، عبد الرحيم: ردود الفعل الدولية على اتفاق عمان، ص 139.

(2) خطاب الرئيس الأمريكي رونالد ريجان بشأن الضفة الغربية والفلسطينيين، 1982/9/1م: كارتر، جيمي: دم إبراهيم، ملحق رقم (5)، ص 207-213.

(3) تشيرجي، دان: أمريكيا والسلام في الشرق الأوسط، ص 225 + 244؛ كوانت، ويليام: عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية، ص 333.

(4) تشيرجي، دان: أمريكيا والسلام في الشرق الأوسط، ص 250.

(5) أبو عودة، عدنان: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط، ص 171.

(6) خلف، صلاح: الفكر الوطني والثوري في الممارسة، ص 230.

والأردن[1]. ويبدو أن موقف الاتحاد السوفيتي، جاء نتيجة فقدانه الورقة الفلسطينية، التي يرغب الاحتفاظ بها، لاستخدامها لدى نقاش النزاعات الإقليمية مع الولايات المتحدة.

عبرت كل من دول المجموعة الأوربية، عن موقفها من اتفاق عمان والوفد الأردني – المشترك، ففي حين استقبلت ايطاليا وفرنسا الوفد[*]، امتنعت بريطانيا عن ذلك، وتبنت الموقف الأمريكي برفض الحوار مع أي وفد يضم أعضاء رسميين في منظمة التحرير الفلسطينية[2]. وفي القمة الأوربية التي عقدت في مدينة ميلانو الإيطالية أواخر حزيران (يونيو) 1985م، اكتفت الدول الأوربية في بيانها الختامي، بتأييد اتفاق عمان، ولكنها أحجمت عن تبني عملية السلام، وفكرة المؤتمر الدولي، وأعلنت عن تأييدها لمفاوضات عربية – إسرائيلية مباشرة، على أساس اتفاق عمان[3]. وهو ما يؤكد عجز أوربا، عن اتخاذ موقف خاص، مستقل عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية.

مشروع الكونفدرالية بعد إلغاء اتفاق عمان 1986م:

شكل قرار الأردن إلغاء اتفاق التحرك المشترك، نهاية لتحسن العلاقات الأردنية– الفلسطينية، التي اتخذت مساراً مغايراً عام 1987م، بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وأعلن الملك حسين في 31 تموز (يوليو) 1988م، قرار الأردن بفك العلاقة القانونية والإدارية بين الضفتين، أي فصل الأردن عن الضفة بعد 38 عاماً من قرار ضمها إلى المملكة[4].

وحول رد الفعل الفلسطيني على القرار، قال ياسر عرفات: إن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، يقبل الإجراءات الأردنية، بفك الارتباط الإداري والقانوني بالضفة الغربية، وقرر تحمل المسئوليات المترتبة على ذلك، بما في ذلك المجال السياسي"[5].

---

(1) أبو عرفه، جميل: عرفات في معركة الإعلام، ص69.

(*) ضم الوفد عن الجانب الفلسطيني كل من: جويد الغصين عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وخالد الحسن عضو اللجن المركزية لحركة فتح وأمين سر اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني.

(2) شنطاوي، عبد الرحيم: المواقف الدولية من اتفاق عمان، ص 140.

(3) المرجع السابق، ص 142.

(4) نص خطاب الملك حسين بشأن فك الارتباط بالضفة الغربية: مجلة شئون فلسطينية، ع 185، نيقوسيا– قبرص، آب (أغسطس) 1988م، ص 139– 142.

(5) خطاب ياسر عرفات أمام المجموعة الاشتراكية في البرلمان الأوربي، ستراسبورغ 1988/9/13م، مجلة شئون فلسطينية، ع 187، نيقوسيا– قبرص، تشرين الأول (أكتوبر) 1988م، ص141.

وأضاف عرفات: "إن القرار الأردني أنهى الجدل الأوربي والأمريكي والإسرائيلي، حول التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي"، وذكر أنه "بعد سقوط الخيار الأردني لم يبق إلا خيار الدولة الفلسطينية المستقلة"[1].

أعلنت منظمة التحرير استقلال دولة فلسطين، في 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988م[2]، وتضمن البيان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني، في دورة اجتماعاته التاسعة عشرة في الجزائر، التوجه السلمي لمنظمة التحرير لتسوية قضية فلسطين، وانعقاد المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن الدولي (242) و(338)، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وربط البيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني العلاقة مع الأردن، بالكونفدرالية بين دولتي الأردن وفلسطين[3].

وانعقد بعد سنوات من الانتفاضة في الأراضي المحتلة، مؤتمر مدريد في تشرين الأول (أكتوبر) عام 1991م، شارك فيه الفلسطينيون بوفد مشترك مع الأردن[*]. ويبدو أن تسمية المفاوضين الفلسطينيين، كأعضاء في إطار الوفد الأردني المشارك في مؤتمر مدريد عام 1991م، قد جاءت لإحياء صيغة الكونفدرالية. واستمرت جولات الحوار سنتين، طُرح خلالها مشروع الكونفدرالية مع الأردن بقوة، خصوصاً مع اصطدام اللجان المتعددة الأطراف بالملفات الخمس الكبرى، وهي: القدس، الحدود، اللاجئون، المياه، والمستوطنات[4].

ويبدو أن لجوء الفلسطينيين لخيار الاتحاد الكونفدرالي في تلك المرحلة، ناتج عن شعور بصعوبة حل الدولتين، الذي تبناه المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988م، والشعور بعدم توفر مقومات الحياة للكيان الفلسطيني المنشود؛ نتيجة الاشتراطات الإسرائيلية في المفاوضات، ومن جهة أخرى، بسبب رفض إسرائيل لفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وهو ما أكده فيصل الحسيني رئيس لجنة التوجيه للوفد المفاوض في واشنطن، في ندوة عقدت في القدس في 16 آذار (مارس) 1992م،

---

(1) خطاب ياسر عرفات أمام المجموعة الاشتراكية في البرلمان الأوربي، ستراسبورغ 1988/9/13م، مجلة شئون فلسطينية، ع 187، نيقوسيا- قبرص، تشرين الأول (أكتوبر) 1988م، ص141.

(2) وثيقة إعلان الاستقلال، الدورة (19)، الجزائر، 12-15/ 11 / 1988م، مجلة شئون فلسطينية، ع 188، نيقوسيا- قبرص، تشرين الثاني (نوفمبر) 1988م، ص 3-5.

(3) البيان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني، الدورة 19، الجزائر، 12-1988/11/15م، مجلة شئون فلسطينية، ع 188، نيقوسيا- قبرص، تشرين الثاني (نوفمبر) 1988م، ص 6-12.

(*) انظر أسماء الوفد الأردني- الفلسطيني المشترك.

(4) المدهون، ربعي: بحث في الكونفدرالية والانتخابات، ص 127.

بقوله: "إن فكرة الكونفدرالية مطروحة، لحل إشكالية معينة تأتي بعد الاستقلال، تتعلق بحجم الدولة المحدود، وحدودها، وحاجاتها، وحاجات الأردن"[1].

وذكر جورج حزبون، عضو اللجنة المركزية لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، بأن العلاقة الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين، ضرورة لكلا الشعبين، ليس فقط لكون تلك العلاقة شكلت نموذجاً لمفهوم الوحدة العربية، بل لأن الأمن القومي والاقتصادي، لا يسمح بحالة منفصلة بينهما، ولأجل الحرص على ترسيخ حضور فلسطين، وعدم الغائها كما تسعى اسرائيل، ومن أجل استمرار الأردن دولة قائمة، معترف بها، ولها حضور دولي وإقليمي[2].

كانت منظمة التحرير الفلسطينية، وبموازاة مفاوضات الوفد الفلسطيني في واشنطن، تتفاوض سراً مع إسرائيل، في العاصمة النرويجية أوسلو[3]. حيث خرج الطرفان بإعلان المبادئ "اتفاق أوسلو"، وتم توقيعه في 13 أيلول (سبتمبر) 1993م في واشنطن[4]. وفي 4 أيار (مايو) من العام 1994م، وقع الطرفان اتفاقية غزة – أريحا، التي نشأت بموجبها سلطة وطنية فلسطينية في قطاع غزة وأريحا[5].

وفي اليوم التالي لتوقيع "اتفاق أوسلو" في واشنطن، وقع الأردن مع إسرائيل في العاصمة الأمريكية أيضاً على اتفاقية إعلان المبادئ، التي مهدت الطريق للتوقيع على معاهدة السلام بينهما، في 26 تشرين الأول (أكتوبر) 1995م التي عرفت باسم "معاهدة وادي عربة"[6].

وفي إطار مفاوضات الوضع النهائي، تم التوصل إلى تفاهمات "بيلين – أبو مازن[*]" والمؤرخة في أول تشرين الثاني (نوفمبر) 1995م، والتي وضع لها عنوان: "إطار لإبرام اتفاقية وضع نهائي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية"؛ استحسن فيها الجانبان إمكانية إقامة اتحاد

(1) المدهون، ربعي: بحث في الكونفدرالية والانتخابات ، ص 128.

(2) حزبون، جورج: الكونفدرالية وفك الارتباط، الصفحة الالكترونية لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني:
http://www.nedalshabi.com/?p=14586

(3) عباس، محمود: الطريق إلى أوسلو، ص 184؛
The Question Of Palestine, p.p. 30- 31.

(4) عباس، محمود: صفحات مشرقة من تاريخ الثورة الفلسطينية، ص101؛
Yasser Arafat (1929-2004, p. 360.

(5) نص اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا، القاهرة 1994/5/4م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 5، ع 18، بيروت- لبنان، ربيع 1994م، ص 255- 264.

(6) انظر وثائق معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، عمان- الأردن 1994/10/17م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 5، ع 20، بيروت- لبنان، خريف 1994م، ص 183.

(*) وثيقة (بيلين–أبو مازن) نسبة إلى المفاوضين الإسرائيلي يوسي بيلين، والفلسطيني محمود عباس "أبو مازن".

كونفدرالي أردني فلسطيني، بعد الاعتراف الإسرائيلي بالدولة الفلسطينية المستقلة في وقت لا يتجاوز 5 أيار (مايو) 1999م[1].

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين التي عقدت بمدينة غزة 22-25 نيسان (أبريل) 1996م، على تمسكه بقرارات المجالس الوطنية السابقة، المتعلقة بإقامة الكونفدرالية بين دولتي فلسطين والأردن، وذلك بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس الاختيار الطوعي والحر، للشعبين الأردني والفلسطيني[2].

أجمعت الفصائل الفلسطينية في مواقفها، على أن طرح مشروع الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين، سيبقى مرفوضاً من القوى الفلسطينية، طالما كان هناك احتلال إسرائيلي في فلسطين، وقال نبيل شعث عضو اللجنة المركزية لحركة فتح: نتمسك بالكونفدرالية التي تأتي بعد الحل النهائي، وتقرير المصير، وذلك للربط بين الدولتين الفلسطينية، والأردنية". وذكر فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن الكونفدرالية لا تقوم؛ إلا بعد استفتاء الشعبين الفلسطيني، والأردني، وبعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة[3].

وأعلن ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، عن استعداد الدولة الفلسطينية بعد تحقيق استقلالها، لإقامة اتحاد كونفدرالي مع الأردن[4]، وذكر الملك حسين أن موضوع الكونفدرالية مرهون بالمستقبل، فقال: "بعد تحرير الأرض، ويتمكن الفلسطينيون من إبداء رأيهم بحرية" نبحث في العلاقة الثنائية، "سواء كانت كونفدرالية أو تحت أي اسم آخر"[5]. وأكد الملك عبد الله بن الحسين بعد توليه الحكم بعد وفاة والده شباط (فبراير) 1999م، على استعداده لإقامة اتحاد كونفدرالي بعد قيام الدولة الفلسطينية[6]. ورحب الرئيس المصري حسني مبارك

---

(1) راينهارت، تانيا: إسرائيل/ فلسطين، ص44- 48.

(2) البيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الدورة العشرين، غزة 1996/4/25م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 7، ع 27، بيروت- لبنان، صيف 1996م، ص250.

(3) المدهون، ربعي: بحث في الكونفدرالية والانتخابات، ص 128.

(4) شاش، طاهر: مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية، ص 208.

(5) طوق، جوزيف الخوري: اتفاق غزة / أريحا أولاً، ص 359.

(6) شاش، طاهر: مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية، ص 208.

بصيغة الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني– الأردني كحل، إذا كانت ستؤدي إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، وإلى تحقيق السلام[1].

يلاحظ أن الموقف الرسمي الفلسطيني والعربي، من فكرة الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني– الأردني، يتطلب شروطاً في مقدمتها: إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وإجراء استفتاء حر للشعبين الأردني والفلسطيني.

تصور إسرائيل والولايات المتحدة للكيان الفلسطيني في إطار الحل الكونفدرالي:

يتعارض تصور (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية، للكيان الفلسطيني، في إطار العلاقة الكونفدرالية (أو الفيدرالية) الأردنية– الفلسطينية، مع تصور منظمة التحرير الفلسطينية، التي ترى أن الاتحاد الكونفدرالي بين الأردن وفلسطين، هو اتحاد بين دولتين مستقلتين. وهو الأمر الذي ترفضه كل من:(إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية.

ذكر شمعون بيريس زعيم حزب العمل الإسرائيلي، أن من أهم دوافع إسرائيل لتبني فكرة الاتحاد الكونفدرالي كحل للقضية الفلسطينية، هو منع إقامة دولة فلسطينية منفصلة[2]. واعتبر جيورا أيلاند (مستشار الأمن القومي الاسرائيلي السابق)، في إطار دراسة أعدها لصالح مركز (بيغن– السادات للدراسات الإستراتيجية)، أن من مزايا الحل الكونفدرالي بالنسبة لإسرائيل، أنه يحول القضية الفلسطينية من قضية تحرر وطني، إلى قضية نزاع إقليمي على الحدود بين دولتين: الأردن و(إسرائيل). واعتقد أيلاند أن الأردن في إطار هذا الحل، سيكون أكثر تساهلاً في عدد من الموضوعات, كالحدود، والقدس، وسيكون أكثر قدرة على ضبط الأمن من الفلسطينيين[3].

تبنت حكومات حزب العمل الإسرائيلي الحل الكونفدرالي، وقد كان أحد البدائل[*]، في إطار ما اسمته "الخيار الأردني"، الذي اعتبر أن الأردن هو الشريك الأساس فيما يتعلق بتسوية القضية الفلسطينية[4]، وكانت برامج حزب العمل الإسرائيلي، قد أشارت في الفترة ما بين

(1) طوق، جوزيف الخوري: اتفاق غزة / أريحا أولاً، ص 246.

(2) بيريس، شمعون: مشروع الشرق الأوسط الجديد، ص 190-199.

(3) איילנד, גיורא: חלופות אזוריות לרעיון "שתי מדינות לשני עמים", עמ' 19.

(*) اشتمل "الخيار الأردني" على عدة بدائل منها: اتحاد فيدرالي (أردني– فلسطيني)، أو (إسرائيلي– فلسطيني)، واتحاد كونفدرالي ثنائي (أردني– فلسطيني)، أو ثلاثي (أردني– فلسطيني– إسرائيلي).

(4) لومارشان، فيليب، ولميا راضي: إسرائيل / فلسطين غداً، ص73.

1967– 1990م، إلى أنه يمكن للقضية الفلسطينية بكل جوانبها، أن تجد حلاً ضمن الخيار الأردني[1].

تطورت فكرة الكونفدرالية في الطروحات السياسية الإسرائيلية، في أعقاب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، وقرار فك الارتباط الأردني، وإعلان الاستقلال عام 1988م. ويبدو أن دافع إسرائيل من وراء تبني فكرة الاتحاد الكونفدرالي آنذاك، محاولة طمس الوجه الفلسطيني في الصراع (العربي– الإسرائيلي)، حتى لا يظهر الصراع في المنطقة بين (إسرائيل) والفلسطينيين، الذين يسعون إلى تحرير التراب الوطني، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

أخذ قادة حزب العمل بطرح تصوراتهم للحل الكونفدرالي، فتوصل شمعون بيرس (وزير الخارجية الإسرائيلي)، والملك حسين في لندن بتاريخ 11 نيسان (أبريل) عام 1987 إلى اتفاق على إقامة دولة فلسطينية، في إطار اتحاد كونفدرالي مع الأردن[2]، ولكنه فشل بسبب معارضة إسحاق شامير زعيم حزب الليكود، ورئيس وزراء (إسرائيل)[3].

وأطلق عازار وايزمان (الوزير بلا وزارة) آنذاك، مشروعاً للحل الدائم بعد فترة انتقالية من الحكم الذاتي، يختار فيه الفلسطينيون اتحاد كونفدرالي أردني – فلسطيني، أو حكم ذاتي كجزء من اتحاد كونفدرالي إسرائيلي – فلسطيني[4]. واقترح جاد يعقوبي وزير المواصلات وأحد قيادات حزب العمل مشروعاً في كانون الأول (ديسمبر) 1988م، مشروعاً دعا فيه إلى إقامة اتحاد كونفدرالي أردني– فلسطيني، واشترط أن تكون الأراضي الفلسطينية التي ستنضم للاتحاد منزوعة السلاح[5].

واقترح اسحق رابين مشروعاً، في 19 كانون الثاني (يناير) 1989م، يقوم على منح السكان الفلسطينيين حكماً ذاتياً، يستطيع السكان بعد فترة انتقالية، من الاختيار بين اتحاد كونفدرالي أردني– فلسطيني، أو اتحاد فيدرالي فلسطيني– اسرائيلي[6]. وقدم بنيامين بن أليعازر عضو الكنيست عن حزب العمل، في 27 كانون الثاني (يناير) 1989م مشروعاً يقوم على منح السكان حكماً ذاتياً، لمدة خمس سنوات يختاروا بعدها، اتحاداً فيدرالياً أو كونفدرالياً مع إسرائيل، أو اتحاداً فيدرالياً مع الأردن[7].

(1) صالح، محسن، وآخرون: حزب العمل، ص 15–16.

(2) كيمحي، دافيد: الخيار الأخير، ص343.

(3) كوانت، وليام: عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية، ص 342؛ الهندي، عليان: خيارات إسرائيلية للحل النهائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ص47–48.

(4) كيمحي، دافيد: الخيار الأخير، ص342.

(5) أبو العز، محمد صفي الدين، وآخرون: الدولة الفلسطينية، ص 84.

(6) عبد الرحمن، أسعد، ونواف الزرو: الفكر السياسي الإسرائيلي، ص61.

(7) المرجع السابق، ص36.

وجدد شمعون بيريس اقتراحه بإقامة اتحاد كونفدرالي بين الأردن وفلسطين، كحل نهائي للقضية الفلسطينية، في كتابه مشروع الشرق الأوسط الجديد[1]. وذكر أيهود باراك، الذي كان مرشحاً لتولي رئاسة حزب العمل خلفاً لشمعون بيريس، أنه لا يؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، وحبذ إقامة اتحاد كونفدرالي بينها وبين الأردن[2].

ولم يبتعد التصور الأمريكي لحل القضية الفلسطينية، عن التصور الإسرائيلي، فقد عارضت الولايات المتحدة حق تقرير المصير للفلسطينيين[3]. وتمسكت برفض فكرة الدولة الفلسطينية، وتبنت فكرة الحكم الذاتي، المرتبط بنوع من العلاقة مع الأردن[4]. ودعت الولايات المتحدة الأردن، إلى الاستعداد لمشروع يتم بموجبه استيعاب الفلسطينيين، في صيغة اتحادية فيدرالية تحت السيادة الأردنية، وهي ما عبر عنها الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلنتون) بوضوح، في خطابه أمام البرلمان الأردني، خلال زيارته للأردن عام 1994م، إثر توقيع معاهدة وادي عربة، حين شبّه المجتمع الأردني بالمجتمع الأمريكي "المكون من مهاجرين"، وطالب الأردن إلى أن يتشبه بالمجتمع الأمريكي، وأن يتهيأ لكي يكون مجتمع المهاجرين والمقيمين[5].

يتضح مما سبق أن التصور الإسرائيلي والأمريكي للحل الكونفدرالي، يقوم على رفض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأبعد ما يطرحاه في هذا الشأن، حكم ذاتي فلسطيني لمناطق معزولة ومنفصلة (كانتونات)، ومنزوعة السلاح، تندمج في اتحاد كونفدرالي مع الأردن، الذي يناط به الدور الوظيفي في الشأنين الأمني والاقتصادي، ووفق ذلك التصور، تفتقد الكونفدرالية شرطاً أساسياً من شروط تحقيقها، وهو أنها تتم بين دول مستقلة، وتتحول إلى شكل سياسي ما، يغطي على بقاء الاحتلال وسيطرته على الأرض الفلسطينية.

ورأى عليان الهندي (باحث فلسطيني متخصص في الشأن الإسرائيلي) أن الهدف من وراء الحل الكونفدرالي، بالمفهوم الذي تطرحه (إسرائيل)، هو تصفية القضية الفلسطينية بشكل

---

(1) بيريس، شمعون: مشروع الشرق الأوسط الجديد، ص 190-199.

(2) ايهود باراك وبنيامين نتنياهو يشرحان تصورهما للحلول السلمية ومستقبل إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 8، ع 29، بيروت- لبنان، شتاء 1997م، ص78.

(3) تشيرجي، دان: أمريكيا والسلام في الشرق الأوسط، ص 225 + 244؛ كوانت، ويليام: عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية، ص 333.

(4) انظر خطاب الرئيس الأمريكي رونالد ريجان بشأن الضفة الغربية والفلسطينيين، 1982/9/1م: كارتر، جيمي: دم إبراهيم، ملحق رقم (5)، ص 207-213؛ ومبادرة شولتز، 4 آذار (مارس) 1988م: نوفل، ممدوح: الانقلاب، ملحق رقم 1، ص285.

(5) كلمة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون في احتفال توقيع معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية، الأردن 1994/10/26م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 5، ع 20، بيروت- لبنان، خريف 1994م، ص 199.

نهائي، وتحويلها من صراع حول حقوق وطنية للشعب الفلسطيني، إلى صراع حدودي مع الدول العربية، وفي حال تطبيق هذا الحل، تحقق إسرائيل أهدافها بالسيطرة على الضفة الغربية، وتطبيق فكرة التقاسم الوظيفي للسلطة فيها مع الأردن والكيان الفلسطيني[1].

ورأى محمود الجندي (باحث أردني في مجال دراسات السلام والنزاعات)، في دراسة أعدها لصالح الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، أن "موضوع الكونفدرالية حسب التصور الإسرائيلي، مرفوض شعبياً من الطرفين (الأردني والفلسطيني)، لأنه محاولة لنقل الهاجس الديمغرافي من إسرائيل إلى الأردن، وتهديد لحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وبالتالي ضياع حقوقهم المشروعة"[2].

يتفق الباحث مع رأي عليان والجندي، ويرى أن دولة الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني– الأردني وفق التصور الإسرائيلي، ستصبح حاجزاً أمنياً بين(إسرائيل) وبين محيطها العربي، أو جسراً لتوسع المصالح الإسرائيلية في العالم العربي. وتشكل وطناً بديلاً للفلسطينيين، يتوزع اللاجئون في شطريه.

فرص تحقيق الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني – الأردني:

أشارت السيناريوهات المتوقعة، والخيارات المطروحة لحل القضية الفلسطينية، بعد تعثر المفاوضات الإسرائيلية– الفلسطينية، وانسداد أفق العملية السياسية، وحلول موعد انتهاء المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو في 4 أيار (مايو) 1999م. إلى الحل الكونفدرالي، كأحد الحلول للخروج من المأزق السياسي، والتوصل إلى حل يطوي ملف القضية الفلسطينية؛ إلا أن طريق ذلك الحل لا تخلو من العقبات.

فقد ذكر مجدلاني[*] أن الكونفدرالية مع الأردن، لن تخرج الوضع من المأزق الذي دخلته العملية السياسية، لأن تحقيقها مشروط بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وإسرائيل ترفض الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وترفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة[3].

---

(1) الهندي، عليان: خيارات إسرائيلية للحل النهائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ص 49.

(2) الجندي، خالد: إشكالية الكونفدرالية الأردنية– الفلسطينية... قراءة في المخاوف والتبعات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت– لبنان، 2014/2/27م:

http://www.alzaytouna.net/permalink/65153.html

(*) أحمد مجدلاني: الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

(3) مجدلاني، أحمد: مخاطر جدية على المشروع الوطني الفلسطيني.

ورأى طاهر شاش(*)، أنه على الرغم من أن إقامة علاقة أردنية – فلسطينية، في شكل اتحاد كونفدرالي، من شأنها تحقيق مصالح مشتركة للطرفين، إلا أنها من جهة أخرى، لا تزيل الشكوك المتبادلة بينهما، فالأردنيون قد يرون في إقامة دولة فلسطينية مستقلة خطراً على مستقبل الكيان الأردني، والفلسطينيون من جهتهم يخشون من سيطرة الأردن، وبالتالي العودة إلى وضع مشابه لما كان قائماً حتى عام 1967م. أضف إلى ذلك أن المخاوف الأردنية من فكرة الوطن البديل، لا تزال قائمة بالرغم من معاهدة السلام مع إسرائيل، وعليه فإن نجاح حل الفيدرالية، أو الكونفدرالية، يتطلب من الجانبين التخلص من تراث الماضي، ومواجهة الخطر الإسرائيلي بنظرة قومية مشتركة[1].

ورأى إفرايم كام، أن هناك احتمالين، يعتمد فشل الاتحاد الكونفدرالي على إحداهما: الأول، يفترض أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية غير جادة في تبني مشروع الكونفدرالية، وتتخذه خطوة تكتيكية، لتفادي المعارضة الإسرائيلية والأمريكية، لفكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة. والثاني، على مدى قدرة الأردنيين، في التأثير على مجريات الأحداث، في حال قيام (إسرائيل) بتسليم المناطق لكيان مشترك، على اعتبار أن الأردنيين، قد فقدوا مؤيديهم في الضفة الغربية بعد عام 1967م[2].

في ضوء ما سبق، يتحتم على الفلسطينيين والأردنيين، عدم الانشغال في الكونفدرالية، وإثارة حالة من الجدل السياسي، وخاصة أن هناك من القطريين من الطرفين، ممن لا يحبذون فكرة الاتحاد الكونفدرالي، وحشد كافة الجهود، لمواجهة مخططات الاحتلال الإسرائيلي، وانتزاع حقوق الشعب الفلسطيني، في العودة وتقرير المصير والدولة الفلسطينية المستقلة، وحينها يتم التفكير بمسألة الاتحاد الكونفدرالي.

على العموم، كان لاتفاق عمان هدف رئيس، هو تذليل عقبة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية، في مؤتمر دولي في حال انعقاده، وهي عقبة دأبت الولايات المتحدة، ومن خلفها إسرائيل، على اعتبارها إحدى العقبات الرئيسة، التي تعترض انعقاد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط. ضمن هذا الإطار، نص الاتفاق المذكور، على تشكيل وفد أردني –فلسطيني مشترك، أما فكرة الدولة الفلسطينية، والاتحاد الكونفدرالي مع الأردن في الاتفاق، لم تكن سوى صيغة تجميلية، هدفها جلب التأييد العربي والفلسطيني للاتفاق، فقد كان الهدف بالأساس الانخراط في التسويات السياسية.

(*) دبلوماسي مصري، وهو أحد أعضاء الفريق المصري إلى مفاوضات كامب ديفيد في زمن السادات، وكان المستشار الخاص بالفريق الفلسطيني إلى مفاوضات أوسلو.

(1) شاش، طاهر: مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية، ص 214.

(2) كام، إفرايم: الأردن والكيان الفلسطيني، ص 30 – 35.

إن طرح فكرة الاتحاد الكونفدرالي الفلسطيني- الأردني لم تنبع من رغبة عروبية في الوحدة، بقدر ما تنبع من رغبة في إزالة المخاوف، من فكرة دولة فلسطينية مستقلة لدى الأردن، الذي يرى أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ستؤدي إلى انعكاسات كبيرة على الكيان الأردني، الذي يشكل غالبية سكانه من الفلسطينيين. ومن فكرة الوطن البديل، التي يطرحها اليمين الإسرائيلي بين الحين والآخر، وتهدف إلى تحويل الأردن إلى دولة فلسطينية. ومن جهة أخرى تبنت منظمة التحرير الفلسطينية، فكرة الاتحاد الكونفدرالي، لتفادي المعارضة الإسرائيلية، والأمريكية، لفكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وإزالة المخاوف الإسرائيلية، من أن تلك الدولة ستكون قاعدة لمواصلة النضال ضد (إسرائيل).

خلاصة القول: أن خيار الاتحاد الكونفدرالي أو الفيدرالي، يظل قبل التحرير الكامل لأرض فلسطين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، يحمل في طياته مخاطر عديدة، خاصة ما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين، فقد يشكل الكياني الاتحادي بشطريه وطنا بديلاً، يتوزع فيه اللاجئون الفلسطينيون ويحملون جنسيته، وقد يصبح ذلك الكيان، حاجزا أمنيا بين إسرائيل، وبين محيطها العربي، أو جسراً لتوسع المصالح الإسرائيلية في العالم العربي.

وأمام تلك الأخطار والمحاذير، لابد للوحدة الكونفدرالية، أو الفيدرالية الأردنية- الفلسطينية، أن تستكمل شروطها وأهمها: أن تنشأ بعد قيام الدولة الفلسطينية على أرضها وعاصمتها القدس، وأن تنشأ بالإرادة الحرة والطوعية التامة للشعبين، وليس بالضد من إرادة أي منهما، وأن تحفظ الهوية الوطنية لكل منهما، وأن تنشئ قواعد صلبة لنظام سياسي ديمقراطي تعددي، ترتضي به مختلف المكوّنات السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية على ضفتي الاتحاد، وأن تحفظ استقلال وسيادة الكيان الجديد.

الخاتمــة

وتشتمـل:

- **أولاً: النتائـج.**
- **ثانياً: التوصيات.**

تتبعت الدراسة التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية، في الفترة من عام 1964م تاريخ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، ككيان معنوي للفلسطينيين، وحتى عام 1999م موعد انتهاء المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو، حيث كان من المفترض إعلان قيام الدولة الفلسطينية، وناقشت المشاريع المختلفة، لشكل ومضمون الدولة الفلسطينية، التي طرحت خلال تلك الفترة، حيث كان منها ما هدف إلى إقامة دولة على كامل أرض فلسطين التاريخية، ومنها ما طالب بإقامة دولة في الأراضي الفلسطينية، التي احتلت عام 1967م، وبعضها اقترح صيغة ما من الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنها ما طرح نوعاً من الاتحاد الفيدرالي، أو الكونفدرالي مع الأردن.

وفي ختام الدراسة تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- كان هدف التحرير الكامل لأرض فلسطين، الذي نادى به الميثاق القومي الفلسطيني عام 1964، والميثاق الوطني الفلسطيني عام 1968، محط إجماع فلسطيني، توافقت عليه قوى الشعب الفلسطيني كافة. وعندما بدأ مطلب(الدولة)، يتقدم على هدف (التحرير)، بدأ التضارب في الخطاب السياسي الفلسطيني، والتباين الواضح في برامج وأهداف الفصائل الفلسطينية، وأحدث ذلك انقساماً فلسطينياً داخلياً، لم يخدم كثيراً القضية الفلسطينية.
- تراجع مطلب الدولة في قرارات المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، من دولة ديمقراطية على كامل فلسطين عام 1971م، إلى سلطة وطنية على أي جزء يتحرر من أرض فلسطين عام 1974م، ثم إلى دولة فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وذلك عام 1988م، وانتهاءً بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية، على إقامة سلطة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1993م.
- رغم المحاولات الفلسطينية لتجسيد فكرة الدولة، إلا أنه لم تجمع الفصائل الفلسطينية على مفهوم واحد للدولة الفلسطينية.
- اختلف الفلسطينيون على حدود الدولة المنشودة، وسبل تحقيقها، سواء بالكفاح المسلح وحده، أم بالعمل السياسي، أم بالمزاوجة بينهما.
- جاءت معظم مشاريع الدولة الفلسطينية، نتيجة لأحداث محلية وإقليمية ودولية، وكاستجابة للمتغيرات السياسية وموازين القوى.
- قبلت منظمة التحرير الفلسطينية، وبعض الفصائل، مشاريع وتصورات للدولة الفلسطينية، سبق وأن قامت برفضها، كما هو الحال في قبول دولة على جزء من أرض فلسطين.
- لم تلق مشاريع الدولة الفلسطينية القبول والتأييد الدولي، الكفيل بتجسيدها على أرض الواقع، رغم محاولة أصحاب تلك المشاريع –على اختلافهم– اجتذاب الدعم والتأييد الكافي لها.

- الموقف العربي على الصعيدين الرسمي والشعبي، كان موقفاً داعماً، ومؤيداً للقضية الفلسطينية وتسويتها سياسياً. وبات واضحاً أن مسار النظام العربي، يؤيد أية تسوية سياسية، تفضي لإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967م.
- أصدرت الأمم المتحدة العديد من القرارات حول القضية الفلسطينية، واعترفت بالحقوق السياسية للفلسطينيين، وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير، ولكن الهيمنة الأمريكية والتحيز لإسرائيل، كان يشكل دوماً عائقاً أمام ترجمة تلك القرارات، لخطوات عملية تمكن الفلسطينيين من نيل حقوقهم.
- تمسكت إسرائيل بموقفها الرافض لإقامة دولة فلسطينية، وتنكرت لحقوق الشعب الفلسطيني، وأغفلت قرارات الشرعية الدولية، وأقصى ما وافقت عليه، هو حكم ذاتي للسكان في بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، دون أن يكون لهم سيادة على الأرض. وترى أن الحكم الذاتي مرحلة نهائية، ولا يمكن أن يؤدي إلى دولة فلسطينية.
- تميزت السياسة الأمريكية بالتحيز السافر لإسرائيل، فتعاملت مع القضية الفلسطينية، باعتبارها مشكلة إنسانية، للاجئين يحتاجون إلى العون والغوث والتشغيل، ولم تخرج مواقف الولايات المتحدة الأمريكية، أو تتجاوز، هذا الفهم للقضية الفلسطينية. ورغم اعترافها بأن قطاع غزة، والضفة الغربية، والقدس، أراضي محتلة من قبل إسرائيل، عارضت قيام دولة فلسطينية، وأقرت بحق الفلسطينيين في الحكم الذاتي.
- تبنى الاتحاد السوفيتي حل الدولتين لإنهاء الصراع العربي– الإسرائيلي، فأيد قرار التقسيم عام 1947م، كأساس لإقامة الدولة الفلسطينية، ومنذ مطلع السبعينيات أيد فكرة الدولة على حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967م.
- حجم وتأثير دور الاتحاد الأوروبي، في مسألة الصراع العربي الإسرائيلي يظل محدوداً، إذا ما قورن بالدور الأمريكي، أو الدور السوفيتي، وبشكل عام يمكن القول: أن السياسة الأوروبية تتسم بعدم التوازن، والميل نحو الجانب الإسرائيلي.
- أدت عوامل عديدة إلى فشل الفلسطينيين، في إقامة دولة فلسطينية، منها عوامل ذاتية أبرزها: غياب الديمقراطية في اتخاذ القرارات المصيرية، وهيمنة الفصيل الواحد على المؤسسات السياسية للشعب الفلسطيني، والاختلافات بين الفصائل الفلسطينية على هدف النضال الفلسطيني، وأساليب تحقيقه، بفعل التباينات الأيديولوجية، وتلك التباينات التي سببتها ضغوط الجغرافيا السياسية. وعوامل أخرى موضوعية لها علاقة بموازين القوى بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني، وحالة التشتت التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وضعف النظام العربي الرسمي، وتراجع اهتمامه بالقضية الفلسطينية، وانخفاض مستوى التضامن العربي والإسلامي

مع الشعب الفلسطيني، والانحياز الكامل للولايات المتحدة الأمريكية لصالح (إسرائيل)، وعجز هيئة الأمم المتحدة عن إنفاذ قراراتها ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من استنتاجات يوصي الباحث بما يلي:

- إعادة تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وبما يسمح لكافة القوى والفصائل الفلسطينية، للانخراط في مؤسساتها، وتبني ميثاق وطني يحدد الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني، وأساليب النضال لتحقيق تلك الأهداف.
- استمرار النضال السياسي، والدبلوماسي، من أجل تدويل القضية الفلسطينية وإخراجها من دائرة الاحتكار الأمريكي، ودعوة دول العالم لتحمل مسئولياتها تجاه الشعب الفلسطيني.
- تفعيل المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وتطوير أشكالها، وأساليبها، بما يخدم القضية الوطنية للشعب الفلسطيني.
- رفض التسويات السياسية التي تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف.

الملاحـق

- **ملحق رقم (1):** خلاصة تقرير الكونت فولك برنادوت المقدم إلى هيئة الأمم المتحدة باريس 20 أيلول (سبتمبر) 1948م
- **ملحق رقم (2):** إعلان استقلال فلسطين 1 كانون الأول (ديسمبر) 1948م.
- **ملحق رقم (3):** مقررات مؤتمر أريحا 1 من شهر كانون أول (ديسمبر) 1948م.
- **ملحق رقم (4):** البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية 8 حزيران (يونيو) 1974م.
- **ملحق رقم (5):** وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988م.
- **ملحق رقم (6):** نص الوثيقة الأولى لاتفاق كامب ديفيد اطار السلام في الشرق الاوسط 17 أيلول (سبتمبر) 1978م.
- **ملحق رقم (7):** إعلان المبادئ- حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية اتفاقية أوسلو 13 أيلول (سبتمبر) 1993م.
- **ملحق رقم (8):** قرار إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية 12 تشرين الثاني (أكتوبر) 1993م.
- **ملحق رقم (9):** اتفاقية أوسلو (2) القاهرة، 4 أيار (مايو) 1994م.
- **ملحق رقم (10):** خطاب الملك حسين إلى الشعب حول مشروع إقامة المملكة العربية المتحدة 15 آذار (مارس) 1972م.
- **ملحق رقم (11):** اتفاق عمان 11 شباط (فبراير) 1985م.

ملحق رقم (1)
خلاصة تقرير الكونت فولك برنادوت المقدم إلى هيئة الأمم المتحدة
باريس 20 أيلول (سبتمبر) 1948م (•)

1- يجب أن يعود السلام العام الشامل إلى ربوع الأراضي المقدسة حتى يمكن إيجاد جو من الهدوء تعود فيه العلاقات الطيبة بين العرب واليهود إلى الوجود وينبغي على الأمم المتحدة أن تتخذ كل ما من شأنه إيقاف الأعمال العدوانية في فلسطين.

2- يجب أن يعترف العالم العربي أنه قد أصبح في فلسطين (دولة يهودية) ذات سيادة تدعى (دولة إسرائيل) وهي تمارس سلطاتها كاملة في جميع الأراضي التي تحتلها.

3- يجب قيام هذه (الدولة الإسرائيلية) ضمن الحدود التي نص عليها قرار التقسيم مع التعديلات التالية:

أ- تضم منطقة النقب بما فيها مدينتا المجدل والفالوجة إلى الأراضي العربية.

ب- يمتد خط من الفالوجة إلى الشمال ثم إلى الشمال الشرقي من اللد والرملة اللتين ينبغي أن تخرجا من أراضي (الدولة اليهودية).

ت- تضم منطقة الجليل برمتها إلى (الدولة اليهودية).

4- ينبغي أن تعين الحدود على أساس الوحدة الجغرافية والجنسية على أن تطبق على الطرفين بالتساوي دون تقيد بالحدود التي عينها قرار التقسيم.

5- تعيين الحدود بين الطرفين (رغم أنه لم تبدر أية بادرة لإنشاء دولة عربية في الأراضي التي خصصها لها قرار التقسيم، باتفاق مشترك بين العرب واليهود أو عن طريق الأمم المتحدة).

6- يترك للدول العربية أن تقرر مصير الأراضي العربية في فلسطين بالتشاور مع سكانها.

7- بالنظر إلى العلاقات الاقتصادية التاريخية والجغرافية والسياسية بين المنطقة العربية في فلسطين وشرق الأردن فإن هناك من الأسباب القوية ما يشجع على ضم الأراضي إلى شرق الأردن على أن تعدل الحدود المتاخمة للدول العربية الأخرى.

8- تعلن مدينة حيفا بما في ذلك منشآت البترول مرفأً حراً على أن يعطى للدول العربية المعنية منفذ إلى البحر, وعلى أن تتعهد الدول العربية بضمان استمرار تدفق البترول العربي إليه.

9- يعلن مطار اللد مطاراً حراً ويعطى للدول العربية المعنية منفذ إليه.

(•) وثائق القضية الفلسطينية، ج2 (1937- 1948)، المركز القومي للبحوث والدراسات، غزة- فلسطين، ط1، 2005م، وثيقة 291، ص689- 691.

10-نظراً لما لمدينة القدس من أهمية دينية ودولية ينبغي وضعها تحت إشراف الأمم المتحدة على أن يعطى العرب واليهود فيها أكبر مدى من الإدارة المحلية وعلى أن تضمن حرية العبادة وزيارة الأماكن المقدسة للراغبين في زيارتها.

11-يجب أن تؤكد الأمم المتحدة حق الناس الأبرياء الذين شردوا من بيوتهم بسبب الإرهاب الحالي في العودة إلى ديارهم كما ينبغي أن تدفع تعويضات عن الممتلكات لمن لا يرغب منهم في العودة.

12-يجب أن يضمن كل من الطرفين حقوق الأقلية الأخرى التي تسكن منطقته.

13-يجب أن تتعهد الأمم المتحدة بضمانات فعالة لإزالة مخاوف العرب واليهود كل من الآخر وخاصة فيما يتعلق بالحرية والحقوق الإنسانية.

14-يجب تعيين مجلس فني من قبل الأمم المتحدة لتعيين الحدود أولاً ثم لتوثيق العلاقات بين الدولة اليهودية والعرب.

ملحق رقم (2)
إعلان استقلال فلسطين(•)
تشرين الأول (أكتوبر) 1948م

"بناء على الحق الطبيعي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال, هذا الحق المقدس الذي بذل في سبيله أزكى الدماء, وكافح دونه قوى الاستعمار والصهيونية التي تألبت عليه وحالت بينه وبين التمتع به, فإننا نحن, أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في مدينة غزة, نعلن هذا اليوم الثامن والعشرين من ذي القعدة لسنة 1367هـ الموافق 1 تشرين الأول لسنة 1948, استقلال سورية وشرق الأردن, وغربا البحر الأبيض المتوسط, وجنوبا مصر, استقلالاً تاماً, وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم, وتسير هي وشقيقاتها الدول العربية متآخية في بناء المجد العربي وخدمة الحضارة الإنسانية مستلهمين في ذلك روح الأمة وتاريخها المجيد, ومصممين على صيانة استقلالنا والذود عنه, والله على ما نقول وكيل".

(•) إعلان استقلال فلسطين: وثائق القضية الفلسطينية، ج2، وثيقة رقم 296، ص296.

ملحق رقم (3)

مقرّرات
المؤتمر العربى الفلسطينى الثانى المنعقد فى مدينة أريحا

فى اليوم الثلاثين من شهر محرم سنة ١٣٦٨
وفق اليوم الأول من شهر كانون أول ١٩٤٨

١ ـ لما كانت فلسطين جزءا من البلاد العربية ، وكان الانتداب الذى فرض عليها بغير رضى من أهلها واستمر حتى ١٩٤٨/٥/١٥ حائلاً دون وصولها إلى الاستقلال أو انضمامها إلى أحد الأقطار الشقيقة المستقلة ، ولما كان أهل فلسطين اليوم يرون على ضوء الواقع من الأوضاع السياسية والعسكرية فى فلسطين ، أن الوقت قد حان للعمل الحاسم لصيانة مستقبلهم وتقرير مصيرهم النهائى ، والاشتراك مع البلاد العربية المجاورة فى حياة مستقلة حرة ، فإن هذا المؤتمر يقرر أن تتألف من فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية مملكة واحدة ، وأن يبايع جلالة الملك عبد الله بن الحسين ملكًا دستوريًا على فلسطين .

٢ ـ يشكر المؤتمر الدول العربية على ما بذلته من جهود عسكرية وسياسية لحفظ عروبة فلسطين ومقدساتها ، ويحيى جيوشها العربية المرابطة فى مختلف أنحاء البلاد ، ويطلب من الدول العربية أن تتم مهمة التحرير التى أعلنتها عند دخول فلسطين .

٣ ـ يطلب المؤتمر من دول الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة المبادرة إلى اتخاذ الوسائل الفعالة لإعادة النازحين من عرب فلسطين إلى بلادهم بأقرب وقت ممكن ، وإعطائهم التعويض المالى الكافى عما أصابهم من خسائر .

٤ ـ يقرر المؤتمر أن يرفع قرار المبايعة التى أعلنت بالإجماع فى هذا المؤتمر وقرار طلب توحيد البلدين الشقيقين ، إلى حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين ، عاهل المملكة الاردنية الهاشمية ، بعد ارفضاض المؤتمر بلا تراخ ، وأن يتم تبليغ المقررات بجملتها إلى دول الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة والممثلين السياسيين فى عمان .

عضو مكتب المؤتمر	عضو مكتب المؤتمر	أمين السر	نائب الرئيس	رئيس المؤتمر العربى الفلسطينى الثانى
كمال حنون	حكمت التاجى الفاروق	حجاج نويهض	فؤاد عطاء الله	محمد على الجعبرى

ملحق رقم (4)

البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العادية الثانية عشرة(•)

القاهرة، 8/ 6/ 1974

إن المجلس الوطني الفلسطيني،

انطلاقًا من الميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقر في الدورة الحادية عشرة، المنعقدة في الفترة ما بين 6 - 12 يناير [كانون الثاني] سنة 1973، ومن الإيمان باستحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة شعبنا الفلسطيني لكامل حقوقه الوطنية، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني، وعلى ضوء دراسة الظروف السياسية التي استجدت في الفترة ما بين الدورة السابقة والحالية للمجلس، يقرر المجلس ما يلي:

1- تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من قرار 242 الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا، ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين: ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية، بما في ذلك مؤتمر جنيف.

2- تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلح، لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.

3- تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف، والصلح، والحدود الآمنة، والتنازل عن الحق الوطني، وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.

4- أن أية خطوة تحريرية تتم هي حلقة لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.

5- النضال مع القوى الوطنية الأردنية لإقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال.

(•) البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني، د 12، القاهرة- مصر، 1-1974/6/8: حميد، راشد، مقررات المجلس الوطني، ص 247- 248.

6- تناضل منظمة التحرير لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين وبين كافة قوى حركة التحرير العربي المتفقة حول هذا البرنامج.

7- على ضوء هذا البرنامج، تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهماتها الوطنية والقومية.

8- تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها، من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.

9- تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية، وقوى التحرر، والتقدم العالمية، لإحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الإمبريالية.

10-على ضوء هذا البرنامج، تضع قادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف.

هذا، وتعمل اللجنة التنفيذية على وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ، وإذا ما نشأ موقف مصيري يتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني فعندئذ يدعى المجلس إلى دورة استثنائية للبت فيه.

ملحق رقم (5)
وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني(•)
المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة 19) 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988م

بسم الله الرحمن الرحيم

"على أرض الرسالات السماوية إلى البشر، على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور وأبدع وجوده الإنساني عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيه ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ.

بالثبات الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة، فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات... من مطامح ومطامع وغزوات كانت ستؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، فإن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفخت في الشعب روح الوطن، مطعما بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مستلهما نصوص تراثه الروحي والزمني، وأصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التواجد الكلي بين الأرض والإنسان على خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام.

ومن جيل إلى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيدًا بطوليا لإرادة الاستقلال الوطني.

ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمه الجديدة كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام، فاتضح مرة أخرى أن العدل وحده لا يسير عجلات التاريخ.

وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة: فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الأكذوبة القائلة "إن فلسطين هي أرض بلا شعب"، وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي، فإن المجتمع الدولي في

(•) وثيقة إعلان الاستقلال، الدورة (19)، الجزائر، 12-15/ 11 / 1988م، مجلة شئون فلسطينية، بيروت، ع 188، نوفمبر 1988م، ص 3-5.

المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم لعام 1919، وفي معاهدة لوزان لعام 1923 قد اعترف بأن الشعب العربي الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى، التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وبحرمانه من حق تقرير المصير، إثر قرار الجمعية العامة رقم 181 عام 1947م الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطًا للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوات الإسرائيلية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم، بقوة الإرهاب المنظم، وإخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية ولميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير والاستقلال والسيادة على أرضه ووطنه.

وفي قلب الوطن وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا إيمانه الصلب بحقه في الاستقلال، ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته– ولقد واصل نضاله الملحمي، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي. وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، باعتراف المجتمع الدولي، متمثلا بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الإجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر في وحدته الوطنية المثلى، وصموده الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن. وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية في الوعي العربي وفي الوعي العالمي، بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الأسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن، قد رفعا الإدراك الإنساني بالحقيقة الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج، وأسدلت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير وحاصرت العقلية الإسرائيلية الرسمية التي أدمنت الاحتكام إلى الخرافة والإرهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الانعطاف التاريخي الحادة وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني، مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية.

واستنادا إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعا عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقا من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه.

فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن بسيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.

إن دولة فلسطين دولة عربية هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة. وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية، وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تناشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية، بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته.

وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تتفتح في ظله طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو ثابوا إلى العدل.

وفي سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام، تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه،

وتهيب بشعوب العالم ودولة المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها، ووضع حد لمأساة شعبها، بتوفير الأمن له، وبالعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

كما تعلم في هذا المجال، أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

وفي هذا اليوم الخالد، في الخامس عشر من تشرن الثاني 1988 ونحن نقف على عتبة عهد جديد، ننحني إجلالا وخشوعا أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين أضاءوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العتيد، واستشهدوا من أجل أن يحيا الوطن. ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة، ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهاجر، ومن حملة لواء الحرية: أطفالنا وشيوخنا وشبابنا، أسرانا ومعتقلينا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس وفي كل مخيم وفي كل قرية ومدينة، والمرأة الفلسطينية الشجاعة، حارسة بقائنا وحياتنا، وحارسة نارنا الدائمة. ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار، وجماهير شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية وكل الأحرار والشرفاء في العالم على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال، وترسيخ السيادة والاستقلال إننا، ندعو شعبنا العظيم إلى الالتفاف حول علمه الفلسطيني والاعتزاز به والدفاع عنه ليظل أبدا رمزا لحريتنا وكرامتنا في وطن سيبقى دائما وطننا حرا لشعب من الأحرار".

ملحق رقم (6)
نص الوثيقة الأولى لاتفاق كامب ديفيد
إطار السلام في الشرق الاوسط(•)
1978/9/17م

اجتمع الرئيس محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحيم بيجين رئيس وزراء إسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الامريكية في كامب ديفيد من 5 الي 17 سبتمبر 1978، واتفقوا علي الاطار التالي للسلام في الشرق الأوسط، وهم يدعون أطراف النزاع العربي – الإسرائيلي الأخرى الي الانضمام اليه.

مقدمة:

- إن البحث عن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالآتي:
- إن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها هي قرار مجلس الأمن رقم 242 بكل أجزائه..
- سيرفق القراران رقم 242 ورقم 338 بهذه الوثيقة.

بعد أربع حروب خلال ثلاثين عاماً، ورغم الجهود الإنسانية المكثفة فإن الشرق الأوسط، مهد الحضارة ومهبط الأديان العظيمة الثلاثة، لم يستمتع بعد بنعم السلام. إن شعوب الشرق الأوسط تتشوق الي السلام حتي يمكن تحويل موارد الإقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام وحتي تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الأمم.

إن المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس والاستقبال الذي لقيه من برلمان إسرائيل وحكومتها وشعبها وزيارة رئيس الوزراء بيجين للإسماعيلية رداً علي زيارة الرئيس السادات ومقترحات السلام التي تقدم بها كلا الزعيمين، وما لقيته هذه المهام من استقبال حار من شعبي البلدين، كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل، وهي فرصة لا يجب إهدارها إن كان يراد إنقاذ هذا الجيل والأجيال المقبلة من مآسي الحرب.

(•) نص الوثيقة الأولى لاتفاق كامب ديفيد، كامب ديفيد 1978/9/17م: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، وثيقة 294، ص 415 –417.

وإن مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون الدولي والشرعية توفر الآن مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول.

وإن تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة 2 من ميثاق الأمم واجراء مفاوضات في المستقبل بين إسرائيل وأي دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والأمن معها، هو أمر ضروري لتنفيذ جميع البنود والمبادئ في قراري مجلس الأمن رقمي 242 و338.

إن السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف، وإن التقدم تجاه هذا الهدف من الممكن أن يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الاوسط يتسم بالتعاون علي تنمية التطور الاقتصادي وفي الحفاظ علي الاستقرار وتأكيد الأمن.

وإن السلام يتعزز بعلاقة السلام بالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية.. وبالإضافة إلي ذلك في ظل معاهدات السلام يمكن للأطراف . علي أساس التبادل . الموافقة على إجراء ترتيبات أمن خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود ومحطات إنذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات اتصال واجراءات يتفق عليها للمراقبة والترتيبات الأخرى التي يتفقون علي انها ذات فائدة.

إن الأطراف إذ تضع هذه العوامل في الاعتبار مصممة علي التوصل إلي تسوية عادلة شاملة ومعمرة لصراع الشرق الاوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم علي قراري مجلس الامن رقمي 242 و338 بكل فقراتهما، وهدفهم من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار، وهم يدركون أن السلام لكي يصبح معمراً يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع أعمق تأثير.

لذا.. فإنهم يتفقون على أن هذا الاطار مناسب في رأيهم ليشكل أساسا للسلام.. لا بين مصر وإسرائيل فحسب بل وكذلك بين إسرائيل وكل من جيرانها الاخرين، ممن يبدون استعداداً للتفاوض علي السلام مع إسرائيل علي هذا الأساس

إن الأطراف إذ تضع هذا الهدف في الاعتبار، قد اتفقت علي المضي قدما علي النحو التالي:

(أ) الضفة الغربية وغزة:

1- ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها، ولتحقيق هذا الهدف فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي أن تتم علي ثلاث مراحل:

(أ) تتفق مصر وإسرائيل علي أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع الأخذ في الاعتبار الاهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات، ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فإن الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية منهما ستنسحبان بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فإن حكومة الأردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات علي أساس هذا الاطار ويجب أن تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الارض واهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع.

(ب) أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن علي وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة.. وقد يضم مصر والأردن وفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين طبقا لما يتفق عليه، وستتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة، وسيتم انسحاب للقوات المسلحة الإسرائيلية وستكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقي في مواقع أمن معينة، وستتضمن الاتفاقية أيضا ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام.

وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين.. بالإضافة الي ذلك ستشترك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود.

(ج) وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس إداري) في الضفة الغربية وغزة في أسرع وقت ممكن دون أن تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية. وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة

الانتقالية، وستدور هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن والممثلين المنتمين لسكان الضفة الغربية وغزة.

وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين، ولكنهما مترابطتان في إحدي هاتين اللجنتين تتكون من ممثلي الأطراف الأربعة التي ستتفاوض وتوافق علي الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها، وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي إسرائيل وممثلي الأردن والتي سيشترك معها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة، للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن، واضعة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن الضفة الغربية وغزة.

وسترتكز المفاوضات علي أساس جميع النصوص والمبادئ لقرار مجلس الامن رقم 242.

وستقرر هذه المفاوضات، ضمن أشياء أخري، موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن. ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباتهم العادلة، وبهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال:

1- أن يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة علي الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية.
2- أن يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة.
3- إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق.
4- المشاركة . كما ذكر أعلاه . في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن.

(د) سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.. وللمساعدة علي توفير مثل هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية.

وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة.. وستكون قوة الشرطة علي اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعينين لبحث الامور المتعلقة بالأمن الداخلي.

(هـ) خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الأطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا في الضفة الغربية وغزة في عام 1967 مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطراب وأوجه التمزق، ويجوز أيضا لهذه اللجنة ان تعالج الامور الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

(و) ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما البعض ومع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين

(ب) مصر وإسرائيل:

1- تتعهد كل من مصر وإسرائيل بعدم اللجوء للتهديد بالقوة أو استخدامها لتسوية المنازعات، وأن أي نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقا لما نصت عليه المادة 33 لميثاق الامم المتحدة.

2- توافق الأطراف من أجل تحقيق السلام فيما بينهم علي التفاوض بإخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينهم خلال ثلاثة أشهر من توقيع هذا الإطار، بينما تتم دعوة الأطراف الأخرى في النزاع للتقدم في نفس الوقت للتفاوض وإبرام معاهدات سلام مماثلة لفرض تحقيق سلام شامل في المنطقة وأن إطار إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينهما وستتفق الأطراف علي الشكليات والجدول الزمني أو تنفيذ التزاماتهم في ظل المعاهدة.

(جـ) المبادئ المرتبطة:

1- تعلن مصر وإسرائيل أن المبادئ والنصوص المذكورة أدناه ينبغي أن تطبق علي معاهدات السلام بين مصر وإسرائيل وبين كل من جيرانها مصر والأردن وسوريا ولبنان.

2- على الموقعين أن يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي هي في حالة سلام كل منهما مع الأخرى.

وعند هذا الحد ينبغي أن يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الأمم المتحدة ويجب أن تشتمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن علي:

(أ) اعتراف كامل.

(ب) الغاء المقاطعات الاقتصادية.

(جـ) الضمان في ان يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الإجراءات القانونية في اللجوء للقضاء.

3- يجب علي الموقعين استكشاف إمكانية التطور الاقتصادي في إطار اتفاقيات السلام النهائية بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفاً مشتركا لهم.

4- يجب إقامة لجان للدعاوي القضائية للحسم المتبادل لجميع الدعاوي القضائية المالية.

5- يجري دعوة الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقيات وإعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الأطراف.

6- سيطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المصادقة علي معاهدات السلام وضمان عدم انتهاك نصوصها، وسيطلب من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التوقيع علي معاهدات السلام وضمان احترام نصوصها، كما سيطلب منهم مطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الإطار.

عن حكومة جمهورية مصر العربية

محمد أنور السادات

عن حكومة إسرائيل

مناحيم بيجين

ملحق رقم (7)
إعلان المبادئ- حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (•)
اتفاقية أوسلو
13 أيلول (سبتمبر) 1993م

البند (1)

إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية:

إن حكومة دولة إسرائيل وفريق منظمة التحرير الفلسطينية (في الوفد الأردني الفلسطيني، إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط) (الوفد الفلسطيني) ممثلاً للشعب الفلسطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين، ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها، فإن الطرفين يتفقان على المبادئ التالية:

أ- هدف المفاوضات: إن هدف المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط، هو من بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب (المجلس) للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338.

ب-من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها، وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338.

البند (2)

إطار الفترة الانتقالية:

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في إعلان المبادئ هذا.

(•) نص اتفاق إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (اتفاق أوسلو): مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت- لبنان، ع16، خريف 1993، ص 175 - 183.

البند (3)

الانتخابات:

أ- من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً لمبادئ ديمقراطية، ستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس تحت إشراف متفق عليه ومراقبة دولية متفق عليها، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

ب- سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول المرفق كملحق؛ بهدف إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

ت- هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

البند (4)

الولاية:

سوف تغطى ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة مناطقية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

البند (5)

الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم:

أ- تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية عند الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

ب- سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

ت- من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

ث- الاتفاقات التي تم التوصل لها للمرحلة الانتقالية لا تجحف أو تخل بمفاوضات الوضع الدائم.

البند (6)

النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات:

أ- فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وفور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، سيبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة، كما هو مفصل هنا سيكون هذا النقل للسلطة ذات طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس.

ب- مباشرة بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، مع الأخذ بعين الاعتبار تشجيع التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم، الثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة، سيشرع الجانب الفلسطيني ببناء قوة الشرطة الفلسطينية كما هو متفق. وإلى أن يتم تنصيب المجلس، يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل صلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما يتفق عليه.

البند (7)

الاتفاق الانتقالي:

أ- سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة الانتقالية (الاتفاق الانتقالي).

ب- سوف يحدد الاتفاق الانتقالي من بين أشياء أخرى: هيكلية المجلس، وعدد أعضائه، ونقل الصلاحيات والمسؤوليات عن الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس، وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضاً سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقاً لـ (البند التاسع) والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

ت- سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات، سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس، لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها إليه مسبقاً وفقاً لـ (المادة 4) أعلاه.

ث- من أجل تمكين المجلس من تشجيع النمو الاقتصادي، سيقوم المجلس فور تنصيبه، إضافة إلى أمور أخرى: بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، سلطة ميناء غزة البحري، بنك فلسطين للتنمية، مجلس فلسطين لتشجيع الصادرات، سلطة فلسطينية للبيئة، سلطة فلسطينية للأراضي، وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقاً للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

ج- بعد تنصيب المجلس، سيتم حل الإدارة المدنية، وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

البند (8)

النظام العام والأمن:

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، سينشئ المجلس قوة شرطة قوية، بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين؛ بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

البند (9)

القوانين والأوامر العسكرية:

أ- سيخول المجلس بالتشريع- وفقاً للاتفاق الانتقالي- في جميع السلطات المنقولة إليه.

ب- سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية.

البند (10)

لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية- الفلسطينية:

من أجل توفير تطبيق هادئ لإعلان المبادئ هذا ولأية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، ستشكل فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية وفلسطينية؛ من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك، والمنازعات.

البند (11)

التعاون الإسرائيلي- الفلسطيني في المجالات الاقتصادية:

إدراكاً بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل التشجيع بتطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، سيتم إنشاء لجنة تعاون اقتصادية إسرائيلية - فلسطينية، من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة (كملحق 3 وملحق 4) بأسلوب تعاوني، وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

البند (12)

الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر:

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر؛ للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى؛ لتشجيع التعاون بينهما، وستضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر– بالاتفاق– على أشكال السماح بدخول الأشخاص الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام، وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

البند (13)

إعادة انتشار القوات الإسرائيلية:

أ– بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس؛ سيتم إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقاً للمادة 14.

ب– عند إعادة انتشار قواتها العسكرية، ستسترشد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة انتشار قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.

ح– سيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة الانتشار في مواقع محددة مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقاً للمادة 8 أعلاه.

البند (14)

الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا:

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما هو مبين في البروتوكول المرفق في ملحق (2).

البند (15)

تسوية المنازعات:

أ– ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا، أو أية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستتشكل وفقاً للمادة (10) أعلاه.

ب- إن المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الأطراف.

ج- يمكن للأطراف أن تتفق على اللجوء إلى التحكيم حول خلافات متعلقة بالمرحلة الانتقالية التي لا تحل مباشرة، ولهذا الغرض وحسب الاتفاق تنشئ الأطراف لجنة تحكيم.

البند (16)

التعاون الإسرائيلي- الفلسطيني فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية:

يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المفاوضات متعددة الأطراف أداة ملائمة لتشجيع خطة مارشال وبرامج إقليمية أخرى، بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق في الملحق (4).

البند (17)

متفرقات:

- يدخل اتفاق المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.
- جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ والمحضر المتفق عليه المتعلق به، سيتم اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

ملحق رقم (8)
قرار إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية صادر عن المجلس المركزي الفلسطيني(•)

قرار إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية
صادر عن المجلس المركزي الفلسطيني
في دورته المنعقدة من 10-1993/10/12 في تونس

أولاً: تكلف اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية، من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية، وعدد من الداخل والخارج.

ثانياً: يكون السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيساً لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية.

(•) قرار إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4935

ملحق رقم (9)
أوسلو (2) القاهرة (•)
4 أيار (مايو) 1994م

البند (1)

الانسحاب المُجدوَل للقوات العسكرية الإسرائيلية:

أ- تنفذ إسرائيل انسحاباً متسارعاً ومُجدوَلاً للقوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وتنتهي على أن يبدأ فور التوقيع على هذه الاتفاقية، وتتم إسرائيل هذا الانسحاب خلال ثلاثة أسابيع من هذا التاريخ.

ب- خضوعاً للترتيبات المتضمنة في بروتوكول انسحاب القوات العسكرية والترتيبات الأمنية كملحق رقم (1) يشمل الانسحاب الإسرائيلي، الجلاء عن كل القواعد العسكرية والمنشآت الثابتة الأخرى؛ لتسلم إلى الشرطة الفلسطينية التي ستشكل وفقاً للمادة "9" أدناه (من الآن فصاعداً الشرطة الفلسطينية).

ت- لكي تقوم إسرائيل بمسؤولياتها عن الأمن الخارجي، وعن الأمن الداخلي، والنظام العام للإسرائيليين والمستوطنات الإسرائيلية، ستعيد إسرائيل أثناء الانسحاب نشر قواتها العسكرية الباقية، على مناطق الاستيطان الإسرائيلي والمستوطنات الإسرائيلية، ومنطقة المنشآت العسكرية المبينة على الخريطة رقم "1"، وفقاً لمواد هذه الاتفاقية، وحسب مواد هذه الاتفاقية فإن إعادة الانتشار ستشكل تنفيذاً كاملاً للمادة الثالثة عشرة من إعلان المبادئ فيما يتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا فقط.

ث- لأغراض هذه الاتفاقية قد تضم "القوات العسكرية الإسرائيلية" شرطة إسرائيلية وغيرها من قوات الأمن الإسرائيلي.

ج- الإسرائيليون، بمن فيهم القوات العسكرية، يمكنهم الاستمرار في الاستخدام الحر لطرق في قطاع غزة ومنطقة أريحا، ويمكن للفلسطينيين الاستخدام للطرق العامة التي تمر في المستوطنات كما هو مبين في "الملحق 1".

ح- يتم نشر قوات الشرطة الفلسطينية، وتتولى المسؤولية عن الأمن العام، والأمن الداخلي للفلسطينيين وفقاً لهذه الاتفاقية.

(•) نص اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا، القاهرة 1994/5/4م: مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ع 18، ربيع 1994م، ص 255- 264.

البند(2)

نقل السلطة:

أ- تنقل إسرائيل السلطة كما هو مبين في هذه الاتفاقية من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى سلطة فلسطينية، المشكلة هنا وفقاً للمادة "5" من هذه الاتفاقية، باستثناء السلطة التي ستواصل إسرائيل ممارستها كما هو محدد في هذه الاتفاقية.

ب- فيما يتعلق بنقل السلطة وتوليها في المجالات المدنية، تنقل الصلاحيات والمسؤوليات ويتم توليها كما هو موضح في البروتوكول الخاص بالشؤون المدنية المرفق كملحق (رقم 2).

ت- ترتيبات النقل السلس والسلمي للصلاحيات والمسؤوليات المتفق عليها مبينة في الملحق (رقم 2).

ث- لدى إكمال الانسحاب الإسرائيلي ونقل الصلاحيات والمسؤوليات وفقاً للتفاصيل الواردة في الفقرتين "أ و ج" عاليه، والملحق رقم "2"، تحل الإدارة المدنية في قطاع غزة ومنطقة أريحا، وتنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية، ولا يمنع الانسحاب الحكومة الإسرائيلية من مواصلة ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها المحددة في هذه الاتفاقية.

ج- تقام لجنة تنسيق وتعاون مشتركة للشؤون المدنية (C.A.C)، ولجنتان منطقيتان فرعيتان مشتركتان للشؤون المدنية لكل من قطاع غزة ومنطقة أريحا على التوالي؛ بغية تأمين التنسيق والتعاون في الشؤون المدنية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، كما هو مفصل في الملحق رقم "2".

ح- يجرى توحيد مكاتب السلطة الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة أريحا، إلى حين افتتاح أعمال المجلس الذي سيتم انتخابه وفقاً لإعلان المبادئ.

البند (3)

هيكلية وتكوين السلطة الفلسطينية:

أ- تتشكل السلطة الفلسطينية من هيئة واحدة من أربعة وعشرين عضواً، وتكون مسؤولة عن كل الصلاحيات التشريعية والمسؤوليات التنفيذية المنقولة لها بمقتضى هذه الاتفاقية، ووفقاً لهذه المادة، وتكون مسؤولة عن ممارسة الوظائف القضائية حسب المادة الرابعة، الفقرة الفرعية (أ- ب) من هذه المادة.

ب- تدير السلطة الوطنية الفلسطينية الدوائر المنقولة لها ويمكن أن تقيم في نطاق ولايتها دوائر أخرى ووحدات إدارية فرعية حسب الضرورة للقيام بمسؤولياتها، وتقرر إجراءاتها الداخلية.

ت- تبلغ منظمة التحرير الفلسطينية، حكومة إسرائيل، بأسماء أعضاء السلطة الفلسطينية، وبأي تغيير للأعضاء، وتصبح التغييرات في عضوية السلطة الفلسطينية نافذة، بتبادل الخطابات بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل.

ث- كل عضو في السلطة الوطنية الفلسطينية ينضم إلى وظيفة بعد التعهد بالعمل طبقاً لهذه الاتفاقية.

البند (4)

الولاية:

أ- تشمل سلطة السلطة الفلسطينية، كل الأمور التي تقع داخل ولايتها الإقليمية والوظيفية والشخصية كما يلي:

1/أ- الولاية الإقليمية تغطي أراضي قطاع غزة ومنطقة أريحا كما هو محدد في (المادة 1) باستثناء مناطق المستوطنات والمنشآت العسكرية. ب- تشمل الولاية الإقليمية الأرض وما في باطنها والمياه الإقليمية، طبقاً لشروط هذه الاتفاقية.

2/أ- الولاية الوظيفية تشمل كل الصلاحيات والمسؤوليات كما هي محددة في هذه الاتفاقية، ولا تشمل هذه الولاية العلاقات الخارجية، والأمن الداخلي، والنظام العام للمستوطنات، ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيلية والأمن الخارجي.

3/أ- الولاية الشخصية تمتد لكل الأشخاص في نطاق الولاية القضائية الإقليمية المشار إليها أعلاه، باستثناء الإسرائيليين ما لم يذكر غير ذلك في هذه الاتفاقية.

ب- السلطة الفلسطينية لها في نطاق سلطاتها صلاحيات ومسؤوليات تشريعية وتنفيذية وقضائية، كما هو مذكور في هذه الاتفاقية.

ج- إسرائيل لها السلطة على المستوطنات، ومنطقة المنشآت العسكرية الإسرائيلية والأمن الخارجي والأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات وتلك الصلاحيات والمسؤوليات المتفق عليها المحددة في هذه الاتفاقية.

ح- تمارس إسرائيل سلطاتها عبر حكومتها العسكرية ولهذه الغاية، ستستمر في أن يكون لها الصلاحيات والمسؤوليات الضرورية والتشريعية والقضائية والتنفيذية وفقاً للقانون الدولي. وهذا الشرط لا ينفي تطبيق قانون الأحوال الشخصية الإسرائيلية على الإسرائيليين كأشخاص.

خ- ممارسة السلطة فيما يتعلق بالمجال الكهرومغناطيسي والمجال الجوي، ستكون حسب شروط هذه الاتفاقية.

د- تخضع شروط هذه المادة للترتيبات القانونية المحددة، المفصلة في البروتوكول المتعلق بالأمور القانونية والمرفق كملحق رقم "3" ويمكن أن تتفاوض إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول المزيد من الترتيبات القانونية.

ذ- تتعاون إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول أمور تتعلق بالتعاون القانوني في الأمور الجنائية والمدنية من خلال اللجنة الفرعية القانونية المنبثقة عن اللجنة المشتركة؛ للتنسيق والتعاون في الشؤون المدنية (C.A.C).

البند (5)

أ- تطبيقاً لشروط هذه الاتفاقية؛ فإن للسلطة الفلسطينية في إطار ولايتها لها صلاحيات تشريعية كما هي مبينة في المادة "7" من هذا الاتفاق، وكذلك صلاحيات تنفيذية.

ب- تدار الشؤون العدلية من خلال هيئة قضائية مستقلة.

ت- يكون لها ضمن صلاحياتها تشكيل السياسات، والإشراف على تنفيذها، وتوظيف العاملين، وإقامة الدوائر والسلطات والمؤسسات، ورفع الدعاوى وأن ترفع عليها الدعاوى، وتعقد العقود.

ث- سيكون لها من ضمن صلاحياتها صلاحية الاحتفاظ بالسجلات والتسجيلات الخاصة بالسكان وإداراتها، وإصدار الشهادات والرخص والوثائق. 1/ب- طبقاً لإعلان المبادئ لن يكون للسلطة الفلسطينية صلاحيات ومسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية التي تشمل في إطارها إقامة سفارات في الخارج وقنصليات، أو أنواع أخرى من المفوضيات والمراكز الأجنبية، أو السماح بإقامتها في قطاع غزة ومنطقة أريحا، وتعيين هيئات قنصلية ودبلوماسية أو اعتمادها وممارسة الوظائف الدبلوماسية.

ج- بالرغم من شروط هذه الفقرة، فإن منظمة التحرير الفلسطينية يمكنها أن تجري مفاوضات، وتوقع اتفاقات مع الدول، أو المنظمات الدولية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية في الحالات التالية:

1- اتفاقات اقتصادية كما هو مذكور بشكل خاص في الملحق رقم "4" من هذه الاتفاقية.

2- اتفاقات مع البلدان المانحة، بغرض تنفيذ ترتيبات لتقديم المعنوية للسلطة الفلسطينية.

3- اتفاقات بغرض تنفيذ خطط التنمية الإقليمية المفصلة في الملحق "4" من إعلان المبادئ، أو في الاتفاقات التي تدخل في إطار المفاوضات المتعددة.

4- اتفاقات ثقافية وعلمية وتعليمية.

ح- التعاملات بين السلطة الفلسطينية، وممثلي الدول الأجنبية، والمنظمات الدولية، وكذلك إقامة مكاتب تمثيلية في قطاع غزة ومنطقة أريحا، غير تلك المذكورة في الفقرة الفرعية (1- ب)عاليه، لغرض تنفيذ الاتفاقات المشار إليها في الفقرة (2-2/ب) عاليه لا تعد علاقات خارجية.

البند(6)

أ- يكون للسلطة الفلسطينية داخل نطاق ولايتها صلاحية إصدار التشريعات متضمنة القوانين الأساسية، والقوانين واللوائح وغيرها من التشريعات.

ب- يتماشى التشريع الصادر عن السلطة الفلسطينية مع مواد هذه الاتفاقية.

ج- تقدم التشريعات الصادرة عن السلطة الفلسطينية إلى لجنة تشريعية فرعية، تشكلها اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون في الشؤون المدنية (CAC) من الآن فصاعداً "اللجنة التشريعية الفرعية" وذلك قبل 30 يوماً من التاريخ المقرر لسريان التشريعات. وفي أثناء هذه الفترة يمكن لإسرائيل أن تطلب أن تقرر اللجنة التشريعية الفرعية ما إذا كان ذلك التشريع المقترح يتجاوز ولاية السلطة الفلسطينية، أو لا يتماشى مع مواد هذه الاتفاقية.

د- عند تسلم الطلب الإسرائيلي تقرر اللجنة التشريعية الفرعية كأمر أولي، وضع التشريع موضع التنفيذ إلى حين صدور قرارها حول حيثيات الأمر.

هـ- إذا لم تستطيع اللجنة الفرعية التشريعية التوصل إلى قرار بشأن دخول التشريع حيز التنفيذ خلال خمسة عشر يوماً، تحول هذه القضية إلى هيئة مراجعة. تشكل هيئة المراجعة هذه من قاضيين، أو قاضيين متقاعدين من كبار القانونيين (من الآن فصاعداً القضاة) واحد من كل جانب، يعينان من قائمة تضم ثلاثة قضاة مقترحين من كل جانب. ومن أجل التعجيل بالإجراءات أمام هيئة المراجعة، يقدم القاضيان الأعلى مرتبة، واحد من كل جانب، قواعد مكتوبة غير رسمية للإجراءات.

و- التشريع المحوَّل إلى هيئة المراجعة يدخل حيز التنفيذ فقط إذا قررت الهيئة أنه لا يتعلق بقضية أمنية تقع في إطار مسؤولية إسرائيل، وإنه لا يهدر بشكل جدي مصالح إسرائيلية مهمة أخرى تحميها هذه الاتفاقية، وأن دخول التشريع حيز التنفيذ لن يسبب ضرراً أو خراباً لا يمكن إصلاحه.

ي- تحاول اللجنة التشريعية الفرعية الوصول إلى قرار حول حيثيات الأمر خلال 30 يوماً من تاريخ الطلب الإسرائيلي. فإذا لم تكن هذه اللجنة الفرعية قادرة على الوصول إلى مثل هذا القرار خلال فترة الثلاثين يوماً هذه، يحول الأمر إلى لجنة الارتباط الإسرائيلية- الفلسطينية المشتركة المشار إليها في المادة "15" أدناه (من الآن فصاعداً "لجنة الارتباط") وتعالج لجنة الارتباط هذا الأمر مباشرة، وتحاول تسويته خلال ثلاثين يوماً.

س- إذا لم يدخل التشريع حيز التنفيذ وفقاً للفقرات (6/هـ)- (6/ي) عاليه، يبقى الوضع على ما هو عليه؛ انتظاراً لقرار لجنة الارتباط عن حيثيات الأمر، ما لم تقرر غير ذلك.

ص- يستمر سريان القوانين والأوامر العسكرية المعمول بها في قطاع غزة أو منطقة أريحا قبل توقيع هذا الاتفاق، ما لم يتم تعديلها أو إبطالها وفقاً لهذه الاتفاقية.

البند (7)

ترتيبات للنظام العام والأمن:

أ- من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في قطاع غزة ومنطقة أريحا، تشكل السلطة الفلسطينية قوة شرطة قوية كما هو مبين في (البند 8) أدناه. وستستمر إسرائيل في القيام بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وتشمل: المسؤولية عن حماية الحدود المصرية والخط الأردني، والدفاع ضد التهديدات الخارجية من البحر ومن الجو، وكذلك المسؤولية عن الأمن الشامل للإسرائيليين والمستوطنات، لغرض تأمين أمنهم الداخلي والنظام العام لهم، وسيكون لها كل الصلاحيات لاتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق هذه المسؤولية.

ب- الترتيبات الأمنية المتفق عليها وآليات التنسيق محددة في الملحق رقم "1".

ج- يتم إنشاء لجنة مشتركة للتنسيق والتعاون بشأن أغراض الأمن المتبادل (من الآن فصاعداً "مكاتب تنسيق المنطقة) (DCOS) "كما هو محدد في الملحق رقم "1".

د- يمكن إعادة النظر في ترتيبات الأمن المقدمة في هذا الاتفاق بناءً على طلب أي من الطرفين. وقد تعدل عن طريق اتفاق متبادل من الطرفين، ترتيبات محددة لإعادة النظر متضمنة في الملحق "1".

البند (8)

قوة شرطة:

أ- تنشئ السلطة الفلسطينية قوة شرطية قوية(المديرية العامة لقوى الشرطة الفلسطينية) (من الآن فصاعداً "الشرطة الفلسطينية")، والواجبات والوظائف والهيكل والانتشار والتشكيل للشرطة الفلسطينية مع المواد المتعلقة بمعداتها وعملياتها كلها مبينة في الملحق رقم "1" مادة "3" وقواعد التصرف المنظمة لأنشطة الشرطة الفلسطينية محددة في الملحق رقم "1".

ب- فيما عدا الشرطة الفلسطينية، والقوات الإسرائيلية لا تنشأ أو تعمل أي قوة مسلحة أخرى في قطاع غزة أو منطقة أريحا.

ج- فيما عدا الأسلحة والذخائر والمعدات الخاصة بالشرطة الفلسطينية الموصوفة في الملحق رقم "1" مادة "3" وتلك الخاصة بالقوات العسكرية الإسرائيلية، لن يسمح لأي منظمة أو فرد في قطاع غزة ومنطقة أريحا بتصنيع أو بيع أو الحصول على أو تملك أو استيراد أو إدخال أي

أسلحة نارية أو ذخائر أو أسلحة أو مفرقعات أو بارود أو أي معدات من هذا النوع إلى قطاع غزة أو منطقة أريحا، ما لم يرد ذلك في الملحق رقم"1".

البند (9)

المنافذ:

الترتيبات للتنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول المنافذ بين غزة ومصر، وبين أريحا والأردن، وكذلك أي نقاط عبور متفق عليها، محددة في الملحق رقم "1" مادة "10".

البند (10)

ممر آمن بين قطاع غزة ومنطقة أريحا:

الترتيبات بشأن ممر آمن للأشخاص والمواصلات بين قطاع غزة ومنطقة أريحا محددة في الملحق رقم "1" مادة "9".

البند (11)

العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية:

ستسعى إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح، كما ستمتنعان طبقاً لذلك عن عمليات التحريض، بما في ذلك الدعاية العدائية ضد كل منهما من الآخر، وبدون الانتقاص من مبدأ حرية التعبير، سيتخذ الجانبان الإجراءات القانونية لمنع عمليات التحريض من جانب أية منظمات أو جماعات أو أفراد وذلك في إطار ولايتها.

ملحق رقم (10)
خطاب الملك حسين إلى الشعب حول مشروع إقامة المملكة العربية المتحدة(•)

أيها الأخوة الأعزاء،

أيها الأخوة المواطنون،

يسعدني أن ألتقي بكم اليوم، وأن اتحدث إليكم والى الامة، في شؤون المرحلة الحاضرة، وما يتصل بها من أمور الماضي وتجاربه، وتطلعات المستقبل وأمانيه.

كان تأسيس الدولة الاردنية عام 1921 أهم مرحلة مرت بها الثورة العربية، بعد افتضاح المؤامرة عليها، إبان الحرب العالمية الاولى. وبسبب صدور وعد بلفور 1917 اكتسب قيام الدولة بعداً جديداً، إذ أصبح وسيلة لإخراج البلاد الواقعة شرقي نهر الاردن من فلك ذلك الوعد، وانقاذها من المشاريع الصهيونية، في ذلك الحين.

وفي عام 1948، وحين دخلت الجيوش العربية الى فلسطين، كان أصغر تلك الجيوش عدداً وعدة، هو "الجيش الأردني" ومع ذلك، فقد استطاع هذا الجيش، أن ينقذ من فلسطين تلك الرقعة الممتدة من جنين شمالا الى الخليل جنوباً، ومن نهر الاردن شرقاً الى نقطة لا تبعد أكثر من –15– كيلو متراً عن شاطئ البحيرة غرباً. كما استطاع أن ينتزع بيت المقدس المدينة المقدسة بكاملها، ومناطق أخرى تقع خارج السور القديم، شمالا، وجنوباً، وشرقاً، مما أصبح يعرف فيما بعد بالقدس العربية. وكانت تلك الرقعة التي أصبحت تعرف بالضفة الغربية – كل ما تبقى للعرب من فلسطين. بالإضافة الى تلك الرقعة الضيقة التي صارت تسمى فيما بعد بقطاع غزة.

وبعد فترة وجيزة من الادارة المؤقتة في الضفة الغربية، وجد قادة الرأي فيها، ونخبة من الزعماء والوجهاء الممثلين لعرب فلسطين المهاجرين من المناطق المحتلة، في الانضمام الى الضفة الشرقية، مطلباً وطنياً وقومياً لهم، وضماناً في وجه الأخطار الإسرائيلية المتمادية فعقدوا مؤتمرين تاريخيين كبيرين، أولهما في أريحا يوم 1948/12/1 وثانيهما في نابلس 1948/12/28، حضرهما ممثلون عن سائر فئات الشعب وهيئاته بقادته ورجال الفكر فيه، وشبابه وشيوخه، وعماله ومزارعيه. واتخذ المجتمعون قرارات يناشدون فيها جلالة المغفور له الملك عبد الله بن الحسين اتخاذ الخطوات الفورية لتوحيد الضفتين ودمجهما في دولة واحدة بقيادته وتحت زعامته. واستجاب الملك الشيخ لنداء الامة. وأمر بالفعل بالإجراءات الدستورية والعملية التي يتطلبها تحقيق ذلك المطلب الوطني والقومي الهام. ومن بينها إجراء انتخابات لاختيار

(•) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج8، ط1، ص115–119.

ممثلين شرعيين عن سكان الضفة الغربية في مجلس النواب. وفي 24 نيسان [أبريل] 1950، عقد مجلس الامة الاردني الجديد، والممثل للضفتين، بشقيه الاعيان والنواب، جلسة تاريخية تمت فيها أول خطوة حقيقية في التاريخ العربي الحديث، على طريق الوحدة العربية التي نادت بها الثورة منذ فجر انطلاقها. وكان ذلك بإعلان وحدة الضفتين، واندماجهما في دولة واحدة عربية مستقلة، ذات نظام نيابي ملكي تعرف باسم المملكة الاردنية الهاشمية.

وسارت سفينة الوحدة في بحار لم تكن كلها هدوءً ورخاء. فلقد كان هناك الكثير من التيارات، تحركها في الخفاء اياد وجهات خارجية، محاولة إثارة الأعاصير في وجه السفينة، ودفعها رويداً رويداً باتجاه الصخور. لكن وعي الشعب في ضفتي البلاد، وإيمانه بوحدة أرضه وأبنائه، وإدراكه لحقيقة الخطر المتربص به وراء الحدود كان الضمانة الكبرى لسلامة المسيرة، وإنقاذها من كل ما أريد بها من شرور. لقد كان في طليعة الحقائق التي جسدتها وحدة الضفتين، يوماً بعد يوم، هي أن الشعب فيهما شعب واحد لا شعبان ولقد تجلت هذه الحقيقة، أول ما تجلت، في لقاء الأنصار – أبناء الضفة الشرقية لإخوتهم المهاجرين – أبناء المناطق المحتلة من فلسطين عام 1948 حين اقتسموا معهم لقمة العيش وسقف المأوى، وحلو الحياة ومرها. ثم راحت تلك الحقيقة تبرز وتتعمق في كل خطوة من خطوات الدولة. وتتمثل وتتجلى في كل مؤسسة من مؤسساتها فإلى جانب القوات المسلحة والوزارات والدوائر الحكومية المختلفة، راحت تلك الحقيقة تنسحب على ميادين الحياة المتنوعة، الاقتصادية والزراعية والاجتماعية وغيرها. وجاء يوم لم يعد فيه بمقدور أي امرئ أن يميز في الأردن بين غربي وشرقي، بمثل السهولة التي يفرق فيها بين الفلسطيني وغير الفلسطيني في أي بلد عربي شقيق.

وبلغت وحدة الدم والمصير بين أبناء الضفتين قمة معناها عام 1967، حين وقف أبناء الضفتين على أرض الضفة الغربية، وكما اعتادوا أن يفعلوا طول عشرين عاماً، يعجنون ترابها الطاهر بدمهم المشترك. لكن الصراع كان أشد من طاقتهم، وظروفه وملابساته كانت أكبر من بسالتهم فوقعت الكارثة. وكان ما كان.

ووسط بحر الآلام الذي خلفته كارثة حزيران [يونيو]، كانت أهداف الدولة الأردنية في الفترة التي أعقبت الحرب، قد تلخصت في هدفين اثنين: الصمود الباسل في وجه ما تتعرض له الضفة الشرقية من اعتداءات لا تفتر ولا تنقطع والتصميم الواثق على تحرير الأرض، والأهل والأخوة في الضفة الغربية. ووجه الجهد، كل الجهد، نحو هذين الهدفين، في جو من الاطمئنان الى المساندة العربية للأردن في محنته، وثقة لا حد لها، بان وحدة المصير العربي كله، قد أصبحت حقيقة راسخة في وجدان الأمة العربية بأسرها، لا تزعزعها مصلحة إقليمية مهما عظمت، ولا تطالها مخططات ونوايا مهما ادعت وتسترت. وفجأة وجد الأردن نفسه يقف وجها لوجه أمام

كارثة جديدة. نتيجتها المحتومة، لو قدر لها أن تتحقق، ضياع الضفة الشرقية، وبناء المسرح المطلوب لتصفية القضية الفلسطينية على أنقاضها إلى الأبد. وكانت القوى، المحركة للكارثة، قد جندت العديد من العناصر لخدمة أهدافها كما سقط في شراك تلك القوى، العديد من العناصر والجهات الأخرى. وكان بعض العناصر الأولى والثانية ينتحل الهوية الفلسطينية للقضية المقدسة، ويقوم بدوره في ظل ذلك الاسم وتحت ستاره. وكان قد تجمع فيها العديد من تناقضات العالم وتياراته المتصارعة وتسرب اليها العديد من التناقضات الدولية، وصراعات العالم المختلفة.

وكان من الطبيعي أن ينهض الأردن لمواجهة الكارثة المحدقة. وتم له ذلك بالفعل، في وقفة اشترك فيها ذلك المزيج الفريد من أبنائه: المهاجرون والأنصار سواء بسواء. وتكسرت الفتنة على صخرة الوحدة الوطنية الراسخة، مثلما تلاشت بفضل وعي الإنسان الجديد، الذي ولد في ذلك اليوم البعيد عام 1950، وشب وترعرع في التحديات التي رمته بها المحن، طيلة الأعوام العشرين الماضية.

من خلال ذلك كله، ومنذ أن كانت حرب حزيران [يونيو] عام 1967، وربما قبلها، كانت القيادة الأردنية تفكر في مستقبل الدولة، وتخطط له.

وكانت تلك القيادة تنطلق، في تفكيرها هذا، من إيمانها برسالة الأردن العربية، المتحدرة من رسالة الثورة العربية الكبرى، ومن إيمانها بالإنسان، على ضفتي النهر، وقدرته على ممارسة دوره في خدمة تلك الرسالة وتحقيق أهدافها

وكانت النظرة الى القضية الفلسطينية تطوي في تراميها، أبعاد الصراع العربي الصهيوني كله.

ففلسطين هي الهدف الأول للمخططات الصهيونية.

والشعب في فلسطين، كان طليعة فرائس تلك المخططات وضحاياها. ومن بعده الشعب في الضفتين العزيزتين. وحتى لو كانت أطماع التوسع تقف عند حد، فان من مصلحة الصهيونية أن يظل العالم العربي ضعيفاً، مشتت الصفوف، حتى يظل بمقدورها الاحتفاظ بمكاسبها إلى الأبد. ولأن المعسكر المقابل يقف بمجموعه قوة واحدة وكتلة واحدة، فإن على العرب أن يقفوا برمتهم، متحدين متكاتفين، في المعسكر المقابل وأكثر من ذلك، فإن الوحدة في ذاتها لا تكفي من غير أن تشتمل على مضمون حقيقي يحيط بكل الأسباب الحضارية الصحيحة، ومقومات التقدم الحديث.

لقد كان الأردن يدرك أبعاد المأساة التي حلت بالشعب الفلسطيني بالذات. فبعد أن مزقت المؤامرة الصهيونية هذا الشعب، لم يكن ليجد في أي بلد من البلدان، عربي أو غير عربي، ما وجده ابناؤه الذين جاؤوا الى الاردن عام 1948 وبعده، من حياة شريفة وعيش كريم. وفي الأردن،

وفي ظلال وحدة الضفتين، وجد التجمع الفلسطيني الحقيقي في الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب، الذين عاشوا على ضفتي النهر الخالد. ووجد الإنسان الفلسطيني الاطار السليم الذي يعمل فيه ويتحرك، والمنطلق الحقيقي لإرادة التحرير وآماله الكبار.

لقد كان الشعب الفلسطيني موجوداً قبل عام 1948 بمئات السنين. وظل الشعب الفلسطيني موجوداً كذلك بعد عام 1948. لكن الأوضاع التي أخذت تسود العالم العربي، وما يحركها من قوى وتيارات، قد أخذت تقفز من فوق هذه الحقائق وتتجاهلها، انسياقاً مع حالة التخبط التي تعيشها الأمة، وانسجاماً مع وضع التفكك الذي أبتليت به منذ سنين. واشتد زخم تلك الاوضاع المفتعلة وتفجرها المتلاحق، عبر ما نشاهده ونسمع عنه من مؤتمرات، وحملات، ومخططات، وكأنما يراد للإنسان الفلسطيني أن يحمل نفسه بعيداً عن انتماءاته الوطنية والقومية، ليحشرها في قمقم صغير، يسهل فيما بعد تحطيمه في أية لحظة. وكأنما هي خطه جديدة تدبر ضد ذلك الشعب، إن لم تكن حلقة في السلسلة الطويلة للمؤامرة عليه، وعلى الأمة العربية جمعاء.

والتحرك المريب هذا لا يكتفي بالتوجه – إلى تلك القلة من أبناء الشعب الفلسطيني خارج الضفتين. وإنما هو أيضاً يستهدف كثرتهم هنا، طمعاً في الوصول بالأهل في الضفة الغربية إلى حالة لا تفضي إلا إلى وضع انفصالي عن كل ما يتصل به ويقوم حوله. وإذا كانت بعض القوى التي تشجع على استشراء تلك التيارات وتفتيشها، لا تكتم رغبتها في التخلص من مسؤولياتها حيال القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، فإن بريق هذه الحالة مهما بدا جذابا لبعض العيون، يجب أن لا يحجب عنا خطر صيرورة الشعب الفلسطيني بالتالي، إلى وضع يصبح فيه، من جديد، فريسة وحيدة سهلة أمام إسرائيل وأطماعها غير المحدودة. من هنا يحاول ذلك التحرك أن يظهر الحكم الأردني بمظهر الطامع بالمغانم، والمتطلع الى المكاسب. فهو لذلك يأخذ طريقه الى الوحدة الوطنية، محاولا إضعافها والتشكيك فيها. وهو، ايضاً، يحاول استغلال توق البعض إلى الغنائم وابتلاعها، حتى يدفع بأولئك البعض لأداء أدوارهم في الوصول إلى الهدف الأخير.

لقد كانت النتيجة المحتومة الأولى لكل الاوضاع المتفشية في العالم العربي، من تفكك في الصف، وبعثرة في الجهد، وانعدام في التنسيق، وتصارع على إقامة المحاور والمعسكرات، وتخل عن جوهر القضية ومستلزماتها، واكتفاء بالحديث عنها مرة، والمزايدة باسمها مرات، وانصراف عن العمل الجدي من أجل التحرير، إلى العمل الجدي من أجل التسلط والوصول إلى السلطة، قد كانت النتيجة المحتومة الأولى لاستمرار هذه الاوضاع وسواها، استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية من الأردن وأراض عربية عزيزة أخرى. وكانت نتيجتها المحتومة الثانية تعميق معاناة الانسان الفلسطيني أكثر وأكثر، ودفعه نحو المزيد من حالة التخبط والحيرة والضياع، التي تكاد تغشى الانسان العربي في كل مكان. وما حديث الانتخابات البلدية

في الضفة الغربية إلا ظاهرة من ظواهر تلك المعاناة، مثلما هو وسيلة من وسائل استغلالها والافادة منها.

ومع ذلك، فإن الأردن بالذات لم يتوقف، يوماً، عن الدعوة لوحدة الصف، وحشد الجهود وتنسيقها، ولا تردد في مد يده صادقة وقادرة إلى كل الإخوة والأشقاء. إيماناً منه بوحدة القضية ووحدة المصير.

ولم يأل جهداً في العمل لهدف التحرير، وإن كان الواقع العربي إياه، قد أعاقه وعرقل خطاه. وظل التفكير في مستقبل الدولة منطلقاً في مساره، لأن كل المواقف والأحداث قد عجزت عن زعزعة إيماننا بحتمية انتصار الحق في النهاية، وزوال المحنة عن الأرض الغالية والأهل الأحباء. ولئن كان ذلك الإيمان في أساسه يستند إلى الإيمان بالحق ذاته، وحتمية انتصاره، فهو قد كان يستمد القه ومضاءه من الايمان بالبلد والشعب على ضفتي النهر، وبالأمة وأبنائها في الوطن الكبير.

من هنا، انعقد العزم عل الانتقال بالبلد إلى مرحلة جديدة ترتكز، في أساسها، على التحرير، وتتجاوب، في مضمونها، مع أماني الانسان في بلدنا وتطلعاته، وتجسد إيمانه بوحدة أمته وانتمائه اليها وهي، إلى جانب ذلك كله، تقوم على التمسك المطلق بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتستهدف الوصول به الى المركز الذي يمكنه من استرداد تلك الحقوق والحفاظ عليها.

ذلك كان عهدنا الذي قطعناه بإعطاء الشعب حقه في تقرير مصيره. وهو جوابنا على كل من اختار التشكيك في ذلك العهد وتفريغه من محتواه. ان ذلك العهد يأخذ. اليوم طريقه الى مسمع كل مواطن، في هذا البلد، وكل فرد في هذه الأمة، وكل إنسان في هذا العالم وهو يتسع اليوم في حجمه ويجاوز حدود كلماته، بحيث يواجه كل احتمالات التشتت والبعثرة، ويجسد الأهداف الوطنية والقومية، ويطرحها بجلاء ووضوح.

ونود هنا أن نعلن أن التخطيط للمرحلة الجديدة قد جاء نتيجة مباركة لسلسلة طويلة من الأبحاث المتصلة والمشاورات المتسمرة، عقدناه مع ممثلي الشعب ورجالاته في الضفتين، وقادة الرأي ورجال الفكر فيها. ولقد أجمع الجميع على ان الصيغة الرئيسية لتلك المرحلة قد جاءت مشتملة على أحدث المفاهيم في الدولة العصرية، وأبهى النماذج للديمقراطية الهادفة. وأكثر من ذلك، فهي تجيء لتساعد على صنع المجتمع الجديد الذي يبنيه الإنسان الجديد، ليكون القوة الجديدة التي تدفع بنا على طريق النصر، والتقدم، والوحدة، والحرية، والحياة الافضل.

ويسرنا أن نعلن أن المرتكزات الأساسية للصيغة المقترحة، للمرحلة الجديدة، هي:

1- تصبح المملكة الاردنية الهاشمية "مملكة عربية متحدة"، وتسمى بهذا الاسم.

2- تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين:

أ- قطر فلسطين: ويتكون من الضفة الغربية وأية أراض فلسطينية أخرى يتم تحريرها، ويرغب أهلها في الانضمام اليها.

ب-قطر الاردن: ويتكون من الضفة الشرقية.

3- تكون عمان العاصمة المركزية للمملكة، وفي الوقت نفسه تكون عاصمة لقطر الاردن.

4- تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين.

5- رئيس الدولة هو الملك. ويتولى السلطة التنفيذية المركزية، ومعه مجلس وزراء مركزي. أما السلطة التشريعية المركزية فتناط بالملك، وبمجلس يعرف باسم "مجلس الأمة". ويجري انتخاب أعضاء هذا المجلس بطريق الاقتراع السري المباشر، وبعدد متساو من الأعضاء لكل من القطرين.

6- تكون السلطة القضائية المركزية منوطة "بمحكمة عليا مركزية".

7- للمملكة "قوات مسلحة" واحدة، قائدها الأعلى الملك.

8- تنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية في الشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة، وبما يكفل سلامة المملكة، واستقرارها، وازدهارها.

9- يتولى السلطة التنفيذية، في كل قطر، حاكم عام من أبنائه، ومجلس وزراء قطري، من أبنائه أيضاً.

10-يتولى السلطة التشريعية، في كل قطر، مجلس يعرف باسم " مجلس الشعب "، يتم انتخابه بطريق الاقتراع السري المباشر. وهذا المجلس هو الذي ينتخب الحاكم العام للقطر.

11-السلطة القضائية في القطر لمحاكم القطر، ولا سلطان لأحد عليها.

12-تتولى السلطة التنفيذية، في كل قطر، جميع شؤون القطر، باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية.

ومن الطبيعي أن يصار في تنفيذ هذه الصيغة ومرتكزاتها، إلى الاصول الدستورية المتبعة، حيث تحال الى مجلس الامة ليتولى اتخاذ الإجراءات لوضع الدستور الجديد للبلاد.

إن المرحلة الجديدة التي نتطلع اليها، ستتكفل إعادة تنظيم "البيت الاردني – الفلسطيني" على الصورة التي تحقق له المزيد من القوة الذاتية، والقدرة على العمل لبلوغ طموحاته وأمانيه. وانطلاقاً من هذه الحقيقة، فإن هذه الصيغة تبني لحمة الضفتين بنسيج أقوى وأواصر أمتن، وتشيد أخوتهما ومسيرتهما من خلال ما تفضي إليه من تعميق مسؤولية الإنسان في كل منهما، على أسس أكثر ملاءمة لخدمة أمانيها الوطنية والقومية، مع عدم المساس بشيء من الحقوق المكتسبة لأي

مواطن من أصل فلسطيني في القطر الأردني، أو من أصل أردني في القطر الفلسطيني. فهذه الصيغة تجمع ولا تفرق، وتقوي ولا تضعف، وتوحد ولا تفكك، ولا مجال فيها لتغيير شيء مما أكسبته وحدة عشرين عاماً لأي انسان. وكل محاولة للتشكيك في شيء من ذلك كله، أو الطعن فيه، هي خيانة لوحدة المملكة، وللقضية، وللشعب، وللوطن. فلقد بلا المواطن في بلدنا من التجارب، وحقق من الوعي والمقدرة ما يجعله قادراً على مواجهة المسؤوليات القادمة بثقة أكبر وعزم أشد. وإذا كانت القدرة ديناً على الانسان يؤديه نحو نفسه ونحو الآخرين، والوعي سلاحاً يستخدمه لخير ذاته وخير سواه، فلقد حان الوقت كي يقف ذلك الإنسان، وجهاً لوجه أمام مسؤولياته، يؤديها بصدق وأمانة، ويمارسها ببسالة وشرف. ولهذا، فإن هذه الصيغة هي عنوان لصفحة جديدة ناصعة- مشرقة واثقة من تاريخ هذا البلد، لكل مواطن دوره فيها، وعليه واجباته، وهو دور يرتكز على الولاء المكين لبلده الأمين ووفائه الصادق لأمته الماجدة. أما القوات المسلحة التي سارت، منذ البداية، تحت راية الثورة العربية الكبرى، والتي ضمت وستضم ابداً في صفوفها خير ما أنجبه وينجبه الشعب في الضفتين من أبنائه، فستظل مهيأة أبداً لاستقبال المزيد من أولئك وهؤلاء، قائمة على أعلى درجات الكفاءة والمقدرة والتنظيم، مفتوحة لكل حريص على خدمة الوطن والقضية بولاء مطلق لها وللأهداف الخالدة.

إن هذا البلد العربي هو بلد القضية، مثلما هو من العرب وللعرب أجمعين. وسجله في التضحية، من أجل أمته، ومن أجل القضية، حافل ومعروف، سطرته قواته المسلحة الباسلة وشعبه الحر الوفي بالدم الزكي والعطاء الشريف. وبمقدار ما تتبدل المواقف من هذا البلد إلى مواقف أخوة ودعم وتأييد، سيظل يسهل عليه أن يمضي في دروب التضحية بقدرة وأمل، حتى يتحقق له ولأمته استرداد الحق والظفر بالأهداف.

وهذا البلد العربي هو بلد الجميع، أردنيين وفلسطينيين على حد سواء. وعدما نقول فلسطينيين فنحن نعني كل فلسطيني في مشارق الارض ومغاربها، شريطة أن يكون فلسطيني الولاء، فلسطيني الانتماء. وإذا كانت دعوتنا لكل مواطن في هذا البلد، أن ينهض لأداء دوره، والقيام بمسؤولياته، في المرحلة الجديدة، فان دعوتنا لكل أخ فلسطيني خارج الأردن، أن يلبي نداء الواجب، بعيدا عن المظاهر والمزايدات، مبرأ من العلل والانحرافات، ليمضي مع أهله وإخوته في مسيرة واحدة، أساسها هذه الصيغة، موحد الصف، واضح الهدف، حتى يسهم الجميع في بلوغ هدف التحرير، وإقامة الصرح المؤمل والبنيان المنشود.

ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز

صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ملحق رقم (11)
اتفاق عمان 11 شباط (فبراير) 1985م(•)

انطلاقا من روح قرارات فاس المتفق عليها عربيا وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وتمشيا مع الشرعية الدولية وانطلاقا من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعب الأردني والفلسطيني اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معا نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس وفق الأسس والمبادئ التالية:

- **أولاً:** الأرض مقابل السلام كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن.
- **ثانياً:** حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.
- **ثالثاً:** حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.
- **رابعاً:** حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.
- **خامساً:** وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، الدول وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد أردني – فلسطيني مشترك.

(•) اتفاق عمان، مجلة شئون فلسطينية، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا– قبرص، ع 144 – 145، مارس/أبريل (آذار/نيسان) 1985م، ص109.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

أ- المجموعات الوثائقية:

- قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي، ستة مجلدات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط3، 1993م.
- ملف وثائق فلسطين: (مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية)، ج1(637 – 1949م)، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العام للاستعلامات، القاهرة- مصر، د.ط، 1993م.
- وثائق الحركة الوطنية (1918 – 1939) من أوراق أكرم زعيتر، (إعداد بيان الحوت)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت- لبنان، ط2، 1984م.
- الوثائق العربية للأعوام 1965، 1967، 1968، 1970، 1971م، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية، بيروت- لبنان، د.ط، د.ت.
- الوثائق الفلسطينية العربية للأعوام من 1965- 1981م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت- لبنان، ط1.
- وثائق القضية الفلسطينية، ج2 (1937 – 1948م)، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة- فلسطين، 2005م.
- وثائق فلسطين (مائتان وثمانون وثيقة مختارة) 1839 – 1987، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987م.
- وثائق وأوراق القضية الفلسطينية(إعداد علي محمد علي)، مركز دراسات الشرق الأوسط، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة- مصر، ط1، د.ت،ج1، د.ت.
- يوميات ووثائق الوحدة العربية 1983م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط1، 1984م.

ب- وثائق منظمة التحرير الفلسطينية:

- مشروع عمل مشترك وزع أثناء انعقاد جلسات المجلس المركزي الفلسطيني، تونس 28 أيار (مايو) 1985م: مجلة شئون فلسطينية، ع 148- 149، نيقوسيا- قبرص، تموز – آب (يوليو- أغسطس) 1985م.
- موافقة المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية على الاتفاق الفلسطيني الأردني: مجلة شئون فلسطينية، ع 148- 149، نيقوسيا- قبرص، تموز- آب (يوليو- أغسطس) 1985م.

- بيان القيادة الفلسطينية حول خطاب الملك حسين، تونس 8 آذار (مارس) 1986: مجلة شؤون فلسطينية، العدد 156-157، نيقوسيا- قبرص، آذار- نيسان 1986م.
- البيان الختامي للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، 26 تشرين الثاني (نوفمبر) 1985م: مجلة شئون فلسطينية، ع 152 – 153، نيقوسيا- قبرص، تشرين الثاني/ كانون الأول (نوفمبر/ ديسمبر) 1985م.
- خطاب ياسر عرفات أمام المجموعة الاشتراكية في البرلمان الأوربي، ستراسبورغ 13 أيلول (سبتمبر) 1988م، مجلة شئون فلسطينية، ع 187، نيقوسيا- قبرص، تشرين الأول (أكتوبر) 1988م.
- وثيقة إعلان الاستقلال، الدورة (19)، الجزائر، 12-15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988م، مجلة شئون فلسطينية، ع 188، نيقوسيا- قبرص، تشرين الثاني (نوفمبر 1988م.
- البيان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني، الدورة 19، الجزائر، 12-15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988م، مجلة شئون فلسطينية، ع 188، نيقوسيا- قبرص، تشرين الثاني (نوفمبر 1988م.
- خطاب ياسر عرفات في الجمعية العامة للأمم المتحدة 13 كانون الأول (ديسمبر) 1988م، مجلة شئون فلسطينية، ع 190، نيقوسيا- قبرص، كانون الثاني (يناير) 1989م.
- نص البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول الخطة الإسرائيلية لتسوية القضية الفلسطينية، 14-15 أيار (مايو) 1989م، مجلة شؤون فلسطينية، ع 195، نيقوسيا- قبرص، حزيران (يونيو) 1989م.
- حديث صحفي لرئيس الوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام يدعو الفلسطينيين الى مقاطعة المفاوضات، غزة 21 أيار (مايو) 1993م، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع15، بيروت- لبنان، صيف 1993م.
- كلمة عرفات أمام الدورة المائة لمجلس الجامعة العربية، القاهرة، 19-21 أيلول (سبتمبر) 1993م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع16، بيروت- لبنان، خريف 1993م.
- بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تعلن عن التوصل إلى اتفاق أوسلو: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع16، بيروت- لبنان، خريف 1993م.
- حديث صحافي لرئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية بشأن موقفه من الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي، أيلول (سبتمبر) 1993م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع16، بيروت- لبنان، خريف 1993م.

- حديث صحافي لهاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح يعلن فيه معارضته للاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي، بيروت 13 تشرين الأول (أكتوبر) 1993م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع16، ربيع 1993م.
- حديث صحافي لمحمود عباس عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، تونس 15 تشرين الأول (أكتوبر) 1993م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع16، بيروت- لبنان، خريف 1993م.
- البيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الدورة العشرين، غزة 25 نيسان (أبريل) 1996م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 7، ع 27، بيروت- لبنان، صيف 1996م.
- قرار المجلس الوطني بتعديل الميثاق الوطني، غزة 24 نيسان (أبريل) 1996م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 7، ع 27، بيروت- لبنان، صيف 1996م.
- بيان للقيادة الفلسطينية تؤكد حق الشعب الفلسطيني في إعلان قيام الدولة المستقلة، رام الله 2 تشرين الأول (أكتوبر) 1998م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 10، ع 37، بيروت- لبنان، شتاء 1999م.
- تصريح للرئيس ياسر عرفات يؤكد فيه أن موعد الرابع من أيار (مايو) لإعلان الدولة هو موعد مقدس، دافوس- سويسرا، 1 شباط (فبراير) 1999م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 10، ع 38، بيروت- لبنان، ربيع 1999م.

ت- وثائق حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح:

- النظام الداخلي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، المؤتمر الثالث، 13 آب (أغسطس)- 2 أيلول (سبتمبر) 1971م.
- كلمة فتح في المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة (17)، 22-29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1984م: مجلة شئون فلسطينية، العدد 140-141، نيقوسيا- قبرص، تشرين الثاني / كانون الأول (نوفمبر/ ديسمبر) 1984، ص174-184.
- بيان المجلس الثوري لحركة فتح ضد النظام الأردني، مجلة شئون فلسطينية، ع 160، نيقوسيا- قبرص، تموز (يوليو) 1986م.

ث- وثائق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

- بيان اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تدعو فيه إلى مقاطعة انتخابات مجلس الحكم الذاتي، دمشق 7 كانون الأول (ديسمبر) 1995م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 7، ع 26، بيروت- لبنان، ربيع 1996م.

- المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قراءة وعرض لوثائقها، الدائرة الثقافية المركزية للجبهة الشعبية، مطبعة الأخوة، غزة- فلسطين، ط1، 2010م.

ج- وثائق الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

- حوار شامل مع نايف حواتمة حول القضايا الساخنة الفلسطينية والعربية، منشورات الاعلام المركزي للجبهة الديمقراطية، شباط 1985م.

ح- وثائق جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، لمحة عن تاريخ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، دائرة الثقافة والإعلام المركزي، رام الله- فلسطين، 2008م.

خ- وثائق حركة المقاومة الإسلامية (حماس):

- ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، 18 آب (أغسطس) 1988م.
- وثائق الانتفاضة المباركة، وثائق حركة المقاومة السلامية، سلسلة بيانات الحركة، السنة الأولى للانتفاضة، المكتب الإعلامي، د.ت.
- بيان رقم (33) بمناسبة ذكرى تأسيس كتائب الجهاد المقدس على يد عبد القادر الحسيني، حركة المقاومة الإسلامية حماس، فلسطين، 21 كانون الأول (ديسمبر) 1988م، الأرشيف الرقمي الفلسطيني في جامعة بير زيت:
http://awraq.birzeit.edu/?q=node/422
- رسالة أحمد ياسين من سجنه إلى أبناء الحركة، تشرين الثاني (نوفمبر) 1993م، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع 16، بيروت- لبنان، خريف 1993م.
- بيان للناطق الرسمي باسم حماس، إبراهيم غوشة يندد بمشروع الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي، عمان 4 أيلول (سبتمبر) 1993م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع 16، بيروت- لبنان، خريف 1993م.
- حديث صحافي لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق حول موقف الحركة من المشاركة في انتخابات الحكم الذاتي: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج5، ع17، بيروت- لبنان، شتاء 1994م.
- حديث صحفي لرئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 18، بيروت- لبنان، ربيع 1994م.
- بيان لحركة حماس تؤكد فيه رفضها المشاركة في انتخابات مجلس الحكم الذاتي، 1995م، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 26، بيروت- لبنان، ربيع 1996م.
- مذكرة حماس بشأن اتفاق أوسلو بعد خمسة أعوام من توقيعه، 17 آب (أغسطس) 1998م، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 36، بيروت- لبنان، خريف 1998م.

د- وثائق جبهة التحرير الفلسطينية:

- جبهة التحرير الفلسطينية، التقرير السياسي والبرنامج السياسي، وثائق المؤتمر الوطني العام السادس، 30 أيلول (سبتمبر) – 3 تشرين الأول (أكتوبر) 1979م.

ذ- وثائق الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا):

- الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني، الاتجاهات الرئيسة لعمل الحزب وملامح برنامج البناء الديمقراطي للسلطة الوطنية، 10 كانون الأول (يناير) 1993م.
- الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، البرنامج العام والنظام الداخلي المجاز من المؤتمر العام الثاني، كانون الثاني (يناير) 2000م.

س- وثائق الحزب الشيوعي الفلسطيني:

- الحزب الشيوعي الفلسطيني، برنامج "من أجل تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن أجل تحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني"، أعمال المؤتمر الأول 1983، رام الله- فلسطين، ط1، 1983م.
- الحزب الشيوعي الفلسطيني: نحو تطوير البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، مؤسسة نصار للنشر والتوزيع، قبرص- نيقوسيا، تشرين الأول (أكتوبر) 1988م.

ش- وثائق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطيني- القيادة العامة:

- تصريح للأمين العام للجبهة الشعبية- القيادة العامة يذكر فيها عرفات بمصير الرئيس الراحل أنور السادات، دمشق 30 آب (أغسطس) 1993م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع16، بيروت- لبنان، خريف 1993م.
- حديث صحافي للأمين العام للجبهة الشعبية- القيادة العامة بشأن معارضته للاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي، دمشق 18تشرين الأول (أكتوبر) 1993م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع16، بيروت- لبنان، خريف 1993م.
- بيان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة تحذر فيه من انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني، دمشق 16 كانون الأول (ديسمبر) 1995م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 7، ع 26، بيروت- لبنان، ربيع 1996م.

ص- وثائق حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين:

- حركة الجهاد الإسلامي: النشأة الأهداف المبادئ، الموقع الالكتروني لسرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، 24 نيسان (أبريل) 2011م:

http://www.saraya.ps/forum/showthread.php?t=42256

- مقابلة مع الأمين العام للجهاد الإسلامي في فلسطين: عابد، خالد: الجهاد الإسلامي (وثائق مختارة)، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع37، بيروت– لبنان، شتاء 1999م.

ض–وثائق سياسية مشتركة:

- وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية، طرابلس 4 كانون الأول (ديسمبر) 1977م، مجلة شئون فلسطينية، ع 74– 75، بيروت– لبنان، كانون الثاني (يناير) – شباط (فبراير) 1978م.
- برنامج الوحدة والإصلاح الديمقراطي في منظمة التحرير الفلسطينية، القيادة المشتركة، الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، تشرين أول (أكتوبر) 1983م.
- بيان للفصائل العشرة يدين مشروع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، دمشق– سوريا، 2 أيلول (سبتمبر) 1993: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع16، بيروت– لبنان، خريف 1993م.
- بيان للقيادة الموحدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية تعلن فيه انسحابهما من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، دمشق– سوريا، 10 أيلول (سبتمبر) 1993م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع 16، بيروت– لبنان، خريف 1993م.
- برنامج الخلاص الوطني الذي أقرته القيادة المركزية الموحدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، دمشق حزيران (يونيو) 1994م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 5، ع 16، بيروت– لبنان، صيف 1994م.
- بيان صادر عن المؤتمر الشعبي العربي الفلسطيني في سوريا يرفض عقد المجلس الوطني في غزة وتعديل الميثاق، دمشق، سوريا، 17 أيار (مايو) 1996م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 7، ع 27، بيروت– لبنان، صيف 1996م.
- البيان الختامي للمؤتمر الفلسطيني المعارض لإلغاء الميثاق، دمشق 13 كانون الأول (ديسمبر) 1998م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 10، ع 38، بيروت– لبنان، ربيع 1999م،
- مؤتمر في غزة تنديداً بمؤتمر إلغاء الميثاق: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 10، ع 38، بيروت– لبنان، ربيع 1999م.
- مؤتمر في رام الله تنديداً بمؤتمر إلغاء الميثاق: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 10، ع 38، بيروت– لبنان، ربيع 1999م.

ط– وثائق عربية:

- القانون الأساسي للمنطقة الواقعة تحت الرقابة المصرية بفلسطين رقم (621) لسنة 1953م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية:

http://www.palestine-studies.org/gaza/behindscenes/index.html

- خطاب رئيس مصر محمد أنور السادات، الكنيست التاسعة، جلسة خاصة رقم 43، القدس، 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 1977م، الكنيست الإسرائيلي:
http://www.knesset.gov.il/docs/arb/sadatspeech.htm
- نص القرار الأردني بإغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شئون فلسطينية، ع160، نيقوسيا- قبرص، تموز (يوليو) 1986م.
- خطاب الملك حسين بشأن فك الارتباط بالضفة الغربية، 31 تموز (يوليو) 1988م: مجلة شئون فلسطينية، ع 185، نيقوسيا- قبرص، آب 1988م.
- حديث الملك حسين حول الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي، عمان 3 أيلول (سبتمبر) 1993م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع 16، بيروت- لبنان، خريف 1993م.
- موقف الجامعة العربية من الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي، القاهرة 21 أيلول (سبتمبر) 1993م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع 16، بيروت- لبنان، خريف 1993م.
- حديث صحافي للرئيس المصري حسني مبارك بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، الإسكندرية 1 أيلول (سبتمبر) 1994م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 5، ع 20، بيروت- لبنان، خريف 1994م.
- حديث صحافي لوزير الخارجية المصري حسني مبارك عمرو موسى، باريس- فرنسا، 2 شباط (فبراير) 1999م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 10، ع 38، بيروت- لبنان، ربيع 1999م.

ظ- وثائق إسرائيلية:

- محاضر الكنيست السادس "الدورة الثانية"، ج1، (1966/9/15–1967/10/4)، مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بمؤسسة الأهرام، القاهرة، ط1، 1971م.
- كلمة اسحاق شامير أمام اللجنة المركزية لحزب الليكود، 5 تموز (يوليو) 1989م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 14، ع 1، بيروت- لبنان، شتاء 1990م.
- شارون، أرئيل: كيف ينظر شارون الى الحكم الذاتي، دورية الجليل، العددان 15 – 16، دار الجليل للدراسات والنشر، القاهرة – مصر، اكتوبر 1992م.
- كلمة رئيس الحكومة الإسرائيلية اسحق رابين أمام الكنيست للمصادقة على الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي، القدس 21 أيلول (سبتمبر) 1993م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع 16، بيروت- لبنان، خريف 1993م.
- خطاب رئيس الحكومة الإسرائيلية اسحق رابين في افتتاح الدورة الصيفية للكنيست، القدس 19 نيسان (أبريل) 1994م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 5، ع 19، بيروت- لبنان، صيف 1994م.

- ايهود باراك وبنيامين نتنياهو يشرحان تصورهما للحلول السلمية ومستقبل إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 8، ع 29، بيروت– لبنان، شتاء 1997م.
- بيان الحكومة الإسرائيلية بشأن موقف إسرائيل من إعلان دولة فلسطينية من جانب واحد، القدس، 10 كانون الثاني (يناير) 1999م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 10، ع 38، بيروت– لبنان، ربيع 1999م.
- كلمة وزير الخارجية الإسرائيلي ارئيل شارون أمام المعهد الوطني الفرنسي للعلاقات الدولية، باريس– فرنسا، 13 أيلول (سبتمبر) 1999م: مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 10، ع 38، بيروت– لبنان، ربيع 1999م.

ع– وثائق أمريكية:

- خطاب الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في الكونجرس الأمريكي18 أيلول (سبتمبر) 1978م، موقع وزارة الخارجية الأمريكية:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2007/11/20071126130456bsibhew0.1624109.html#ixzz2uC4Ka4jN

- خطاب الرئيس رونالد ريجان إلى الشعب الأمريكي، 1982/9/1م: كارتر، جيمي: دم إبراهيم، ملحق (5) ص 207– 213.
- كلمة الرئيس الأمريكي بل كلينتون أمام المؤتمر الشعبي الفلسطيني، غزة 14 كانون الأول (ديسمبر) 1998م: مجلة الدراسات الفلسطينية مج 10، ع 38، بيروت– لبنان، ربيع 1999م.

غ– وثائق الاتفاقيات الإسرائيلية– الفلسطينية:

- نص اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا، القاهرة 4 أيار (مايو) 1994م: مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 18، بيروت– لبنان، ربيع 1994م.
- الاتفاق الإسرائيلي– الفلسطيني الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن 28 أيلول (سبتمبر) 1995م: مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 25، بيروت– لبنان، شتاء 1996م.

ثانياً: المذكرات الشخصية:

- ابن الحسين، عبد الله: التكملة من مذكرات الملك عبد الله بن الحسين، د.ن، عمان– الأردن، 1951م.
- دايان، موشيه: أنا وكامب ديفيد، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان– الأردن، ط1، 1987م.

- دروزة، محمد عزة: مذكرات محمد عزة دروزة (1887 – 1984)، ج1 دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، ط1، 1993م.
- رياض، محمود: مذكرات محمود رياض (1948 – 1978) البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت– لبنان، ط2، 1985م.
- السادات، أنور: البحث عن الذات: المكتب المصري الحديث، القاهرة– مصر، ط3، 1979.
- سيلفر، أريك: بيجين: سيرة حياته، نسخة مترجمة للعربية، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة– مصر، د.ط، د.ت.
- شارون، أرييل: مذكرات أرييل شارون، ترجمة أنطوان عبيد، مكتبة بيسان، بيروت– لبنان، ط1، 1992م.
- كيسنجر، هنري: مذكرات هنري كيسنجر، ج1، ترجمة عاطف عمران، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ط1، 2005م.
- مائير، جولدا: اعترافات جولدا مائير، ترجمة عزيز عزمي، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة– مصر، د.ط، د.ت.

ثالثاً: الموسوعات:

- البعلبكي، منير: معجم أعلام المورد، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ط1، 1992م.
- الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون: موسوعة السياسية، سبعة أجزاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت– لبنان، ط1، 1985م.
- الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج2، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ط1، 1984م.
- الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، مج 6، بيروت– لبنان، ط1، 1990م.

رابعاً: المصادر:

- البديري، خليل: تاريخ ما أغفله التاريخ ستة وستون عاما مع الحركة الوطنية وفيها، منشورات صلاح الدين، القدس– فلسطين، 1982م.
- البرغوثي، بشير: ضد كامب ديفيد، نشرة لمرة واحدة، مطبعة صلاح الدين، القدس– فلسطين، 1978م.
- بهاء الدين، أحمد: اقتراح دولة فلسطين وما دار حوله من مناقشات، منشورات دار الآداب، بيروت– لبنان، ط1، 1968م.
- التل، عبد الله: كارثة فلسطين، دار الهدى، ط2، 1990م.

- الحاج إبراهيم، رشيد: الدفاع عن حيفا وقضية فلسطين(مذكرات)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت– لبنان، ط1، 2005م.
- حبش، جورج: الثوريون لا يموتون أبداً (حوار مع جورج مالبرينو)، دار الساقي، بيروت– لبنان، ط1، 2009م.
- ــــــــــــــ: مائة عام على المشروع الصهيوني أزمة الفكر ومأزق الدولة، محمد المقداد (تحرير)، مركز الدراسات العربية والدولية، القاهرة– مصر، ط1، 1999م.
- الحسن، خالد: الاتفاق الأردني – الفلسطيني للتحرك المشترك في ضوء القواعد الأساسية للقرار والتحرك السياسي، دار الجليل للنشر، عمان– الأردن، 1985م.
- الحسيني، أمين: حقائق عن قضية فلسطين، مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين، القاهرة– مصر، 1956م.
- حميد، راشد: مقررات المجلس الوطني الفلسطيني (1964 – 1974م)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت– لبنان، د.ط، 1975م.
- حواتمة، نايف: نايف حواتمة يتحدث، عماد نداف (تحرير)، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان– الأردن، ط2، 1997م.
- حواتمة، نايف، وقيس عبد الكريم: البرنامج المرحلي 1973 – 1974صراع وحدة في المقاومة الفلسطينية، دار التقدم العربي، بيروت– لبنان، ط1، 2002م.
- خلف، صلاح: الفكر الوطني الثوري في الممارسة، الشئون الفكرية والدراسات، ط1، 1992م.
- ــــــــــــــ: فلسطيني بلا هوية (حاوره أريك رولو)، ترجمة نصير مروة، مؤسسة صيام للدعاية والنشر، د.ت.
- خورشيد، غازي: دليل حركة المقاومة الفلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت– لبنان، 1971م.
- رشيد، محمد: نحو فلسطين ديمقراطية، سلسلة أبحاث فلسطينية (24)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت– لبنان، 1970م.
- شعث، نبيل: فلسطين الغد، شئون فلسطينية، ع2، أيار (مايو) 1971م.
- الشقاقي، فتحي: رحلة الدم الذي هزم السيف (الأعمال الكاملة)، جزءان، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة– مصر، ط1، 1997م.
- الشقيري، أحمد: الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات، ج2، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، طبعة الكترونية 1، 2005م.

- الشقيري، أحمد: أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الإلكترونية الأولى، 2005 م،
- أبو شلباية، محمد: لا سلام بغير دولة فلسطينية حرة، مطابع القدس العربية، القدس– فلسطين، د.ط، 1971م.
- ــــــــــــــــــ: الطريق إلى الخلاص والحرية والسلام، مطابع الشعب التجارية، القدس– فلسطين، د.ط، 1972م.
- أبو شنب، إسماعيل: حماس والرابع من أيار، في الرابع من أيار 1999م الدولة بين الإعلان والتأجيل، المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية، غزة– فلسطين، ط1، 1999م.
- ابن طلال، الحسن: الفلسطينيون في الضفة الغربية وحق تقرير المصير، مطبوعات كوورتيت، لندن– بريطانيا، د.ط، 1980م.
- العارف، عارف: نكبة فلسطين والفردوس المفقود 1947 – 1952م، ستة أجزاء، دار الهدى، د.ن، د.ت.
- عباس، محمود: الطريق إلى أوسلو، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 1994م.
- ــــــــــــــــــ: صفحات مشرقة من تاريخ الثورة الفلسطينية، مركز صخر حبش للدراسات والتوثيق، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، رام الله– فلسطين، ط3، 2010م.
- عبد الهادي، عوني: أوراق خاصة، تحقيق خيرية قاسمية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت– لبنان، 1974م.
- عدوان، كمال: فتح الميلاد والمسيرة، شئون فلسطينية، ع 17، كانون الثاني (يناير) 1973م.
- العلمي، سعد الدين: وثائق الهيئة الإسلامية العليا – القدس 1967 – 1984، ج1، منشورات دار الكرمل، عمان– الأردن، ط2، 1986م.
- أبو عودة، عدنان: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط رؤية من الداخل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت– لبنان، ط1، 1999م.
- أبو غربية، بهجت: من النكبة إلى الانتفاضة 1949– 2000م (مذكرات)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت– لبنان،ط1، 2004م.
- بن غوريون، دافيد: يوميات الحرب 1947 – 1948، ترجمة سمير جبور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت– لبنان، ط1، 1993م.

- قريع، أحمد: السلام المعلق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، ط1، 1999م.
- الكتاب السنوي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) لعام 1969م، الإعلام المركزي، د.ت.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت- لبنان، ط2، 1973م.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت- لبنان، ط1، 1972م.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت- لبنان، ط1، 1971م.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت- لبنان، ط1، 1976م.
- محسن، زهير: الثورة الفلسطينية بين الفكر والممارسة، منشورات الطلائع، دمشق- سوريا، ط1، 1972م.
- ـــــــــــــ: الثورة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل، منشورات الطلائع، دمشق، ط1، 1973م.
- المقادمة، إبراهيم: اتفاق غزة أريحا رؤية إسلامية، د.ن، د.ت.
- نوفل، ممدوح: قصة اتفاق أوسلو، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 1995م.
- ـــــــــــــ: الانقلاب أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني- الإسرائيلي (مدريد - واشنطن)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 1996م.
- ـــــــــــــ: البحث عن الدولة، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله- فلسطين، ط1، 2000م.
- الوقائع العربية، كانون الثاني- آذار 1965م (1)، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية- بيروت- لبنان، د.ت.
- اليوميات الفلسطينية، مج 9، من 1969/1/1 إلى 30/6/ 1969م، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت- لبنان، نيسان (أبريل) 1969م.
- اليوميات الفلسطينية، مج11، من 1/1/ 1970 إلى 1970/6/30م، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت- لبنان، نيسان (ابريل) 1971م.

خامساً: المراجع العربية:

- الأزعر، محمد خالد: الجماعة الأوربية والقضية الفلسطينية، دار الجليل للنشر، عمان- الاردن، ط1، 1991م.
- ــــــــــــــــ: حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين، دار الشروق، القاهرة- مصر، 1998م.
- الأشهب، نعيم: حول شعار الدولة الديمقراطية أو الدولة ثنائية القومية، دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع، رام الله- فلسطين، ط1، 2008م.
- البرغوثي، إياد: العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله- فلسطين، د.ط، 2012م.
- البطوش، بسام: الأردن وفلسطين نظرات في التاريخ المشترك، كنوز المعرفة، عمان، ط1، 2011م.
- بهلوان، سمر، ومحمد صالح: دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، منشورات جامعة دمشق، دمشق_ سوريا، 1998م.
- بويصير، صالح: جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، د.ن، بيروت- لبنان، ط1، 1968م.
- توما، إميل: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، دار الاتحاد التعاونية، حيفا- فلسطين، د.ط، 1972م.
- جبارة، تيسير: تاريخ فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 1998م.
- جبر، مروة: جامعة الدول العربية وقضية فلسطين (1945 - 1965م)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، د.ط، 1989م.
- جرار، حسني: الحاج أمين الحسيني رائد جهاد وبطل قضية، دار الضياء للنشر، عمان_ الأردن، ط1، 1987م.
- الجعفري، وليد: المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية جذوره تطوره أخطاره، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت- لبنان، ط1، 1979م.
- الحسن، خالد: قراءة نقدية لثلاث مبادرات، منشورات دار الكرمل، عمان- الأردن، ط2، 1986م.
- حسين، غازي: الفكر السياسي الفلسطيني، دار دانية، دمشق- سوريا، ط1، 1993م.
- الحسيني، مأمون: حقائق الصراع وأوهام التسوية.. قراءة في فكر أبو خالد العملة، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق -سوريا، 1998م.

- حمزة، عبد المنعم: أسرار مواقف وقرارات الملك حسين، مركز الكتاب العلمي، القاهرة– مصر، 1999م.
- حلوم، ربحي: قراءة سياسية وقانونية: الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية – الخلفية والتبعات، د.ن، 2012م.
- الحوت، بيان نويهض: القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين (1917– 1948م)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت– لبنان، ط1، 1981م.
- حوراني، فيصل: الفكر السياسي الفلسطيني (1964 – 1974م)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت– لبنان، ط1، 1980م.
- ــــــــــــ: جذور الرفض الفلسطيني: 1918 – 1948م، شرق برس، نيقوسيا– قبرص، 1990م.
- الخالدي، رشيد: الاتحاد السوفيتي وكامب ديفيد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت– لبنان، ط1، 1980م.
- خضر، بشارة: أوربا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، ط1، 2003م.
- خلة، كامل: فلسطين والانتداب البريطاني1922– 1939م، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس– ليبيا، ط2، 1982م.
- أبو خلف، نايف: القضية الفلسطينية ما بين 1973 – 1991م، دراسات فلسطينية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين، كانون الثاني (ديسمبر) 2009م.
- الخولي، لطفي: الانتفاضة والدولة الفلسطينية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة– مصر، ط1، 1988م.
- الدجاني، أحمد: الحوار العربي الأوربي وجهة نظر عربية ووثائق، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة– مصر، 1976م.
- دروزة، محمد عزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها تاريخ ومذكرات وتعليقات، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، 1960م.
- الدوري، عبد العزيز، وآخرون: القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، ج 2، القسم 1، د.ط، 1989م.
- الديب, محمد: حدود فلسطين "دراسة تحليلية لوثائق الانتداب"، معهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة– مصر, 1980م.

- رمضان، عبد العظيم: مساعي السلام العربية الإسرائيلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة– مصر، 1993.
- زريق، قسطنطين: معنى النكبة، دار الملايين، بيروت– لبنان، ط1، 1948م.
- سخنيني، عصام: فلسطين الدولة جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت– لبنان، ط1، 1985م.
- سعيد، إدوارد: نهاية عملية السلام وأوسلو بعدها، دار الآداب، بيروت_ لبنان، ط1، 2002م.
- سليمان، محمد، وآخرون: فلسطين الثورة (الاستقلال)، منظمة التحرير الفلسطينية– الإعلام الموحد، مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، نيقوسيا، ط1، 1988م.
- سويد، ياسين: الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، مج 6، بيروت– لبنان، ط1، 1990م.
- سيف الدولة، عصمت: التقدم على الطريق المسدود رؤية قومية للمشكلة الفلسطينية، د.ن، د.ت.
- ــــــــــــــ: هذه المعاهدة، دار المسيرة، بيروت– لبنان، 1980م.
- شاش، طاهر: التطرف الإسرائيلي جذوره وحصاده، دار الشروق، القاهرة– مصر، ط1، 1997م.
- ــــــــــــــ: مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، دار الشروق، القاهرة– مصر، ط1، 1999م.
- شبيب، سميح، حكومة عموم فلسطين، مقدمات ونتائج، منشورات البيادر، القدس– فلسطين، د.ط، 1988م.
- الشريف، ماهر: البحث عن كيان دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908 – 1993، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا– قبرص، ط1، 1995م.
- الشعيبي، عيسى: الكيانية الفلسطينية الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي 1947 – 1977، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت – لبنان، ط1، 1979م.
- الشناوي، عبد العزيز، وجلال يحيى: وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، القاهرة– مصر، 1969م.
- أبو شنب، حسين: الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي الرأي والرأي الآخر، مكتبة مدبولي، القاهرة– مصر، ط1، 1995م.
- صالح، عبد الجواد: معركة الكيان والقيادة البديلة، الكاتب الفلسطيني، بيروت– لبنان، نيسان (أبريل) 1978م.

- صالح، محسن: المسار التائه للدولة الفلسطينية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة- قطر، ط1، 2011م.
- الصايغ، فايز: كامب ديفيد وفلسطين، د.ن، د.ت.
- صايغ، يزيد: الأردن والفلسطينيون، رياض الريس للكتب والنشر، لندن- بريطانيا، ط1، 1987م.
- ــــــــــ: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة (الحركة الوطنية 1949 – 1993)، ترجمة باسم سرحان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت – لبنان، ط1، 2002م.
- صراص، سمير، ورندة شرارة: تصريحات ومواقف القادة الإسرائيليين والصهيونيين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت- لبنان، مج 1، ع 1، كانون الثاني / شباط (يناير / فبراير) 1982م.
- صفوة، نجدة: من نافذة السفارة العرب في ضوء الوثائق البريطانية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن – بريطانيا، ط1، 1992م.
- أبو طالب، حسن: المملكة السعودية وظلال القدس، سينا للنشر، القاهرة- مصر، ط1، 1991م.
- طرابين، أحمد: فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، مج 2، بيروت، د.ن، 1990م.
- طنوس، عزت: الفلسطينيون ماض مجيد ومستقبل باهر، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت- لبنان، ج1، ط1، 1982م.
- طوق، جوزيف الخوري: اتفاق "غزة – أريحا أولاً" وماذا بعد؟، د.ن، بيروت- لبنان، د.ط، د.ت.
- عبد الرحمن، أسعد: النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، مج 5، بيروت، ط1، 1990م.
- عبد الرحمن، أسعد، ونواف الزرو: الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة... بعد الانتفاضة، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 1990م.
- عبد الرحمن، صادق: الحكم الذاتي الإسرائيلي والرفض الإسلامي، المركز الإسلامي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، القدس- فلسطين، ط1، 1991م.
- عبد الكريم، قيس، وآخرون: خيارات فلسطينية، سلسلة الطريق إلى الاستقلال، ع 23، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)، دمشق- سوريا، ط1، تشرين الأول (اكتوبر) 2010م.

- عبد الكريم، قيس، وفهد سليمان: الجبهة الديمقراطية النشأة والمسار، شركة التقدم العربي، بيروت- لبنان، ط1، 2001م.
- عبد الناصر، شوقي: ثورة عبد الناصر، شركة الموقف العربي للطباعة والصحافة والنشر، نيقوسيا- قبرص، د.ط، د.ت.
- عبد الناصر، وليد: التيارات الإسلامية في مصر ومواقفها اتجاه الخارج من النكسة إلى المنصة 1967-1981م، دار الشروق، القاهرة- مصر، ط1، 2001م.
- عبد الهادي، مهدي: المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934- 1974، منشورات المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ط1، 1975م.
- ــــــــــــ: ملاحظات حول اللقاءات الفلسطينية - الإسرائيلية في الأراضي المحتلة 1967 - 1987، باسيا - القدس، ط3، 1991م.
- ــــــــــــ: الانفصال الأردني أسبابه وأثاره، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية- باسيا، القدس- فلسطين، ط2، 1995م.
- أبو عرفه، جميل: عرفات في معركة الإعلام، وكالة أبو عرفه للصحافة والنشر، القدس، فلسطين، ط1، 1993م.
- عريقات، صائب: السلام على السلام دراسة في التحركات الدبلوماسية في الشرق الأوسط 1967 - 1987م، منشورات البيادر، القدس- فلسطين، ط1، 1987م.
- أبو العز، محمد صفي الدين، وآخرون: الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة- مصر، د.ط، 1991م.
- علوش، ناجي: نحو ثورة فلسطينية جديدة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1977م.
- ــــــــــــ: فكر حركة المقاومة الفلسطينية 1948 - 1987، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، مج 3، بيروت- لبنان، ط1، 1990م.
- العمر، عبد الكريم: مذكرات الحاج أمين الحسيني، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق- سوريا، ط1، 1999م.
- أبو العمرين، خالد: حماس حركة المقاومة الإسلامية: جذورها - نشأتها - فكرها السياسي، مركز الحضارة العربية، القاهرة- مصر، ط1، 2000م.
- العوري، هالة: فلسطين كشف المستور فيما آلت إليه الأمور، مكتبة مدبولي- القاهرة، ط1، 1997م.

- الغبرا، شفيق: إسرائيل والعرب من صراع القضايا إلى سلام المصالح، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، ط1، 1997م.
- غريش: آلان: منظمة التحرير الفلسطينية: تاريخ واستراتيجيات نحو الدولة الفلسطينية، منشورات سباغ - بابيروس، باريس - فرنسا، 1983م.
- ــــــــــــ: خلفيات السياسة الخارجية الأوربية تجاه القضية الفلسطينية، مؤتمر السياسة الخارجية الأوربية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت- لبنان، نوفمبر 2010م.
- غوانمة، نرمين: حزب الليكود ودوره في السياسة الاسرائيلية، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2002م.
- الغوري، إميل: فلسطين عبر ستين عاماً (مذكرات إميل غوري)، ج1، دار النهار للنشر، بيروت- لبنان، د.ط، 1972م.
- قاسمية، خيرية: الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي 1900 - 1964، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، مج5، بيروت-لبنان، ط1، 1990م.
- ــــــــــــ: أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الإلكترونية الأولى، 2005 م.
- القاضي، ليلى: المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية- ماتسبين، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت- لبنان، ط1، 1971م.
- القرضاوي، يوسف: الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه، مكتبة وهبة، القاهرة- مصر، د.ط، 1997م.
- كامل، محمد: السلام الضائع في كامب ديفيد، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، جريدة الأهالي، كتاب الأهالي (12)، القاهرة- مصر، 1987م.
- كريشان، محمد: منظمة التحرير الفلسطيني التاريخ والهياكل الفصائل والأيديولوجية، دار البراق- تونس، ط1، 1986م.
- الكيالي، عبد الوهاب: المقاومة الفلسطينية والنضال العربي 1969 1973، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، 1973م.
- ــــــــــــ: تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، ط10، 1990م.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الدولة الفلسطينية وجهات نظر إسرائيلية وغربية، بيروت- لبنان، ط1، 1990م.

- محارب، عبد الحفيظ: هاغاناه إتسل ليحي العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة 1927- 1948، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت- لبنان، ط1، 1981م.
- محسن، عيسى خليل: فلسطين وسماحة المفتي الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني، مطبعة الصخرة، عمان- الأردن، ط1، 1998م.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (قسم الأرشيف والمعلومات): الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947-2012، بيروت - لبنان، تموز(يوليو) 2012م.
- المسيري، عبد الوهاب: الصهيونية والعنف، دار الشروق- القاهرة، ط2، 2002م.
- مصطفى، محمد: بريطانيا وفلسطين دراسة وثائقية، دار الشروق، القاهرة- مصر،ط1، 1986م.
- معروف، عبد: الدولة الفلسطينية ومشاريع الاستيطان، مؤسسة دار الكتاب الحديث، بيروت- لبنان، ط1، 1994م.
- منصور، كميل: اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت- لبنان، ط1، 1978م.
- أبو النمل، حسين: قطاع غزة 1948 - 1967م تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت- لبنان، 1979م.
- النيرب، محمد: أي حكم ذاتي... وإلى أين، د.ن، غزة- فلسطين، ط1، 1993م.
- هلال، علي الدين: مشروعات الدولة الفلسطينية، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة- مصر، د.ط، 1978م.
- الهندي، عليان: خيارات إسرائيلية للحل النهائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة التوجيه السياسي والوطني، 2007م.
- الهور، منير، وطارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947 - 1982، دار الجليل للنشر، عمان- الأردن، ط1، 1983م.
- ياسين، عبد القادر: دليل الفصائل الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، القاهرة- مصر، ط1، 2009م.

سادساً: الكتب المترجمة:

- إيجال، ألون: ثلاث حروب وسلام واحد، ترجمة محمود العباسي، دار النهضة، الناصرة- فلسطين، ط1، 1970م.
- أولييه، جان- إيف: لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين 1948- 1949م (حدود الرفض العربي)، ترجمة نصير مروة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت- لبنان، ط1، 1991م.
- أندرسون، جفري: سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، ترجمة حسني زينة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت- لبنان، ط1، 1990م.
- باومغرتن، هلغي: من التحرير إلى الدولة تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948-1988م، ترجمة محمد أبو زيد، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله – فلسطين، ط1، 2006م.
- بويل، فرانسيس: فلسطين الفلسطينيون والقانون الدولي، ترجمة عبد الله الأشعل، مكتبة الشروق، القاهرة- مصر، 2004م.
- بيريس، شمعون: مشروع الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 1994م.
- ـــــــــــــ: معركة السلام، ترجمة عمار ومالك فاضل، الأهلية للنشر، عمان- الأردن، ط1، 1995م.
- بيلي، سدني: الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ترجمة إلياس فرحات، دار الحرف العربي، بيروت- لبنان، ط 1، 1992م.
- تشيرجي، دان: أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة مصطفى غنيم، دار الشروق، القاهرة- مصر، ط1، 1993م.
- جارودي، روجيه: فلسطين أرض الرسالات السماوية، ترجمة قصي أتاسي وميشيل واكيم، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق- سوريا، د.ط، 1991م.
- الخالدي، رشيد: القفص الحديدي "قصة الصراع الفلسطيني لإقامة الدولة"، ترجمة هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، ط1، 2008م.
- راينهارت، تانيا: إسرائيل / فلسطين سبل إنهاء حرب 1948 بين استراتيجيات التدمير وأوهام السلام، ترجمة رندة بعث ورشا الصباغ، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط1، 2004م.
- روجان، إيوجين، وشليم، آفي: حرب فلسطين: إعادة كتابة تاريخ 1948، ترجمة ناصر عفيفي، الكتاب الذهبي، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة- مصر، 2001م.

- سيغال، جيروم: تكوين الدولة الفلسطينية استراتيجية للسلام، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية، القدس- فلسطين، ط1، 1989م.
- شديد، محمد: الولايات المتحدة والفلسطينيون، ترجمة كوكب الريس، جمعية الدراسات الفلسطينية، القدس- فلسطين، ط2، 1983م.
- غولدمان، ناحوم: إسرائيل إلى أين، ترجمة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مفوضية التعبئة والتنظيم، منشورات فلسطين المحتلة، ط1، 1980م.
- فيسك، روبرت: ويلات وطن: صراعات الشرق الأوسط وحرب لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت- لبنان، ط 17، 2005م.
- كارتر، جيمي: دم إبراهيم تأملات متبصرة في أحوال الشرق الأوسط، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة- مصر، 1990م.
- كام، إفرايم: الإطار السياسي للكيان الفلسطيني، المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية مواقف إسرائيلية من قضايا الحل النهائي (تحرير خليل الشقاقي)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس- فلسطين، 1995م.
- كام، إفرايم: الأردن والكيان الفلسطيني: كيان مشترك، أبحاث في الأمن القومي الإسرائيلي: العلاقات الإسرائيلية الأردنية، مركز بيغن السادات للأبحاث الإستراتيجية، ترجمة: عليان الهندي، د.ت.
- كوانت، وليام: عملية السلام الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الاسرائيلي منذ 1967، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة- مصر، ط1، 1994م.
- كوبان، هيلينا: المنظمة تحت المجهر، ترجمة سليمان الفرزلي، هاي لايت- لندن، ط1، 1984م.
- كيمحي، دافيد: الخيار الأخير 1967 – 1991، مكتبة بيسان، بيروت- لبنان، ط1، 1992م.
- لومارشان، فيليب، ولميا راضي: إسرائيل / فلسطين غداً، ترجمة يوسف ضومط، دار الجليل، بيروت- لبنان، ط1، 1998م.
- ليفيا، روكاخ: قراءة في يوميات موشيه شاريت، دار ابن خلدون، بيروت- لبنان، ط1، 1981م.
- ماعوز، موشي: القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية أسرار ومحركات ومواقف، مترجم عن العبرية، د.ن، القدس- فلسطين، 1985م.

- موريس، بيني: آخر البشوات غلوب باشا فلسطين واليهود، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ط1، 2003م.
- نتنياهو، بنيامين: مكان تحت الشمس، ترجمة محمد الدويري، دار الجليل للنشر، عمان– الأردن، ط2، 1996م.
- هروبين، ألوف: هل يوجد حل للقضية الفلسطينية؟ مواقف إسرائيلية، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان– الأردن، ط1، 1983م.

سابعاً: الكتب الأجنبية:

- Al-Abid, Ibrahim: The Palestine Question, Research Center, Palestine Liberation Organization, Beirut- Lebanon, Print 2, 1972.
- Duff, Peggy: War or Peace in the Middle East, International Confederation for Disarmament and Peace, London- Britain , 1978.
- Flaban, Simha: Zionism and the Palestinians, © Croom Helm Ltd, London, 1973.
- Heller, Joseph: Failure of a Mission: Bernadotte and Palestine 1948, Journal of Contemporary History, V0l 14, SAGE, London- Britain, 1979.
- Kadi, Leila: Arab Summit Conferences And The Palestine Problem (1936 – 1950) , (1964-1966) , Research Center, Palestine Liberation Organization, Beirut- Lebanon, 1966.
- __________: The Arab – Israeli Conflict: The Proposals 1948 – 1972, Research Center, Palestine Liberation Organization, Beirut- Lebanon, Print 2, 1973.
- Khouri, Fred John: The Arab – Israeli Dilemma, Syracuse University Press, Syracuse, New York- USA , Print 3, 1985.
- King Hussein: Uneasy Lies the Head, Random House, USA, Print 1, 1962.
- Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, Yasser Arafat (1929-2004), Passia, Jerusalem- Palestine.
- Quant, William: Peace Process: American Diplomacy and the Arab- Israeli conflict Since 1967, R.R. Donnelley, Harrisonburg, Virginia- USA, 1994.

- Shlaim, Avi: The Rise and Fall of the All- Palestine Government in Gaza, Journal of Palestine Studies, University of California Press, Vol. 20, No.1, Autumn,1990.
- __________: The Iron Wall: Israel and the Arab World, W.W. Norton & Company, New York- USA, 2001.
- United Nations: The Question of Palestine and the United Nations, New Yourk- USA, 2008.

ثامناً: المراجع العبرية:

- איילנד, גיורא: חלופות אזוריות לרעיון "שתי מדינות לשני עמים"، מרכז בגין– סאדאת למחקרים אסטרטגים، אוניברסיטת בר–אילן، רמת–גן، ישראל، ינואר 2010.

  أيلاند، جيورا: البدائل الإقليمية لفكرة "دولتين لشعبين"، مركز بيغن– السادات للدراسات الإستراتيجية، جامعة بار إيلان، رمات غان، (إسرائيل)، يناير 2010.
- אלון, יגאל: בחרתי לשלום، הקיבוץ המאוחד, תל אביב، ישראל,1989.

  ألون، إيجال: اخترت السلام، الكيبوتس الموحد، تل أبيب، (إسرائيل)، 1989.
- גזית، מרדכי: תהליך השלום (1973–1969)، קו אדומ، הקיבוץ המאיחד، ישראל، 1984.

  غازيت، مردخاي: عملية السلام (1969–1973)، سلسلة خط أحمر، الكيبوتس الموحد، إسرائيل، 1984.
- הרבון, אלוף: האם יש פתרון לבעיה הפלסטינית – עמדות ישראליות, ואן ליר, ירושלים, ישראיל, 1982.

  هروبين، ألوف: هل يوجد حل للمشكلة الفلسطينية – المواقف الإسرائيلية، معهد فان لير، القدس، (إسرائيل)، 1982.
- ינון עודד: אסטראטגיה לישראל בשנות השמונים، כיוונים، הגיליון 14، ירושלים، ישראל، פברואר 1982.

  ينون، أوديد: استراتيجية إسرائيل في الثمانينات، مجلة كيفونيم (اتجاهات)، العدد 14، القدس، إسرائيل، شباط (فبراير) 1982.

- לבישיץ, מושיה: הסכסוך הערבי ישראלי (1989-1882), אור עם, ישראל, 1989.

ليفشيتس، موشيه: الصراع العربي الإسرائيلي (1882-1989)، أور عام، إسرائيل، 1989.

- נדבה, יוסף: סכסוך ישראל ערב המקורות המסמכים הפרשנות, ספרית מעריב, רמת גאן- ישראל, 1984.

ندفيه، يوسف: الصراع العربي الإسرائيلي المصادر الوثائق التفسيرات، مكتبة معاريف، رمات جان، إسرائيل، 1984.

تاسعاً: المجلات والدوريات:

- إبراهيم، محمد السعيد: الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي العربي، مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة- مصر، ع 60، نيسان (أبريل) 1980م.
- أبراش، إبراهيم: مفهوم الدولة الفلسطينية: النشأة والتطور، مجلة السياسة الدولية، عدد57، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو 2004م.
- أحمد، سامي: المواقف الفلسطينية المتباينة على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية (1967- 1993م)، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، مج 13، ع1، غزة- فلسطين، 2011م.
- بدر، حمدان: انزلاق في الموقف الأمريكي تجاه التسوية، مجلة شئون فلسطينية، ع 68 – 69، بيروت- لبنان، تموز - آب (يوليو- أغسطس) 1977م.
- جرار، مروان: مواقف الفلسطينيين من مؤسسات الحكم الذاتي البريطانية المقترحة في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مج 20، ع 2، غزة- فلسطين، حزيران (يونيو) 2012م.
- جريس، صبري: ردود الفعل الإسرائيلية على الاتفاق الأردني الإسرائيلي، مجلة شئون فلسطينية، ع 144-145، نيقوسيا- قبرص، آذار/نيسان (مارس/أبريل) 1985م، ص 151.
- حجاوي، سلافة، قراءة في العقل السياسي الفلسطيني، مجلة دراسات فلسطينية، بيروت- لبنان، مج 14، ع 53، بيروت- لبنان، شتاء 2003م.
- الحجة، رشيد: سيرة الكونت فولك برنادوت (1859 – 1948م)، مجلة شئون فلسطينية، ع 251، شتاء 2013م.
- الحسن، بلال: المقاومة الفلسطينية والرد على مشروع الملك حسين، مجلة شئون فلسطينية، ع9، بيروت- لبنان، أيار (مايو) 1972م.

- حسن، يوسف: اتفاق عمان وردود الفعل الفلسطينية، مجلة شئون فلسطينية، نيقوسيا- قبرص، ع 144-145، آذار- نيسان (مارس- أبريل)1985م.
- ـــــــــــ: الوفد الأردني – الفلسطيني يشغل الجميع، مجلة شئون فلسطينية، ع 147، نيقوسيا- قبرص، أيار- حزيران (مايو- يونيو) 1985م.
- حسين، سوسن: وثيقة خاصة بالدراسة: نص اتفاق عمان 11 فبراير (شباط) 1985م، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة- مصر، تشرين الأول (أكتوبر) 1985م.
- حوراني، فيصل: فكرة التسوية في الساحة الفلسطينية: الولادة العسيرة في العام 1974، مجلة شئون فلسطينية، بيروت- لبنان، ع 240- 241، آذار- نيسان (مارس-أبريل) 1993م.
- الخالدي، كمال: فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين خيار سياسي مطروح أم تطور تراكمي مقصود، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 37، شتاء 1999م.
- الخطيب، علي: الاتجاهات السياسية في الأراضي المحتلة والمواقف المختلفة من مؤامرة العدو الصهيوني لإنشاء إدارة مدنية في الضفة والقطاع، مجلة شئون فلسطينية، بيروت- لبنان، ع 55، آذار 1976م.
- خليفة، أحمد: رد الفعل الإسرائيلي لمشروع الملك حسين، مجلة شئون فلسطينية، ع 9، بيروت- لبنان، أيار (مايو) 1972م.
- سخنيني، عصام: ضم فلسطين الوسطى إلى شرقي الأردن (1948 – 1950م)، مجلة شئون فلسطينية، ع40، بيروت- لبنان، كانون الأول (ديسمبر) 1974م.
- سويد، محمود: من كامب ديفيد إلى أين، مجلة شئون فلسطينية، ع 84، بيروت- لبنان، تشرين الثاني (نوفمبر)، 1978م.
- شاهين، أحمد: منظمة التحرير الفلسطينية من حصار إلى آخر، مجلة شئون فلسطينية، ع 148، نيقوسيا- قبرص، تموز (يوليو) 1985م.
- ـــــــــــ: التنسيق الأردني-الفلسطيني انقطاع أم قطيعة؟، مجلة شؤون فلسطينية، نيقوسيا- قبرص، العدد 156-157، آذار- نيسان(مارس- آذار) 1986م.
- ـــــــــــ: النقاط العشر مبادرة تحريك، مجلة شئون فلسطينية، ع 199، نيقوسيا- قبرص، تشرين الأول (أكتوبر) 1989م.
- شبيب، سميح: ردود الفعل العربية على اتفاق عمان، مجلة شئون فلسطينية، ع 144- 145، نيقوسيا- قبرص، آذار- نيسان (مارس- أبريل) 1985م.

- ـــــــــــــــ: مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني من 1983/5/9 ولغاية 1986/9/6، مجلة شئون فلسطينية، ع 174– 175، نيقوسيا– قبرص، أيلول– تشرين الأول (سبتمبر– أكتوبر) 1987م.
- شنطاوي، عبد الرحيم: ردود الفعل الدولية على اتفاق عمان، مجلة شئون فلسطينية، ع 144– 145، نيقوسيا– قبرص، آذار/نيسان (مارس/أبريل) 1985م.
- ـــــــــــــــ: قراءة في الوثائق الأمريكية: السياسة الأمريكية في فلسطين والشرق الأوسط 1947 – 1950، مجلة شئون فلسطينية، ع183، نيقوسيا– قبرص، حزيران (يونيو) 1988م.
- شوفاني، إلياس: فقاعة الإدارة الذاتية، مجلة شئون فلسطينية، ع 55، بيروت– لبنان، آذار (مارس) 1976.
- صايغ، يزيد: الكفاح المسلح وتكوين الدولة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت– لبنان، ع 32، خريف 1997م.
- الصفدي، عبد الله: الاتصالات الأردنية الإسرائيلية بعد حزيران 1967م، مجلة شئون فلسطينية، بيروت– لبنان، ع 9، أيار (مايو) 1972م.
- عبد الرحمن، محمد: مناورة رابين مناورة في فراغ، مجلة شئون فلسطينية، ع 193، بيروت– لبنان، نيسان (ابريل) 1989م.
- عبد العليم، محمد عبد العليم: أبعاد الحكم الذاتي في التصور الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة– مصر، ع 60، نيسان (أبريل) 1980م.
- عبد الله، صلاح: ردود الفعل الإسرائيلية على إعلان الاستقلال (تقرير)، مجلة شئون فلسطينية، ع 190، نيقوسيا– قبرص، كانون الثاني (يناير) 1989م.
- العظم، صادق: مشروع الملك حسين دولياً، مجلة شئون فلسطينية العدد 9، بيروت– لبنان، أيار (مايو) 1972م.
- العمد، عدنان: أوربا الغربية والقضية الفلسطينية 1965 – 1975، مجلة شئون فلسطينية، ع 41 – 42، بيروت– لبنان، كانون ثاني(شباط) 1975م.
- غريش، آلان: شعار الدولة الديمقراطية في الثورة الفلسطينية 1968 – 1971، مجلة شئون فلسطينية، ع 122–123، بيروت– لبنان، كانون الثاني–شباط (يناير– فبراير) 1982م.
- ـــــــــــــــ: شعار الدولة الفلسطينية في الثورة الفلسطينية حوار المؤيدين والمعارضين 2، مجلة شئون فلسطينية، ع 124، بيروت– لبنان، آذار (مارس) 1982م.

- غولان، غاليا: الدولة الفلسطينية من وجهة النظر الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع18، بيروت– لبنان، ربيع 1994م.
- فياض، علي: الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني، مجلة صامد الفلسطيني، السنة 21، ع177، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، أيلول (سبتمبر) 1999م.
- القلقيلي، نائلة: تطور مواقف الدول العربية حول مسألة الكيانية الفلسطينية، مجلة رؤية، ع24، الهيئة العامة للاستعلامات، غزة– فلسطين، 2003م.
- كروم، حسنين: تونس والقضية الفلسطينية، مجلة شئون فلسطينية، ع 180، نيقوسيا– قبرص، آذار (مارس) 1988م.
- ماخوفر، موشيه: تسوية النزاع الإسرائيلي– الفلسطيني وجهة نظر اشتراكية، ترجمة نسرين ناصر، مجلة دراسات فلسطينية، ع90، بيروت– لبنان، ربيع 2012م.
- محارب، عبد الحفيظ: القضية الفلسطينية دولياً، مجلة شئون فلسطينية، بيروت– لبنان، ع30، شباط (فبراير) 1974م.
- المدهون، ربعي: بحث في الكونفدرالية والانتخابات، مجلة شئون فلسطينية، ع229–230، نيقوسيا– قبرص، نيسان – أيار (أبريل– مايو) 1992م، ص127.
- مقصود، كلوفيس: الأبعاد الأمريكية والإسرائيلية لمشروع الملك حسين، مجلة شئون فلسطينية، ع9، بيروت– لبنان، أيار (مايو) 1972م.
- منصور، هالة: تباينات في الرؤى السياسية للدولة الفلسطينية 1967 – 1971م، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، س21، ع117، تموز– أيلول (يوليو– سبتمبر) 1999م.
- النابلسي، تيسير: الانتخابات البلدية في الضفة الغربية، مجلة شئون فلسطينية، ع11، بيروت– لبنان، تموز (يوليو) 1972م.
- نافع، بشير: الدولة والهوية والوطن في النضال الفلسطيني، مجلة فلسطين، السنة الثانية، ع 7، غزة – فلسطين، آب– تشرين الأول (أغسطس– أكتوبر) 1999م.
- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة الأولى، ع 17، بيروت– لبنان، 1 كانون الأول (ديسمبر) 1971م.
- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة الثانية، العدد 3، بيروت– لبنان، 1 شباط (فبراير) 1972م.
- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة الخامسة، ع8، بيروت– لبنان، 16 نيسان (أبريل) 1975م.

- الهيثم الأيوبي، مسيرة الكفاح المسلح خلال 15 عاماً، مجلة شئون فلسطينية، ع 98، بيروت– لبنان، كانون الثاني (يناير) 1980م.
- ياسين، عبد القادر: الدولة الديمقراطية الفلسطينية الميلادين الشروط الالتباسات، صامد الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، س. 21، ع 117، تموز– أيلول (يوليو– أكتوبر) 1999م.

عاشراً: الرسائل العلمية:

- خلة، محمد: مصر والصراع العربي – الإسرائيلي (1967 – 1979م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات التاريخية، القاهرة– مصر، 2006م.
- أبو ذيبة، علاء الدين: تطور فكرة الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني للتنظيمات والقوى الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدراسات العربية المعاصرة، جامعة بير زيت، رام الله– فلسطين، 2003م.
- رشدي، عبد السلام: أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس– فلسطين، 2013م.
- سيسالم، سمير: المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية (1947 – 1977م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، الجامعة الإسلامية، غزة– فلسطين، 2005م.
- الشيخ عبدالله، خالد: مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر (1988– 2012م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة– فلسطين، 2013م.
- عدوان، عصام: حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح (1969–1983م)، رسالة دكتوراه منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة– مصر، 2004م.
- عمر، ناظم: الفكر السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وانعكاسه على التنمية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التخطيط والتنمية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين، 2008م.

- المصري، زهير: اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح والتسوية رؤية تاريخية (1978– 1991م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات التاريخية، القاهرة– مصر، 2006م.
- مطر، زياد: اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (1978– 1993م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، الجامعة الإسلامية، غزة– فلسطين، 2012م.

حادي عشر: الصحف اليومية:

- جريدة الأهرام المصرية، مؤسسة الأهرام، القاهرة– مصر.
- جريدة فلسطين السفير العربي، س 4، ع 45، الأربعاء 15 كانون الثاني (يناير) 2014م.
- صحيفة الديار، بيروت– لبنان، الأربعاء 16 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988م.

ثاني عشر: مواقع الانترنت:

- أبا إيبان، أوبري سوليمون مائير، المكتبة اليهودية:
https://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/biography/Eban.html
- ألون، إيجال: المعجم السياسي، الكنيست الإسرائيلي:
https://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/alon.htm
- بيان لجنة التوجيه الوطني في الأراضي المحتلة كانون الثاني (يناير) 1980م: الأرشيف الفلسطيني في جامعة بيرزيت:
http://awraq.birzeit.edu/?q=node/8855
- بيجين، مناحيم: ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي:
http://www.pmo.gov.il/ARAB/HISTORY/PASTPMM/Pages/begin.aspx
- بيلين، يوسي: النجاحات التي حققتها اتفاقات أوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية:
http://www.palestine-studies.org/files/israeli3.pdf
- الجندي، خالد: إشكالية الكونفدرالية الأردنية– الفلسطينية... قراءة في المخاوف والتبعات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت– لبنان، 2014/2/27م:
http://www.alzaytouna.net/permalink/65153.html
- جولدمان، ناحوم: المكتبة اليهودية:
https://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/biography/goldmann.html

- حزبون، جورج: الكونفدرالية وفك الارتباط، الصفحة الالكترونية لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني:
http://www.nedalshabi.com/?p=14586

- الرنتاوي، عريب: عربة «الكونفدرالية» وحصانها، مركز القدس للدراسات السياسية،
http://www1.alqudscenter.org/oraib/arabic/article/4382

- ساسون، إلياهو: المعجم السياسي، الكنيست الإسرائيلي:
http://www.knesset.gov.il/mk/arb/mk.asp?mk_individual_id_t=673

- شاريت، موشيه: المعجم السياسي، الكنيست الإسرائيلي:
http://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/sharett.htm

- شامير، اسحق: المعجم السياسي، الكنيست الإسرائيلي:
https://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/shamir.htm

- شفيق، منير: شعار الدولة الفلسطينية إلى أين، المركز الفلسطيني للإعلام:
https://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=103164

- الطاهر، محمد علي: وثائق ومراسلات وصور:
http://www.eltaher.org/docs_photos/1948-Hilmi-Pasha-inviting-Eltaher-to-join-Palestinian-Government-05-doc154_ar.html

- أبو عودة، عدنان: السيرة الذاتية، ملتقى الوحدة الاردنية الفلسطينية:
http://alraipress.wordpress.com

- بن غوريون، دافيد: المعجم السياسي، الكنيست الإسرائيلي:
https://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/ben_gurion.htm

- القلاب، صالح: حكاية «فك الارتباط»!، جريدة الرأي، 6 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012م:
http://www.alrai.com/article/549187.html

- القلاب، صالح: السيرة الذاتية، مجلس الأعيان الأردني:
http://www.senate.jo/node/108

- اللهيبي، أديب: حكومة عموم فلسطين: دراسة في ظروف النشأة وآلية الانهيار، مجلة سر من رأى، مج 8، العدد 14، جامعة سامراء، العراق، 2012م:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=38798

- مجدلاني، أحمد: مخاطر جدية على المشروع الوطني الفلسطيني، مؤتمر المستقبل الفلسطيني في ظل استمرار الاحتلال وتآكل إمكانية الدولة، جامعة القدس ومركز الديمقراطية وتنمية المجتمع، 30 أيلول (سبتمبر) – 3 تشرين الأول (أكتوبر) 2009م.
http://arabic.cd-cd.org/index.php/2011-11-14-23-03-32/39-2012-02-21-07-32-22/57-2012-01-31-13-45-19

- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا:

http://www.wafainfo.ps

- موسوعة مقاتل من الصحراء:

http://www.moqatel.com/openshare/intro.html

- مؤتمر جنيف، الكنيست الإسرائيلي:

http://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/geneva.htm

- هيئة الأمم المتحدة، رسالة رئيس حكومة عموم فلسطين إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 28 أيلول (سبتمبر) 1948م:

http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/62B1867E967323068025648E0041673D

- وايزمن، حاييم: المعجم السياسي، الكنيست الإسرائيلي:

https://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/weitzman_ch.htm

and objectives offered by the Palestinian factions, resulting in the internal division which did not serve the Palestinian cause.

The study recommended the re-construction and activation of the PLO with the aim of paving the way for Palestinian factions to be wholly engaged and represented in its institutions. It also called for the adoption of a national charter that sets out the national goals of the Palestinian people, and methods of struggle to achieve those goals. The study recommended the continuation of the political and diplomatic effort in an attempt to internationalize the Palestinian issue and put an end to the American influence, calling for the countries of the world to bear their responsibilities towards the Palestinian people.

Abstract

Since the beginning of the twentieth century the Palestinian national struggle has been associated with many endeavors to accomplish the political independence. The Palestine state topped the national goal agenda and formed the main titles of the Palestinian political discourse. Many projects for the Palestinian state had been proposed by various parties. However, due to the changes and the different stages the Palestinian issue has gone through, the concept of the Palestinian state varied from one stage to another in terms of its borders, the number of its citizens, its political system, and the scope of its powers, influence and sovereignty.

The research discussed the historical development of the Palestinian state since the establishment of the Palestinian Liberation Organization (PLO) as a moral entity for all Palestinians in 1964 until the end of the transitional period of the Oslo agreements in 1999, when a Palestinian state was supposed to be declared. The researcher used documents, resources and previous studies to achieve the goals of his study.

The research tackled the project of the democratic state proposed by the Fatah movement in 1968 and later adopted by the PLO in 1971. It also discussed the projects of a Palestinian state on part of the lands of Palestine, especially those put forward by the local leaders in the West Bank during the first three years following the 1967 war, and those proposed by the PLO , and the projects put forward by the Arab parties, either officially or individually. In addition, the research studied the autonomy projects culminating in the Oslo agreements in 1993.The projects of the federal state with Jordan, most notably the projects of the United Arab Kingdom, and the Palestinian-Jordanian Confederation were also discussed.

The findings of the study are summarized as follows: the goal of a full liberation of the land of Palestine called for by the Palestinian Nationalist Charter in 1964, and by the Palestinian National Charter in 1968, is the focus of Palestinian consensus, jointly adopted by all the Palestinian spectrum. However, when the demand for the establishment of the state came ahead of the demand for liberation, there was a clear discrepancy in the Palestinian Political discourse and disparity in the programs and objectives offered by the Palestinian factions, resulting in the internal division which did not serve the Palestinian cause.

The Islamic University-Gaza
Post-graduate studies Deanship
Faculty of Arts
Department of History and Archeology



The Historical Development of the Palestinian State Project (1964-1999)

Prepared by:
Anwar Juma Abu Moor

Supervised by:
Dr. Nihad Mohammed Al Sheikh Khalil

This dissertation had been submitted in partial fulfillment of the requirements for the Masters degree in history in the Department of History and Archeology at the Islamic University of Gaza-Palestine.

(1436 AH, 2014 AD)